الجزء الثانى

تاريخ الوزارات العراقية

فى طبعته الثانية

بقلم

السيد عبد الرزاق الحسني

ثمن النسخة
٦٥٠ فلساً للورق الأبيض
٥٠٠ فلس للورق الأسمر

١٣٧٢هـ - ١٩٥٣م

مطبعة العرفان – صيدا

الجزء الثاني

تاريخ الوزارات العراقية

في طبعته الثانية

بقلم

السيد عبد الرزاق الحسني

ثمن النسخة
٦٥٠ فلساً للورق الأبيض
٥٠٠ فلس للورق الأسمر

١٣٧٢هـ - ١٩٥٣م

مطبعة العرفان – صيدا



❊ صاحب الجلالة الملك علي المعظم ❊

وكان جلالته ينوب عن جلالة أخيه «الملك فيصل» عندما يغيب العاهل العراقي في أكثر الاحيان

كلمات

تفضل لفيف من العلماء والمستشرقين والفضلاء فخص « تاريخ الوزارات العراقية » بكلمات خالدة نقتطف منها ما يلي:

***

وصلني كتابكم القيم في تاريخ «الوزارات العراقية» ورأيت فيه فائدة كبيرة لكل من يدرس تاريخ القرن العشرين، لاسيما بعد الحرب الكونية ، ولا أبالغ اذا قلت انه سيكون من أهم المصادر لتاريخ العراق السياسي ، والقومي ، والمدني ، وقد خدمتم به العلم خدمة تذكر وتشكر ، كلما ذكر شيء من حوادث هذه السنين ...

لينغراد ٣٠ يناير ١٩٣٤ *Prof. Ign. Kratchk ovesky*

***

... أشكركم على اهداء كتابيكم الجديدين : أعني « تاريخ الوزارات العراقية » و « تعريف الشيعة » وقد أودعتموهما كثيراً من المعلومات المفيدة . أما « تاريخ الوزارات العراقية » فهو وحيد في نوعه ، لم يسبقكم آخر في موضوعه مع كثرة مثله في تاريخ مصر وغيرها من البلاد الشرقية ما عدا العراق وهو خدمة لوطنكم وللعلم معاً .

كونيكزبرج ٢٧ كانون ثاني ١٩٣٤ *Prof. Dr. Joseph Schacht*

***

أكان عجباً للناس ان يتصدى في هذا العصر فتى من فحول الشيعة في العراق، لاحياء سنة ظهرت في بغداد ، وانقرضت في بغداد ، عندما سقطت بغداد في أيدي التتار فمن هو هذا الفتى وما هي تلك السنة ؟

أما الفتى فهو مؤلف هذا الكتاب ، وفيه ما فيه من دواعي التحبيذ ، وبواعث التنويه ، مع بقاء الحكم لاهل البيت، فهم ادرى بالذي فيه. وأما السنة فهي التي ابتدعها نفر من الشيعة والسنة، عاونهم عليها رجل من الصابئة، هو علم من اعلام البيان ، فكان في هذا الصنيع البديع مفخرة للعروبة وللناطقين بالضاد ، اذ لم ار له نظيراً يحاكيه او يدانيه ، على كثرة ما رأيت من مآثر الفرس ، والرومان ، واليونان ، مما اتصل بعلمي القليل .

تلك السنة ظهرت باكورتها فيما بين الرافدين ، وازدهرت فيما وراء النهرين ، ثم اينعت على ضفاف النيل ، وعادت الى مبعثها في دار السلام ، فتصوحت وذوت ، حيث بدأت وظهرت .

يرجع الفضل الاول في ابتكارها الى محمد بن عبدوس الجهشياري المتوفى سنة ٣٣١ هـ — ٩٤٢ م فهو اول من بدأ في العراق بتصنيف « كتاب الوزراء والكتاب » وقد ذيله الصولي ، ثم حاكاه ابن عباد ، فهلال الصابىء، فمحمد بن عبد الملك الهمذاني ، فابن منجب الصيرفي ، فعمارة اليمني ، فابن انجب الساعي الى ان جاء آخرهم، وهو ابن الطقطقي ، صاحب كتاب الفخري المتوفى سنة ٧٠١هـ — ١٣٠١م وقد الف ياقوت الحموي كتابا في «تاريخ الوزراء » واشار اليه في كلامه على (بلعم) اذ اشار الى الوزير ابي الفضل محمد البلعمي، وزير ال ساسان، ثم قال (وكان من الادباء والبلغاء ذكرته في اخبار الوزراء) .

لم يصل الينا حتى الآن شيء مما كتبه في هذا الموضوع الصاحب بن عباد ، والهمداني ، وابن انجب، كما هو شأننا مع الفضلاء الذين تناولوا هذا الموضوع ، تلك الفترة البالغ مداها ٣٧٠ عاماً ، وقد حدثنا عنهم صلاح الدين الصفدي في مقدمة (الوافي بالوفيات) ثم كاتب جلبي(وهو حاجي خليفة) في (كشف الظنون) تحت لفظتي (أخبار) و (تاريخ) اعني بهم القادسي (من القادسية) وابن الماشطة ، ومحمد بن داود الجراح ، والمطوق، والواسطي ، وقد قال لنا الصفدي انه رأى القادسي (والمظنون او القريب من الحق كل القرب انه من رجال القرن السابع) وبعدهم نام الاحلاف ستة قرون ونصف قرن وازدادوا عامين اثنين .

فكان من محاسن عصرنا الحاضر تجديد هذه السنة على يد صاحب هذا الكتاب ، الاستاذ الحسني النشيط ، بارك الله في همته ، وجعله قدوة حسنة لمن بمصر والشام ... ومن بالعراق .

القاهرة ١٨ المحرم ١٣٥٢ — عن دار العروبة — أحمد زكي باشا

فاتحة الجزء الثاني

بسم الله الرحمن الرحيم

رب يسر ولا تعسر

﴿ وبعد ﴾

أضع بين أيدي قرائي المحترمين، الجزء الثاني من « تاريخ الوزارات العراقية » وهو مثل صنوه « الجزء الاول » يفيض بالاصول المفيدة، والنقول الجديدة، والمعلومات الطريفة، والوثائق والمستندات التي تنير السبيل أمام القارىء الكريم. وما كنت لأجرأ على طبع هذا السفر التاريخي في مثل هذه الظروف المالية العسيرة، لولا رغبة القراء الملحة في الوقوف على « كيفية نشوء الدولة العراقية ونموها، ورسوخ ما رسخ من أوضاعها تدريجاً، وكيفية قيام صلاتها وعلائقها مع الدول على الاسس التي قامت عليها، وذلك منذ قيام الحكم الوطني إلى الآن »(١)

ويتناول هذا الجزء «الثاني» من «تاريخ الوزارت العراقية» البحث عن الوزارات الست التالية:

١– الوزارة السعدونية الثانية

٢– الوزارة العسكرية الثانية

٣– الوزارة السعدونية الثالثة

٤– الوزارة السويدية الاولى

٥– الوزارة السعدونية الرابعة

٦– وزارة ناجي السويدي

وقد تفضل حكمة بك سليمان فأشرف على تهذيب البحث المتعلق بـ « الوزارة السعدونية الثانية » إذ كان وزير داخليتها، وتفضل جعفر باشا العسكري فأشرف على تهذيب البحث عن وزارته الثانية وعزّزه بالوثائق المفيدة، أما البحثان المتعلقان بـ « الوزارة السعدونية الثالثة » و « الوزارة السويدية الاولى » فقد أشرف على كتابتهما السيد توفيق السويدي، الدماغ المفكر في الوزارتين المذكورتين، وأما البحثان المختصان بـ « الوزارة السعدونية الرابعة » ووزارة السيد ناجي السويدي، فقد صححهما ودقق فيهما الرئيسان الجليلان ناجي السويدي، وناجي شوكة وطرزاهما بالوثائق السرية الخطيرة (٢) ومن الله أستمد العون والتوفيق .

عبد الرزاق الحسني

---

(١) من مقدمة الكتاب في طبعته الاولى : بقلم العلامة الشيخ محمد رضا الشبيبي

(٢) لما نشرنا هذه الوثائق، في طبعة الكتاب الاولى ، أحدث نشرها ضجة في الاوساط السياسية

الوزارة السعدونية الثانية

بعد أن فشلت الجهود التي بذلها ياسين باشا الهاشمي لتأليف الوزارة الجديدة وجه الملك فيصل إلى عبد المحسن بك السعدون هذا الكتاب :

وزيري الافخم عبد المحسن السعدون

بناء على استقالة فخامة ياسين الهاشمي من منصب رئاسة الوزراء، ونظراً لاعتمادنا على درايتكم وإخلاصكم فقد عهدنا إليكم برئاسة الوزارة الجديدة على أن تنتخبوا زملاءكم وتعرضوا أسماءهم علينا والله ولي التوفيق .

صدر عن قصرنا الملكي في اليوم الرابع من شهر ذي الحجة لسنة ألف وثلثمائة وأربعين هجرية الموافق لليوم السادس والعشرين من شهر حزيران لسنة ألف وتسعمائة وخمس وعشرين ميلادية .

فيصل

هيأة الوزارة الجديدة

وتألفت هيأة الوزارة الجديدة في السادس والعشرين من حزيران ١٩٢٥ م على هذا النحو :

١ــ عبد المحسن السعدون : رئيساً ووزيراً للخارجية	٥ــ ناجي السويدي : وزيراً للعدلية
٢ــ رشيد عالي الكيلاني : وزيراً للداخلية	٦ــ صبيح نشأت : وزيراً للدفاع
٣ــ رؤوف الجادرجي : وزيراً للمالية	٧ــ حكمة سليمان : وزيراً للمعارف
٤ــ عبد الحسين الجلبي : وزيراً للاشغال والمواصلات	٨ــ حمدي الباجه جي : وزيراً للاوقاف

منهاج الوزارة

تألفت هذه الوزارة في يوم ٢٦ حزيران ١٩٢٥ واستصدرت إرادة ملكية بدعوة مجلس الامة إلى عقد اجتماع غير اعتيادي اعتباراً من اليوم السادس عشر من شهر تموز ، ولما كان « خطاب العرش » الذي يلقى في حفلات افتتاح المجلس يتضمن عادة منهاج الوزارة القائمة ، اكتفت « الوزارة السعدونية الثانية » بالخطاب الذي ألقاه الملك فيصل في اليوم المذكور فلم تعلن منهاجاً خاصاً في يوم تكوينها .

﴿ تعيين اعضاء مجلس الاعيان ﴾

يمثل الشعب العراقي مجلس نيابي ينتخب أعضاؤه في كل أربع سنوات مرة ، بطريق التصويت على درجتين ، ويتم هذا المجلس مجلس آخر « هو مجلس الأعيان » الذي يعين أعضاؤه « الملك ممن نال ثقة الجمهور واعتباده بأعمالهم وممن لهم ماض مجيد في خدمات الدولة والوطن » (١) ولما كانت « الوزارة الهاشمية الاولى » أتمت انتخاب أعضاء المجلس النيابي قبل أن تستقيل ، وكانت « الوزارة السعدونية الثانية » استصدرت إرادة ملكية بافتتاح المجلس المشار إليه في يوم ١٦ تموز ١٩٢٥ م صدرت إرادة ملكية في ٢٥ من الشهر المذكور بتعيين ثلاثة أعيان آخرين فأصبح أعضاء مجلس الاعيان

١- ابراهيم الحيدري	٦- عبد الله النقيب	١١- جميل الزهاوي	١٦- يوسف السويدي
٢- آصف قاسم آغا	٧- محمد علي فاضل	١٢- مولود مخلص	١٧- عبد الحسين الكلمندار
٣- أحمد الفخري	٨-صالح باش أعيان	١٣- فؤاد الدفتري	١٨- قادر سعيد زاده
٤- حسن الشبوط	٩- عبد الله صافي	١٤-حسين العطية	١٩- مناحيم دانيل
٥- عبد الغني كبه	١٠- عداي الجريان	١٥- يوسف غنانوئيل	٢٠-السيد محمد الصدر

﴿ حفلة افتتاح البرلمان ﴾

كان يوم الخميس ٢٤ ذي الحجة ١٣٤٣ (١٦ تموز ١٩٢٥) يوماً مشهوداً في بغداد ، وكان الاحتفال بافتتاح مجلس الامـة في اليوم المذكور في منتهى النظام ، والكمال ، والابهة ، فقد اصطفت قطعات الجيش ، والشرطة ، والكشافة ، على طول الطريق المؤدية إلى بناية المجلس النيابي ، وكانت موسيقى الجيش تصدح عند مدخل المجلس ، والجماهير محتشدة في الشارع العام ، وبالخاصة قرب بناية المجلس

وتوافد النواب فأخذوا مواقعهم فيه ، في الساعة الثامنة زوالية صباحا ، ثم شرف صاحب الجلالة الملك فاستقبله الوزراء والكبار ، ودخل كبير الامناء على النواب معلناً تشريف جلالة العاهل ، فقام النواب والاعيان وقوفاً لاستقباله ، وبعد أن استقر جلالته على العرش ، ووقف وراء العرش جمهرة من الكبار ، تقدم رئيس الوزراء ، وقدم إلى صاحب الجلالة خطاب العرش ، فتلاه جلالته وكان مرتدياً لباسه العسكري ومتكئاً على سيفه الذهبي .

وبعد أن أتم جلالته تلاوة هذا الخطاب ، الذي هو منهاج الوزارة ، هتف النواب بحياة جلالته ثلاثاً ، وأطلقت المدافع مئة طلقة وطلقة ، وأعلن رئيس الوزراء انتهاء الاحتفال ، فتفرق أعضاء

---

(١) المادة ٣١ من القانون الاساسي

الوزارة السعدونية الثانية

﴿ امام الصفحة السادسة ﴾



رئيس الوزراء *عبدالمحسن السعدون



وزير الداخلية * رشيد عالي الكيلاني



وزير المالية * رؤوف الجادرجي



وزير العدلية * ناجي السويدي



وزير المعارف * حكمت سليمان



وزير الاوقاف *حمدي الباجه جي



وزير الدفاع*صبيح نشأت



وزير الاشغال * عبد الحسين الجلبي

مجلس الأعيان ، وذهبوا إلى ردهة اجتماعهم ، حيث انتخبوا السيد يوسف السويدي رئيساً لهم .

وترأس الدكتور سلمان غزالة رآسة المجلس النيابي ، بوصفه أكبر الأعضاء سناً ، واقترح بعض النواب لزوم التصويت على قبول « لائحة النظام الداخلي » للعمل بها موقتاً حتى تؤلف لجنة خاصة لتدقيقها وعرضها على المجلس لتصديقها نهائياً فقبل هـذا الاقتراح . وأخذ كل نائب يحلف يمين الإخلاص وهذا نصه :

« أقسم بالله وبشرفي اني اخلص للملك فيصل الاول المعظم وأحافظ على القانون الأساسي ، وأخدم الأمة والوطن ، وأحسن القيام بواجباتي النيابية »

وبوشر بعدئذ في انتخاب الرئيس ، فانتخب النواب وزير الداخلية ، السيد رشيد عالي الكيلاني وارتضوه رئيساً لمجلسهم ، فتخلى الدكتور غزالة عن منصة الرئاسة واعتلاهـا الكيلاني ، فألقى هذه الكلمة :

سادتي حضرات النواب الكرام :

أشكركم شكراً جزيلا على حسن الثقة ، التي أوليتموني إياها ، وأفتخر كل الافتخار بحسن اعتقادكم في واعتمادكم علي ، وتعلمون أنني الآن أشغل منصباً خطيراً ، وثقتكم هذه لثمينة جداً ، وأتشرف بقبولها بكل فخر وسرور ، و إني معتقد بعد الاتكال على الله ، وبمساعدتكم وبمساندتكم لي بالتوفيق للقيام بهذه المهمة الجليلة ، وأسأله تعالى أن يمدني بعنايته للقيام بواجب الرئاسة ومن الله التوفيق إﻫ (١)

ثم نهض رئيس الوزراء ، عبد المحسن السعدون ، فقال :

بصفتي رئيساً للوزراء أقول ان رشيد عالي بك ، وزير الداخلية ، قبل رئاسة المجلس فعليه قبلت استقالته (٢)

و إلى القارىء الآن نص « خطاب العرش » الذي ألقاه الملك في حفلة الافتتاح .

❊ خطاب العرش ❊

حضرات الاعيان والنواب الكرام

أتقدم إليكم بحمد الله ، وأحييكم تحية مغتبط مبتهج باجتماعكم هذا ، وهو أول اجتماع نيابي تجلت فيه روح الامة بعد مجلسها التأسيسي ، وأبارك لكم جميعاً بما نلتموه من ثقة ، راجياً من الله عز وجل أن يمدكم بعنايته ، ويهديكم سبل النجاح لتتقدم الامة بجهودكم ، وتتبوأ بفضل مساعيكم المبرورة المكان اللائق بها بين الأمم المتمدينة .

---

(١)و(٢) مذكرات مجلس النواب في جريدة « الوقائع العراقية » الرسمية العدد (٣١٨)

أيها السادة ! تعلمون أن المجلس التأسيسي، الذي انعقد في السنة الماضية، قد وفق بعد مذاكرات استغرقت ما ينيف على الاربعة أشهر، إلى وضع الأسس التي بني عليها نظامنا الحاضر وانا ونحن في موقفنا هذا، لا نذكر تلك الظروف العصيبة، بالنسبة لحياة الأمة واستقبال المملكة إلا ويدفعنا الواجب إلى التنويه بفضل ذلك المجلس، وما أظهره من الحرص الكبير على تأييد حقوق البلاد، والشجاعة الفائقة في تثبيت كيانها .

لقد مضى على انتهاء المجلس التأسيسي من مهمته ما يقارب السنة الكاملة، سارت البلاد في خلالها سيراً هادئاً، بالنسبة للسنين السابقة، وخطت في سبيل توطيد أحكامها وترصين بنيانها، خطوات لم تكن قصيرة المدى، بالرغم مما يعتورها من مشاكل، ويحيط بها من صعوبات .

ففي ٢٧ من شهر أيلول الماضي، صدقت جمعية الامم على المعاهدة وملاحقها، التي أقرها المجلس مع بريطانية العظمى، وحلت هذه العقود التي حددت صلاتنا مع حليفتنا لمدة أربع سنوات، محل صلة الانتداب، تلك الصلة المبهمة التي لم ينظر إليها شعبنا يوماً ما بعين الطمأنينة والرضى . وبذلك قويت روح التعاون بيننا، وكان من آثار هذا التطور الحسن في علاقاتنا مع حليفتنا، أن توجهت أنظار العالم نحونا، وزال ما كان يغشى مستقبل بلادنا من الإبهام والقلق، فتشجعت بعض الشركات على تقديم رؤوس أموال لمعاونتنا، ومعاضدتنا على استثمار كنوز بلادنا، وهكذا دخل مشروع شركة ديالى، ومشروع حفر مصب الفاو، في حيز التنفيذ، وتم الاتفاق مع شركة النفط التركية على تشغيل منابع النفط، وبدأت تسير المذاكرات بخصوص إنهاء مشروع الترامواي والكهربائية سيراً حثيثاً، وهنالك مشاريع أخرى ذات أهمية عظيمة لا بد أن يأتي دورها في القريب العاجل، وتعرض في حينها على مجلسكم الموقر . ومتى انتهت قضية الحدود، بيننا وبين جارتنا تركية، واعتقد العالم بصحة السلم في الشرق الاوسط، لا شك في أن نصيب بلادنا من جهود رجال الفن والاموال سيكون كبيراً جداً .

إن مسألة تعيين الحدود الشمالية كانت، ولم تزل، موضوع اهتمامنا الرئيسي، وذلك لما يترتب على حلها من النتائج الخطيرة، التي يتوقف عليها مستقبل البلاد بأجمعه، وقد نصت معاهدة لوزان بتركها إلى حكم عصبة الامم لتفصل فيها نهائياً فأوفدت العصبة، كما تعلمون، هيئة من خيرة رجال أوربة لدرس المسألة عن كثب، وبعد ان مكثوا في المنطقة الشمالية ما يقارب الثلاثة أشهر، وبحثوا بكامل الحرية جميع ما كانوا يصبون إليه، ويساعدهم على تكوين رأي سديد بمستقبل الحدود المختلف عليها، غادروا العراق في ٢٣ آذار من هذه السنة، ليهيئوا تقريرهم إلى عصبة الأمم . وكان من المنتظر أن يقدموه إليها في شهر حزيران الفائت، إلا أن ضيق الوقت لم يساعدهم على استكماله في الأجل المضروب، فتأخر الأمر بطبيعة الحال إلى حين اجتماع العصبة

في شهر أيلول القادم .

ان مشروعية مطالبينا صريحة لا تحتاج إلى إثبات ، وثقتنا بعدل و إنصاف رجال اللجنة الامية يجعلنا في طمأنينة تامة من مصير حدودنا الشمالية ، التي نرجو أن تفصل العصبة فيها في أقرب وقت كي لا يبقى ما يحول دون تأسيس صلاتنا مع جارتنا توكية تلك الصلات التي لا نشك في أنها ستؤدي إلى إعادة الثقة والصفاء بين الأمتين المتجاورتين ولا يسعني أن أتطرق إلى بحث آخر قبل أن أظهر ابتهاجي وثنائي على ما أبرزه أبناء البلاد عامة ، وسكان الألوية الشمالية خاصة ، من الغيرة الوطنية ، والتمسك بالوحدة العراقية في كل مواقفهم ولا سيما عندما كانت اللجنة الأممية بين ظهرانيهم .

ويهمنا أن نحيطكم علماً بأننا لم نهمل الرغبات التي أبداها المجلس التأسيسي بخصوص إدخال بعض التعديلات التي وعد بإدخالها في بعض مواد الاتفاقيات ، فقد بدأت المذاكرات بين الطرفين ، ولا تزال جارية ، وعند إنهائها تعرض على مجلسكم الموقر برمتها .

أيها السادة ! ان مناسباتنا الخارجية قد اكتسبت في الأشهر الأخيرة شكلا يمكننا من أن نعتبره فألا حسناً لتقرير مكانتنا الدولية نحن — كما تعلمون — أمة مسالمة لا غاية لها إلا إعمار بلادها والعيش بوئام تام مع جيرانها ، ويسرني أن أبشركم بأن مناسباتنا السياسية ، مع بعض الدول الأوربية ، أخذت في الأيام الأخيرة تكسب شكلا يؤدي إلى الاعتراف باستقلالنا رسمياً، وهذا لا شك بفضل معاونة حليفتنا العظمى ، وما أظهرته أمتنا المحبوبة في هذه السنين المحدودة من الكفاءة والاستعداد في إدارة دفة المملكة . ولنا أمل قوي بأن تحذو الدول المجاورة لنا حذو الدول الاوربية بتأسيس المناسبات السياسية التي توطد بيننا دعائم الثقة والمودة .

إن إعلان القانون الأساسي ، عقب تصديقه من قبل المجلس التأسيسي ، كان موضوع اهتمامنا الدائم ، إذ كان من الحق أن يجتمع مجلس الأمة ليشرف على سياسة البلاد ، ويساعد في تقدمها ورقيها ، ولكن حالت دون أمنيتنا هذه موانع عديدة ، أهمها مجيء لجنة الحدود الأممية، وانهماك الأمة بالدفاع عن كيانها ومستقبلها ، ولما انتهت مهمة اللجنة، وهدأت الخواطر ، أعلنا القانون الأساسي وكان ذلك في ٢١ آذار من هذه السنة ، وأجرت حكومتنا الانتخابات في أطراف المملكة ، والآن وقد تكللت هذه الانتخابات بحيازتكم ثقة الأمة ، فإننا بعد الذي أسلفناه سابقاً نحب أن نبسط أمامكم بصورة موجزة ما تحتاجه المملكة من الامور الهامة ، لتكونوا على بينة منها ، ولتتمكنوا من معاضدة الحكومة على تحقيقها بالحكمة ، والغيرة، اللتين يحق لنا والامة أن ننتظرهما منكم جميعاً ، وستنهج حكومتنا المنهج الآتي فيما يخص إدارة البلاد .

ستقوم الحكومة بوضع اللوائح للقوانين التي حتم القانون الاساسي سنها ، و إصلاح القوانين

والأنظمة وفقاً لحاجات البلاد ، وتهتم باشتراك الأهلين في إدارة شؤونهم ، وذلك بتوسيع صلاحية المجالس المحلية فيما يخص التعليم والتربية وطرق المواصلات ، وتحسين إدارة البلديات ووضع ملاك دائمي لموظفي الحكومة يؤمن حقوقهم ، ويبين وجائبهم ، وباستحضار الوسائل اللازمة لتقوية الجيش ، بحيث يكون مستعداً لدفع الطوارىء والاهتمام بأمور المعارف ، وجعل التعليم الابتدائي إجبارياً تدريجياً والعناية في تنظيم أمور الاشغال والري ، والزراعة ، بجعلها متناسبة مع حاجة البلاد ، ومراعاة الاقتصاد في الصرفيات والاستغناء عن الوظائف التي يمكن الاستغناء عنها ، والسعي لإعمار الاوقاف وتنظيم شؤونها ، توثيقاً للحصول على الفوائد العامة التي قصدها الواقفون ، والمحافظة على الوحدة العراقية ، ومطاردة كل تشبث أو فكرة من شأنها إحداث الشقاق بين العناصر العراقية ، واتخاذ الوسائل لمكافحة الأمراض السارية .

وستقدم لكم الوزارة ميزانية السنة الحالية بعد أن بذلت في إحضارها أقصى الجهود ، بقدر ما ساعدها الوقت ، ولكن لنا عظيم الامل بأن الميزانية المقبلة سيكون لها النصيب الأوفر من الدقة والعناية ، وبهذه الوسيلة أذكر لكم ان حكومتنا ، بالنظر إلى الصعوبة التي جابهتها في موقفها المالي ، بسبب التعهدات المالية ، كانت قد فاتحت معتمد حكومة جلالة ملك بريطانية العظمى بقصد تذليل تلك الصعوبات ، فأتت بعثة مالية لدرس موقف العراق المالي » ورفعت بذلك تقريراً ضافياً ، وأخذت حكومتنا بعين الدقة والاهتمام مشورة البعثة المذكورة ، فأحضرت الميزانية مع مراعاة الأسس المدرجة في التقرير حسب الإمكان .

واني شديد الامل بأن حضرات الأعيان والنواب ، عند تدقيقهم الميزانية ، يلاحظون ذلك بكل روية وإمعان .

وقبل أن ننهي خطابنا هذا ، نود أن نبدي لكم انه بعد ما تعينت الاسس التي ترتكز عليها حالة البلاد السياسية ، يجب الاهتمام التام بالاقتصاديات من الامور الزراعية والتجارية وغير ذلك من المرافق الحيوية ، إذ لا استقلال سياسي بدون استقلال اقتصادي ، هذا ما عقدت حكومتنا الآمال بانجازه بمؤازرة شعبنا الكريم ، الممثل في اشخاصكم من هذا المجلس ، الذي وفقنا الله تعالى لافتتاحه فنضرع إليه أن يقرن أعمالكم بالنجاح والتوفيق (١)

✲ تعديل القانون الاساسي العراقي ✲

نصت المادة (١١٩) من القانون الاساسي العراقي على أنه :

« لا يجوز قطعياً إدخال تعديل ما على القانون الاساسي إلى مدة خمس سنوات من تاريخ ابتداء تنفيذه »

(١) محاضر مجلس الاعيان للاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٢٥ ص ٦–١٢

ومع هذا فإن المادة (١١٨) منه جوّزت تعديل أي كان من الامور الفرعية « لا الاصلية » خلال سنة واحدة ابتداء من تنفيذ القانون المشار إليه .

وقد أعدت « الوزارة السعدونية الثانية » لائحة بالامور الفرعية ، من القانون الاساسي العراقي التي قررت إدخالها على القانون ، ورفعتها إلى المجلس النيابي في دورته غير الاعتيادية التي ابتدأت من يوم ١٦ تموز ١٩٢٦ فأقر المجلس هذا التعديل في أواخر الشهر المذكور .

ولما كان هذا التعديل جزء لا يتجزأ من القانون الأصلي فقد نشرنا التعديل بعد الاصل مباشرة في ملحق الجزء الاول فليراجع

﴿ سفر الملك الى اوربا ﴾

نحن ملك العراق

بعد الاطلاع على المادة الثالثة والعشرين من القانون الاساسي ، وبناء على موافقة مجلس الوزراء أمرنا بما يأتي :

أولا — إقامة أخينا الامير زيد نائبا عنا مدة تغيبنا عن مملكتنا .

ثانيا — تولية جميع حقوق الملك المعينة في القانون الاساسي ، مستثنى من ذلك ما يأتي :

أ — حل مجلس النواب

ب — تصديق المعاهدات

ج — اختيار رئيس الوزراء إلا بعد استحصال موافقتنا

ثالثا — إلى حين وصول أخينا الامير زيد إلى البلاد العراقية يقوم ابن عمنا الشريف شرف بالحقوق المفوضة إليه

رابعا — على جميع وزرائنا تنفيذ أحكام هذه الإرادة .

كتب ببغداد في اليوم الرابع من شهر آب سنة١٩٢٥واليوم الثالث من شهر محرم سنة ١٣٤٤

رئيس الوزراء ووزير الخارجية — عبد المحسن السعدون　　　　فيصل

* * *

كانت الضرورة الصحية تقضي بأن يسافر الملك فيصل إلى أوربا للاستشفاء مما ألم بجلالته من ضعف وهزال فأصدر الإرادة الملكية المثبت نصها أعلاه

ولما كانت البلاد قلقة على حدودها الشمالية ، فانتهز الملك فرصة سفره هذا فأقام مأدبة عشاء في بلاطه مساء يوم سفره « ٤ آب ١٩٢٥ » دعى إليها الاعيان والنواب والوزراء وألقى فيها

هذه الكلمة :

حضرات الأعيان والنواب الكرام!

ان احتفالي بكم في هذه الليلة عظيم، وسروري بمشاهدتكم جسيم، واني في نفس الوقت لآسف على فراقكم فراقا قضت به علي الضرورة الصحية، فقد بدأت أشعر منذ أشهر بتأخر في صحتي، وأشار علي أطبائي بمقاومته بلزوم الاستراحة وتبديل الهواء مدة خارج بلادي، فاضطررت لاتباع مشورتهم وأرجو الله أن يمن علي برجوع قوتي سريعا لأتمتع بلاقاتكم قريبا

ما كنت أرغب في السفر وأمام البلاد ومجلسكم العالي أمورهامة، تجب العناية بها وأخص بالذكر منها التقرير الذي قدمته لجنة الحدود الاممية إلى العصبة، ولا بد أن ينشر هذا التقرير، ويبلغ إليكم في هذه الايام. ان هذا التقرير سيكون مطولا مفصلا ولهذاالسبب أخشى أن يسيء فهمه البعض، فيمكنكم ان تثقوا بأن حقوق العراق مضمونة ولا خوف عليها بإذن الله وإن كان هناك من أمر يستوجب الاهمية، فما هو إلا مسألة تمديد أمد المعاهدة المنعقدة بيننا وبين حليفتنا بريطانية، واني لا أعلم بالتمام ماذا سيكون رأي لجنة الحدود بهذه المسألة، ولكن لا يبعد عن الاحتمال أن تشير علي جمعية الامم بوجوب تمديد الاتفاق ما بين العراق وبريطانية؛ اعتقاداً منها بأن ذلك أمر ضروري يساعدنا على تأييد كياننا، وتأمين استقلالنا، واني لا أرى في هذاما يدعو إلى القلق، لأن هذه المسألة سيكون البت فيها منوطا بموافقة العراقيين، وحضراتكم تعلمون ان أمد التحالف بيننا وبين بريطانية سينتهي بعد سنتين، وعندما تبدأ المذاكرات لأجل وضع اسس جديدة، وهذه الاسس لا توضع إلا بموافقة مجلس الامة العالي، ولا تعقد إلا لخير البلادومصالحها، ولذلك أؤمل منكم ان لا تدعوا لبعض الدعايات الاجنبية الفرصة لتشويش الاذهان، وتعكير صفوها، ولي في حكمتكم، وإخلاصكم لبلادكم، اكبر كفيل. وثقوا بأنه بالرغم مما تتطلبه صحتي من الاستراحة، فإني سوف لا ادع فرصة تمر إلا وأنتهزها للاعراب عن امانيكم وعما يعلي شأن وطننا المحبوب والله سبحانه وتعالى أسأل أن يمن علي بمشاهدتكم قريبا وأنتم وجميع أبناء أمتي المحبوبة في صحة تامة وسعادة كاملة (١)

وبعد الفراغ من هذا الخطاب رد رئيس مجلس النواب، السيد رشيد عالي، عليه بكلمة رقيقة تمنى فيها لصاحب الجلاله سفراً ميمونا، وعودة عاجلة، وفي الخامس من آب سافر جلالة الملك، وفي الثامن من أيلول وصل إلى بغداد سمو الامير زيد فناب مناب جلالة الملك، أما الملك فيصل فقد عاد إلى عاصمة ملكه « بغداد » في يوم ١٥ تشرين الثاني ١٩٢٥ م

---

(١) جريدة « العالم العربي » العدد (٢٤١) التاريخ ٦ آب ١٩٢٥

اتفاقية بحره

لم تنقطع غزوات القبائل النجدية على القبائل العراقية إلا في فترات قليلة ، وآجال قصيرة ، وقد قام غزاة نجد بإغارتهم الاخيرة في ٢٦ كانون الاول ١٩٢٤ « وهي الغارة التي تكلمنا عنها في الفصل المتقدم » أثناء وجود المستر إيمري ، وزير المستعمرات البريطانية ، في العراق ، فرأى هذا الوزير البريطاني أن لا بد من عقد مؤتمر تساوى فيه قضايا العراق مع نجد ويصفى حساب الغزوات السابقة لإزالة أهم عوامل الاحتكاك بين قبائل الطرفين ، فإن رفضت الحكومة النجدية الحضور إلى هذا المؤتمر ، فإن الحكومة البريطانية تأخذ على عاتقها مسؤولية الأمن في العراق .

ولأجل أن يتمكن المفاوضون من الوصول إلى نتيجة حاسمة سريعة اقترح الوزير البريطاني أن يشخص السلطان ابن سعود إلى المؤتمر بنفسه ، وأن ينوب أحد البريطانيين مناب الحكومتين « العراقية والبريطانية معاً فيه » ، فوافق ابن سعود على قبول هذا الاقتراح ، فانتدبت الحكومة الانكليزية السير كلبرت كلايتن ليمثلها في هذا المؤتمر ، كما أوفدت الحكومة العراقية توفيق بك السويدي ليساعد الممثل البريطاني ، ويمده بآراء حكومته العراقية .

ولما كانت قضايا الحدود ، ونحوها ، قد بحثت في مؤتمرات سابقة ، وعرف كل فريق مايدور في خلد الفريق الآخر ، توصل الطرفان إلى إقرار هذه الاتفاقية في تشرين الثاني ١٩٢٥

نص الاتفاقية

نظراً للمعاهدة المعقودة بين حكومتي العراق ونجد — ابتغاء تأمين الصلات الحسنة بينهما والمعروفة بمعاهدة المحمرة — التي قد وقعت في اليوم السابع من شهر رمضان المبارك سنة ١٣٤٠ الموافق ٥ مايو سنة ١٩٢٢ ونظراً للبروتوكولين المعروفين بالبروتوكول رقم (١) والبروتوكول رقم (٢) اللذين أضيفا إلى معاهدة المحمرة المذكورة أعلاه ، والموقع عليهما في العقير في اليوم الثاني عشر من شهر ربيع الثاني المبارك سنة ١٣٤١ الموافق ٢ دسمبر ١٩٢٢

ونظراً لإبرام المعاهدة والبروتوكولين المذكورين آنفاً طبقاً للعادة من قبل حكومتي العراق ونجد ، ونظراً لما تعهد به كل من حكومتي العراق ونجد ، في المادة الاولى من معاهدة المحمرة المذكورة ، بأن يمنع كل منهما عشائره عن التعدي على عشائر الحكومة الاخرى ، وأن تتذاكر الحكومتان ، إذا حالت الظروف دون قيام إحداهما بالتأديب اللائق ، في إمكان اتخاذ تدابير مشتركة طبقاً للصلات الحسنة السائدة بينهما

ونظراً لاعتقاد صاحب الجلالة البريطانية والحكومتين المذكورتين بأنه يحسن لهاتين الحكومتين حرصاً على الصداقة وحسن الصلات بين العراق ونجد ، وضع اتفاقية بخصوص بعض

المسائل المعلقة بينهما .

نحن الموقعين أدناه ، سلطان نجد وملحقاتها عبد العزيز بن عبد الرحمن آل فيصل آل سعود وسير جلبرت كلايتون ، المندوب المفوض من قبل حكومة صاحب الجلالة البريطانية والمخول بأن ينوب عن الحكومة العراقية في الاتفاق ، والتوقيع ، قد اتفقنا على المواد الآتية :

المادة الأولى — تعترف كل من دولتي العراق ونجد أن الغزو من قبل العشائر القاطنة في أراضيها على أراضي الدولة الاخرى اعتداءاً يستلزم عقاب مرتكبه عقاباً صارماً من قبل الحكومة التابعة لها ، وان رئيس العشيرة المعتدية يعد مسؤولا .

المادة الثانية — (أ) تؤلف محكمة خاصة ، بالاتفاق بين حكومتي العراق ونجد ، تلتئم من حين لآخر للنظر في تفاصيل أي تعد يقع من وراء حدود الدولتين ، ولإحصاء الاضرار ، والخسائر وتعيين المسؤولية ، ويكون تأليف هذه المحكمة من عدد متساو من ممثلي حكومتي العراق ونجد وتعهد رئاستها إلى شخص آخر ، من غير الممثلين المذكورين ، تتفق على اختياره الحكومتان ، وتكون قرارات هذه المحكمة قطعية ونافذة .

(ب) — بعد تعيين المسؤولية ، وتحقيق الاضرار والخسائر ، الناشئة عن الغزو ، وإصدار المحكمة قرارها بذلك ، تقوم الحكومة التابعة المحكوم عليه بتنفيذ القرار المذكور وفقاً لعادات العشائر ، وبمعاقبة المحكوم عليه كما جاء في المادة الاولى من هذه الاتفاقية

المادة الثالثة — لا يجوز لعشائر إحدى الحكومتين اجتياز حدود الحكومة الاخرى إلا بعد الحصول على رخصة من حكومتها ، وبعد موافقة الحكومة الاخرى ، مع العلم انه لا يحق لإحدى الحكومتين أن تمتنع عن إعطاء الرخصة أو الموافقة إذا كان السبب في انتقال العشيرة لداعي المرعى عملا بمبدأ حرية الرعي .

المادة الرابعة — تتعهد حكومة نجد والعراق بأن تقفا بكل ما لديهما من الوسائل ، غير الطرد واستعمال القوة ، في سبيل انتقال كل عشيرة أو فخذ من أحد القطرين ، إلى الآخر ، إلا إذا جرى هذا الانتقال بمعرفة حكومتهم ورضاها . وتتعهد الحكومتان بأن تمتنعا عن تقديم الهدايا أياً كان نوعها للملتجئين من البلاد التابعة للحكومة الأخرى ، وبأن تنظرا بعين السخط على كل شخص من رعاياها يسعى لاستجلاب العشائر التابعين للحكومة الاخرى ، أو تشجيعهم على الانتقال من بلادهم إلى البلاد الاخرى

المادة الخامسة — ليس لحكومتي العراق ونجد أن تتخابر من رؤساء وشيوخ الدولة الاخرى في الامور الرسمية والسياسية .

المادة السادسة — لا يجوز لقوات العراق ونجد أن تتجاوز حدود بعضها البعض ، بقصد تعقيب

المجرمين ، إلا برضى الحكومتين

المادة السابعة — لا يجوز لشيوخ العشائر ، الذين لهم صفة رسمية ، أو لهم رايات تدل على أنهم قواد لقوات مسلحة ، أن يظهروا راياتهم في أراضي الدولة الاخرى

المادة الثامنة — إذا طلبت إحدى الحكومتين من عشائرها النازلة في أراضي الدولة الاخرى تجريدات مسلحة ، فالعشائر المذكورة أحرار في تلبية دعوة حكومتهم ، على أن يرحلوا بعائلاتهم ، وأموالهم ، بكل سكينة .

المادة التاسعة — إذا انتقلت عشيرة من أراضي إحدى الحكومتين إلى أراضي الحكومة الاخرى ، وشنت الغارات بعد انتقالها على البلاد التي كانت تقطن فيها ، يحق للحكومة التي تقيم العشيرة في أراضيها أن تأخذ معها ضمانات كافية حتى إذا تكرر منها مثل ذلك الاعتداء تكون هذه الضمانات عرضة للمصادرة ، وذلك عدا العقاب المنصوص عليه في المادة الاولى ، وعدا ما قد تفرضه المحكمة المنصوص عليها في المادة الثانية من هذه الاتفاقية

المادة العاشرة — تتعهد حكومتا العراق ونجد بأن تقوما بمذاكرات ودية لعقد اتفاقية خاصة بشأن تسليم المجرمين طبقاً للعادات المرعية بين الدول المتحابة ، وذلك في مدة لا تتجاوز السنة اعتباراً من تاريخ التصديق على هذه المعاهدة من قبل حكومة العراق .

المادة الحادية عشر — النص العربي هو النص الرسمي الذي يرجع إليه في تفسير هذه الاتفاقية

المادة الثانية عشر — تعرف هذه الاتفاقية باتفاقية بحرة

وقعت هذه الاتفاقية في مخيم بحرة في الشهر الرابع عشر من شهر ربيع الثاني سنة ١٣٤٤ الموافق أول نوفمبر ١٩٢٥

الختم — عبد العزيز　　　التوقيع : جلبرت كلايتن　　　الختم ملك العراق — فيصل

✻ افتتاح مجلس الامة ✻

تنص المادة الثامنة والثلاثون من « القانون الاساسي العراقي » على أن :

« دورة مجلس النواب أربعة اجتماعات عادية ، لكل سنة اجتماع يبدأ من أول يوم من شهر تشرين الثاني الذي يعقب الانتخابات ، وإذا صادف اول الشهر عطلة رسمية فمن اليوم الذي يليها ... الخ »

وكان المجلس المشار إليه قد اجتمع اجتماعاً غير عادي في السادس عشر من شهر تموز سنة ١٩٢٥ وامتد اجتماعه هذا إلى آخر تشرين الاول من هذه السنة فعقد مجلس النواب خلال ذلك الاجتماع (٤٦) جلسة وعقد مجلس الاعيان ٣٦ جلسة .

فلما كان يوم الأحد الموافق ١ تشرين الثاني ١٩٢٥ م اجتمع المجلس اجتماعه الاعتيادي الرسمي وقد افتتحه الامير زيد ، شقيق الملك فيصل ، بوصفه نائباً عن جلالته ، وامتد هذا الاجتماع إلى اليوم الرابع من هذا الشهر حيث صدرت الارادة الملكية بأن يؤجل جلساته لمدة ٤٥ يوماً اعتباراً من اليوم الخامس منه ، وكان مجلس الأعيان قد أعاد انتخاب السيد يوسف السويدي رئيساً كما أعاد مجلس النواب انتخاب السيد رشيد عالي رئيساً لمجلسهم ، وهذا هو خطاب العرش الذي تلاه الأمير زيد في حفلة افتتاح مجلس الامة

❊ خطاب العرش ❊

حضرات الاعيان والنواب الكرام .

يسرني أن أبشركم بقرب عودة جلالة الملك متمتعاً بلطفه تعالى بالصحة التامة

« أيها السادة اني مبتهج جداً بالجهود التي بذلها مجلسكم الموقر خلال اجتماعه غير الاعتيادي في تدقيق ميزانية السنة الحالية على الرغم من قصر الوقت وانقضاء القسم الاعظم من السنة قبل عرضها عليكم فأشكر لكم مساعيكم وأرجو أن تكون أعمالكم دائماً مكللة بالنجاح

ان أحوال البلاد سائرة سيراً حسناً ، ولا يوجد تبدل هام فيها ، والمسألة الخطيرة التي تشغل أفكارنا هي قضية الحدود الشمالية ، التي كانت ولا تزال موضوع اهتمام جلالة الملك . ان مجلس عصبة الامم سيعيد النظر في هذه المسألة في اجتماعه المقبل ، الذي سيعقد في شهر كانون الاول من هذه السنة ، وثقتنا بمطالبنا الحقة ، وبإنصاف رجال عصبة الامم ، تجعلنا موقنين بحسم القضية على الصورة التي تحفظ لنا حقوقنا المشروعة .

ولا يسعنا في هذا المقام إلا أن نعلن شكرنا الخالص إلى حليفتنا بريطانية العظمى على ما بذلته — ولا تزال تبذله — في الدفاع عن هذه القضية وتأييد مطالبنا .

وفي الختام أفتخر بافتتاح مجلسكم هذا نيابة عن جلالة الملك متوسلا إليه تعالى أن يمدكم بعنايته »(١)

❊ تعديلات في اعضاء مجلس الاعيان ❊

١ — قضية الشيخ عبد القادر

اتضح للحكومة ، بعد مدة وجيزة ، ان الارادة الملكية الصادرة بتعيين الشيخ عبد القادر بن الشيخ سعيد عضواً في مجلس الاعيـان لم تكن مستوفاة الشروط القانونية ، فوجه رئيس مجلس الوزراء إلى رئيس مجلس الاعيان هذا الكتاب :

صاحب المعالي حضرة رئيس مجلس الاعيان .

بعد التحية :

---

(١) مجموعة محاضر مجلس الاعيان في اجتماعه الاعتيادي الاول ص ٣

بعد إجراء التحقيقات الدقيقة تبين أن الشيخ عبد القادر بن الشيخ سعيد أفندي لم يبلغ السن القانونية التي تؤهله لأن يكون عضواً في مجلس الاعيان ، ولما كان ذلك مخالفاً لأحكام المادة الثلاثين من القانون الاساسي ، عرضنا الكيفية على أنظار صاحب الجلالة فأمر جلالته بصيانة أحكام القانون الاساسي وتطبيق المادة المذكورة منه على هذه القضية ، وبناء على ذلك سنتخذ ما يلزم من التدابير لإبطال المعاملة التي جرت بتعيين الشيخ عبد القادر في عضوية مجلس الاعيان الموقر ، وسنوافيكم بالنتيجة . وقد بادرنا ببيان الكيفية لتحيطوا علماً بذلك . اقبلوا فائق الاحترام .

٣٠ تموز ١٩٢٥ رئيس الوزراء — عبد المحسن السعدون (١)

وصدرت إرادتان ملكيتان بتاريخ ٣٠ تموز ١٩٢٥ تتضمن الاولى « باعتبار المعاملة التي جرت في تعيين الشيخ عبد القادر بن الشيخ سعيد عضواً في مجلس الاعيان كأن لم تكن » وتنطق الثانية بتعيين سعيد آغا آل معروف عيناً .

٢— قضية السيد عبد الحسين الكليتدار

يقطن مدينة كربلاء شخصان محترمان يسمى كل منهما « السيد عبد الحسين الكليتدار » وقد كان أحدهما « كليتداراً سابقاً » وكان الثاني « كليتداراً فعلياً » يوم صدرت الارادة الملكية بتعيين أعضاء مجلس الاعيان في ٧ تموز سنة ١٩٢٥ فلما كلفت « متصرفية لواء كربلا » بتبليغ هذه الإرادة إلى « السيد عبد الحسين الكليتدار » بلغتها إلى الكليتدار الفعلي فحملها هذا ، وجاء بها إلى العاصمة ليشترك في جلسات مجلس الاعيان ، فانتبهت الدوائر المختصة إلى هذا الخطأ في التبليغ وكلفت الكليتدار الفعلي أن يترك « العينية » للكليتدار السابق ، ولكنه رفض التكليف ، فقررت وزارة العدلية ، ان وظيفة الكليتدارية من الوظائف التي لا يجوز الجمع بينها وبين العينية فاضطر صاحبنا إلى ترك العينية والاحتفاظ بالكليتدارية وأصبح الكليتدار السابق « السيد عبد الحسين » عضواً في مجلس الاعيان بموجب الإرادة الملكية الخاصة التي صدرت في يوم ٤ تشرين الثاني سنة ١٩٢٥ م

❋ استقالة وزير المالية ❋

على أثر صدور الإرادة الملكية بتعيين السيد عبد الحسين الكليتدار الفعلي عضواً في مجلس الاعيان رفع وزير المالية هذا الكتاب

إلى صاحب الفخامة حضرة رئيس الوزراء المحترم

نظراً إلى الاحكام والقواعد الدستورية ، فإن وظائف رئيس الوزراء ، بما يتعلق بمعروضاته

(١) مجموعة مذاكرات مجلس الاعيان للاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٢٥ ص ١٢٨

لدى جلالة الملك ، هي على قسمين :

الاولى الامور العائدة إلى وزارة واحدة ، فهذه تكون باشتراك الوزير ذي الشأن ، والثانية الامور العائدة إلى اكثر من وزارة واحدة فهذه يتوقف عرضها على قرار يصدره مجلس الوزراء .

ان حق تعيين الاعيان من الحقوق الممنوحة للملك ، بموجب احكام القانون الاساسي ، إلا انه نظراً إلى عدم مسؤولية الملك ، وحيث انه يقتضي صدور الإرادة الملكية تحت مسؤولية الوزراء ذي الشأن ، ولما لم يكن أمر تعيين الاعيان من الامور العائدة لوزارة واحدة فالإرادة الملكية التي تصدر بهذا الباب يتحتم ان تكون بناء على قرار يصدر من مجلس الوزراء ، فعليه كان على رئاسة الوزارة ان لا تعرض عضوية الشخص المراد تعيينه للاعيان إلا بموافقة مجلس الوزراء ، أما عزمها على عرض الارادة المذكورة مباشرة من غير إمعان النظر في هذه القاعدة المتبعة ، التي مر ذكرها أعلاه ، فمن الامور التي لا يمكن التوفيق بينها وبين الاحكام الدستورية ، فعليه اني اخالف هذه الطريقة وأقدم بسببها استقالتي .

بغداد ٨ تشرين الثاني سنة ١٩٢٥ — وزير المالية — رؤوف الجادرجي



﴿ الوزير المستقيل * رؤوف الجادرجي ﴾

وبعد ثلاثة أيام بعث وزير المالية الكتاب التالي :

إلى حضرة صاحب الفخامة رئيس الوزراء المحترم

إلحاقاً الكتابي المؤرخ في ٣ تشرين الثاني ١٩٢٥

كنت قد ابديت مخالفتي للقاعدة المتخذة بشأن تعيين الاعيان ، وقدمت بسببها استقالتي ، إلا اني لم أتلق حتى الآن شيئاً في هذا الصدد ، واني اؤكد ما جاء في كتابي المنوه عنه اعلاه ولفخامتكم وافر الاحترام .

بغداد ١٢/١١/١٩٢٥ — رؤوف الجادرجي — وزير المالية

ولم يسع رئيس الوزراء ، ازاء هذا الالحاح ، إلا أن أستصدر إرادة ملكية في ١٩ من هذا الشهر بقبول هذه الاستقالة وكتب إلى الوزير المستقيل هذا الكتاب :

صاحب المعالي حضرة وزير المالية

بعد التحية :

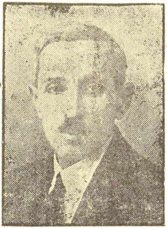
ان القانون الأساسي صريح جداً في خصوص تعيين الأعيان ، أي ان هذا الأمر من حقوق جلالة الملك وحده ، ولذلك لا أرى اعتراضكم على تعيين السيد عبد الحسين الكليتدار إلا عبارة عن خلاف بيني وبينكم . وبما انكم لا تزالون مصرين على الاستقالة فلا يسعني ، والحالة هذه إلا قبولها ، وفي الختام أشكر لكم مساعيكم ، وأرجو توفيقكم . اقبلوا فائق الاحترام .

بغداد في ١٩ تشرين الثاني سنة ١٩٢٥ رئيس الوزراء — عبد المحسن السعدون

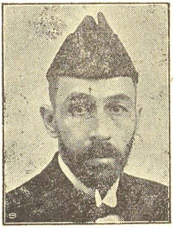
الوزراء الجدد



نوري السعيد * وزير الدفاع



وزير الاشغال * محمد أمين زكي



عبدالعزيز القصاب * وزير الداخلية

تبديلات وزارية

بناء على انتخاب وزير الداخلية ، السيد رشيد عالي الكيلاني ، رئيساً لمجلس النواب ، فقد صدرت الإرادة الملكية المرقمة (٥٥٩) والمؤرخة ١٨ تموز ١٩٢٥ بقبول استقالته من منصب وزارة الداخلية ، كما صدرت الإرادة المرقمة (٥٦١) والمؤرخة ١٩ من هذا الشهر بإسناد «منصب وزارة الداخلية» بالوكالة إلى وزير المعارف حكمت سليمان

وفي يوم ٢٥ تموز ١٩٢٥ صدرت الإرادة الملكية المرقمة (٥٦٤) بتعيين حكمت سليمان وزير المعارف وزيراً للداخلية ، والإرادة المرقمة (٥٦٥) بتعيين الحاج عبدالحسين الجلبي وزير الاشغال والمواصلات ، وزيراً للمعارف ، والإرادة المرقمة (٥٦٦) باسناد منصب وزارة الاشغال والمواصلات وكالة إلى صبيح نشأت وزير الدفاع .

ثم صدرت الإرادة الملكية المرقمة (٦٦٠) والمؤرخة في ١٩ تشرين الثاني ١٩٢٥ « بقبول استقالة رؤوف بك الجادرجي وزير المالية » للأسباب التي ذكرناها في صدر هذا الفصل

وفي يوم ١٩ تشرين الثاني أيضاً صدرت الإرادة المرقمة (٦٦٣) « بإسناد وزارة المالية وكالة إلى عبد المحسن بك السعدون رئيس الوزراء ووزير الخارجية »

وفي اليوم الرابع والعشرين من تشرين الثاني ١٩٢٥ صدرت الإرادة الملكية المرقمة ٦٦٤ « بتعيين نوري باشا السعيد وزيراً للدفاع ووكيلا للقائد العام »

ثم صدرت الإرادة المرقمة (٦٦٥) والمؤرخة ٢٤ تشرين الثاني ١٩٢٥ « بتعيين محمد أمين زكي بك وزيراً للاشغال والمواصلات » والإرادة المرقمة (٦٦٦) والمؤرخة ٢٤ تشرين الثاني أيضاً بتعيين صبيح بك نشأت وزير الدفاع ووكيل وزارة الاشغال والمواصلات وزيراً للمالية »

وفي يوم ٨ أيار ١٩٢٦ م حدث بين السيد رشيد عالي ، رئيس مجلس النواب ، وبين السيد صبيح نشأة ، وزير المالية حادث أدى الى استقالة رئيس المجلس(١) فانتخب النواب وزير الداخلية السيد حكمت سليمان ، رئيساً لمجلس النواب فتولى رئيس الوزراء ، عبد المحسن السعدون ، منصب وزارة الداخلية بالوكالة منذ ٢٠ أيار ١٩٢٦

وفي اليوم السابع عشر من شهر حزيران ١٩٢٦ م صدرت الإرادة الملكية بتعيين السيد عبد العزيز القصاب وزيراً للداخلية

وفي يوم ٢٢ أيار ١٩٢٦ م صدرت الارادة الملكية بإسناد منصب « وزارة الدفاع بالوكالة» إلى السيد حمدي الباجه‌جي وزير الاوقاف .

ولما سافر وزير المالية ، صبيح نشأت ، إلى لندن في مهمة مالية في أول تموز سنة ١٩٢٦ — وهي المهمة التي سنشير إليها في موضع آخر — صدرت الإرادة الملكية بإسناد منصب وزارة المالية بالوكالة إلى وزير الاشغال والمواصلات السيد محمد أمين زكي ، مدة بقاء وزير المالية في خارج العراق اعتباراً من ٣ تموز ١٩٢٦

❋ اضطراب الامن في الصحراء ❋

كان الحاج محمد البسام ، النجدي الاصل ، السوري السكن ، تاجراً من تجار الذهب المعروفين وكانت له ببغداد علاقات تجارية واسعة ، فأراد أن يستفيد من تقصير الطريق بين دمشق وبغداد ، فاكتشف ممراً جديداً سرعان ما اشترته منه «شركة نيرن للنقليات» فأدخلت عليه بعض التعديلات وعبدت بعض أجزائه حتى أصبح طريقاً عامة ، عامرة ، تقطعه سياراتها بأربع عشرة ساعة إذ يبلغ طولها ٨٧٠ كيلومتراً

---

(١) سنشير إلى هذه القضية في موضع آخر من هذا الفصل

ونظراً لطول هذه المسافة ، ولعدم وجود عمران بين دمشق وبغداد على هذه الطريق ، فقد تعرضت قوافل السيارات التي تقطعها إلى تعدي القبائل البدوية المتنقلة ، ولا سيما في أيام « الوزارة السعدونية الثانية » فكان الشهر لا ينقضي دون أن تقع فيه ثلاث حوادث سلب على الاقل ، وكانت الحكومة تذيع البيانات الرسمية عن هذه الاعتداءات وتنصح المسافر بضرورة الاحتراز وعدم نقل الذهب الذي كان هدف هذه الحوادث .

وفي ٢٨ آب ١٩٢٥ أذاعت الحكومة تفاصيل حادثة سلب مروعة وقعت على هذه الطريق في اليومين ١٣و٢٦ من هذا الشهر سلبت فيها مقادير هائلة من الذهب وألحقت بالمسافرين أنواع الاذى فتعاونت الحكومتان العراقية والسورية على مكافحة هذا الاجرام بدون هوادة حتى قضتا عليه بعد أمد بعيد

❋ حزبان سياسيان ❋

لما ألف عبد المحسن بك السعدون وزارته الثانية في ٢٦ حزيران ١٩٢٥م ، واستصدر إرادة ملكية بدعوة مجلس الامة إلى عقد اجتماع غير اعتيادي في يوم ١٦ تموز من هذه السنة ، قرر أيضاً تكوين حزب سياسي برلماني ، حسب التقاليد الدستورية المتبعة في البلاد الديمقراطية ، ليشد أزر وزارته في تمشية اللوائح القانونية ونحوها فكان « حزب التقدم » (١) حزبه المأمول ، وقد جاء في المادة الثانية من منهاج الحزب

« يسعى الحزب بأن يؤلف أغلبية في مجلس الأمة ... »

وكان لا بد من وجودحزبمعارض لحزب التقدم الحكومي ليقف في وجه الاكثريةالتقدمية ويخفف من حدة تصرفاتها فاجتمع لفيف من السياسيين ، وعلى رأسهم زعيم المعارضة ياسين باشا الهاشمي ، وألفوا حزبا سياسياً في يوم ٢٠ تشرين الثاني ١٩٢٥ سمي « حزب الشعب » (٢)

وكان قد تألف حزب سياسي في بغداد في يوم ١٩ آب من عام ١٩٢٤م سمي «حزب الامة» وكانت أكثرية أعضائه من المعارضة ، ولما كان أعضاء «حزب الشعب»الجديد من المعارضة أيضاً ، فقد بذلت مساع جمة لإدماج « حزب الامة » في « حزب الشعب » وجرت حول ذلك مناقشات طويلة لم تسفر عن نتيجة،ذلك لأن البعض كان يريد تعاونا بين الحزبين ، بينما كان البعض الآخر يريده إدماجاً .

❋ العراق في عصبة الامم ❋

أنجزت « لجنة الحدود الاممية » تقريرها عن الخلاف العراقي — التركي حول « ولاية الموصل »

---

(١) و (٢) نشرنا منهجي الحزبين « التقدم » و « الشعب » في « تاريخ العراق السياسي » ٣/٦٤٣

فجاء في (١١٣) صفحة من القطع الكبير مع إحدى عشرة خارطة ، وقد جاء في صفحة ١١١ من هذا التقرير :

لو نظرنا في المسألة كلها ، معتبرين في ذلك مصالح الاهلين الذين يخصهم الامر ، فمن رأي اللجنة انه من المستحسن عدم تقسيم المنطقة المنازع فيها . ان اللجنة استناداً على هذه البواعث ، وتقديرها كل حقيقة من الحقائق ، التي ذكرتها ، ترى ان هناك حججاً مهمة تساعد على ارتباط كل المنطقة ، من جنوبي خط بروكسل بالعراق ،ومن تلك الحجج خصيصاً الحجج الجغرافية والاقتصادية والشعور ، مع كل التحفظات المذكورة ، على أن تراعى الشروط الآتية :

١- يجب أن تبقى المنطقة تحت انتداب عصبة الامم لمدة ٢٥ سنة .

٢- ويجب مراعاة رغبات الاكراد فيما يخص تعيين موظفين أكراد لإدارة مملكتهم « كذا » وترتيب الامور العدلية والتعليم في المدارس ، وأن تكون اللغة الكردية ، اللغة الرسمية في هذه الامور .

وترى اللجنة انه في حالة ما إذا انتهت مراقبة « عصبة الامم » بعد انتهاء الاربع سنوات ، التي أبرمت عليها المعاهدة البريطانية — العراقية ، ولم يعط الاكراد تعهداً بجعل إدارة محلية لهم ؛ فإن معظم الاهلين يفضلون الاتراك على حكم العرب (١)

✻ مجلس العصبة يستفسر ويحكم ✻

فلما تسلم مجلس عصبة الامم هذا التقرير ، أدخله في جدول أعماله لشهر أيلول سنة ١٩٢٥ م فقرر في ١٧ من الشهر المذكور أن يستوضح من محكمة العدل الدولية في « لاهـاي » عن نوع القرار الذي يجب أن يتخذه ، وهل يكون ذلك حكما ، أو توصية ، أو توسطاً بسيطاً ، فقررت المحكمة المذكورة في ٢١ تشرين الثاني سنة ١٩٢٥ م

«١» ان القرار الذي يصدره مجلس عصبة الامم ، بمقتضى الفقرة الثانية من المادة الثالثة من معاهدة لوزان ؛ يلتزم به الطرفان المتخاصمان ، ويشتمل هذا القرار على تعيين الحدود بين تركية والعراق تعييناً نهائياً .

(٢) ان القرار الذي يصدر ؛ يجب أن يكون بإجماع الآراء ؛ ويشترك ممثلا الفريقين في التصويت على أن أصواتهم لا تحسب عند تصنيف الآراء للحصول على المجموع »اه

فاجتمع مجلس العصبة في ١٦ كانون الاول سنة ١٩٢٥م واتخذ قراراً تلقاه المعتمد السامي في بغداد في برقية خاصة هذا نصها :

١- تكون الحدود بين العراق وتركية على الصورة الآتية « هنا يبدأ بوصف جغرافي لخط

(١) راجع « تقرير عن مشكلة الحدود بين تركية والعراق » ص ١١١

بروكسل كما هو وارد في قرار المجلس المتخذ في ٢٩ تشرين الاول سنة ١٩٢٤ » (١)

٢- المجلس يدعو الحكومة البريطانية أن تعرض معاهدة جديدة مع العراق، تضمن استمرار نظام الانتداب لمدة ٢٥ سنة، كما هو مبين في معاهدة التحالف بين بريطانية العظمى والعراق، التي صدقها المجلس في ٢٧ ايلول سنة ١٩٢٤ الا اذا قبل العراق قبل انتهاء هذه المدة، عضواً في عصبة الامم، وفقاً للمادة الاولى من ميثاق العصبة.

وإذا في خلال ستة أشهر من تاريخ هذا القرار قد بلغ المجلس بتنفيذ الشرط المذكور في أعلاه فسيعلن المجلس حينئذ ان قراره هذا أصبح قطعياً، وسيبين التدابير اللازم اتخاذها لتأمين تحديد خط الحدود السابق وصفه على الارض.

٣- تدعى الحكومة البريطانية، بصفتها الدولة المنتدبة، إلى أن تعرض على المجلس، التدابير التي ستتخذ من أجل أن تؤمن للأكراد، من أهل العراق، التعهدات المتعلقة بالإدارة المحلية التي أوصت بها لجنة التحقيق في استنتاجاتها الأخيرة.

٤- تدعى الحكومة البريطانية، بصفتها الدولة المنتدبة، لتعمل على قدر الإمكان، وفقاً للاقتراحات الاخرى التي أوصت بها لجنة التحقيق، بخصوص التدابير التي يحتمل انها تؤمن السلام، وتحمي جميع العناصر بصورة متساوية، وكذلك بخصوص التدابير التجارية التي أشير إليها في التوصيات الخاصة من تقرير اللجنة (٢)

الحكومة العراقية تشكر

وقد بلغ المعتمد السامي هذه البرقية إلى ديوان مجلس الوزراء. فتليت في جلسة المجلس المنعقدة بتاريخ ١٧ كانون الاول سنة ١٩٢٥ وقرر المجلس إرسال البرقية التالية إلى رئيس الوزارة البريطانية:

المستر بولدوين: رئيس الوزارة البريطانية: لندن

الحكومة العراقية تعلن سرورها العظيم من القرار الذي اتخذه مجلس عصبة الامم والذي قوبل من الشعب العراقي بمزيد الاستحسان، وتبدي شكرها للحكومة البريطانية للمساعي التي بذلتها في سبيل المحافظة على حقوق العراق الحيوية، وخاصة للمستر تشمبرلن والمستر إيمري اللذين قاما بالدفاع عن القضية بأنفسهما، وتصرح الحكومة العراقية انها مستعدة للبدء بالمفاوضات في عقد معاهدة جديدة كما تقرر. رئيس الوزارة للحكومة العراقية: عبدالمحسن السعدون (٣)

---

(١) لما سافرت لجنة الحدود إلى العراق، اتخذ مجلس عصبة الامم قراراً في ٢٩ تشرين الاول سنة ١٩٢٤ بجعل «خط بروكسل» حداً مؤقتاً يفصل العراق عن تركية، وسنأتي على وصف هذا الخط في هوامش الصفحات التالية كما دون في المستندات الرسمية.

(٢) مقررات مجلس الوزراء للاشهر الثلاثة ت١ و ت٢ وكانون الاول ١٩٢٥

(٣) مقررات مجلس الوزراء للاشهر ت١ و ت٢ و ك أول ١٩٢٥ ص ١٠٤/١٠٥

✵ المعاهدة الجديدة ✵

لم تطل الايام حتى أعدت الحكومة البريطانية مسودة المعاهدة المقترحة لتمديد أمد المعاهدة العراقية — البريطانية الاولى إلى ٢٥ سنة ، وبعثت بها إلى معتمدهـا في بغداد ، ليرفعها إلى الحكومة العراقية . فلما تسلمت الوزارة نص هذه المعاهدة نفرت منها ، واستثقلت القيود الواردة فيها فقد نص مشروع التمديد على شموله المعاهدة والاتفاقيات الملحقة بها .

ان المعاهدة المقترحة بحد ذاتها تحتوي على أسس دولية يهم عصبة الامم أمر المحافظة عليها واستمرارها طول المدة التي اوصت بها لجنتها الخاصة ، بينما الاتفاقيات المتفرعة عن المعاهدة الاولى تخص العلاقات القائمة بين بريطانية والعراق حسب ، فلا وجه لتشميل مدة التمديد إليها ، لهذا قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة في ٢٩ كانون الاول سنة ١٩٢٥ م ما يلي :

تلي كتاب وكيل فخامة المعتمد السامي المرقم بي او /٣٣٧ والمؤرخ في ٢٨ كانون الاول سنة ١٩٢٥ المرسل في طيه نسخة من كتابه المرقم از/او/٢٧٤ والمؤرخ في ٢٨ كانون الاول مع نسخة من نص المعاهدة الجديدة فقرر مجلس الوزراء ما يأتي :

(أولا — بما أن المعاهدة الانكليزية — العراقية تحتوي على أسس دولية عامة ، يهم عصبة الامم أمر المحافظة عليها وبقائها طول المدة المطلوبة ، فإن مجلس الوزراء يوافق على تمديد أجلها لمدة ٢٥ سنة ، ما لم يدخل العراق في عصبة الامم ، قبل انتهاء هذه المدة ، غير أن مجلس الوزراء لا يرى سبباً قوياً لجعل أحكام الاتفاقيات الملحقة في عين المقام مع أحكام المعاهدة ويعتقد انها تخص علاقات الحكومتين الانكليزية والعراقية مباشرة ، وقد جرت قبلا مراسلات عديدة بين الحكومتين بخصوص تعديل هـذه الاتفاقيات ، ونظراً إلى الوعد الصادر من قبل فخامة المعتمد السامي في المجلس التأسيسي ، ووعد وزير المستعمرات ، أثناء وجوده في هذا القطر ، المتعلقين بأمر تعديل الاتفاقيات المذكورة بروح السخاء والعطف على العراق ، فإن مجلس الوزراء لا يرى إمكاناً للبحث في تمديد أجل هذه الاتفاقيات للمدة المطلوبة بلا قيد وشرط ، ولا يتصور أن مجلس الامـة يوافق على ذلك ، وعليه يقترح مجلس الوزراء أن تطوى العبارة الواردة في المعاهدة الجديدة ، فيما يخص الاتفاقيات ، وأن تعقد بين الطرفين اتفاقية خاصة تكون ذيلا للمعاهدة الجديدة ، وتتضمن تعهد حكومة بريطانية بأن تكون مدد الاتفاقيات مقصورة على مددها المعينة في البروتكول ؛ وأن يبدأ فوراً بتعديلها على الصورة الموعود بها ، على أن يعاد النظر فيها وفقاً للمادة ١٨ من المعاهدة الحالية ، كل أربع سنوات مرة ، طول مدة المعاهدة الجديدة ، حسبما تقتضيه الظروف الراهنة آنئذ.

ثانياً — أن تصرح حكومة بريطانية ، في الاتفاقية الخاصة ، بأنها ستسعى لإدخال العراق

في عصبة الامم خلال الاربع سنوات ، التي هي مدة المعاهدة الحالية ، كما ورد في المادة السادسة منها ، و إذا رفضت عصبة الامم ذلك ، فعليها أن تقدمه كل أربع سنوات مرة ، وتسعى لإدخاله وتأييد مطاليبه تجاه العصبة للدخول فيها خلال مدة المعاهدة الجديدة » اه (١)

﴿ الحكومة البريطانية تعارض ﴾

ولما بلغ نائب المعتمد السامي بهذا القرار احتج عليه فكتب إلى الملك فيصل في ٤ كانون الثاني سنة ١٩٢٦ م وتحت رقم بي او /٢ يقول :

ان أمام العراق أحد أمرين : قبول التمديد بالصيغة التي وضعتها حكومته ، أو التنازل عن الموصل للترك . أما تعديل نص المعاهدة بموجب نظر الحكومة العراقية فإن الحكومة البريطانية ليست مستعدة له ، وكذلك المادة الاضافية التي يقترح مجلس الوزراء إدخالها على النص المقترح .

﴿ مجلس الوزراء يصر ﴾

وقد بهت مجلس الوزراء من هذا الاعتراض فاجتمع في اليوم الخامس من شهر كانون الثاني ١٩٢٦ م واتخذ القرار التالي في الاصرار على وجهة نظره :

« اطلع مجلس الوزراء على كتاب فخامة وكيل المعتمد السامي المرقم بي او /٢ والمؤرخ في ٤ كانون الثاني سنة ١٩٢٦ المتضمن ان حكومة صاحب الجلالة البريطانية ليست مستعدة لتعديل نص المعاهدة الجديدة بموجب نقطة نظر المجلس ؛ وكذلك المادة الاضافية التي يقترح فخامته إدخالها على النص مع مسودة الكتاب المراد إرساله عند إمضاء المعاهدة ، وأعاد النظر في كتاب فخامته المرقم آر او /٢٧٤ والمؤرخ في ٢٨ كانون الاول سنة ١٩٢٥ المرسل إلى حضرة صاحب الجلالة ، وفي نص المعاهدة المرسل في طيه ، وبعد المداولة في هذا الموضوع أعرب مجلس الوزراء عن رغبته في التمسك بقراره الاول للاسباب الآتية :

أولا : نظراً إلى روحية الشعب ، من الصعب جداً أن يوافق مجلس الامة على المعاهدة بنصها الحالي ، مع المادة الاضافية المقترحة .

ثانياً : ان هذا الوقت هو الوقت المناسب للبر بالوعود الصريحة ، التي صدرت من كبار رجال الدولة الحليفة المسؤولين ، قبل إبرام المعاهدة القديمة وبعده بخصوص الاتفاقيات الملحقة .

ثالثاً : ان الامة العراقية والحكومات المتعددة ، التي جلست على دست الحكم ، قد أظهرت كلها تساهلا عظيما في جميع الامور ، التي تمس مصالح الدولة الحليفة ، وهي بدورها تؤمل ألا تضني عليها بتنفيذ ما وعدت به .

---

(١) مقررات مجلس الوزراء العراقي ص ١٢١—١٢٣ من مجموعة ت١وت٢ وكانون الاول سنة ١٩٢٥م

رابعاً : ان الاتفاقيات الملحقة هي مما يمس مصالح كلا الحكومتين مباشرة ، ولا علاقة لها بقرار مجلس عصبة الامم » اهـ (١)

« محاولة الملك فيصل التوفيق »

كان موقف الملك فيصل بعد هذا القرار دقيقاً ، فهو يرى ان الاسباب التي أوردها مجلس وزرائه في قراريه المتخذين في ٢٩ كانون الاول سنة ١٩٢٥ م . و ٥ كانون الثاني سنة ١٩٢٦م كانت على جانب من الوجاهة والانصاف ، لكنه لا يرى مناصاً من مجاملة المعتمد السامي ، ولاسيما والقضية مبيتة على هذا الشكل منذ ثلاث سنوات . لهذا صدق قرار المجلس الوزاري وأمر بتبليغه حسب الطرق المألوفة ، فما كاد نائب المعتمد يطلع عليه ، حتى احتج مرة أخرى وكرر أقواله السابقة زاعماً :

« ان مجلس عصبة الامم قرر استمرار نظام الانتداب لمدة ٢٥ سنة كما هو مبين في معاهدة التحالف بين العراق وبريطانية التي صدقها المجلس المذكور في ٢٧ أيلول سنة ١٩٢٤ م ، وان النظام المذكور يتضمن المعاهدة والبروتكول والاتفاقيات الاربع فلا بد من أن تقبل الحكومة العراقية النص المقترح لتنفيذ هذا الشرط » اهـ

« رئيس الوزراء يستقيل »

دقق رئيس الوزراء اعتراض المعتمد السامي فوجد فيه غبناً لا يصح السكوت عليه ، فقرر التنصل من كل تبعة ورفع كتاب استقالته الاتي :

ديوان مجلس الوزراء — ٩ كانون الثاني سنة ١٩٢٦

سيدي صاحب الجلالة !

يظهر لي ان المفاوضات مع فخامة وكيل المعتمد السامي ، بخصوص المعاهدة الجديدة ، قد وصلت إلى حد لا يمكن معه التوصل إلى أي اتفاق على النقاط المختلف فيها بين الحكومتين .

اني معتقد تمام الاعتقاد بضرورة عقد معاهدة ، حفظاً لمصلحة البلاد ، وبغية إنقاذ الوطن مما هو معروض له من الاخطار ، ولكني من جهة أخرى لا أرى إمكاناً لقبول المعاهدة بنصها الحالي ، بدون إدخال التعديلات التي قررتها الوزارة ، في جلستها المنعقدة في ٢٩ كانون الاول سنة ١٩٢٥ لاعتبارات وأسباب وجيهة لا يجوز غض النظر عنها ، وقد علمت من المراسلات التي تلقيتها أخيراً من فخامة وكيل المعتمد السامي ان الحكومة البريطانية ليست مستعدة لقبول آراء الحكومة العراقية في أمر التعديل ، فبناء على ذلك أراني مضطراً إلى عرض استقالتي على السدة الملكية

(١) مقررات مجلس الوزراء العراقي ص٦ من مجموعة كانون الثاني وشباط وآذار سنة ١٩٢٦

لعل جلالتكم تختارون وزارة تتمكن من مواصلة المفاوضات بنجاح. وبالاخير أحيط جلالتكم علماً بأن زملائي متفقون معي في الرأي .

العبد المخلص : رئيس الوزراء عبد المحسن السعدون (١)

﴿ الملك يرفض الاستقالة ﴾

لم ير الملك فيصل فائدة ترجى من قبول استقالة « الوزارة السعدونية الثانيـة » ولا أملا في تحقيق المطاليب العراقية ، عن طريق تبديل الوزراء ، فرفض كتاب الاستقالة بهذا الجواب :

بغداد ١٠ كانون الثاني ١٩٢٦

عزيزي عبد المحسن

شعرت ، عندما دار البحث بيني وبينكم أمس صباحاً ، بما يساور نفسكم من القلق العظيم بسبب المذاكرات الجارية بخصوص نص المعاهدة الجديدة ، وفهمت منكم انكم عازمون على ترك مركزكم أملا بالوصول إلى تعديل يكون أكثر ملائمة لمصالح المملكة ، وبعد ذلـك تلقيت كتاب استقالتكم .

أنا لا يسعني إلا أن أشاركم في هذا القلق ، واشاطركم هذا الشعور الحي ، ولكني أعتقد بأنكم تحبون إلي ، بصفتي صديقـاً لكم ، وبالنظر إلى وقوفي على ماجريات الأمور ، دقيقها وجليلها ، أن أسدي اليكم نصيحتي الأخيرة قبل أن نفرغ جام الصبر ، ونترك البلاد تتخبط في مجاهل الاستقبال .

تعلمون أن القرار الأخير ، الذي أصدره مجلس جمعية الأمم بخصوص تعيين حدودنا الشمالية لم يكن ثمرة مساعي فريق واحد ، وإنما هو نتيجة عوامل متنوعة لا حاجة إلى أن أذكركم بها لقرب عهدها منا ، وتعلمون كذلك أنه لم يعد في قدرة أحد ، من الذين اشتركوا في قضيتنا أن يعدل شيئاً من القرار المذكور ، وانه لا بد في مثل هذه الحالة من استئناف المذاكرات الطويلة ، وفي هذا عود على بدء ، وفتح الباب من جديد ، ولا أظن أن الفرص تساعدنا على الخروج منه ظافرين ، فالقضية في حد ذاتها ليست قضية مراكز حكومية ، مهما تكن سامية ، وإنما هي قضية موت وحياة تتعلق بوطننا العزيز

لقد تجشمنا الأهوال وتجشمتم ، وجادلنـا وجادلتم ، حتى منّ الله علينا ببقاء أعز قسم من أقسام وطننا المحبوب ، فهل يحق لنا ، ونحن الآن على مفترق الطرق ، وفي أيدينا مستقبل الانسال الآتية أن نرجع القهقرى ونترك وراءنا الفوضى والدماء ؟ ولو كان في استبدال حكومة بأخرى

(١) كتاب « تاريخ العراق السياسي الحديث » ج٢ ص١٠٨

فائدة للوطن ترتجى لكان في اقدامكم على تضحية مركزكم عمل يستوجب التقدير .

إني واقف على الصعوبات التي لاقيتموها في المذاكرات الحاضرة ، ومقدر قيمة التعديلات التي توصلتم إليها بفضل ثباتكم ، والآن وقد وصلت الحالة إلي ما أنتم عالمون ، ووقفت بنا التعديلات عند الحد الذي لا أعتقد بامكان تجاوزه ، بالنظر لموقف جمعية الامم ، وما اختبرته شخصياً من نفسية الشعب البريطاني ، فهل يجوز لنا أن نجازف بمستقبل بلادنا من أجل تعديل جديد ليس من الاهمية بحيث يؤثر على كياننا ؟

إن القضية أصبحت الآن قضيتنا ، ولا تهم في الحقيقة أمة كما تهمنا ، لان كياننا بمجموعه مرتبط بها ، فهل أنتم مفكرون فيما يحدثه انسحابكم في مثل هذه الازمة التي لها ما بعدها من الوهن في موقفنا في داخل البلاد وخارجها ، وتقوية خصومنا علينا . لذلك لاأرى في هذه الظروف مجالا لقبول استقالتكم أنتم وزملائكم ، وأرى أن الواجب الوطني يحتم عليكم أن لا تفكروا في أمر كهذا بل أن تقدموا على تحمل المسؤولية بما أعهده فيكم من عزم أكيد ووطنية صادقة .

« فيصل » (١)

﴿ مجلس الوزراء يقر المعاهدة ﴾

اجتمع مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة في يوم الاثنين ١١ كانون الثاني سنة ١٩٢٦ م وقرر قبول المعاهدة المقترحة كما هي ثم وضع مذكرة مطولة بسط فيها العهود التي مرت فيها قضية الموصل والجهود التي بذلتها الحكومة العراقية في سبيل الاحتفاظ بالحلف البريطاني ، والاسباب التي تحملها على قبول المعاهدة الجديدة ، بالشكل المقترح ، وقد رفعت المعاهدة والمذكرة إلى المجلس النيابي في يوم ١٨ كانون الثاني سنة ١٩٢٦ م ليقرها

﴿ المعاهدة في البرلمان ﴾

كان للوزارة السعدونية القائمة حزب سياسي له في المجلس النيابي ستون مقعداً من أصل ٨٨ مقعد وهو « حزب التقدم » وقد عقد هذا الحزب جلسة مستعجلة في يوم تقديم المعاهدة إلى المجلس قرر فيها قبول المعاهدة بدون مناقشة

وإلى جانب هذا الحزب الحكومي كان هنالك حزب معارض ، وهو « حزب الشعب » الذي يرأسه ياسين الهاشمي فقرر رفض المعاهدة ، مهما كانت النتيجة للرفض

وكانت وجهة نظر « التقدميين » ان المعاهدة الجديدة عبارة عن تمديد لمدة المعاهدة القديمة ، فلا موجب للمناقشة حولها . أما وجهة نظر « الشعبيين » فكانت تتلخص في أن الحكومة البريطانية

(١) كتاب « العراق في ظل المعاهدات » ص ١١٠

ملزمة بالاحتفاظ بولاية « الموصل » للعراق لتحقيق مصالحها ، واستغلال معادنها ، ولا سيا النفط الذي تتوقف عليه حياة اسطولها في البحر المتوسط ، فلا داعي لتحميل كاهل الشعب العراقي اثقالا إلى أثقاله ، وقيوداً فوق قيوده ، كما أنهم يعتقدون أن عمل الحكومة البريطانية وتهديدها ماهما الا من قبيل « المناورات » لاكراه الشعب وحمله على قبول المعاهدة . (١)

وفي يوم ٢١ كانون الثاني سنة ١٩٢٦ اجتمع المجلس النيابي على عادته ، فقدم النائبان التقدميان محمد سعيد العبد الواحد ونافع الملاك اقتراحاً طلبا فيه المذاكرة حول المعاهدة بطريق الاستعجال فوثب المعارضون من مقاعدهم ، وطلبوا إحالتها إلى لجنة تدرسها وتدقق فيها ، كما درست المعاهدة العراقية البريطانية الأولى ودققت فيها ، ولا سيا وان لدى الحكومة مهلة ستة اشهر لتنفيذ قرار مجلس عصبة الامم ، وهي مدة تكفي لهذا الغرض ، فرد الوزراء على هذا التمحل رداً قاسياً ، فما زادهم الا هيجاناً ، فنهض رئيس الوزراء وطلب أن تكون الجلسة سرية فاحتج المعارضون ، وتركوا القاعة وعندئذ أوصدت الابواب ووقف رئيس الوزراء فقال :

أيها السادة : إذا رفضنا أن نقر المعاهدة خسرنا الموصل ، وما دام الأمر كذلك فلا بأس إذا جاملنا المعتمد السامي في طلبه ، بل في طلب وزير المستعمرات مستر إيمري ، وهو أن يتم إقرار هذه المعاهدة قبل أن يفتتح البرلمان البريطاني جلساته في أول شباط

ثم تلى المراسلات التي تبودلت بينه وبين المعتمد السامي ، وهي المراسلات التي نشرنا بعضها فيما تقدم

وكان اعضاء المجلس ٨٨ نائباً تغيب عشرة منهم ، وخرج من المعارضين (١٨) ووافق عليها (٥٨) نائباً (٢)

وفيما يلي نص المذكرة الباحثة عن الأسباب التي أدت إلى عقد المعاهدة ثم نص المعاهدة :

---

(١) « وكان صنائع الانكليز يهمسون في آذان النواب أن بريطانية تتنازل لتركيا عن الموصل إذا لم يقبل المجلس بإبرام المعاهدة الجديدة . وقد ينقلب الأمر لتحويل المعاهدة إلى الانتداب على العراق وضياع حقوقه الاستقلالية فاضطر مجلس الأمة إلى إبرام المعاهدة الثانية مكرهاً خائفاً من وعيد البريطانيين وتهديدهم »
جبل بيهم في كتابه « الانتدابان في سوريا والعراق » ص ٤٧

(٢) وما دخلنا عام ١٩٢٦ إلا والانتداب يتقمص معاهدة أمدها ٢٥ عاماً على أساس مشورة أوسع نطاقاً من الأولى مع ملحقات لا قبل لنا بها ، وجمعوا لابرامها جماعة أضعف نفوساً من الذين سبقوهم وخضعوا للقضاء والقدر وهم لا يشعرون اﻫ — مقالات الاستاذ فهمي المدرس ١/١٣٨

حاشية اخرى — وبسبب ما عملته تركية الجديدة من تعطيل معاهدة سيفر ، وبسبب تمطي الأيام والليالي دون أن يتيسر عقد الصلح رسمياً بمعاهدة لوزان ، بقي موقف بريطانية الشرعي في العراق إلى سنة ١٩٢٦ موقف جيش محتل لأرض العدو . — السير نيجل داوسن في « العراق أو الدولة الجديدة » ص ٥

﴿ الاسباب الموجبة لعقد المعاهدة ﴾

العدد ١٢١ التاريخ ١٦ كانون الثاني ١٩٢٦

صاحب المعالي حضرة رئيس مجلس النواب

بعد التحية : اقدم إلى معاليكم في طيه ، المعاهدة الجديدة بين العراق وبريطانيا العظمى الموقع عليها في١٣ كانون الثاني سنة ١٩٢٦ ولائحة قانونية تتعلق بالمعاهدة المذكورة ، لرفعها ، إلى مجلس النواب

ان الأسباب الموجبة لعقد هذه المعاهدة هي ما يأتي :

شعر الشعب العراقي ، منذ انفراده عن حكم الترك ، بما لحدوده الشمالية من التأثير في حياته وتيقن بأن العراق إذا — لا سمح الله — حرم من الموصل لا يستطيع أن يكون وحدة تكفل له حريته واستقلاله ، لذلك كان لا يخطو في السنين الأخيرة خطوة إلا وكان يتساءل عما سيكون من أمر الموصل ، هذا لأنه يعلم — حق العلم — ان مقام الموصل من مجموع العراق ، مقام الرأس من البدن

إذا نحن قلنا أن مقدرات هذا القطر كانت ، ولا تزال ، تحت تأثير قضية الموصل الحيوية فلا نكون قد أعلنا سراً خفياً ، بل هي حقيقة راهنة ، ولهذه الحقيقة آثارها البينة في شؤوننا الداخلية وصلاتنا الخارجية . ولم يكن في استطاعتنا في السنين السابقة أن نتم عملا جليل الفائدة ، طالما كانت حدودنا الشمالية غير معينة ، وما كان في مقدرة الحكومات ، التي تولت الحكم تباعاً في هذه البلاد ، وقضية الموصل معلقة ، ان تبعث الطمأنينة والثقة في قلوب الأمم المتمولة فتستهويها للاستعانة برؤوس أموالها على استثمار منابع البلاد الغنية ، حتى ان صلاتنا مع حليفتنا بريطانيا العظمى لم تكسب شكلا ثابتاً بينما كان الشك مخيما فوق تلك البقعة العزيزة. ونظرة إلى مذاكرات المجلس التأسيسي ترينا ذلك بأجلى وضوح

لقد علم ممثلو الأمة في المجلس التأسيسي أن لا كيان للعراق بدون الموصل ، ولا فائدة ترجى من قانون يسن ، ومعاهدة تبرم ، ما دامت البلاد غير أمينة من حدودها الطبيعية ، ومحتفظة بأجزائها الضرورية لسلامتها ومنعتها ، لذلك أضافوا القيد المعلوم إلى تصديق المعاهدة ، ودلوا به على ما للموصل من الأهمية في نفس الشعب .

مضى على ذلك القرار عشرون شهراً دخلت في خلالها القضية في أدوار مختلفة ، واشتد الجدال بين بريطانية والعراق من جهة ، وتركية من جهة أخرى ، واستمر حتى رجحت كفة الحق ، وتبين للعالم مشروعية مطاليب العراق ، فحكم مجلس جمعية الامم ، الذي كان الحكم النهائي منوطاً برأيه بأن يكون « خط بروكسل » الحد الفاصل بين القطرين ، ولكنه اشترط في قراره بعض الشروط

فهل العراق قابل بهذه الشروط احتفاظاً بالمنطقة الشمالية التي لا حيـاة له إلا بها ؟ فلأجل أن نستلخص حكماً سليماً ، فيما يتعلق بهـذه القضية ، لا بأس من ارجاع النظر إلى مواقف ذوي العلاقات فيها .

﴿ موقف الاتراك ﴾

جاهد الأتراك جهاداً عنيفاً لاسترجاع الموصل إلى أحضان الأناضول ، وبذلوا كل ما في وسعهم لاقناع بريطانية ، واستمالة جمعية الامم ، إلى التسليم بمدعياتهم ، ولم يقفوا عند حد القول بل تجاوزوه إلى العمل ، وتشبثوا مراراً في خرق الحدود ، وإحداث فتن في شمالي العراق ، وكان قصدهم من ذلك أن ينفروا الرأي العام البريطاني باراءته الأخطار التي تنجم عن البقاء في العراق ، ويهولوا على الرأي العام في العالم ، ولكنهم لما شعروا في النهاية باخفاق مساعيهم ، من هذه الجهة ، لجأوا إلى الاغواء عن طريق المصالح الاقتصادية العظيمة ، فاقترحوا على بريطانية أن تعقد معهم معاهدة ، ودونوا هم موادها بأيديهم ، وقدموها إليها بصورة رسمية .

جاء في مسودة تلك المعاهدة ان تركية مستعدة إلى محالفة بريطانية والاتفاق معها على ما يأتي:

أولا : يكون مجرى الزاب ، ثم مجرى دجلة شمالا ، مع خط يمتد تحت القيّارة بعشرة أميال ، حداً فاصلا ما بين تركية والعراق .

ثانياً : تتعهد تركية ، بعد الاتفاق على تلك الحدود ، بسلامة العراق من التجزئة ، وتمنح شركة بريطانية امتيازاً لاستغلال النفط في ولاية الموصل ، مع مد أنابيب في الأراضي التركية وإنشاء مرفأ على ساحل البحر .

ثالثاً : تمنح تركية شركة بريطانية امتيازاً لإنشاء وإدارة سكك حديدية طولها على الاقل ثلاثة آلاف كيلومتر تصل ولايـة تركية الجنوبية بالبحر المتوسط والبحر الأسود مع رخص للتفتيش عن المعادن ضمن عشرين كيلومتراً على جانبي الخط .

رابعاً : تمنح تركية شركة بريطانية امتيازات لإنشاء وإدارة «مين يورطة لق» و « اركلي» و « اينه بولي » و « سمسون » و « طربزون » بشروط يتفق عليها بين الفريقين .

هذه هي المواد التي تكلفتها تركية ، ولم تطلب مقابلا لها ، إلا أن تقبل بريطانية بفصل أهم قسم من ولاية الموصل ، وقبول الفرنك الفرنسوي لتأدية الدين العثماني ، والسماح لها بعقد قرض في أسواق لندن . وقد أرسلت لائحة هذه الاتفاقية ضمن كتاب بتاريخ ١٩ آذار سنة ١٩٢٥

لو كانت الحكومة البريطانية لا تنظر إلى علاقاتها بالعراق إلا من وجهة المنافع المادية ، لما تأخرت عن قبول هذا التكليف ، الذي اقترحه زكي بك ، ممثل تركية في لندن ، عـلى وزارة

الخارجية بصورة رسمية ، وناهيك عن انها كانت ، بقبول هذا التكليف ، تكتسب صداقة أمة قوية ، ولا تضيع شيئاً من مصالحها في العراق ، وصداقة تركية لا يستهان بهـا إذا أخذنا بعين الاعتبار موقفها تجاه السوفييت ، وتأثيرها لدى الامم الاسيوية ، التي ترتبط ببريطانية بأعظم الصلات وأهمها . ولكن بريطانية لم تنظر إلى هذه القضية من وجهتها المادية ، بل كانت تضع نصب عينها ، وفي الدرجة الاولى ، تعهداتها تجاه العرب ، وخاصة القطر العراقي في أثناء الحرب الكبرى وبعدها ، فلم يكن من هؤلاء ، على أثر رفضها ، إلا أنهم طلبوا إلغاء اقتراحاتهم وعزموا على الجدال حتى الساعة الاخيرة .

ان مستندات الاتراك موضحة في مذكراتهم وبياناتهم ، أمام جمعية الامم ، فهم يعتبرون الموصل جزءاً من بلادهم لأنهم لم يفقدوها بنتيجة الحرب العالمية ، ولم تخرج من يدهم إلا بعد انقضاء الهدنة ، وبقاؤهـا معهم من موجبات ميثاقهم الوطني ، وفضلا عن ذلك فإنهم — بعد انتصاراتهم الاخيرة — يرون في ضياعها ضربة على غرورهم الوطني ، ومقدمة لتفرقة قتالة بينهم وبين الاكراد تعرض كيانهم في المستقبل إلى خطر مستمر ، ولعل هـذا الاعتبار الأخير أعظم ما يتخوف من نتائجه الاتراك .

ان الانقلاب التركي الجديد ، الذي رافقه النصر في جميع مراحله حتى الآن ، يسير في سياسة معينة ، ونحو غاية واحدة ، ألا وهي توحيد العناصر المختلفة ، وجعلها عنصراً لا يعرف غير التركية معتقداً ، ولا ينطق إلا بلسان الترك الصميم ، فإذا نهضت كتلة كردية على حدودهم ، وارتقت بآدابها متمشية على الاساليب الحديثة ، أفلا تكون مطمح أنظار الاكراد في الاناضول . ألا تصبح جرثومة خطر مستمر على الوحدة المنشودة في تركية الجديدة .

ان الاتراك آثروا الصمت حيال الموقف الجديد ، الذي أوجده حكم جمعية الامم في الحدود ، ولكن لا يبعد أن يتحول صمتهم هذا إلى موقف قلق ، فيما لو تحققوا مـن مؤازرة دولة خارجية يمكنهم الركون إليها ، أو وجدوا هنا ما لدى الحكومة البريطانية ، بسبب ما تقاسيه من الصعوبات في إقناع الرأي العام ، الناقم أشد النقمة على توغلها في تعهداتها نحو العراق ، أو انفسح المجال لهم . بسبب ما يتأملونه من وراء العراق نفسه ، في قبول شروط المعاهدة الجديدة . وعلى كل حال فلا يمكن أن يؤول سكوتهم الحاضر ، بعد ان امتنعوا من الذهاب إلى محكمة العدل الدائمة في لاهاي ، وأنكروا ، بتلك الصلابة والجبروت ، صلاحية مجلس الجمعية في إعطاء حكم نهائي في قضية حقوقية صرفة موضحة في معاهدة دولية ، إلا بأنهم يرقبون الفرص ليتمكنوا من الوصول اما إلى مساومة يرضون بفوائدها ، وقد ذكرت الانباء أخبارها ، أو إلى ولوج ميدان المطالـبة بكل ما لديهم من قوة .

﴿ موقف الجمعية ﴾

سار مجلس جمعية الامم ، منذ أحيل إليه فصل الخلاف ، على أثر إخفاق مفاوضات الاستانة ما بين السر برسي كوكس وفتحي بك (١٨ أيار — ٩ حزيران ١٩٢٤ (سيرة متشبعة بفكرة الوصول إلى حل سامي يرضى به الفريقان ، ولذلك كان أول عمل قام به هو قراره في ٣٠ أيلول ١٩٢٤ بإيفاد لجنة تحقيق خاصة لدرس القضية ، وجمع المعلومات الصحيحة التي تمكنه من تسوية الخلاف ، و إعطاء حكم نزيه بشأنه ، وفقاً للفقرة الثانية من المادة الثالثة من معاهدة لوزان ، وانتظاراً إلى نتيجة هذه التحقيقات ، وخوفاً من حدوث اختلافات جديدة في هذه البرهة على الحدود تعرقل الامل بالوصول إلى التسوية السلمية المنشودة، اقترح خطاً موقتاً فاصلابين المملكتين، رضي به الفريقان ، عرف فيا بعد باسم « خط بروكسل » نسبة إلى المدينة التي كان المجلس إذ ذاك مجتمعاً فيها .

لاحظت لجنة التحقيق في الدرجة الاولى مستقبل المنطقة الشمالية ، وحصرت نظرها في ترجيح الاسباب التي تضمن لهذه المنطقة في المستقبل الرقي والسعادة ، وعلى هذا المبدأ بنت حكمها الاصلي ، وخلاصته :

ان سعادة هذه المنطقة أكثر ارتباطاً بالعراق منها بتركية ، على شرط أن تساعد بريطانية العراق مدة ربع قرن . أما إذا حرم العراق من هذه المساعدة فالاضمن لمستقبل المنطقة الشمالية أن تبقى تحت السيادة التركية .

و إذا أردنا أن نعبر عن مضمون هذه التوصية ، بصورة أخرى ، نقول ان ثقة لجنة التحقيق في مقدرة العراق على إدارة نفسه ، وتأمين مصالح الالوية الشمالية ، ضعيفة جداً ، إذا كان مجرداً عن معاونة دولة متمدنة . ولذلك نراها في حالة عدم وجود تلك المعاونة ترجح ضم المنطقة إلى تركية لانها تعتبر كفتها من حيث المقدرة ورسوخ الحكم ، راجحة على كفة العراق بما لا مزيد عليه . أما إذا تمتع العراق بمعاونة بريطانية ، فكفته عندئذ تكون هي الراجحة ، وخلاصة القول ان اللجنة رأت ان خير القطر المختلف عليه بين بلدين شرقيين منوط قبل كل شيء بمعاونة أمة غربية قديرة لمدة طويلة .

هذا الرأي هو الذي كان ينطبق على شعور أعضاء الجمعية ، ولذلك كان همّ الترك في الدرجة الاولى متجهاً نحو إنكار صبغة التعاون ، ونفي علاقة بريطانية مع العراق ، بعد انتهاء أمد المعاهدة الحاضرة .

كان حظ الترك بالنجاح كبيراً في بادىء الأمر ، إن لم يكن في كامل القضية ، ففي قسم

مهم منها ، لأن أعضاء مجلس عصبة الامم كانوا حذرين من أن يظهروا بمظهر المتحامل على أمة شرقية ، صيانة لاسم الجمعية ونفوذها ، وهي في أول عهدها ، وحريصين كل الحرص على إيجاد حل وسط يرضي الفريقين .

وكانوا خاصة مترددين أمام اقتحام المسؤولية ، وإعطاء حكم نهائي في قضية قد ينجم عنها ما لا يتفق مع أغراض الجمعية السلمية ، ولذلك لم يدخروا وسعاً في الوصول إلى تسوية مرضية بقدر الإمكان ، وفي كل الاحوال كان من المتعذر – إن لم يكن من المستحيل – الوصول مع تلك الفكرة السائدة إلى قرار مقرون باجماع الآراء ، ولم يكن بعيداً عن الاحتمال – إرجاء القضية إلى أجل آخر لولا أن ساعد الاتراك أنفسهم على حلها بما أظهروه من تعنت ، وتعند ، وما ارتكبوه في الايام الاخيرة من فظائع ضد السكان : من مسيحيين ، ومسلمين ، على الحدود ، أثبتها الجنرال ليدونز في تقريره الذي قدمه إلى مجلس العصبة ، وأيده باختباراته ، ومشاهداته الشخصية ، فقنط أعضاء المجلس من موقف الاتراك وأعمالهم ، وساقهم ذلك إلى أن قرروا بالاجماع جعل خط بروكسل حداً فاصلا بين العراق وتركية ، ولكنهم في نفس الوقت قيدوا قرارهم بالشروط الثلاثة المعلومة .

«موقف بريطانية»

أما الحكومة البريطانية ، فقد جاهدت منذ الساعة الاولى الجهاد الحسن ، في فصل قضية الحدود ، وتأمين حقوق العراق المشروعة ، فوافقت على تحمل مسؤولية القبول بقرار مجلس الجمعية والموقف الذي وقفه ممثلوها ، مع علمهم بما وراء ذلك من المشكلات ، لا شك في انه يستدعي كل إعجاب .

كانت سياسة الحكومة البريطانية ، منذ تأسيس الحكومة الوطنية العراقية ، تقصد دائماً في سيرها إلى تخفيف أعباء المصاريف الباهظة التي تتكبدها في العراق ، حتى ان هذه الغاية – كما لا يخفى – كانت العامل الرئيسي على عدولها عن سياستها السابقة ودخولها مع العراق في معاهدة حلفية .

ان الشعب البريطاني ، الذي خرج من الحرب الكونية مثقل الكواهل بديون جسيمة ، يحق له أن ينظر إلى كل بنس يصرف بغير ضرورة ملجئة بعين السخط والغضب ، ولم يكن ليستطيع السكوت عندما كان يرى عشرات الملايين تنهال في العراق . لذلك لم يزل ، منذ الساعة الاولى ، رافعاً صوته بمطالبة حكومته بالجلاء تخفيفاً لأعبائه الثقيلة حتى أصبحت الدعاية بذلك آلة الخطباء في الانتخابات واضطرت الحكومة إلى خفض مصاريفها من عشرات الملايين إلى ما لا يربو كثيراً

عن الثلاثة ملايين في السنة، ومع ذلك بقي هذا المبلغ جسيما في نظر الشعب الذي لا يزال متخوفاً من استمراره مدة طويلة وهو يرزح تحت أثقل الضرائب والتكاليف التي عرفتها الشعوب حتى الآن، ولولا إنزال مدة المعاهدة من العشرين سنة إلى الاربع سنوات لما وقف تيار الهجوم عند حد.

لهذه الاسباب كان الرأي العام البريطاني يأخذ شكلا مهدداً تجاه الحكومة ويضطرب أيما اضطراب كلما سمح بتجديد المذاكرات بشأن الموصل وميل حكومته إلى تمديد أجل تعهداتها نحو العراق حتى وصل في الايام الاخيرة إلى درجة يتخيل عندهـا الخطر محدقاً بمصالح الانبراطورية الجوهرية في الشرق وأصبح وجلا مما يحسبه مجازفة سياسية لا مبرر لها فيما لو اشتبكت الحرب ضد الاتراك .

فلنقف هنا دقيقة ، ولننعم النظر في موقف بريطانية ، أفهل من صالحها ان تختار هذه الطريقة المحفوفة بالمخاطر من اجل الموصل ، ألم يقبل الترك بأن يمنحوها سلفاً امتياز النفط ويقدموا لها منافع جسيمة في عقر ديارهم ، وهل يتعذر على بريطانية أن تؤمن مصالحها في بقية أجزاء العراق ? ألم ينصح بعض أقطاب ساستها بالجـلاء عن المنطقة الشمالية والاكتفاء بتحصين موقعهم في ولايتي بغداد والبصرة ومصافاة الاتراك ليكون لهم بذلك ضمان قوي يوصلهم إلى ما يريدون ? وهل هناك من حاجة إلى التذكير بموقف الاحزاب المعارضة في البرلمان البريطاني وانشعاب الآراء حتى فيما بين أعضاء حزب المحافظين أنفسهم واتخـاذ قسم مهم منهم خطة المخـالفة الشديدة لسياسة الحكومة في العراق وسعيهم الحثيث في إمالتها نحو موالاة الاتراك ?

كل هذه العوامل والاعتبارات لم تثن الحكومة البريطانية عن مقصدها ، لأنها رأت في نكث عهودها مع العراق، والرجوع من وسط الطريق أمام الاتراك، ضرراً ما بعده ضرر، وقد اعتقدت بأن مطاليب العراق حقة فأيدته بكل ما فيها من عزم ، دون أن تنحاد عن جادة العهود الصريحة وبينما كان الاتراك يدافعون عن مدعياتهم بلهجة المتجبر ، والمستخف بسلطة جمعية الامم ، كانت بريطانية تجهد نفسها في إسناد مطاليبها إلى نصوص المعاهدات الدولية الصريحة ، وتظهر ثقتها في نزاهة جمعية الامم وعدالتها .

دولة وأي دولة مثل بريطانية العظمى تذهب إلى التحكيم وتقبل مقدماً وبلا جدال كما ينشأ عنه ، وأخرى تشمخ بأنفها وترفض قرار جمعية تمثل أعظم الامم المدنية في العالم . أو ليس في هذه الحالة عبرة غريبة ?

ان بريطانية العظمى بسلوكها المسلك النزيه ، أوقفت تيار الافتراءات بقدر الإمكان ، وأعطت درساً مفيداً في احترام جمعية الامم بنزولها على مشيئتها ، ومراعاة أحكام العهود ، مع ان التاريخ يشهد بأن الامم الغربية ما كانت دائماً تنظر إلى الامم الشرقية بنظر المساواة، ولكن

تلك السياسة النزيهة المبنية على تعهدات دولية صريحة ، مكنتها من إشراك جميع أعضاء جمعية الامم في تعيين حدودنا الشمالية ، وهذا بلا ريب أعظم فوز للسياسة الرشيدة التي اتبعتها في فصل الخلاف مع خصمنا المعاند .

كان هم الحكومة البريطانية الاول ، على أثر صدور حكم الجمعية ، أن تدعم هذا الحكم بقرار برلمانها ، وهكذا كان بعد جدال عنيف بين الاحزاب ، مما لا نزال نذكره ، وبذلك وضعت الرأي العام البريطاني ، والاتراك أمام أمر واقع ، ولكن المسألة لم تنته عند هذا الحد ، بل كل المسألة تتوقف في الحقيقة على عقد المعاهدة الجديدة ، وفقاً لقرار مجلس جمعية الامم ، وهذا ما شرعت به حالا مع العراق ، والقصد من ذلك تخفيف دواعي الخلاف ، بابرام الحكم نهائياً ، وإبرازه للعالم أمراً واقعاً لا شك فيه .

﴿ موقف العراق ﴾

لم تصل القضية إلى هذا الطور بتأثير فريق واحد ، وإنما الظروف المتنوعة منذ سنتين أوصلتها إلى هذا الشكل ، ولم يكن في مقدرة العراق ، إذا كان مقدراً قيمة الموصل حق قدرها ، أن يعدلها في الآونة الاخيرة ويجعلها أكثر ملاءمة لمصالحه ، كما انه ليس في استطاعة الحكومة البريطانية أن تدخل في قرارات الجمعية من التعديل ما يكون مؤثراً على جوهره ، لأنها أصبحت مرتبطة به تجاه الجمعية ، ولان كل محاولة جديدة من هذا القبيل تؤدي حتماً إلى استئناف الخلاف وإثارة الرأي العام البريطاني ، ومن ورائه الاحزاب المعارضة القوية ، وعودة الاتراك إلى ميدان العمل ، وعندئذ ليس من الصعب تقدير النتائج التي تنجم عما إذا ظهرت هذه العوامل من جديد على مسرح السياسة الدولية .

ولكن كل هذا لم يوقف الحكومة عن القيام بما تتطلبه مصالح البلاد من الدفاع ، ولم يثنها عن اقتحام أعظم المشاكل واختيار أعظم التضحيات في سبيل إقناع الحليفة بوجوب إجراء بعض التعديلات التي رأت فيها وسيلة للتخفيف عن كاهل البلاد في المستقبل ، ولذلك أصرت بكل ما لديها من قوة على ضرورة تضمين المعاهدة الجديدة ما يقوي الآمال بدخول العراق في جمعية الامم ، قبل المدة المنصوص عليها في المعاهدة بزمن طويل ، ولم تكتف بالطبع بذلك ، بل وضعت نصب أعينها ما لا يزال يصبو الشعب إلى تحقيقه من التعديلات ، التي أشار إليها المجلس التأسيسي ، فيما يتعلق بالمقاولات الملحقة بالمعاهدة الاصلية .

ان الحكومة تعترف بأن تلك التعديلات ، إلا قليلا منها ، تأجل ميعاد تنفيذها زمناً طويلا لذلك ألحت على وجوب النظر فيها حالا ، ولم تكتف بذلك بل وضعت شرطاً بلزوم إعادة

النظر كل أربع سنوات مرة في تعديل المقاولات ، بحسب ما سيظهره العراق من التقدم ، حتى ينتهي أجل المعاهدة ، هذا إذا لم يصبح العراق قبل ذلك عضواً في جمعية الأمم .

ان الحكومة تعترف بأن هذا ليس كلما يتطلبه الشعب العراقي ، الذي كابد أنواع الآلام ، وضحى ما ضحى في سبيل كيانه واستقلاله ، ولكنها تعتقد في نفس الوقت بأن هذه التعديلات فيها ما يساعده على تخفيف أثقاله ، وهي متيقنة بأن العراق سيدخل في أقرب وقت في جمعية الأمم ، وان بريطانية العظمى التي تعرف قيمة العهود ، والتي لأقوال رجالها المسؤولين قيمة ممتازة بين شعوب العالم ، لا بد أن تبر بوعودها في وقت قريب .

هذا ما أمكن الحكومة عمله ، وهو الحد الاقصى الذي استطاعت الوصول إليه ، وقد أصبحت الساعة الاخيرة من المذاكرات بين أمرين لا ثالث لهما : فهي إما أن تقبل بتمديد المعاهدة حسب قرار مجلس جمعية الامم ، مع التعديلات المنوه بها آنفاً ، واما أن ترفض ، وفي هذا حل البريطانية من تعهداتها نحونا ، ومجازفة مخيفة بأقدس جزء من وطننا ، ودفع بريطانية إلى مصافاة الاتراك ، وفتح باب جديد إلى سياسة جديدة في البقية الباقية من العراق ، ولا يخفى ان في اختيار هذا الشق قضاء مبرماً على آمالنا كشعب يبغي الحياة الحرة ولو بعد حين .

لهذه الدواعي والاسباب اضطرت الحكومة إلى اختيار الشق الاول ، وخولتني بالتوقيع على المعاهدة الجديدة ، مؤملة بأن المجلس العالي يقدر الظروف العامة ، التي أحاطت بهذه المسألة ، وما يترتب على قراره من النتائج الخطيرة فيقدم على عمل فيه خير البلاد وحفظ كيانها .

اقبلوا فائق الاحترام .

رئيس الوزراء　　　　عبد المحسن السعدون

❊ نص المعاهدة ❊

صاحب الجلالة البريطانية　　　　وصاحب الجلالة ملك العراق

ان جلالة ملك المملكة المتحدة بريطانية العظمى و إيرلندة والممتلكات البريطانية وراء البحار ، امبراطور الهند من الجهة الواحدة

وجلالة ملك العراق من الجهة الأخرى

بناء على رغبتهما في أن ينفذا تنفيذاً كاملا الشروط الواردة في قرار مجلس جمعية الامم المؤرخ في اليوم السادس عشر من شهر كانون الاول سنة ١٩٢٥ الذي يعين الحدود بين تركية والعراق وفقاً للمادة الثالثة من معاهدة الصلح ، الموقعة في لوزان ، في اليوم الرابع والعشرين من شهر تموز سنة ١٩٢٣ ، تلك الشروط التي مؤداها : أن العلاقات بين الفريقين المتعاقدين الساميين المعينة

(٣)

الآن في معاهدة التحالف ، وفي تعهد حكومة صاحب الجلالة البريطانية ، الذين وافق عليهما مجلس جمعية الامم في اليوم السابع والعشرين من شهر أيلول سنة ١٩٢٤ يجب أن تستمر لمدة خمس وعشرين سنة ، ما لم يقبل العراق ، بموجب المادة الاولى من عهد جمعية الامم ، عضواً في الجمعية المذكورة ، قبل انقضاء هذه المدة ، واضعين نصب أعينهما النية التي أعرب عنها بالمقابلة كل من الفريقين المتعاقدين الساميين ، في بروتكول اليوم الثلاثين من شهر نيسان سنة ١٩٢٣ ، بخصوص عقد اتفاقية جديدة تنظم ما يكون بعد ذلك من العلاقات بينهما .

قد قررا أن يؤمنا القيام بالشروط المذكورة ، بواسطة معاهدة جديدة ، وعينا وكيلين لهما مفوضين لهذا الغرض وهما :—

من قبل جلالة ملك المملكة المتحدة بريطانية العظمى و إيرلندة والممتلكات البريطانية وراء البحار ، امبراطور الهند ، برنارد هنري بورديلون سي. ايم. جي ، القائم بأعمال المعتمد السامي في العراق لصاحب الجلالة البريطانية .

ومن قبل جلالة ملك العراق ، عبد المحسن بك السعدون رئيس وزارة الحكومة العراقية ووزير الخارجية .

اللذين بعد أن تبلغ كل منهما أوراق اعتماد الآخر ووجدها طبقاً للاصول الصحيحة المرعية قد اتفقا على ما يأتي :—

المادة الاولى : ان الاحكام الواردة في المادة الثامنة عشرة من المعاهدة المنعقدة بين الفريقين المتعاقدين الساميين الموقعة في بغداد في اليوم العاشر من شهر تشرين الاول سنة ١٩٢٢ م الموافق لليوم التاسع عشر من شهر صفر سنة ١٣٤٠ هـ. وفي البروتكول الموقع في بغداد في اليوم الثلاثين من شهر نيسان سنة ١٩٢٣ م الموافق لليوم الرابع عشر من شهر رمضان المبارك سنة ١٣٤١ هـ يلغى منها ما له تعلق بمدة المعاهدة المذكورة وتبقى المعاهدة المذكورة معمولا بها لمدة خمس وعشرين سنة ابتداءاً من اليوم السادس عشر من شهر كانون الاول سنة ١٩٢٥ ما لم يصبح العراق عضواً في جمعية الامم قبل انقضاء المدة المذكورة ، وكذلك الاتفاقيات المختلفة ، المعقودة بين الفريقين المتعاقدين الساميين ، الملحقة بمعاهدة اليوم العاشر من شهر تشرين الاول سنة ١٩٢٢ الآنفة الذكر تبقى فيما يخص مدتها المجعولة تابعة لمدة المعاهدة المذكورة ، معمولا بها للمدة المنصوص عليها في هذه المعاهدة ، واما في الخصوصات الاخرى فلا تمس أحكامها

المادة الثانية : يتفق الفريقان المتعاقدان الساميان ، على انهما فوراً بعد إبرام هذه المعاهدة ، وموافقة مجلس جمعية الامم عليها ، يواصلان النظر بجد ونشاط في المسائل التي وضعت موضع البحث بينهما قبلا بخصوص تعديل الاتفاقيتين الناشئتين عن المادتين السابعة والخامسة عشرة من معاهدة

اليوم العاشر من شهر تشرين الاول سنة ١٩٢٢

المادة الثالثة : يتعهد جلالة ملك بريطانية ، وذلك من غير مساس بأحكام المادة السادسة من معاهدة اليوم العاشر من شهر تشرين الأول سنة ١٩٢٢ ، المتعلقة بإدخال العراق في جمعية الأمم ، أو بأحكام المادة الثامنة عشرة من المعاهدة المذكورة ، التي تجيز تعديل أحكام المعاهدة المذكورة ، أو أحكام بعض من الاتفاقيات الملحقة بها في أي وقت كان ، بشرط موافقة مجلس جمعية الامم ، بأن ينظر بجد ونشاط في المسألتين الآتيتين عند حلول الوقت الذي كان ينبغي أن تنتهي فيه معاهدة اليوم العاشر من شهر تشرين الأول سنة ١٩٢٢ ، بموجب بروتكول اليوم الثلاثين من شهر نيسان سنة ١٩٢٣ ، ثم بعد ذلك في فترات متتابعة ، مدة كل منها أربع سنوات إلى أن تنقضي مدة الخمس والعشرين سنة المذكورة في هذه المعاهدة ، أو إلى أن يدخل العراق في جمعية الامم :—

(١) هل في استطاعته الإلحاح في إدخال العراق في جمعية الأمم ؟

(٢) إن لم يكن في استطاعته ذلك ، ففي مسألة تعديل الاتفاقيات المبحوث عنها في المادة الثامنة عشرة من معاهدة اليوم العاشر من شهر تشرين الاول سنة ١٩٢٢ ، بناء على التقدم الذي بلغته مملكة العراق ، أو بناء على أي سبب آخر .

هذه المعاهدة ، الموضوعة باللغتين الانكليزية والعربية ، اللتين يعول على النص الانكليزي منهما ، في حالة الاختلاف ، يقتضي إبرامها ويجب تبادل وثائق الإبرام في أقرب ما يمكن ، وللبيان قد وقع الوكيلان المفوضان هذه المعاهدة وأثبتا ختميهما عليها .

كتب ببغداد في اليوم الثالث عشر من شهر كانون الثاني سنة ١٩٢٦ ميلادية الموافق لليوم الثامن والعشرين من شهر جماد الآخر سنة ١٣٤٤ هجرية عن ثلاث نسخ تودع واحدة منها في خزانة سجلات جمعية الأمم في جنيف ، ويحتفظ كل من الفريقين المتعاقدين الساميين بواحدة منها .

B. H. BOURDILLON
القائم بأعمال المعتمد السامي في العراق
لصاحب الجلالة البريطانية

عبد المحسن السعدون
رئيس وزراء الحكومة العراقية
ووزير الخارجية

✻ أسماء المخالفين والمتغيبين والموافقين ✻

كان عدد المخالفين لعقد هذه المعاهدة ثمانية عشر نائباً وهم :

١ ياسين الهاشمي ٢ نصرت الفارسي ٣ محمود رامز ٤ السيد عبد المهدي ٥ عبد الغني الحمادي ٦ ابراهيم كمال ٧ محمد رضا الشبيبي ٨ محمد باقر الشبيبي ٩ داود الحيدري ١٠ سعيد الحاج ثابت

١١ فخري جميل ١٢ عبداللطيف الفلاحي ١٣ رشيد الخوجه ١٤ أحمد الداود ١٥ ثابت عبدالنور ١٦ أمين الجرجفجي ١٧ مزاحم الباجه جي ١٨ عبود الملاك .

وتغيب عن الجلسة التي أبرمت فيها المعاهدة عشرة نواب وهم « بضمنهم نائبان مجازان » :

١ سلمان المنشد ٢ عبد الله الفالح ٣ أحمد مختار ٤ رؤوف الجادرجي ٥ صكبان العلي ٦ علوان الياسري ٧ كاظم الشمخاني ٨ علي الامام ٩ صبحي الدفتري ١٠ مرحان الخير الله

أما الذين وافقوا على المعاهدة وصوتوا لها فكان عددهم (٥٨) نائباً وهم :

١ ابراهيم يوسف ٢ أحمد حالت ٣ اسماعيل راوندوزي ٤ اسحق افرايم ٥ أمين زكي ٦ أمين باش أعيان ٧ الياس النقيب ٨ حكمت سليمان ٩ حازم آل شمندين آغا ١٠ حمدي الباجه جي ١١ خيون العبيد ١٢ داود النقيب ١٣ رشيد خطاب ١٤ رؤوف شماس ١٥ روبين سويخ ١٦ ساسون حسقيل ١٧ سعيد الحاج ياسين ١٨ سعيد الحاج خضر ١٩ سلمان البراك ٢٠ سلمان غزالة ٢١ سلمان الظاهر ٢٢ صبيح نشأت ٢٣ ضياء شريف ٢٤ عبدالحسين الجلبي ٢٥ عبد الرحمن نعمة ٢٦ عبد الرزاق منير ٢٧ عبد الله مخلص ٢٨ عبد المحسن السعدون ٢٩ عبد الله المحمد ياسين ٣٠ عبد المجيد الشاوي ٣١ عبد المحسن شلاش ٣٢ عبادي الحسين ٣٣ عمران الحاج سعدون ٣٤ علوان الجنديل ٣٥ علي السليمان ٣٦ السيد قاطع العوادي ٣٧ السيد كاظم السيد سلمان ٣٨ محمد الصيهود ٣٩ حبيب الطالباني ٤٠ محمد صالح ٤١ مجيد الخليفة ٤٢ محمد رفيق خادم السجادة ٤٣ مرزه فرج ٤٤ محسن أبو طبيخ ٤٥ مصطفى السنوي ٤٦ مصطفى الطه ٤٧ مظهر الحاج صكب ٤٨ ناجي السويدي ٤٩ ناجي الصالح ٥٠ نافع الملاك ٥١ نشأت ابراهيم ٥٢ نعيم زلخه ٥٣ نوري البريفكاني ٥٤ هبة الله المفتي ٥٥ ياسين العامر ٥٦ يوسف غنيمة ٥٧ يوسف خياط ٥٨ محمد سعيد العبدالواحد

❋ هدية الحكومة البريطانية ❋

وبمناسبة عقد هذه المعاهدة ، أهدت الحكومة البريطانية إلى الجيش العراقي بعض المدافع القديمة فاتخذ مجلس الوزراء هذا القرار في جلسته المنعقدة في يوم ٢٧ شباط سنة ١٩٢٦

« تلي كتاب فخامة وكيل المعتمد السامي المرقم بي او /٤٠ والمؤرخ في ٢٤ شباط سنة ١٩٢٦ المتضمن أن حكومة صاحب الجلالة البريطانية قد قررت اهداء الجيش العراقي بعض المدافع المحفوظة الآن لدى قوة الطيران الملكية بالعراق ، بمناسبة عقد المعاهدة الجديدة بين بريطانية العظمى والعراق ، فقرر مجلس الوزراء اسداء مزيد الشكر للحليفة العظمى على اهدائها هذه الهدية الثمينة التي تقبلها الحكومة العراقية بامتنان وقرر الايعاز إلى وزارة الدفاع بأن تتسلم المدافع المذكورة » (١)

(١) مقررات مجلس الوزراء للأشهر كانون الثاني - آذار ١٩٢٦ ص ٩٩

﴿ المعاهدة الجديدة في العصبة ﴾

نصت الفقرة الثانية من قرار مجلس عصبة الأمم المتخذ في جلسته المنعقدة في ١٦ كانون الاول سنة ١٩٢٥ م على أن :

« المجلس يدعو الحكومة البريطانية إلى أن تعرض معاهدة جديدة مع العراق تضمن استمرار نظام الانتداب لمدة ٢٥ سنة ... الخ »

ونصت الفقرة الثالثة من القرار المذكور على أن :

« تدعى الحكومة البريطانية ، بصفتها الدولة المنتدبة ، إلى أن تعرض على المجلس التدابير التي ستتخذ من أجل أن تؤمن للأكراد من أهل العراق التعهدات المتعلقة بالادارة المحلية .. الخ »

وقد حملت الحكومة البريطانية مجلس الوزراء العراقي على تصديق المعاهـدة التي أعدتها لاستمرار نظام انتداب لمدة ٢٥ سنة ، كما حملت البرلمان العراقي على ابرام هذه المعاهدة

لذا رفعت وزارة الخارجية البريطانية نص المعاهدة الجديدة إلى مجلس عصبة الأمم ، مرفقة بمذكرة سرية تحت رقم إي ٦٥-٤٤-١٣٦٧ وتاريخ ٢ آذار ١٩٢٦ م وهي :

١ً- امتثالا للدعوة الموجهة في المادة الثانية من القرار الذي دونه مجلس عصبة الامم في ١٦ كانون الأول ١٩٢٥ م أمرني الوزير ، السير أوستن تشمبرلن ، أن أقدم في طيه المعاهدة الجديدة المعقودة بين بريطانية العظمى والعراق ، الموقع عليها في بغداد في ١٣ كانون الثاني سنة ١٩٢٦ م لعرضها على المجلس .

٢ً- قبل المجلس ، بموجب القرار المؤرخ في ٢٧ أيلول ١٩٢٤ ، بشروط معاهدة التحالف المعقودة بين بريطانية العظمى والعراق ، المشفوعة ببعض التعهدات المعطاة من قبل حكومة جلالة الملك بكونها منفذة ، فيما يخص العراق ، لأحكام المادة ٢٢ من ميثاق عصبة الأمم

اشترط المجلس ، بموجب المادة الثانية من القرار الذي اتخذه في كانون الأول الماضي ، الشرط الأخير القائل بأن النظام المقرر بمعاهدة التحالف الآنفة الذكر والتعهدات ، ينبغي أن تبقى معمولا بها إلى مدة معينة . أما الأسباب الموجبة لتمديد مدة معاهدة التحالف فقد نص عليها بالمادة الاولى من المعاهدة الجديدة . وعند تقديم هذه المعاهدة إلى المجلس تعلن حكومة جلالة الملك انها ستعتبرها ما بقيت نافذة الحكم ، ملزمة للتعهدات التي أعطتها إلى المجلس في ايلول ١٩٢٤ ، وانها ستستمر على العمل بمقتضاها .

٣- وهكذا تستطيع الآن حكومة جلالة الملك أن تنبئ المجلس بأن الشروط الوارد ذكرها في المادة الثانية من القرار المؤرخ في كانون الأول ١٩٢٥ قد نفذ ، وانه قد اتخذت التدابير

اللازمة لتأمين إبقاء النظام الحالي لمدة ٢٥ سنة ، كما وافق عليه المجلس في أيلول ١٩٢٤ إلا إذا دخل العراق ، وفقاً لأحكام المادة الاولى من الميثاق ، في عضوية العصبة قبل إنقضاء تلك المدة .

٤- نصت المادة الثالثة ، من المعاهدة الجديدة ، على النظر من وقت لآخر في مسألة دخول العراق في عصبة الامم .

٥- تعهدت حكومة جلالة الملك ، بمقتضى المادة الرابعة من تعهداتها ، التي أيدها المجلس في أيلول ١٩٢٤ ، بعدم موافقتها على تعديل أي حكم من معاهدة التحالف ، إلا إذا وافق مجلس العصبة على ذلك . وتتعهد بهذا نفس التعهد بخصوص معاهدة ١٣ كانون الثاني ١٩٢٦ ، وتشمل هذه التعهدات جميع الاقتراحات التي يمكن تقديمها ، بنتيجة المذاكرات المتصور إجراؤها في المادتين الثانية والثالثة من المعاهدة الجديدة ، لتغيير أو تعديل أحكام الاتفاقيات الملحقة بالمعاهدة المعقودة في ١٠ تشرين الاول ١٩٢٢

٦- فبإزاء هذه الإيضاحات ترجو حكومة جلالة الملك بأن يقوم المجلس الآن بالعمل ، كما هو المتصور في المادة الثانية من قراره الذي اتخذه في كانون الاول الماضي ، فيعلن ان قراره في خصوص الحدود التركية - العراقية أصبح قطعياً .

٧- ان المعاهدة المؤرخة في ١٣ كانون الثاني صدق عليها الآن من قبل مجلس العموم البريطاني ومجلس الامة العراقي .

٨- أما بخصوص المادة الثالثة من قرار المجلس المؤرخ في كانون الاول الماضي ، فإني مقدم في طيه مذكرة تتعلق بإدارة المناطق الكردية في العراق لاطلاع مجلس العصبة عليها .

٢ آذار ١٩٢٦ التوقيع : لانسلوت أولفنت

ادارة المناطق الكردية

وهو ذا نص المذكرة المتعلقة بإدارة المناطق الكردية ، التي أشار إليها لانسلوت أولفنت في الفقرة الثامنة من مذكرته السرية المرقمة اي ٦٥-٤٤-١٣٦٧ والمؤرخة ٢ آذار سنة ١٩٢٦

١- تتضمن الفقرة الثالثة من قرار مجلس عصبة الامم في خصوص الحدود التركية - العراقية ما يلي :

« تدعي حكومة بريطانية ، بصفتها دولة منتدبة ، لأن تعرض على المجلس التدابير الإدارية التي ستتخذ لتأمين الضمانات اللازمة إلى الاكراد ، المبحوث عنهم في قرار لجنة الحدود الاممية ، في خصوص الإدارة المحلية التي أوصت بها اللجنة المشار إليها في أحكامها النهائية .

٢- وقد كانت توصيات لجنة الحدود المتعلقة بالاكراد المشار إليها في قرار المجلس على

الوجه التالي :

« يقتضى أن تؤخذ بنظر الاعتبار الرغبات التي أظهرها الاكراد القائلة بلزوم تعيين الموظفين الذين هم من أصل كردي إلى إدارة بــلادهم ، ولزوم توزيع العدالة ونشر التعليم في المدارس ، وجعل اللغة الكردية اللغة الرسمية في جميع هذه الوظائف »

٣- ذكر وزير المستعمرات في خطابه الذي ألقاه أمام المجلس في ٣ أيلول ١٩٢٥، عندما أشار إلى هذا الموضوع ، ان النظام الإداري الحاضر قد ساعد على تطبيق معظم توصيات اللجنة وهذه الافادة مستندة تماماً إلى الحقائق التالية المتعلقة بالتدابير المتخذة من قبل الحكومة العراقية لإدارة المناطق التي يسود بها العنصر الكردي .

٤- ان ثلاثة وأربعين ، من مجموع سبعة وخمسين ، موظفاً المستخدمين من قبل وزارتي المالية والداخلية في المناطق الكردية هم اكراد . بينما هنــاك تسعة موظفين اكراد مستخدمين في عين الوظــائف في المناطق غير الكردية ، وكان التنقيص جار بصورة تدريجية في عدد الموظفين غير الأكراد المستخدمين في مناطق كردية . وان سياسة استخدام الاكراد فقط ، دون غيرهم ، حيثما يوجد من له أهلية ورغبة في الاستخدام ، جارية بكل مواظبة .

٥- تستخدم وزارة العدلية ثلاثة عشر موظفاً (حكاماً ورؤساء كتبة) في المناطق الكردية عشرة منهم اكراد ، وتجري المرافعة باللغة الكرية . وتحرر محاضر الجلسات في السليمانية وكوي سنجق التابع إلى لواء اربيل بالكردية . وتربط بها الترجمة العربية عند إحالة الدعوى إلى محكمة الاستئناف أو محكمة التمييز ويستخدم ستة موظفين اكراد في عين الوظائف في مناطق غير كردية

٦ - أما الدوائر الاخرى ، غير المبحوث عنها آنفاً (كالوقف ، والبرق والبريد ، والأشغال العمومية ، والسجون والكمارك ، والري ، والطابو ، والزراعة) فتستخدم خمساً وخمسين موظفاً في المناطق الكردية ثماني وثلاثون منهم اكراد ، في حين أن ثمان وسبعين كردياً يستخدمون في مناطق غير كردية .

ويأخذ الكرد أيضا تمام حصتهم في الاشتراك في إدارة الحكومة المركزية ، فإن عينين من مجموع عشرين عيناً هما كرديان (لان الآخرين نصف أكراد) وأربعة عشر مندوبا من مجموع ٨٨ هم اكراد، وأن وزير المالية هو كردي . كما أن وزير الاشغال والمواصلات كذلك

٨ - يؤلف الكرد نحو ١٨ بالمئة من مجموع سكان البلاد ، وان ٢٤ بالمئة من مجموع قوة الشرطة هم أكراد ، وفي الجيش يؤلفون ١٤ بالمئة ، في حين ان ٢٣ بالمئة من مستخدمي السكك الحديدية هم أكراد ، ويبلغ مجموع الافراد المستخدمين في الشرطة، والجيش ،والسكك الحديدية ما ينيف على ٢٠،٠٠٠ منهم اكثر من ٤٠٠٠ أو ٢٠ بالمئة اكراد .

٩- يوجد في المناطق الكردية خمس وعشرون مدرسة ، منهـا خمسة مختصة بالمسيحيين ، وتستعمل فيها اللغات الكلدانية والعربية . أما لغة التعليم في الستة عشر مدرسة المتباقية ، فهي الكردية . إن اللغة الرئيسية للتعليم في المدارس الاربع الباقية ، حيث تلامذتهـا من نصارى وأكراد هي العربية . على انه تستعمل الكردية للايضاح بكل حرية . عدد المعلمين المستخدمين في هذه المدارس (٥٢) ولكنهم ، ما عدا ثمانية ، هم اكراد وهؤلاء الثمانية هم عرب وكلهم يعرفون الكردية . ومعظمهم يستخدم في تعليم العربية ، التي لا بد من استعمالها لتقدم المعارف ، وقد كان عددهم ثلاثة عشر منذ مدة قصيرة فخفض عددهم مؤخراً أكثر .

١٠ - وعلاوة على ذلك يوجد هناك اثنان وعشرون كرديا ، وعـدد كبير ممن يحسنون الكردية من العرب ، والتركمان ، يستخدمون كمعلمين في مدارس غـير كردية ، خارج المنطقة الكردية . وستعلمون بناء على ما تقدم ، أن سياسة التعليم المتبعة الآن منطبقة تماماً مع توصيات اللجنة. لا تتطلب التطورات الواقعة أي تعديل في هذه السياسة سوى إجراء زيادة في عددالمدارس عندما تتمكن البلاد من إجراء ذلك .

١١- جمعت الارقام الآنفة الذكر من سجلات المركز ، وهي لا تشمل الفراشين وصغار الكتبة (حيث يجري تعيينهم من قبل السلطات المحلية) وربما كان العدد الوارد في هذه السجلات هو أقل من العدد الحقيقي للاكراد المستخدمين ، لأنه لم يدخل في صنف الموظفين الأكرادسوى الذين ثبت كونهم كذلك بصورة قطعية . ومعظم الموظفين سجل جنسيته كعراقي فمن المحتمل أن يكون من بينهم من هو كردي في الحقيقة ليس معلوماً كذلك في المركز .

١٢- أما بخصوص استعمال اللغة الكردية ، فلا يجب أن يغرب عن البـال ، ان الكردية قبل الحرب لم تكن مستعملة كواسطة للمخابرة لا بصورة رسمية ولا خصوصية ، لقد كان هناك كمية لا يستهان بها من المؤلفات الكردية في الشعر ، إلا أن التطور الذي حدث في لغة الكتابة وجعلها واسطة للمخابرة ، إنمـا يعود إلى مساعي الموظفين البريطانيين . وكان المستعمل سابقاً ، الفارسي والتركي والعربي . ان استعمال الكرديـة كتابة لم ينتشر بعد في لواء الموصل ، حيث تستعمل التركية والعربية ، وقد انتشرت بالتدريج في لواء اربيل ، حيث اعترف بها مؤخراً اللغة الرسمية للمخابرة مع دوائر الحكومة . أما السليمانية فحصلت منذ بضع سنين على جريدة كردية واستعملت فيها منذ مدة الكردية المكتوبة للمخابرة في الشؤون الرسمية والشؤون الخصوصية . وان العمل الذي بدأت به حكومة الاحتلال ، يتمم من قبل الحكومة العراقية بكل إخلاص. تصدر في بغداد جريدتان بالكردية . ويتخذ الآن كل تدبير ممكن لاعطاء الحريـة ليس في استعمال اللغة الكردية فقط بل للتشويق على استعمالها بكل فعالية .

١٣— قد أصبح من المسلم ، أن المعلومات المتقدم ذكرها ، تؤيد حصول اتفاق بين السياسة الكردية ، التي أوصت بتعقيبها لجنة الحدود ، وبين تلك المتخذة من قبل الحكومة العراقية .

١٤— وربما كان أكبر برهان على أن الحكومة العراقية تقدر تماماً ما يترتب عليها من المسؤولية تجاه الاماني الكردية ، وأسطع دليل على رغبتها في الدوام على سياستها الحرة الحاضرة بأن تمنح جميع الوسائل اللازمة لترقية الآداب الكردية ، وتحقيق أماني الاكراد ، في ضمن الدولة العراقية ، هي العبارة التالية ، المقتبسة من الخطاب الذي ألقـاه رئيس الوزارة العراقية في مجلس النواب في ٢١ كانون الثاني ١٩٢٦ فقد قال :

سادتي : لا يمكن أن تعيش هذه البلاد ما لم تعط جميع العناصر العراقية حقوقها . . . ينبغي أن نمنح الاكراد حقوقهم ، وينبغي أن يكون موظفوهم من بينهم ، ويجب أن تكون لغتهم اللغة الرسمية ، ويجب أن يتلقى أبناؤها الدروس في المدارس بلغتهم (تصفيق) ومن المحتم علينا أن نعامل جميع العناصر ، سواءاً كانوا مسلمين أو غير مسلمين بالحق والعدل ، وأن نمنحهم حقوقهم »

١٥— وبعد إعلان هذه السياسة التي قابلهـا المندوبون العراقيون بمزيد الاستحسان ، وزع المنشور الآتي ذكره على جميع الوزارات :

« لا شك ان معاليكم قد اطلعتم على الخطاب الذي ألقاه فخـامة رئيس الوزراء في مجلس النواب والمنشور في الجرائد في اليوم التالي . يتضمن هذا الخطاب السياسة التي انتهجتها الحكومة، والتي ستنتهجها في إدارة المناطق الكردية ، وذلك بأن يكون الموظفون أكراداً ، وأن تكون اللغة الرسمية اللغة الكردية ، وعليه فقد أمرني فخـامته بأن أرجو معاليكم أن تبذلوا جهدكم في تطبيق هذه السياسة ، والتمسك بها في جميع ما يتعلق بمؤسسات المنطقة المبحوث عنها .

١٦— أما البينة الأخرى على نية الحكومة العراقية فتجدونها في الخطابات المتبادلة بمناسبة الوليمة المعطاة في دار الاعتماد للاحتفال بامضاء المعاهدة الجديدة . فقد بين فخامة وكيل المعتمد السامي في خطابه ، ما ترمي إليه الحكومة العراقية على الوجه التالي :

« يجب أن يكون غرض الحكومة العراقية جعل العناصر التي يتألف منها العراق أبنـاء صادقين للدولة العراقية وغرضها كذلك وهي تعمل هـذا العمل الأفضل بالتشويق على التمسك بالاديان ، والجنسية ، لا التثبيط ، ان الكردي ليس عربياً أكثر مـن أن يكون الاسكوجي انكليزياً ، ولا يمكن أن تجعلوه وطنياً صادقاً للعراق بإجباره على استعمال اللغة العربية، أوالعادات العربية ، وبالاختصار لا بمحاولة جعله عربياً جيداً ، بل بأن يعطى جميع الوسائل والتشويقات لأجل أن يكون كرديا جيداً ، وهذه الوحدة في الدولة التي هي لا بد منها ، لتقدم الدولة لا يحصل بابادة العادات الخصوصية ، التي تجري عليها العناصر المختلفة طريق التقدم على المنوال الذي يستحسنه كل

منهم وهذه هي السياسة التي جريتم عليها وحكومتكم وهذا العمل يفيد أكثر من كل شيء في سبيل إقناع عصبة الامم بأهلية العراق في الانخراط في سلك عضويتها •

١٧— وقد أشار جلالة الملك فيصل إلى الموضوع في خطابه الجوابي قائلا :

« ان من بين الوظائف المهمة المترتبة على كل عراقي صادق هو تشويق أخيه الكردي العراقي على التمسك بجنسيته ، والالتحاق به في الانضواء تحت العلم العراقي ، رمز سعادة البلاد وسعادة الجميع ، المادية والعقلية ، ، وسيكونون باتحادهم واشتراكهم أعضاء عاملين لإسعاد الوطن المشترك ولا أشك في أن كل عراقي صادق يشترك معي في هذا الشعور نحو جميع العناصر الموجودة في بلادهم» اه

لندن في ٢٤ شباط ١٩٢٦ (١)

﴿ بعد المعاهدة ﴾

أقامت « دار الاعتماد البريطانية في بغداد » وليمة رسمية في مساء يوم الاثنين ٢٥ كانون الثاني ١٩٢٦ بمناسبة إبرام المعاهدة الانكليزية — العراقية الجديدة ، حضرها جلالة الملك ، وقائد القوات الجوية ، والوزراء ، ومستشاروهم ، وأشخاص كبار من العراقيين والبريطانيين ، الملكيين والرسميين ، وبعد تناول العشاء ، وشرب نخب كل من صاحب الجلالة الملك جورج ، وصاحب الجلالة الملك فيصل ، القى « وكيل المعتمد السامي » خطابا مهما ترجمه إلى العربية « الكابتن هولت » فأجابه على ذلك « جلالة الملك فيصل » بخطاب بالعربية ، وتبعه أيضاً رئيس الوزراء ، فألقى خطاباً يناسب المقام

وفيما يلي نص الخطابين اللذين ألقاهما وكيل المعتمد ، والملك فيصل ننشرهما لخطورتها التاريخية :—

﴿ خطاب فخامة وكيل المعتمد ﴾

لقد سألتكم أن تشرفوني بحضوركم هنا هذه الليلة للاحتفال بحادث ، أجرأ على الامل بأنه سيكون من أهم الحوادث في تاريخ العراق ، ألا وهو التوقيع على المعاهدة الجديدة ، وموافقة مجلس الامة العراقي عليها .

انني أعد نفسي سعيداً لما صادف من حلول أوان المفاوضات ، بخصوص هذه المعاهدة ، وأنا قائم بأعمال المعتمد السامي وذلك لسببين : أولهما ان وجود السر هنري دوبس في لندن وعلى اتصال دائم شديد بوزارة المستعمرات جعل طريقنا — على ما أشعر — أكثر سهولة بكثير ، وثانيهما ان المفاوضة في هذه المعاهدة كانت من الاختبارات المسرة لي

لقد كان من قبيل الاكتشاف لدي ما وجدت من مقدار سهولة وانتظام سير المفاوضات التي

(١) جريدة « الوقائع العراقية » الرسمية : العدد (٩٣٥) بتاريخ ١٩ كانون الثاني ١٩٣١

من هذا القبيل إذ كان الفريقان مدفوعان بعامل مشترك . وكان العامل المشترك في هـذه الحالة القيام بالشرط الذي بموجبه أصدر مجلس جمعية الامم قراراً لصالح العراق في مسألة الحدود الشمالية قياماً تراعى فيه حقوق وتكاليف الحكومتين حق المراعاة. وقد كانت الوضعية على شيء مـن الاشكال ، من جراء ما في انكلترا من المعارضة الشديدة لسياسة حكومـة صاحب الجلالة البريطانية بخصوص هذه البلاد ، وكذلك كانت هنالك معارضة طفيفة للمعاهدة الجديدة في العراق.

ان الحكومة البريطانية بذلت جهدها لكي تؤمن احتواء المعاهدة على أحكام تساعد على تقليل المعارضة في العراق ، فلا يسعني إلا أن أعبر عن تقديري للجهد الصادق الذي بذلته جلالتكم ، بمؤازرة فخامة رئيس الوزارة وزملائه ، لأجل تجنب تقديم أي طلبات من شأنها أن تلبك الحكومة البريطانية في كفاحها مع المعارضة .

ان المعاهدة ذات شأن لسببين رئيسيين : فأولا لأنها ستؤمن للعراق حداً شمالياً ثابتاً ، حـداً مرضياً من الوجهات العسكرية والاقتصادية والسياسية . وثانياً لأنها تجعل من الواضح تمام الوضوح للعالم عامة ان بريطانية العظمى مستعدة ليس فقط لأن تعمل كل ما في استطاعتها لتمكين العراق من الوقوف على قدميه بأقرب ما يمكن بل كذاك لأن تستمر على إسداء المشورة والمساعدة له إلى أن يصبح في حالة تمكنه من الاستغناء عن هذه المشورة والمساعدة .

وفي كلتا هاتين الجهتين يجب أن يكون للمعاهدة أثر كبير في جعل العالم المالي والتجاري واثقاً برسوخ مستقبل هذه البلاد ، كما اني أؤمل أنها ستوجد فرقاً عظيما في الموقف الذي اتخـذه أصحاب رؤوس الاموال الاجنبية تجاه المشاريع الخاصة بترقية العراق

وفضلا عن هذا اني آمل وأعتقد — مع ما قد يظهر في ذلك من التناقض — ان القرار الذي أصدره مجلس جمعية الامم سيثبت بالاختبار انه أول خطوة في سبيل تأمين الصداقـة بين العراق وتركية ، ان تركية الآن تشعر بخيبة أمل شديدة من جراء قرار مجلس الجمعية ، إلا انها لا تقدر أن تستمر طويلا على مقاومة هذا القرار . وان السفير البريطاني الآن في أنقرة يبحث في الوضعية مع الحكومة التركية ، ومن المأمول أن يكون من نتيجة مساعيه في نهاية الامر أن تدرك الحكومة التركية أن ليس لديها من خيار سوى أن تقبل الوضعية وتتدبرها بأحسن ما يمكن . ومتى فعلت ذلك لا يلبث أن يعقب فعلها هذا على الأثر تأسيس الصلات الودية بين البلدين .

قد مضى سبع سنوات إلى الآن وقد تعودنا أن ننظر إلى تركية كعدوة للعراق وقد اعتدنا النظر اليها هذا النظر إلى حد اننا كاد أن يفوتنا ان الصداقة — متين الصداقة — بين الشعبين ليست فقط ضرورية بل طبيعية . ان أنظار أوربـة وبالأخص بريطانية العظمى ترنو بروح العطف إلى جهود الحكومة التركية الحاضرة في سبيل تنظيم شؤون بلادها وتقدمها على الاساليب العصرية

المتمدنة . إلا أنه مما يؤسف له ان تركية قد ارتكبت مؤخراً خطيئتين يسرني أن أقول ان الحكومة العراقية لم تظهر أقل ميل لتقليدها في إحديهما وأولى هاتين الخطيئتين هي ان تركية قد سقطت في تلك الغواية الغربية من التوهم ان في استطاعتها استعجال تقدم شعبها بارغامه على أن يتخذ – ولو بكثير من التردد – ما تتصور انه الدلائل الخارجة الظاهرة لتقدمه . وبالفعل قد توهمت انها تستطيع تهذيب ادمغة رعاياها باصرارها عليهم بتغطية تلك الادمغة (بشفقة) تشبه القدر شكلا . ان علامات التقدم يتحتم أن تعقب التقدم لا أن تتقدمه ولا يصح أن ننصح لأحدهم ان أفضل السبل للاثراء هو أن يلبس جبة من الفرو ويركب سيارة من طرز « رولس رايس »

أما الخطيئة الاخرى التي ارتكبتها تركية فهي خطيئة اكثر خطورة ومنطوية على خطة ستضطر على الاقلاع عنها قبل أن تبلغ يوماً ما ذلك المقام الذي تجاهد للحصول عليه في العالم المتمدن واني أقصد بهذا معاملتها للعناصر غير التركية من أهاليها وفي هذه الجهة كذلك قد اتخذت العراق عن حكمة خطة تناقض خطة الأتراك على خط مستقيم فلقد ابتهجت لدى قراءتي تلك الخطبة السامية التي ألقاها رئيس الوزراء حول هذا الموضوع في المجلس النيابي منذ نحو يوم

اني أتطرق إلى هذا الموضوع ليس لأني أعتقد ان الحكومة العراقية ليست مدركة تمام الادراك اللحظة الحقة السوية بل لأن المسألة برمتها ظهرت بمظهر مجسم في هذه الآونة لأسباب بعضها ان خطيئات الأتراك بهذا الصدد هي التي أدت بدرجة كبيرة إلى قرار مجلس جمعية الامم المساعد في قضية حدود العراق . ولأن مجلس الجمعية رأى من المناسب في قراره الخاص بالحدود أن يشير إشارة خاصة إلى خطة الحكومة العراقية في معاملتها للأقليات الدينية والقومية . ان الخطيئة التي ارتكبتها تركية كانت انها حاولت القضاء على كل شخصية قومية ومذهبية عوضاً عن ان تستخدم كما يليق ما في تلك الشخصية من عزة النفس التي هي من مميزات جميع الجماعات التي يشكل مجموعها دولة . وها كم مثلا من هذا مما في بلادي فهل الاسكوتلندي أو الانكليزي يعتبر أحدهما الآخر نظيره في الكرامة ؟ لا والله ثم هل تؤدي هذه المباهاة بالقومية إلى الحسد والنفور والرغبة في الانفصال؟ لا بالعكس فإنها تؤدي إلى منافسة نزيهة ودية وإلى جهد صادق من جانب الانكليزي أو الاسكوتلندي – كما تكون الحال – لإثبات تفوقه بإظهار أفضل مزاياه الوطنية في التجارة وفي التعليم وبوجه الاختصار في كل باب يلقى فيه مزاحمة منافسه

ان غاية الحكومة العراقية ينبغي ان تكون كما هي فعلا ألا وهي ان تجعل من جميع العناصر التي تتشكل منها ابناء وطن صالحين في جسم الدولة العراقية وهي تقوم بذلك أفضل قيام بتشجيعها اكثر منه بإحباطها اعتزاز تلك العناصر بشخصيتها الدينية او القومية .

ان الكردي ليس عربياً بأكثر من ان الاسكتلندي انكليزياً وانكم تجعلون منه وطنياً

عراقياً حقاً لا بإرغامه على اقتباس اللسان العربي أو العادات العربية او بوجه الاختصار لا بمحاولة جعله عربياً حقاً بل بإعطائه كل فرصة وتشجيع لكي يصبح كردياً حقاً .

ان وحدة الدولة التي هي جوهرية لتقدمها لا تحصل بالقضاء على المميزات الخاصة للعناصر المختلفة المشكلة للدولة بل بتشجيع كل ما هو صالح في تلك المميزات وبتمكين الجماعات المختلفة من التقدم على السبل الاشد موافقة للمواهب الخاصة بكل منها

وتلك هي الخطة التي قد سبق واتخذتها جلالتكم وحكومة جلالتكم وان متابعة هذه الخطة المنورة متابعة مطردة تقوم قيام كل شيء آخر بإقناع جمعية الامم من ان العراق يصلح لأن يكون في عداد أعضائها (١)

﴿ خطاب جلالة الملك ﴾

يسرني أن أجيب على خطابكم هذا الجميل المعرب عن شعوركم النبيل نحوي ونحو مملكتي وأشير إلى حقائق كنت أتمنى أن تحين الفرصة لذكرها قبل ذلك . في موقفي هذا أرى لزوماً لتبيان شعوري الصميم مما رأيته من فخامتكم من الاهتمام لتطمين رغائبنا في أثناء مذاكرات المعاهدة ولا شك في أن وجودكم هنا بالنيابة عن المعتمد السامي ووجود السير هنري دوبس في تماس مع وزير المستعمرات كان له شأن عظيم في تسهيل المذاكرات والوصول إلى هذه النتيجة التي أنا واثق بأنها فاتحة خير وفلاح لهذه المملكة التي لا تزال تعلق آمالا كباراً على صداقتها مع بريطانيا كما واني على ثقة بأن المذاكرات التي ستجري لتعديل ما هو منصوص عليه في المعاهدة المشار اليها ستلقى عطفاً من لدن حكومة صاحب الجلالة لكي يظهر لمن في عينه قذى كيف أن بريطانيا لا ترغب إلا في انهاض العراق وليس لها قصد الا حفظ شرف عهودها وتمام تكوين هذه المملكة ورقيها . وعلى كل فنحن شاكرون ومقدرون عظم التضحية والجهود التي بذلتها حكومة صاحب الجلالة في سبيل العراق ونتمنى وصول مذاكراتها مع الجمهورية التركية إلى نتائج حسنة للدولتين المتجاورتين لكي نستأنف العلاقات الودية التي نرغب من كل قلوبنا في اعادتها وليبدأ في هذا القسم من الشرق الأدنى عهد طمأنينة وسكون ونتلافى ما مضى علينا من الوقت الذي اضعناه وتركنا فيه الأعمال العمرانية التي يجب أن ننكب عليها بعد الآن

كل يعلم ما لبريطانيا ولرجالها من الاختبارات في طرق ووسائل العمران واننا لننتظر من خبرة رجالها الموجودين بيننا ان يعينونا بتلك الاختبارات المفيدة إذ لا عذر لنا بعد الآن فيما إذا تأخرنا عن القيام بتعمير الوطن وآمل أن العمل والاصلاح سيكونان رغبة الجميع . أشاركم بما

(١) جريدة « العالم العربي » العدد (٥٦٩) بتاريخ ٢٨ كانون الأول سنة ١٩٢٦

قلتموه عن استعجال تركيا للأخذ بأعراض التمدن الغربي دون جوهره وأعتقد انه مثال غير حسن لنا ولغيرنا من الشعوب الشرقية • وأرى أن الخروج عن العنعنات والتقاليد مضيعة للميزات القومية التي لا شك في أن كل عراقي راغب في اعلاء وطنه يسعى لتأييدها. انني سررت جداً مما ذكرتموه عن الخطبة التي القاها رئيس الوزارة لانها المت بالامر الذي كنت دائماً أحب أن أعرب عما يخالج نفسي بصدده

تعلمون أن من اكبر العوامل التي ساقت العرب ضد الاتراك هوما رأوه من رغبتهم في تتريك العرب . ولا اشك في أن هذه الفكرة كانت من اكبر العوامل التي صارت سببا لتمزق شمل الامبراطورية العثمانية . فهل يظن أحد أنه من الممكن لنا أن نقع في خطيئة رأينا سوء عواقبها رأي العين في حكومة اكبر منا وأقوى ؟ انني اعتقد ان من أعظم واجبات العربي العراقي تشجيع أخاه الكردي العراقي للتمسك بقوميته والانضمام تحت الراية العراقية التي هي رمز الجميع ومصدر سعادتهم المادية والمعنوية وبذلك يكونون أعضاء عاملين لاسعاد الوطن المشترك كما انني لا اشك في أن كل عراقي صميم لا بد وان يشعر بهذا الحس نحو العناصر العراقية كافة . انني على ثقة من أن شعبي المحبوب الذي قابل جميع المشكلات السياسية والاقتصادية إلى الآن بهدوء وسكينة ورباطة جأش، سيقوم بكل قواه لاعمار وطنه بكل ما لديه من قوة مستنيراً بخبرات رجال العمل والفن ممن هو بيننا من البريطانيين مستعيناً برؤوس الاموال التي كانت متوقفة عن دخول هذه المملكة بسبب غموض الحالة السياسية فيكون عضواً عاملا للمدنية والسلام (١)

❋ دمعة على بغداد ❋

طغى نهر الفرات في أوائل شهر نيسان ١٩٢٦م طغياناً هائلا ، وانبثقت فيه بثوق عظيمة ، فتعطل السير بين المدن والقرى القائمة على عدوتيه ، واتلفت المساحات المزروعة بأنواع الحبوب والماشية

وفاضت مياه دجلة في التاسع من شهر نيسان المذكور فيضاناً لم تشهد بغداد مثله من أمد بعيد فانكسرت بعض السدود التي تقي العاصمة — عادة — من الغرق ، وغمرت المياه البيوت والبساتين المحيطة بها وكذا القصور ، والمباني ، ومشاوي الطابق القائمة في خارجها

وكان « البلاط الملكي » من جملة القصور التي اكتسحتها مياه الفيضان ، فاضطرت الحكومة أن تنقل العائلة الملكية الكريمة إلى دار الوجيه مناحيم دانيل ، في قلب المدينة ، بعد أن غرقت الاثاث ، وماتت المواشي ، والأبقار الملكية .

وأسرعت قطعات الجيش ، والشرطة ، والكشافة ، لدرء الخطر عن قلب العاصمة ، ولسد

---

(١) جريدة « العالم العربي » العدد (٥٦٩) بتاريخ ٢٨ كانون الأول سنة ١٩٢٦

البثوق في النهر، وأعلنت الاستعانة الضرورية لمكافحة الخطر، فتكللت الجهود المشتركة ببعض النجاح، واستطاعت السلطات المختصة أن تسد الكسرات في السادس عشر من نيسان، أي بعد مرور اسبوع على الغرق

ولما كانت هذه الكارثة حدثت في رمضان، و كان العيد على الأبواب، فقد أصدرت مديرية المطبوعات هذا البلاغ

« بناء على الكارثة التي حلت بالعاصمة، وببعض أنحاء المملكة، من جراء الفيضان الهائل الذي حدث في هذه الأيام، أمر حضرة صاحب الجلالة بعدم اجراء مراسيم المعايدة في عيد الفطر في هذه السنة »

وشرعت الشرطة في اجراء التحقيقات الدقيقة لمعرفة أسباب حدوث هذه الكارثة، فاتضح لها أن السيد توفيق المفتي، السوري الجنسية، ومدير المزرعة الملكية، أراد أن يسقي الحدائق الملكية ففتح ثغرة في الجانب الأيسر من دجله، بجوار البلاط الملكي، فتدفقت المياه من هذه الثغرة تدفقاً لم يكن في إمكان المومى اليه وقفه، فسالت المياه بعنف حتى أدت إلى ما ذكرنا

و كان « السيد ناجي شوكت » يشغل متصرفية لواء بغداد يومئذ، فأمر بتوقيف السيد توفيق المفتي فوراً، واجراء محاكمته علناً، فاساء هذا الأمر وقعاً في نفس الملك فيصل، ولا سيما وانه نفذ قبل أخذ رأي جلالته في الموضوع، فأمر بفصل المتصرف من وظيفته ولكن رئيس الوزراء عارض في أمر الفصل، ونقل السيد ناجي شوكت إلى متصرفية لواء الموصل في الثالث من تموز ١٩٢٦

وقرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة في يوم ١٣ نيسان ١٩٢٦ م :

(١) أن يطلب إلى وزارة الأشغال أن تقدم تقريراً مفصلا عن الفيضان الذي وقع، وأسباب حدوث الكسرة في سدة البلاط الملكي، والتدابير التي اتخذت لمحافظة المدينة من الغرق

(٢) أن يطلب إلى وزارة الداخلية أن تقدم نتيجة التحقيقات، التي اجريت، للبحث عن أسباب حدوث الكسرة في سدة البلاط الملكي » إ هـ

و كان لزاماً أن تشترك الحكومة مع الشعب في اجراء اكتتاب عام لمساعدة المنكوبين في هذا الغرق، فجمعت مبالغ لا بأس بها ووزعت على الذين تضرروا وبقوا بلا مأوى، وبلا شيء يقتاتون عليه

أما السيد توفيق المفتي فقد بقي موقوفاً مدة طويلة ؛ وحاولت « الخزينة الملكية الخاصة » أن تكفله فرفضت محكمة جزاء الأعظمية كفالتها، وسمحت للمتهم أن يقدم كفالة نقدية، لقاء اطلاقه، قدرها خمسون ألف ربية فلما عجز عن تدبيرها بقي موقوفا حتى إذا مر الزمن، ونسي الناس هول الكارثة، برأت ساحتـه ولا سيما بعد أن اتجهت النية إلى ضرورة تخليص سمعة البلاط

من هذه التهمة .

❊ جلالة الملك في البصرة ❊

دعت « مديرية الميناء في البصرة » جلالة الملك فيصل الأول لحضور حفلة إفتتاح « ممر شط العرب» في الفاوه فاجاب الدعوة وسافر إلى مدينة الثغر في السابع والعشرين من شهر نيسان ١٩٢٦ تصحبه جماعة من الاعيان والنواب والوزراء ، إلى وكيل المعتمد السامي البريطاني وحاشيته ، وقد استقبل صاحب الجلالة استقبالا فخماً ، وحضر حفلة افتتاح الممر المذكور ، وقطع بيده الشريط الحريري الذي علق أمام الممر ، في الوقت الذي كان بعض السفن البخارية تقوم بالعابها الخاصة في مدخل « شط العرب » ابتهاجاً بهذا المشروع

وخلاصة قضية ممر شط العرب أن في الشط المذكور حاجزاً قديماً يحول دون تقدم الملاحة فيه ، ويؤدي إلى تأخير حركة السفن القادمة إلى البصرة من اطراف العالم ، وقد شرع في ابان الحرب العالمية الأولى في تجربة لازالة هـذا الحاجز ، واستعملت بعض الحفارات لهذا الغرض ، ولكن التجربة لم تصب النجاح المأمول فاوقف العمل

فلما كانت أيام « الوزارة الهاشمية الاولى » استؤنفت الأعمال ، وضوعفت الجهود والنفقات فأتت أكلها وصار عمق الماء في أيام انخفاض الماء سبعة عشر قدماً ، وصارت السفن التي يتراوح عومها من ٢٦ إلى ٢٧ قدماً تمر بيسر في أيام الارتفاع في المد ، وقدرت نفقات المشروع « أي الحفر والتوسيع » بـ ٤٦٢٠٠٠ باوناً ولما كانت الحكومة العراقية لا تملك – اذ ذاك – هذا المبلغ الجسيم ، دفعته شركة النفط الفارسية – الانكليزية بفائدة قدرها ستة في المئة سنوياً ، واتخذت التدابير اللازمة لأن تتولى الحكومة دفع هذه الفوائد من ايراداتها العامة اما أصل المبلغ فقد تقرر أن يسد من ايراد خاص بأن تفرض رسوم خاصة على السفن التي تمخر المحيط الهندي في طريقها إلى البصرة ، واكثرها عائد إلى شركة النفط المذكورة ، صاحبة الدين المذكور

وقد عاد الملك ، والمعتمد ، والحاشيتان ، إلى بغداد في اليوم الثالث من ايار ١٩٢٥ م بعد شهود حفلة افتتاح الممر

❊ ادارة العشائر في سورية والعراق ❊

اقر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠ نيسان ١٩٢٦ هذه الاتفاقية :

المادة الأولى : كل غارة تقوم بها العشائر التابعة إلى سورية أو العراق في منطقة الحكومة المجاورة تكون إعتداء يستحصل التعويض عنه من قبل الحكومة التي تتبعها تلك العشائر وان رئيس العشيرة المجرمة يعد مسؤولا وفي كل قضية معينة فإن كلتا الحكومتين تقومان بكل التحريات

التي تساعد على تعيين « من تقع عليه » المسؤولية وأن تتخذ ما يلزم

المادة الثانية : عند دخول العشائر السورية في العراق أو بالعكس ، فانها تكون بطبيعة الحال تحت سيطرة الحكومة التي دخلت في منطقتها وذلك في جميع الامور التي تمس القانون والنظام وكذلك من جهة تحصيل المنهوبات في خلال المدة التي تبقى فيهـا في تلك المنطقة ، وتتعهد كل حكومة أن تمنع – بكل الوسائل الـتي تتمكن منها – عشائر المملكة المجاورة من استعمال منطقتها (أي الحكومة) كقاعدة لشن الغارات في المملكة التي هاجرت منها ، و إذا ارتكبت عشيرة أو فرقة من عشيرة تابعة لإحدى الحكومتين جرائم نهب في المملكة المجاورة ، وذلك عند مرورها من إحدى المملكتين إلى الاخرى ، ولم يكن في الاستطاعة لستحصال جميع التعويضات قبل اجتياز العشيرة للحدود ، فتتعهد الحكومة التي تتبعها العشيرة بأن تحصل – بكل الوسائط الممكنة – وبعد دخول العشيرة في نفس منطقتها ، التعويضات عن الخسائر التي أصابت المملكة المجاورة .

المادة الثالثة : ان المنازعات التي تتكون بين عشائر سورية والعراق تحسم رأساً مـن قبل المتصرفين ذوي الشأن ، يساعد المتصرف العراقي المفتش الإداري ، والمتصرف السوري ضابط الاستخبارات ، وفي حالة حصول الاتفـاق يكون للقرار المتخذ قوة الاجراء ، وفي حالة حصول الاختلاف تقع المراجعة إلى السلطات الأعلى

المادة الرابعة : ان المنازعات الموجودة منذ ١٩٢١ بين العشائر والاهلين ، مع جميع المنازعات المماثلة التي قد تحدث في المستقبل ، والتي تحسم أو التي لا يمكن حسمها حسب الطريقة المبينة في المادة الـ ٣ ترفع – إذا وقع طلب بذلك من المدعين – إلى المحاكم الاعتيادية في المملكة الـتي يتبعها المدعون

المادة الخامسة : يمكن لعشائر البدوية « أو شبه البدوية » عادة أن تتنقل مـن إحدى المملكتين إلى الاخرى بدون إذن سابق أما العشائر غير المعتادة عـلى التنقل ، والتي ترغب في السكنى بصورة موقتة أو دائمة في المملكة المجاورة فيجب أن تستحصل أولا إذناً من الحكومة التي تتبعها قبل اجتيازها الحدود ، تتعهد الحكومتان ان تمسكا عـن إجراء الضغط للترغيب في المهاجرة ، وان لا تتخابرا رأساً مع رؤساء العشائر غير التابعة لها إلا إذا كانت مثل هذه العشائر في منطقتيهما .

المادة السادسة : كل عشيرة أو فرقة مـن عشيرة تابعة لإحدى الحكومتين تدخل في منطقة المملكة المجاورة بدون إذن سابق ينزع سلاحها – إذا كانت من نوع العشائر التي تحتـاج إلى الإذن كما هو مذكور في المادة الـ ٥ و إذا كانت في حالة عصيان ضد الحكومة التي تتبعها ، بصرف

(٤)

النظر عن النوع الذي تكون منه — بقدر الإمكان من قبل حكومة المنطقة التي دخلت فيها ، ويؤمن بقاؤها على مسافة من الحدود تكون مانعة لها من إحداث الوقائع في منطقة الحكومة التي نزحت عنها .

المادة السابعة : لا تتجاوز القوات المنظمة وغير المنظمة ، العراقية أو السورية، الحدود بدون موافقة الحكومتين

المادة الثامنة : ان أحكام هذه الاتفاقية مؤقتة ؛ ويمكن إلغاؤها من قبل أحد الطرفين ويكون بإخبار الطرف الآخر بذلك قبل ثلاثة أشهر

❋ مكافحة الشيوعية في سورية والعراق ❋

وأقر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة في ٢٧ نيسان ١٩٢٦ الاتفاق التالي :

١— ستشترك دائرة شرطة العراق في الترتيبات المتفق عليها في القاهرة بتاريخ ١٣ كانون الثاني ١٩٢٦ بين ممثلي دوائر شرطة مصر وفلسطين وسورية

٢— سيزود العراق بالدستور « الأسلوب » الذي يضعه « المستر برود هرست » التابع إلى دائرة التحقيقات الجنائية في فلسطين، وانه سوف يستعمل في البلاغات التي تصدر وفق هذه الترتيبات

٣— إذا دخل في العراق أشخاص مشبوهون بكونهم شيوعيين ، وذلك في طريقهم إلى سورية فإن دائرة التحقيقات الجنائية العراقية تعطي إخباراً إلى دائرة الأمن السورية بالبرق اللاسلكي مبينة اسم الشخص المشتبه به والطريق الذي عقبه

٤— إن دائرة الأمن السورية تعطي — بالمثل — إخباراً إلى دائرة التحقيقات الجنائية العراقية بالبرق اللاسلكي عن سفر أي شخص مشتبه به إلى العراق مع ذكر الطريق الذي عقبه

٥— توجه البرقيات اللاسلكية إلى المستر فانجو في دائرة الامن في بيروت ، وإلى دائرة التحقيقات الجنائية في بغداد

٦— يفهم أنه لا يشار أبداً إلى الشيوعية في البرقيات المكشوفة المتبادلة بين دائرتي شرطة سورية والعراق وان استعمال اسم مخصوص يدل على ان الشخص المنوه عنه مشتبه به

٧— ترسل بالبريد البري صور جميع البرقيات لاجل التأييد وذلك في أول فرصة ممكنة . اه

❋ ايفاد وزير المالية الى اوربة ❋

قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة في يوم ٢٢ حزيران ١٩٢٦

« أن يسافر معالي وزير المالية ومستشارها إلى لندن لإنهاء بعض المسائل المالية الهامة ... على أن لا يبتا في شيء قبل استحصال موافقة الحكومة العراقية » وقد حدد المجلس القضايا التي

ستعالج من قبلها فيما يلي :

١— الديون العمومية العثمانية

أن يتواجها بصورة خصوصية مع وكلاء أصحاب الاسهم ، ويطلعا على نتائج المذاكرات الجارية بينهم وبين تركية بخصوص نوع العملة التي تدفع بها الديون .

٢— السكك الحديدية

ان يجتهدا لاقناع المراكز الرسمية في انكلترة بقبول توصيات البعثة المالية بخصوص السكك الحديدية وأن ينظر فيما إذا كان من الممكن عقد قرض مالي للسكك الحديدية بعد ان تؤلف لجنة المدراء المبحوث عنها في تقرير البعثة المالية

٣— العملة العراقية

ان يسعيا لتنفيذ رغبة الحكومة العراقية في أن يكون لها عملة خاصة بها وان يتذاكرا مع الدوائر المختصة المالية ويقدما اقتراحا في هذا الباب

٤— تأسيس مصرف زراعي

أن يتما المذاكرات الجارية بين وزارة المالية والبنك العثماني من اجل تأسيس مؤسسة مالية بالعراق تقوم عند اللزوم بإقراض الاهلين مكائن وبذور زراعية وغيرها

٥— امتياز أصفر

ان يسعيا لتنفيذ ما حصل الاتفاق عليه مع الكولونيل ستانلي بخصوص امتياز أصفر » إه

✻ حادث خطير في المجلس النيابي ✻

كانت مدة اجتماع المجلس النيابي قد مدّدت اكثر من مرة في دورته الاعتيادية للبت في الأشغال المستعجلة وقد حدث في الجلسة الثامنة والثلاثين المنعقدة في اليوم الثامن من أيار ١٩٢٦ حادث خطير نجمله فيما يلي :

بينما كان المجلس يتذاكر في ميزانية الدولة ، أخذ وزير المالية السيد صبيح نشأة ، يتكلم مع مقرر اللجنة المالية فناداه الرئيس :

— أدعوك إلى النظام ياوزير المالية !

— وزير المالية — صبيح نشأة — أتكلم مع مقرر اللجنة بخصوص الفصل المذكور

— الرئيس — يجوز لك ذلك بأن تمضي اليه أو يأتي اليك لأن تكلمك مع المقرر أثناء قراءة الفصل مما يجعلني أن لا أفهم ما قرأه الكاتب لذلك أدعوك إلى محافظة النظام ياوزير المالية !

— وزير المالية — صبيح نشأة — أولا كلامك لا أتلقاه باخطار لأني محافظ على النظام وقد

طلبت الكلام

– الرئيس – أنت تسبب إخلال بالمذاكرة أدعوك إلى النظام يا وزير المالية !

– وزير المالية – صبيح نشأة – أنا أريد تسريعها وأنا محافظ على النظـام فأرجو يافخامة الرئيس أن تحافظ أنت أيضاً على النظام

– الرئيس – سادتي ! رئيس المجلس يهان من وزير المالية ، أنا لا يسعني أن أبقى هنا ولهذا أترك المجلس (١)

وذهب رئيس مجلس النواب ، السيد رشيد عالي ، إلى ديوان الرئاسة وقدم كتاب استقالته الآتي:

حضرة نائب الرئيس الأول للمجلس النيابي المحترم

يؤسفني جداً أن وزير المالية ، الذي يجب أن يكون انموذجاً للنظام ، يخل بالنظام ، ولم يصغ إلى تنبهات الرئيس المطابقة للنظام ، عندما أخل به الوزير بالمكالمة مع أحد رفقائه الذي يبعد عنه بمسافة ، بحيث لم يدعني أسمع ما يتلوه الكاتب من الفصول ، وقد اضطررت أن استقيل من رئاسة المجلس التي أهانها وزير المالية بمعاملته الآنفة الذكر واقدم احترامي

٨ ايار ١٩٢٦ رشيد عالي الكيلاني

ودوت هذه الاستقالة دوي الصاعقة في ردهة المجلس ، وقصد رئيس الوزراء ومعه اكثر من ثلاثين نائباً إلى غرفة رئيس المجلس ، ومعهم وزير الماليـة ، وتقدم الوزير إلى الرئيس بالاعتذار بصفته وزيراً للمالية وبوصفه نائباً عن لواء اربل وبين استعداده للاعتذار علناً في قاعة المجلس فلم ينثن السيد الكيلاني عن عناده وأصر على الاستقالة

ودعا جلالة الملك فيصل المتخـاصمين إلى بلاطه ، وحاول أن يصلح بينهما فاخفق ، وأضرب بعض النواب عن حضور جلسات المجلس بزعم ان المجلس قد أهين ، فاختل النصاب وتأخر عقد الجلسات ، وهدد رئيس الوزراء باستقالة وزارته أو بحل المجلس ، إذا لم يحصل النصاب القانوني لجلساته ، مصرحاً ان الحالة أصبحت لا تطاق فعاد معظم النواب اليـه واعلنت استقالة الرئيس الكيلاني في الجلسة المنعقدة في يوم ٢٠ ايار ٩٢٦ فقبلت وانتخب وزير الداخلية حكمت سليمان رئيساً

❋ التقارب بين تركية والعراق ❋

شعر ممثلو « الجمهورية التركية » بضرورة إنكار الذات ، وقبول المفاوضة مع الانكليز على أساس التقارب بين تركية والعراق بعد أن مدد الانتداب البريطاني على العراق إلى ٢٥ سنة بموجب المعاهدة الجديدة ، ولما أنست بريطانية هذه الرغبة تقدمت إلى الحكومة العراقية بما يلي :

(١) محاضر مجلس النواب في « جريدة الوقائع العراقية » العدد (٤٤٤) بتاريخ ١٤ حزيران ١٩٢٦

دار الاعتماد — شبه رسمي رقم بي ١٠ او /٩٨

بغداد — ١ — بغداد في ١١ أيار سنة ١٩٢٦

عزيزي فخامة الرئيس

أقدم في طيه ، لأجل اطلاع فخامتكم ، لائحة للمعاهدة المرغوب في عقدها مع الحكومة التركية .

إن هذه الوثيقة ليست إلا لائحة تمهيدية لم تبلغ بعد رسمياً إلى الحكومة التركية ، وبينما من الواجب عرضها على مجلس الوزراء لأجل موافقته عليها ، اني أسأل من فخامتكم أن تؤكدوا على الوزراء ضرورة ملاحظة أشد التكتم بخصوص أحكامها . كذلك ألفت نظركم إلى كتابي المرقم ١٦٦ والمؤرخ في ٧ أيار سنة ١٩٢٦ إلى جلالة الملك الذي أرسل إليكم المستر بورديللون نسخة منه

ان حكومة جلالة الملك قد أوعزت إلي الآن بأن أبلغ الحكومة العراقية بصورة رسمية الاقتراح القائل بأن يتنازل العراق — إذا لزم الأمر لاجل الحصول على الصلح مع تركية — عن جزء من رسوم الاحتكار التي ستتقاضى من شركة النفط التركية ، وقد طلبت مني الحصول على موافقة الحكومة العراقية على هذا الاقتراح بأقل ما يمكن من التأخير ، وعلى هذا أكون ممتناً إذا أطلعت فخامتكم مجلس الوزراء على محتويات كتابي إلى صاحب الجلالة ، وطلبتم من المجلس الموافقة مبدئياً على الاقتراحات التي قد أوعزت الحكومة البريطانية إلى السر رونلد لندسي بأن يعرضها على الحكومة التركية

يكاد أن لا يكون من الضروري لي أن أؤكد لفخامتكم ما لعقد تسوية مع تركية من الاهمية الحيوية والفائدة العظيمة التي تعود على العراق من وراء تسوية كهذه ، ألا اني أخشى أن يكون مما لا بد منه أن يطلب من العراق بذل شيء من التضحية لاجل تأمين هذه الغاية ، ومن أعظم الامور أهمية الاستفادة ما أمكن من الموقف الملائم نوعاً الذي اتخذه الاتراك في هذه الآونة

وبهذا الصدد يسرني أن أبلغ فخامتكم ان الحكومة البريطانية قد قررت الآن ، دلالة على شعورها بالتضحية المالية ، التي قد يقتضي العراق تقديمها ، أن تتنازل عن جميع مطاليبها بالتسديد فيما يخص الممتلكات المحولة ، كما هي مبينة في المادة الخامسة من الاتفاقية المالية ، بشرط أن تقبل الحكومة العراقية مشورة الحكومة البريطانية فيما يتعلق بمنح تركية جزء من رسوم احتكار الزيت المنتظرة ، وأن يتم بذلك الحصول على تسوية مع تركية .

حضرة صاحب الفخامة عبد المحسن بك السعدون — المخلص

رئيس مجلس الوزراء الموقر — بغداد — هـ . دوبس

﴿ مجلس الوزراء يقر ضرورة التقارب ﴾

لم يكد رئيس الوزراء ، عبد المحسن السعدون ، يتلقى كتاب المعتمد السامي البريطاني ، المثبت نصه أعلاه ، حتى جمع مجلس الوزراء ، وبعد مذاكرة قصيرة استقر الرأي على اتخاذ هذا القرار :

« تلي كتاب فخامة المعتمد السامي المرقم بي أو / ٩٨ والمؤرخ في ١١ أيار سنة ١٩٢٦ إلى فخامة رئيس الوزراء ، المتعلق بأمر المفاوضات مع تركية ، فقرر مجلس الوزراء ، بنية تأسيس العلاقات الودية بين تركية والعراق ، الموافقة على مسودة المعاهدة المربوطة بكتاب فخامة المعتمد السامي الآنف الذكر ، أما بخصوص إعطاء تركية قسماً من حصة العراق من شركة النفط التركية ، فالمجلس يأمل من حكومة صاحب الجلالة البريطانية أن تسعى ، بقدر المستطاع ، لتأمين السلام مع تركية بدون أن يقوم العراق بتضحيات مالية من هذا القبيل ، و إذا لم يمكن ذلك فالمجلس يوافق على إعطاء تركية من عشرة إلى ١٥ في المئة من حصة العراق من شركة النفط التركية طول مدة الامتياز كما جاء في كتاب فخامة المعتمد السامي المرقم آر أو /١٦٦ المؤرخة في ٧ أيار سنة ١٩٢٦ إلى جلالة الملك اهـ (١)

﴿ ترضية نهائية لتركية ﴾

واستمرت « السفارة البريطانية » في تركية على مفاوضة حكومة الجمهورية التركية لقبول ترضية نهائية من العراق لقاء ما تقرر لها من موارد النفط حتى إذا قاربت هذه المفاوضات نهايتها بعث المعتمد السامي هذا الكتاب :

شبه رسمي رقم بي أو /١١٢

بغداد في ٢٣ أيار سنة ١٩٢٦

عزيزي فخامة الرئيس !

الحاقاً بكتابي المرقم بي أو /٩٨ والمؤرخ في ١١ أيار سنة ١٩٢٦ بشأن المفاوضات الجارية مع تركية . ابلغ فخامتكم أن وزير الخارجية التركية قد أخبر السير رونلدلندسي مؤخراً أن ما ترغب فيه الحكومة التركية هو الحصول في الحال نقداً على حاصل مجموع قيمة الحصة التي طلبتها من رسوم احتكار النفط . ان نص المعاهدة على النحو الذي يقترحه الأتراك سيقضي بأن يكون لتركية نصيب من رسوم النفط ، وسيكون فيه فقرة تجيز لتركيــة ان تتقدم إلى الحكومتين البريطانية والعراقية بطلب لابدال هذا النصيب من الرسوم بدفعة واحدة ، والسير رونلدلندسي يفترض من قبل الحدس الشخصي أن تركية قد ترضى بمبلغ اقصاه (٥٠٠،٠٠٠ ليرة انكليزية) غير أن الحكومة التركية نفسها لم تنوه إلى الآن بالمبلغ الذي من المرجح ان يرضيها

اني متأكد من أن فخامتكم ستقدرون الفائدة العظيمة التي تعود على العراق من وراء هذا

---

(١) مقررات مجلس الوزراء مجموعة نيسان وأيار وحزيران ١٩٢٦ ص ٨٥-٨٦

المبلغ المعين المقترح كتسوية ناجزة نهائية بين العراق وتركية ، من غير أن يكون هنالك أدنى خسارة في أراضي العراق ، ومن غير أن تستبقى تركية أي حق في الاستفهام عن مصير واردات سهوم النفط . إن هذه الصفقة التي يقترحها السير رونلد لندسي هي بالحق صفقة فوق العادة ، ونظراً إلى قبول الحكومة العراقية المبدأ القائل بأن يسمح لتركية بنصيب من رسوم الاحتكار فإن حكومة صاحب الجلالة البريطانية قد ارتأت ان من البديهي أنها (أي الحكومة العراقية) ستقبل بما يظهر أنه الحل الافضل ، ألا وهو إيفاء جميع مطالب تركية إيفاءاً فوريا نهائياً بدفع مبلغ معين دفعة واحدة وإذا قبل الاتراك بهذا الحل سيكون بإمكان الحكومة البريطانية ، عندما يحل أوان الدفع لتركية ، أن ترتب أمر قيام وكلاء التاج للمستعمرات بتقديم المبلغ النقدي اللازم بالنيابة عن الحكومة العراقية على شرط إجراء ترتيبات موافقة لأجل تسديده وفي مثل هـذه الحالة ان الحكومة البريطانية ، كما سبق فأخبرت فخامتكم ، ستعتبر تكاليف الحكومة العراقية فيما يخص الممتلكات المحولة كما هي مبينة في المادة الخامسة من الاتفاقية المالية مسددة نهائياً .

نظراً إلى الاعتبارات الآنفة الذكر ، ان حكومة صاحب الجلالة البريطانية قد أوعزت إلى السير رونلد لندسي بأن يتقدم في المفاوضات على هذه القواعد ، وفوضته بأن يوافق ، بالنيابة عن الحكومتين البريطانية والعراقية على أن يدفع — عندما تبرم المعاهدة المقترحة ، وتدخل في حيز التنفيذ — مبلغ ٣٠٠،٠٠٠ ليرة انكليزية أو ٥٠٠،٠٠٠ ليرة على الاكثر إذا لزم الأمر وذلك لقاء تسوية ناجزة نهائية ، تستثنى فيها كل فكرة بالتنازل عن أراض لتركية

فلي الثقة بأن سيكون باستطاعة فخامتكم تحبيذ هذا الاقتراح الشديد الملائمة لزملائكم ، وسأخاطبكم ثانية بخصوص ما سيقتضي من تعديل في لائحة المعاهدة إذا قبل الترك هذا الاقتراح.

اني مرسل نسخة من هذا الكتاب إلى رئيس الديوان الملكي

حضرة صاحب الفخامة عبد المحسن بك السعدون — المخلص

رئيس مجلس الوزراء الموقر — بغداد — هـ . دوبس

لقد كان لقرار مجلس الوزراء أثره في تذليل الصعوبات القائمة في وجه المفاوضات بين بريطانية وتركية فوافقت الحكومة التركية على عقد المعاهدة التي اقترحتها الحكومة البريطانية ، وقرر مجلس الوزراء العراقي في جلسته المنعقدة في يوم ٢٢ أيار ١٩٢٦ م إيفاد وكيل القائد العام ، السيد نوري السعيد ، إلى أنقرة لينوب عن الحكومة العراقية في توقيع المعاهدة المقترح عقدها بين بريطانية والعراق وتركية

﴿ نص المعاهدة العراقية الانكليزية التركية ﴾

صاحب الجلالة ملك العراق

وصاحب الجلالة ملك المملكة المتحدة ، بريطانية العظمى وإيرلاندا والممتلكات البريطانية فيما وراء البحار ، وامبراطور الهند من جهة

وصاحب الفخامة رئيس الجمهورية التركية من جهة أخرى

لما كانوا أخذوا بعين الاعتبار ، ما يختص بتعيين الحدود ما بين تركية والعراق ، من مواد المعاهدة الممضاة في لوزان في ٢٤ تموز ١٩٢٣

ولما كانوا قد اعترفوا بالعراق دولة مستقلة ، وبالصلات الخصوصية الناشئة من المعاهدات ما بين العراق وبريطانية العظمى ، المعقودة في ١٠ تشرين الاول ١٩٢٢ وفي ١٣ كانون الثاني ١٩٢٦

ولما كانوا راغبين في اجتناب كل حادث في منطقة الحدود يخشى منه تعكير صفو الوفاق وحسن التفاهم في ما بينهم ، قرروا عقد معاهدة لاجل هذا الغرض ، وعينوا مفوضين عنهم :

صاحب الجلالة ملك العراق ،

الزعيم نوري السعيد : سي. ام. جي. دي. اس. او. وكيل وزير الدفاع الوطني في العراق

صاحب الجلالة ملك المملكة المتحدة بريطانية العظمى وايرلندا والممتلكات البريطانية فيما وراء البحار وامبراطور الهند

الرايت هونورابل السير رونلد تشارلس لندسي كه . سي . ام . جي . سي . بي . سي . في . او . سفير صاحب الجلالة ملك بريطانية العظمى فوق العادة ، ومفوضه لدى الجمهورية التركية

وصاحب الفخامة رئيس الجمهورية التركية ،

صاحب العطوفة الدكتور توفيق رشدي بك وزير الامور الخارجية في الجمهورية التركية ، ونائب ازمير

وهؤلاء بعد ان اطلع كل منهم على اوراق اعتماد الآخرين ، ووجدها طبق الاصول الصحيحة المرعية اتفقوا على المواد الآتية :—

« الفصل الاول — الحدود ما بين تركية والعراق »

المادة الاولى : ان خط الحدود ما بين تركية والعراق قد تعين نهائياً حسب التخطيط الذي اقره مجلس جمعية الامم في جلسته في ٢٩ تشرين الاول ١٩٢٤ والمبين فيما يلي (١) :

---

(١) هذا هو الوصف الرسمي لخط بروكسل :

من ملتقى دجلة والخابور متبعاً وسط مجرى الخابور إلى ملتقاه مع الهيزل ثم يسير مع وسط مجرى الهيزل إلى نقطة واقعة على بعد ثلاثة كيلو مترات فوق ملتقى ذلك النهر بالجدول الجابي الذي يمر من (سيرنز) . ومن هناك

ومع ذلك فالخط المشار إليه فيما تقدم ، قد عدل جنوبي علامون وآشوشا ، بحيث يجعل ذلك

يسير على خط مستقيم نحو الشرق إلى القمة الشمالية لحوض الجدول الجانبي الذي يمر من (سيرنز) ثم يتبع قمة هذا الحوض الشمالية إلى جبل (بيلاكيش) ومن هناك يسير على خط مستقيم إلى منبع رافد (بيجو) في (رابوزاق) ومن هناك يتبع هذا الرافد إلى ملتقاه في جنوب (رابوزاق) مع نهر آت من نقطة ٦٨٣٤ في شرقي جنوب شرقي (رابوزاق) . ثم يتبع خطاً مستقيما إلى التل الواقع إلى شمال وشمال شرقي نقطة ٦٨٣٤ ثم من وسط مجرى نهر صغير آت من الجهة الشرقية لهذا التل إلى ملتقاه بالخابور ، ومن هناك يسير مع الخابور نازلا مسافة نحو كيلومتر ونصف إلى ملتقاه بنهر قادم من منطقة (آروش) و (جراموس) وعلى طول هذا النهر (تاركا إلى الشمال النهر القادم من قاشورا) إلى ملتقى الرافدين الكبيرين الآتيين الاول من (جراموس) والثاني من (آروش) . ومن هذا الملتقى يسير على طول قعر الوادي المقابل من جهة الشرق لنقطة ٦٥٧١ على خط تقسيم المياه الواقع بين الرافدين المذكورين . ثم يتبع خط تقسيم المياه الآنف الذكر إلى نقطة ٩٠٦٣ شرقي نقطة ٦٥٧١ ومن هناك يسير على قمة حوض الرافدين الذي يمر من (جراموس) إلى نقطة ملتقاه بالقمة التي على الجانب الجنوبي من نهر (ليزان) ومن هذه القمة الاخيرة يسير على القمة الواقعة إلى شمال حوض رافد نهر الزاب الآتي من (أورا) ثم إلى نقطة في غربي شمال غربي (دوسكية) وعلى بعد كيلومترين ونصف من ذلك المكان . ثم على خط مستقيم من تلك النقطة إلى منبع رافد الزاب في شمال شرقي (دوسكية) وبالقرب منها ، ومن هناك يتبع مجرى هذا الرافد إلى نهر الزاب . ثم يسير مع الزاب إلى أسفل إلى نقطة على بعد كيلومتر واحد في جنوب (بيشوكة) وعلى خط مستقيم نحو الشرق إلى شمال قمة واقعة جنوب حوض النهر الذي يمر من جنوب (بيهي) وشمال (شال) ومن هناك على طول القمة الجنوبية لوادي رافد الزاب الذي يمر من (به ريجان) إلى أقرب نقطة من منبع (اقه مارك) في غرب جنوب غربي (شيلوك) ثم يتجه إلى هذا المنبع على خط مستقيم . ومنه على طول الفرع الغربي ا (اقه مارهك) ابتداءاً من هذا المنبع إلى ملتقاه بنهر صغير آت من التل الواقع بين (قازه ريك) و (نزويك) ، ثم على طول هذا النهر الصغير إلى منبعه . ويتبع خطاً مستقيما من هذا المنبع إلى رافد الفرع الشرقي ا (اقه مارهك) الذي يصب في شمال (نزويك) ثم على طول هذا الرافد إلى مصبه ، ومن هنا على خط مستقيم إلى خط تقسيم مياه (أقه مارهك) و « ردبريشين » ويسير على خط تقسيم المياه المذكور إلى أقرب نقطة من منبع رافد (ردبريشين) الذي يصب في ذلك النهر شمال (شيخ مومار) تماماً ثم على خط مستقيم إلى منبع ذلك النهر . « ان الرافد المتقدم ذكره هو رد برشين الذي يسير نازلا إلى مصب النهر في جنوب

القسم من الطريق المخترق الارض العراقية بين هذين المكانين، داخلا ضمن الاراضي التركية .

المادة الثانية : ان خط الحدود المبين في المادة المذكورة، مع مراعاة الفقرة الاخيرة من المادة الاولى، هو الحد ما بين تركية والعراق، حسبما هو مرسوم على الخريطة الملحقة بهذه المعاهدة بمقياس ١—٢٥٠،٠٠٠ م، وإذا وقع اختلاف بين النص والخريطة يعول على النص .

المادة الثالثة : ان الحدود المبينة في المادة الاولى يعهد برسمها على الارض إلى لجنة تخطيط، وهذه اللجنة تؤلف من ممثلين اثنين تعينها الحكومة التركية، ومن ممثلين آخرين تعينها الحكومتان البريطانية والعراقية؛ بالاشتراك معاً، ومن رئيس يعينه رئيس الاتحاد السويسري إذا تفضل بقبول ذلك من الرعايا السويسريين

تجتمع هذه اللجنة في أقرب ما يمكن من الزمن، على أن يكون ذلك، مهما كانت الاحوال في خلال الاشهر الستة التي تلي وضع هذه المعاهدة موضع التنفيذ . تتخذ قرارات هذه اللجنة بأكثرية الآراء، ويتحتم امتثالها على جميع المتعاقدين السامين، وتبذل لجنة التخطيط جهدها في كل الأحوال في اتباع التعاريف الواردة في هذه المعاهدة بكل دقة . تقسم نفقات اللجنة بالسوية ما بين تركيا والعراق .

تتعهد الدول ذوات المصلحة بتقديم المساعدة للجنة التخطيط اما مباشرة، أو بواسطة السلطات المحلية، في كلما يختص بإقامتهم، وما يحتاجون اليه من الايدي العاملة، والمواد (من أعلام وأنصاب) اللازمة للقيام بمهمتها . ويتعهدون علاوة على ذلك بالمحافظة على علامات المساحة، والاعلام، او أنصاب الحدود التي تقيمها اللجنة .

تنصب الاعلام على ابعاد تمكن رؤية الواحد من الآخر، وترقم، وتثبت مواقعها وأرقامها في خريطة رسمية .

ده‌قليلا » ثم على طول هذا النهر إلى منبعه . وعلى خط مستقيم من منبع ذلك النهر إلى خط تقسيم مياه (ردبريشين) ورافد (شمسدينان صو) الذي يمر من شرق (حركي) تماماً . ومن هناك على خط مستقيم إلى اقرب جدول جانبي من هذا الرافد . وعلى طول الجدول الجانبي، ثم على طول الرافد المذكور إلى (شمسدينان‌صو) . ومن ملتقى هذين الجدولين يسير على خط مستقيم إلى القمة الجنوبية لحوض (شمسدينان‌صو) . ويسير على طول هذه القمة إلى نقطة ملتقاها بخط تقسيم المياه الواقع بين حوضي نهر (حاجي بك) ورافده الذي يمر من شرقي (اوبا) تماماً، وبعد ان يتبع خط تقسيم المياه المذكور يسير رأساً إلى نهر (حاجي بك) معاكساً الجريان إلى الحدود الايرانية = انتهى =

يحرر محضر التخطيط النهـائي ، والخرائط ، والوثائق الملحة ، عن ثلاث نسخ أصلية ترسل اثنتان منها إلى الدول المتاخمة والثالثة إلى حكومة الجمهورية الافرنسية ، لأجل تسليم نسخ صحيحة منها إلى الدول الموقعة في معاهدة لوزان .

المادة الرابعة : ان جنسية سكان الأراضي المتروكة للعراق ، بموجب أحكام المادة الأولى تعين بالمواد ٣٠–٣٦ من معاهدة لوزان (١) ويوافق المتعاقدون السامون على استمرار حق الخيار الوارد في المواد ٣١/٣٢/٣٤ من المعاهدة المذكورة (٢) مدة اثني عشر شهراً ابتداء من دخول

---

(١) و (٢) هذه هي المواد ٣٠و٣١و٣٢و٣٣و٣٤و٣٥و٣٦ من معاهدة لوزان :

المادة ٣٠ : ان تبعة الترك الساكنين في البلاد ، التي انفصلت عن تركية ، سيكونون بمقتضى أحكام هذه المعاهدة من تبعة الدولة التي انتقلت إليها تلك البلاد ، وفق الشروط الموضوعة لذلك في القوانين المحلية .

المادة ٣١ : كل من تجاوز الثامنة عشرة من العمر ، من الذين فقدوا التابعية التركية واكتسبوا تابعية جديدة بمقتضى المادة الثلاثين ، فإنه يكون له الخيـار في اختيار التابعية التركية لمدة سنتين اعتباراً من وضع هذه المعاهدة في موضع العمل

المادة ٣٢ : ان الأشخاص المتجاوزين الثامنة عشرة من العمر ، من الذين هم ساكنون في قسم من البلاد المنفصلة عن تركية وفقاً لهذه المعاهدة ، والذين هم يغايرون في الجنسية اكثرية الأهالي الكائنين في البلاد المذكورة لهم أن يختاروا تابعية دولة من الدول التي تكون اكثرية أهاليها من جنسيتهم ، بشرط موافقة الدولة المذكورة على ذلك ، ويكون هذا الخيار لهم مدة سنتين اعتباراً من وضع هذه المعاهدة موضع العمل .

المادة ٣٣ : ان الاشخاص الذين استعملوا ما لهم من حق الخيار، المنصوص عليه في المادتين الواحدةوالثلاثين والثانية والثلاثين ، يتحتم عليهم بعد ذلك في مدة اثني عشرشهراً أن ينقلوا محل إقامتهم إلى بلاد الدولة التي اختاروا تابعيتها ، غير ان هؤلاء يكونون أحراراً في محافظة ما يملكون من أموالهم غير المنقولة ، الكائنة في البلاد التي كانوا مقيمين فيها قبل استعمالهم حق الخيار المذكور .

ان لهؤلاء الاشخاص أن ينقلوا معهم جميع ما لهم من الأموال المنقولة ، ولا يؤخذ منهم عند نقلها ، شيء من الرسوم لا عند إخراجها ولا عند إدخالها .

المادة ٣٤ : ان من كان قد تجاوز الثامنة عشرة من عمره من تبعة الترك ، وهو في الأصل من أهل بلد من البلاد التي انفصلت عن تركية ، وكان عند وضع هذه المعاهدة موضع الاجراء مقيماً في إحدى الممالك الاجنبية ، يكون مخيراً في اكتساب التابعية المرعية في البلاد التي هو في الأصل من أهلها ، ولكنه في هـذا الخيار يكون مقيداً بالقيد الاحترازي الذي يتكون مما يقع من الائتلافات التي تنعقد بين حكومات البلاد المنفصلة عن تركية وبين حكومات البلاد التي يقيم فيها ، ولا يشترط في خياره هذا إلا أن تكون جنسيته موافقة لجنسية الاكثرية من أهالي البلاد التي يختارها ، وإلا أن توافق على ذلك حكومة تلك البلاد أيضاً . ان حق هذا الخيار يجب استعماله في خلال سنتين اعتباراً من تاريخ وضع هذه المعاهدة موضع العمل

المادة ٣٥ : ان الدول المتعاقدة تتعهد بأنها لا تمنع بوجه من الوجوه استعمال حق الخيار الذي يمنح أصحابه إحراز أية تابعيـة أخرى ممكنة لهم ، والذي جاء بيانه في هذه المعاهـدة ، أو في معاهدات الصلح المنعقدة مع المانيا واستريا والبلغار أو المجر أو في المعاهدات المنعقدة بين الدول المتعاقده المذكورة من غير تركية أو بين إحداها وبين روسية

المادة ٣٦ : ان النساء ذوات الأزواج تابعات لأزواجهن ، والأولاد الذين هم دون الثامنـة عشرة تابعون لآبائهم في جميع الأمور المتعلقة بتطبيق الاحكام الكائنة في هذا الفصل .

هذه المعاهدة في حيز التنفيذ ، ومع ذلك تحتفظ تركيا بحرية العمل في الاعتراف بخيار من يختار الجنسية التركية من الاهالي المشار إليهم أعلاه .

المادة الخامسة : يقبل كل من المتعاقدين الساميين بخط الحـدود ، المعين في المادة الاولى ، خطاً نهائياً للحدود ، مصوناً من كل تعرض ، ويتعهد باجتناب كل محاولة لتبديله .

« الفصل الثاني — حسن الجوار »

المادة السادسة : يتعهد المتعاقدون السامون ، تعهداً متبادلا ، بأن يقـاوموا ، بكلما في استطاعتهم من الوسائل ، استعدادات شخص مسلح ، أو أشخاص مسلحين ، يقصد بها ارتكاب أعمال النهب ، والشقاوة (قطع الطرق) في المنطقة المجاورة للحدود ، وبأن يمنعوهم من اجتـياز الحدود .

المادة السابعة : عندما يبلغ السلطات ذوات الاختصاص ، المعينة في المادة الحادية عشرة ، ان هنالك استعدادات يقوم بها شخص مسلح ، أو أشخـاص مسلحون ، بقصد ارتكاب أعمال النهب والشقاوة ، في المنطقة المجاورة للحدود ، يجب أن تنذر تلك السلطات بعضها بعضاً بدون تأخير .

المادة الثامنة : تتبادل السلطات ذوات الاختصاص ، المذكورة في المادة ١١ إخبار جميع ما يحدث من أعمال النهب ، والشقاوة ، في أراضيها ، بأسرع ما يمكن ، وعلى السلطات المبلغة أن تسعى بكل ما لديها من الوسائل في منع مرتكبي تلك الاعمال من اجتياز الحدود

المادة التاسعة : إذا تمكن شخص مسلح ، أو أشخاص مسلحون ، وقد ارتكبوا جناية أو جنحة في منطقة الحدود المجاورة ، من الالتجاء إلى منطقة الحدود الاخرى ، فعلى سلطات هذه المنطقة الاخيرة توقيف هؤلاء الاشخاص لوضعهم ، وفقاً للقانون هم وغنائمهم ، وأسلحتهم تحت تصرف سلطات الفريق الآخر ، الذين هم من رعاياه .

المادة العاشرة : ان منطقة الحدود التي ينفذ فيها ، هذا الفصل من المعاهدة ، هي كل الحدود الفاصلة ما بين تركية والعراق ، وكذلك منطقة تمتد من جانبي الحدود إلى مسافة ٧٥ كيلومتراً داخلا .

المادة الحادية عشرة : ان السلطات ذوات الاختصاص المكلفة بتطبيق هذا الفصل مـن المعاهدة هي :

لتنظيم التعاون العام ، ومسؤولية القيام بالتدابير الواجب اتخاذها :

من الجانب التركي ـ آمر الحدود العسكري

ومن الجانب العراقي متصرفا الموصل واربيل

ولتبادل المعاومات المحلية والتبليغات المستعجلة :
من الجانب التركي ـ السلطات المعينة بموافقة الولاة .
ومن الجانب العراقي : قائمقامو زاخو ، والعمادية ، والزيبار ، وراوندوز ، وللحكومتين التركية والعراقية ، لأسباب إدارية ، تعديل قائمة سلطاتها ذوات الاختصاص على أن يعين ذلك اما بواسطة لجنة الحدود الدائمة المنصوص عليها في المادة ١٣ أو بالطريقة الدبلوماسية

المادة الثانية عشرة : على السلطات التركية والسلطات العراقية أن تمتنع من كل مخابرة ذات صبغة رسمية ، أو سياسية ، مع رؤساء العشائر ، أو شيوخها ، أو غيرهم من أفرادها ، من رعايا الدولة الاخرى ، الموجودين فعلا في أراضيها ، وعليها أن لا تجيز في منطقة الحدود تشكيلات للدعاية ، ولا اجتماعات موجهة ضد أي الدولتين .

المادة الثالثة عشرة : تسهيلا لتنفيذ أحكام هذا الفصل ، من هذه المعاهدة ، بوجه عام حفظاً لصلات حسن الجوار على الحدود ، تؤلف لجنة حدود دائمة من عدد متساو من الموظفين يعينون من وقت إلى آخر لهذه الغاية ، من قبل الحكومتين التركية والعراقية ، وتجتمع هذه اللجنة على الاقل في كل ستة أشهر مرة واحدة أو أكثر إذا اقتضت الحاجة . ومن واجب هذه اللجنة ، التي ستجتمع مناوبة في تركية والعراق ، أن تبذل جهدها في تسوية كل المسائل المتعلقة بتنفيذ أحكام هذا الفصل من المعاهدة ، تسوية ودية وكل مسائل الحدود الاخرى التي لا يمكن التوصل إلى الاتفاق على حلها بين موظفي مناطق الحدود المختصين بها .

تجتمع اللجنة للمرة الاولى في « زاخو » خلال شهرين بعد دخول هذه المعاهدة في حيز التنفيذ

« الفصل الثالث ـ أحكام عامة »

المادة الرابعة عشرة : بقصد توسيع نطاق المصالح المشتركة بين البلادين ، تدفع الحكومة العراقية إلى الحكومة التركية مدة ٢٥ سنة ، ابتداءاً من دخول هذه المعاهدة في حيز التنفيذ ، عشرة من المئة من كل عائداتها من :

(أ) شركة النفط التركية ، عملا بالمادة العاشرة ، من امتيازها المؤرخ في ١٤ آذار ١٩٢٥

(ب) الشركات أو الاشخاص الذين قد يستغلون النفط ، عملا بأحكام المادة السادسة من الامتياز المتقدم ذكره .

(ج) الشركات الفرعية ، التي تؤلف عملا بأحكام المادة ٣٣ من الامتياز المتقدم ذكره .

المادة الخامسة عشرة : توافق حكومة تركية وحكومة العراق على الدخول في المفاوضات بأسرع ما يمكن ، لعقد معاهدة لتسليم المجرمين ، وفقاً للعادات المألوفة بين الدول المتحابة .

المادة السادسة عشرة : تتعهد حكومة العراق بعدم إزعاج أو إيذاء الاشخاص المقيمين في

أراضيها بسبب آرائهم ، ومسالكهم السياسية في مصلحة تركية ، حتى التوقيع في هذه المعاهدة ويمنحهم عفواً تاماً شاملا . تلغى جميع الاحكام الصادرة من هذا القبيل ، وتوقف جميع التعقيبات الجارية .

المادة السابعة عشرة : تدخل هذه المعاهدة في حيز التنفيذ عند تبادل وثائق الابرام .

يبقى الفصل الثاني ، من هذه المعاهدة ، معمولا به لمدة عشر سنوات ، ابتداءاً من وضع هذه المعاهدة موضع التنفيذ .

لكل من المتعاقدين الحق ، بعد مرور سنتين علي وضع هذه المعاهدة موضع التنفيذ، فيفسخ هذا الفصل في كل ما يختص به منه ، ولا يصبح الفسخ نافذاً إلا بعد مرور سنة على الاعلامبذلك

المادة الثامنة عشرة : يجب إبرام هذه المعاهدة من قبل كل من المتعاقدين الساميين ،وتبادل وثائق الإبرام في أنقرة بأسرع ما يمكن .

ترسل نسخ من هذه المعاهدة إلى كل من الدول الموقعة في معاهدة لوزان .

وشهادة على ذلك وقع المفوضون المذكورون أعلاه في هذه المعاهدة ، وأثبتوا أختامهم فيها .

كتب في أنقره في ٥ حزيران ١٩٢٦ عن ثلاث نسخ

توقيع	توقيع	توقيع
« ت. رشدي »	« آر. سي. لندسي »	« نوري السعيد »

« حصة تركية من النفط »

وفي أثناء وجود الممثل العراقي نوري السعيد ، في انقره عرض على وزير خارجية تركيا استعداد الحكومة العراقية لدفع خمسمائة الف ليرة استرلينية صفقة واحدة لقاء تنازل تركيا عن استحقاقها الذي أقرته المادة الرابعة عشرة من المعاهدة من حصة العراق من شركة النفط التركية فقبلت الحكومة التركية بهذه التسوية مبدئياً ، ولكنها عادت ففضلت الاستمرار على قبول ١٠ في المئة من الحصة المذكورة لمدة ٢٥ عاماً على قبول هذه المنحة .

ولما كان جواب وزير خارجية تركيا على كتاب نوري سعيد يكوّن جزءاً متمماً للمعاهدة اضطررنا إلى اثباته هنا وهذا نصه :=

انقره في ٥ حزيران ١٩٢٦

يا حضرة المفوض

أتشرف باعلامكم تسلمي كتابكم المؤرخ اليوم ، واحاطتي بما فيه ، وباشارتكم إلي المادة الرابعة عشرة من المعاهدة الموقع فيها اليوم ، فيما بيننا ، وبما تفضلتم به من اعلاني انه إذا رغبت الحكومة التركية في خلال الاثني عشر شهراً التي تلي وضع هذه المعاهدة موضع التنفيذ في تحويل

حصتها من العائدات التي نصت عليها المادة المذكورة آنفاً إلى مبلغ معين تعلن الحكومة العراقية برغبتها والحكومة العراقية تدفع إلى الحكومة التركية في خلال ثلاثين يوماً من تلقيها ذلك الاعلان مبلغ خمسمائة الف ليرة استرلينية بمثابة ترضية تامة نهائية لمقتضى هذه المادة

ومن الجهة الأخرى فقد تم الاتفاق على ان الحكومة التركية تتعهد بأن لا تتخلى عن منافعها من العائدات المذكورة دون اعطائها الحكومة العراقية مقدماً فرصة لاحرازها هذه المنافع لنفسها بقيمة لا تزيد على ما يكون فريق ثالث مستعداً لتأديتها ثمناً لتلك المنافع .

وقد تم الاتفاق على ان تعتبر كتبنا هذه التي تبادلناها جزءاً متمماً للمعاهدة الموقع فيها اليوم وتفضلوا يا حضرة المفوض بقبول احترامي الجزيل . التوقيع

« ت . رشدي »

إلى حضرة المفوض الزعيم نوري سعيد مفوض صاحب الجلالة ملك العراق

= « المعاهدة الثلاثية في مجلس النواب » =

في اليوم الثاني عشر من شهر حزيران سنة ١٩٢٦ رفعت الوزارة المعاهدة ، موضوعة البحث ، إلى مجلس النواب ليبرمها ، فتناقش فيها المجلس في اليوم نفسه ، ووافق عليها بالاجماع كما ان مجلس الأعيان نظر فيها في هذا اليوم أيضاً وأقرها بالاجماع وفيما يلي الأسباب الموجبة التي تقدمت بها الوزارة لعقد هذه المعاهدة :

في ١٢ حزيران ١٩٢٦

صاحب المعالي حضرة رئيس مجلس النواب

بعد التحية : أقدم إلى معاليكم في طيه المعاهدة العراقية = الانكليزية = التركية المنعقدة في انقره في ٥ حزيران سنة ١٩٢٦ راجياً رفعها إلى مجلس النواب الموقر .

لا يخفى ان مجلس عصبة الأمم كان قد أصدر قراره المعلوم بابقاء ولاية الموصل للعراق وجعل خط بروكسل الحد الفاصل بين العراق وتركيا ، وان الحكومة التركية لم تعترف بهذا القرار ، وعدته مجحفاً بحقوقها ، ولما كان العراق راغباً ، شديد الرغبة في مصافاة جيرانه وتأمين الصلات الودية ومناسبات حسن الجوار معهم ، بدأت المفاوضات مع تركية للتفاهم معها على حسم مسألة الحدود حسما نهائياً ، وحملها على الاعتراف بقرار مجلس عصبة الأمم ، وأخيراً تم الاتفاق على عقد هذه المعاهدة التي هي عبارة عن تثبيت الحالة الراهنة بتمامها سوى نقطتين اثنتين وهما : =

الأولى ترك طريق آشوشا = الآمون داخل الأراضي التركية ، والثانية اعطاء تركية عشرة في المائة من حصة الحكومة من شركة النفط التركية لمدة ٢٥ سنة .

أما النقطة الأولى فليست بذات أهمية ، لأن الأراضي التي ستضم إلى تركية من جراء

اعطائها هذا الطريق هي عبارة عن بضعة أميال مربعة فقط ، وأما النقطة الثانية فلم تر الحكومة بدأ من الموافقة عليها بغية تأمين السلم مع تركية وتأسيس العلاقات الودية معها والحكومة تعتقد أن عقد هذه المعاهدة صفقة رابحة ، وابرامها في مصلحة البلاد ومنفعتها لأن العراق قد حصل فيها على فوائد جزيلة منها اعتراف تركية بالعراق كدولة مستقلة وتأمين استقرار الأحوال في المنطقة الشمالية ، وذلك بتأليف لجنة الحدود الدائمة المنصوص عليها في المادة (١١)

لقد أبرم المجلس الوطني التركي المعاهدة بصورة مستعجلة في اليوم السابع من هذا الشهر ، وفي اليوم الثامن منه بحث عنها وزير الخارجية البريطانية في مجلس عصبة الامم ، وطلب موافقته على التعديل الطفيف الذي طرأ على خط بروكسل ، فوافق المجلس على ذلك .

ان مصلحة البلاد تتطلب التعجيل في إبرامها ، لا سيما وان المجلس الوطني التركي قد فعل ذلك فعلا ، وعليه ترجو الحكومة أن يتذاكر فيها المجلس العالي بصورة مستعجلة . اقبلوا فائق الاحترام.

رئيس الوزراء : عبد المحسن السعدون

❋ بعد المعاهدة الثلاثية ❋

ارتاح الملك فيصل لعقد المعاهدة التركية — العراقية الانكليزية فأبرق ما يلي :

صاحب الجلالة الملك جورج الخامس — لندن

أرى من واجبي ، في هذه الساعة التي تلقيت فيها خبر انعقاد المعاهدة مع الترك ، أن أقدم إلى جلالتكم باسمي وباسم شعبي أخلص آيات الشكر والامتنان على العطف العظيم الذي شملتم به قضيتنا في جميع أدوارها الحرجة إذ لولا ذلك العطف لما رأينا هذه الساعة المباركة التي تبشرنا بافتتاح عهد جديد تستمر الصداقة بيننا فيه ، كما أرجو من صميم قلبي توثقة أواصرها بالتحالف واشتراك المصالح واستتباب الامن في أنحاء الشرق

فيصل [1]

وقد أسرع العاهل البريطاني فرد على هذه البرقية بما يلي :

صاحب الجلالة الملك فيصل الاول — بغداد

كان لرسالة جلالتكم أبلغ أثر بقلبي ، اني أشاطركم الابتهاج بالنجاح الذي تكللت به المفاوضات الاخيرة ، وأردد صدى طلبكم بأن تتأكد أواصر الصداقة التي من حسن الحظ تربط شعبينا معاً ، وأن تساعد هذه الصداقة على استتباب السلام بين الامم ، واني أحفظ أجمل الذكريات لاجتماعنا الذي تأسست فيه عواطف الصداقة الشخصية التي سأحفظها لكم مدى الحياة

آ . أي جورج

---

(١)و(٢) جريدة « العالم العربي » العدد (٦٨٧) بتاريخ ١٦ حزيران ١٩٢٦

❊ مأدبة ملكية فاخرة ❊

لم يكتف الملك فيصل بالبرقيتين المتبادلتين بين جلالته ، وبين جلالة ملك بريطانية ، فأمر بإقامة مأدبة ملكية فخمة في يوم ١٧ حزيران ١٩٢٦ حضرها أعضاء مجلس الامـة وبعض الشخصيات العراقية والبريطانية وبعـد أن شكر الاعيان والنواب عـلى مواقفهم المشهودة في البرلمان قال :

« كانت البلاد مهددة — كما تعلمون — بالأخطار ، وكان كل منا يخشى عواقب المستقبل ، ومنذ تأسست هذه الحكومة كنا ننظر بعين القلق إلى ما سيبدو من جيراننا ، ولكن زال والحمد لله الآن كل خطر ولم يبق علينا إلا الاهتمام برقي بلادنا واعمارها . يجب علينا أن نفكر كيف نستدعي رؤوس الاموال إلى بلادنا ، وكيف نعمل لإعمار هذا الوطن العزيز ، وإلى استرداد مجدنا الغابر . ليس لنا بعد الآن ما نرجو من جيراننا غير أن يخلصوا لنا فنخلص لهم . غايتنا الرئيسية هي أن نعيش بسلام مع جيراننا خاصة ، والعالم بأسره عامة . . . الخ » (١)

❊ مأدبة رسمية ثانية ❊

وفي ٢٦ حزيران ١٩٢٦ أيضاً أمر جلالة الملك فأقيمت مأدبة خاصة للمعتمد السامي البريطاني ولرجال حاشيته ، وقد خطب فيها صاحب الجلالة خطابا سياسياً موجزاً هذا نصه :

يا صاحب الفخامة . حضرات السيدات والسادة

أحب أن لا تضيع هذه الفرصة الثمينة دون أن أوجه كلمة إلى حضراتكم أعرب بها عن شكري الصميم للمؤازرة الفعالية التي شاهدتها منكم ، والتي كان من نتائجها الباهرة توطيد دعائم السلم مع جيراننا ، وتعزيز كياننا السياسي في الداخل والخارج . ان هذه النتيجة السعيدة لم نتوصل إليها إلا بفضل عطف حليفتنا ووقوف رجالها العظام بصدق وأمانة إلى جانبنا في جميع الادوار التي مرت بنا . لذلك أرى من واجبي في هـذا المقام أن أخص صديقي السر هنري دوبس بالشكر العظيم لأنه مثل تلك السياسة بكل مهارة وإخلاص ، وكان لإرشاداته الثمينة التي كان يسديها إلينا أعظم الأثر في اقتطاف هذه الثمرات الطيبة ، وإني لأشكر كذلك قائد الطيران ، السرجون هكنس ، على ما تكرم به من المعاونة الجميلة

لا بد أنه بلغكم عزمي على السفر بإذن الله إلى أوربا يوم الاربعاء القـادم ، وذلك لدواع صحية ، وقد كانت المدة التي قضيتها في الصيف الماضي قصيرة لم تساعدني كل المساعدة على استكمال صحتي ، حتى أنني بعد عودتي اضطررت إلى أن أتقيد بقواعد صحية خاصة ، أما في هذه المرة فأرجو

---

(١) جريدة « العالم العربي » الرقم ٦٨٩ الصادر في ١٨ حزيران ١٩٢٦

من الله أن يعيدني إليكم بنشاطي التام ، وأملي عظيم بأن نقوم جميعاً بعد الآن بكل همة لإعمار البلاد ، وتزييد رفاهها .

اني لأرجو ان يستمر هذا الوفاق بيننا لنتمكن من خدمة بلادنا التي نحبها كلنا ، ونغار على مصالحها ؛ وأدعو الله أن يريني وجوهكم بالسلامة متمتعين جميعاً بالسعادة والهناء. اه (١).

ثم انتصب فخامة المعتمد السامي فألقى هذا الخطاب

يا صاحب الجلالة . أيها السيدات والسادة !

يجب علي أن أشكر جلالتكم اخلص الشكر من اجل اشارتكم إلى جهود الحكومة البريطانية وممثليها في سبيل المحافظة على حقوق العراق ومصالحه ، في أثناء المفاوضات الاخيرة ، واني أعتقد ان كلنا يعترف بأن العراق مدين بأعظم دين من الامتنان لجناب وزير المستعمرات المستر إيمري ، الذي أظهر في وجه اشد المعارضة عزماً لا يلين ، بحيث يجوز القول بأن خلص العراق بجهده الشخصي ، وقد شد أزره اشتداداً بيناً بالثقة التامة التي أولته إياها جلالتكم وحكومة جلالتكم تلك الثقة التي لي وطيد الامل بأن الحكومة البريطانيه في علاقاتها مع العراق ستنالها دائماً ، وتنالها عن استحقاق

إن العراق ، كما تعلم جلالتكم ، يبدأ حياته الآن كاملة مستقلة في ظروف تدعو إلى أشد أنواع التفاؤل بالخير فالحكومة البريطانية قد قررت قبول توصيات اللجنة المالية ، التي زارت هذه البلاد في السنة الماضية ، وأن تتنازل عن كل حق بمبلغ الاربعة وتسعين لك ربية ، أو ما يعادلها السبع مئة وخمسة آلاف ليرة ، الذي كانت الحكومة العراقية تعهدت في الاتفاقية المالية بدفعه إلى بريطانية العظمى لقاء مشاريع الري والطرقات ، والجسور ، وخطوط البرق والتلفون الثمينة ، التي تسلمها العراق من الادارة العسكرية — البريطانية في نهاية الحرب

إن هذه العطايا السخية ستخفف كثيراً عن عاتق العراق ، الدين وأهاليه يعدون ثلاثة ملايين ونصف ، يبلغ مجموع ديونه أقل من سبعة ملايين ، مقابل ديون الحرب البالغه ثمانية آلاف مليون ليرة ، التي تثقل عاتق الاربعين مليون من اهالي بريطانية العظمى ، وهذا يعني ان دين العراق هو ليرتان على كل فرد ، يقابل مئتا ليرة على كل فرد في بريطانية العظمى ، فإذا عمل العراق على الاستفادة من وضعيته الجديدة ومضى بثبات في سبيل التمدن والرقي ، فلي كل الثقة بأن نرى المدنية الشرقية تزدهر في البلاد ازدهاراً لم يبد للعالم منذ قرون عديدة

هذا واني ارجو لجلالتكم سفراً سعيداً ، وعودة جيدة ، مقرونة بالصحة والسلامة (٢)

---

(١)و(٢) جريدة « العالم العربي » الرقم (٦٩٨) بتاريخ ٢٩ حزيران ١٩٢٦

﴿ حوادث مختلفة ﴾

١- كانت « الوزارة الهاشمية الاولى » قد حددت عـدد الموظفين البريطانيين ، الذين يجب استخدامهم في دواوين الحكومة العراقية الرئيسية ، بموجب المعاهدة والاتفاقيات المتفرعة منها ، فلما تولت « الوزاره السعدونية الثانية » مقاليد الحكم ، ظهر أن هناك جملة من الموظفين البريطانيين والهنود ، الذين يجب استخدامهم في الوظائف الصغيرة ، فتضاعف العدد الذي أقرته الوزارة الهاشمية وتجاوز هذا الضعف احيانا

٢- هاجت الامة العراقيـة وماجت لسياسة البطش والتخريب ، التي اتبعتها الحكومة الفرنسية مع السوريين ، الذين ثاروا في سبيل حريتهم ووحدة بلادهم ، وبكت العاصمة العراقية لما اصاب العاصمة السورية « دمشق » من التخريب والتهديم ، بفعل المدافع الفرنسية ، وصدرت الصحف في بغداد وهي مجللة بالسواد حداداً عـلى « عروس الشرق » ونكبتها ، واشتركت الحكومة العراقية مع الشعب في جمع التبرعات للمنكوبين في هذه الفظائع الاستعمارية

٣- في يوم ٣١ آذار ١٩٢٦ «قرر مجلس الوزراء تعيين صاحب المعالي صبيح بك نشأت وزير المالية ، ونوري باشا السعيد وزير الدفاع مندوبين من قبل الحكومة للمفاوضة مع وكيل المعتمد السامي في خصوص تعديل الاتفاقيتين المالية والعسكرية »

٤- قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة في يوم ٢٠ آب ١٩٢٥ ارسال وفـد إلى مجلس عصبة الامم بجنوه برئاسة ناجي بك السويدي وزير العدلية ، وعضوية كل من جعفر العسكري ، والعين يوسف عمانوئيل وارشد العمري نائب الموصل ، واسماعيل راوندوزي نائب اربل ، لملاحقة قضية الموصل فيهـا ولكن ظروفا خاصة حالت دون سفرهم

٥- وقع الملك فيصل على المعاهدة العراقية — البريطانية — التركية في ٢٩ حزيران ١٩٢٦

٦- توفيت الـ « مس بل » السكرتيرة الشرقية لدار الاعتماد البريطانية في العراق في ليلة ١٢ تموز سنة ١٩٢٦ وكانت قـد لعبت دوراً خطيراً في « تكوين الحكم الوطني » في العراق فأسفت الحكومتان العراقية والبريطانية معاً لوفاتها

٧- نعت أنباء الموصل في ١٠ تشرين الثاني ١٩٢٦ السيد أحمد الفخري وزير العدلية في « الوزارة العسكرية الاولى »

٨- سافر الملك فيصل إلى اوربا لترويح النفس في ٣٠ حزيران سنة ١٩٢٦م وقد اصطحب معه وزير العدلية ، ناجي السويدي ، مع الحاشية الملكية ، فتولى الملك علي نيابة الملك ، وتولى رئيس الوزراء وزارة العدلية بالوكالة وقد عاد وزير العدلية إلى بغداد في ٢٢ ايلول ١٩٢٦م وعاد جلالة الملك اليها في ١٧ تشرين الاول ١٩٢٦

٩– حاول المدعو عبد الله أفندي حلمي اغتيال رئيس الوزراء ، عبد المحسن السعدون ، في اليوم العاشر من شهر آب ١٩٢٦م إذ طعنه بموسى في صدغه ، بينما كان الرئيس يصعد السلم إلى ديوان رئاسة الوزراء ، فنقل السعدون إلى المستشفى للمعالجة ، وقبض على المعتدي ، الذي اعترف اعترافاً صريحاً بأنه مل المراجعة من أجل قضية تعيينه ، فاضطر إلى الاقدام على ما أقدم عليه ، انتقاماً من سياسة المحسوبية والمنسوبية المتبعة في التعيينات وفي الترفيعات ، وقد حكمت المحكمة على المذكور بالحبس لمدة ثلاثين شهراً رغم تنازل الرئيس عن شكواه

✵ القضايا المعلقة بين تركية والعراق ✵

كانت سكرتارية عصبة الامم قد أبرقت إلى عضوين من أعضاء « لجنة الحدود » الفرعية وهما الكولونيل ر. جاك والمسيو ه. ماركوس أن يبقيا في العراق حتى يصبح خط الحدود المؤقت المعروف بخط بروكسل حداً نهائياً بين تركية والعراق ، فلما تقرر ذلك غادر العضوان المذكوران أرض العراق ، بعد أن أثبتا هذه الملاحظات :

قابلت الفئة المنورة من الشعب العراقي قرار مجلس العصبة الصادر في كانون الأول ١٩٢٥ بالحماس وقابله باقي عامة الشعب بالارتياح والرضا وتستطيع اللجنة أن تشير بنوع خاص إلى الحقيقة التالية (مع أن اللجنة كانت تتمتع بالحرية التامة والمجال كان في كل وقت منفسحاً لها للاحتكاك والاتصال المباشر بأفراد الاهالي ولكنه لم يتصل إلى علمها بأية واسطة من الوسائط وجود تذمر أو عدم اقتناع بالقرار المذكور والأثر الوحيد الذي ارتسم في أذهان أعضاء اللجنة بوجه عام لدى مغادرتهم الحدود هو أن النظام والأمن كانا سائدين على طول تلك الحدود وفي داخلية البلاد أيضاً بفضل النتائج والإرشادات الحسنة التي تتلقاها الإدارة التي تكلل عملها بالنجاح الباهر)

فلما تم عقد المعاهدة العراقية — البريطانية — التركية في أنقرة بتاريخ ٥ حزيران ١٩٢٦ م استصدرت الوزارة إرادة ملكية في يوم ١٨ أيلول من هذه السنة بالغاء جميع الاحكام الصادرة وتوقيف التعقيبات الجارية بخصوص الجرائم الناشئة ، والاعمال السياسية التي قام بها البعض لصالح الجمهورية التركية ، وذلك عملا بالمادة السادسة عشرة من المعاهدة المذكورة .

وفي يوم ١٩ تشرين الاول ١٩٢٦ اجتمعت لجنة الحدود العراقية — التركية لأول مرة داخل الحدود العراقية ، وهي اللجنة التي أشارت المادة الثالثة من المعاهدة المشار إليها إلى وجوب اجتماعها في كل ستة أشهر مرة للبت في قضايا الحدود التي تقع عادة ، فرحبت الحكومة العراقية ترحيباً حاراً باجتماعها وتبودلت بين رئيس الوزارة العراقية ، وبين رئيس أعضاء الوفد التركي في هذه اللجنة البرقيات الودية .

﴿ عودة الملك وافتتاح المجلس ﴾

عاد الملك فيصل إلى عاصمة ملكه في يوم ١٧ تشرين الاول ١٩٢٦ وافتتح المجلس النيابي في اجتماعه الاعتيادي الثاني ، يوم أول تشرين الثاني ١٩٢٦ فجدد الاعيان انتخاب السيد يوسف السويدي رئيساً لمجلسهم ، بينما انتخب أعضاء مجلس النواب السيد رشيد عـالي الكيلاني رئيساً لمجلسهم ، وهذا هو خطاب العرش الذي ألقاه الملك فيصل في هذا اليوم :

﴿ خطاب العرش ﴾

حضرات الاعيان والنواب الكرام

أتقدم إليكم بحمد الله ، وأحيي فيكم ممثلي شعبي الكريم مبتهجاً باجتماعكم إلى العـمل راجياً من الله تعالى أن يوفقكم لما فيه خير البلاد ونجاحها

لقد أنجزتم مهمتكم في الاجتماعين السابقين بعزم ونشاط وعالجتم الامور التي أودعت إليكم بروح الحكمة والروية فأهنئكم على هذا النجاح الذي أحرزتموه وأرجو انكم ستضاعفون جهدكم وتثابرون على السعي في تحقيق آمال الامة التي وضعت ثقتها فيكم واعتمدت عليكم

أيها السادة

ان علاقاتنا الخارجية في تقدم مستمر فقد توطد مركزنا السياسي بالمعاهدات التي صدقتموها في اجتماعكم السابق وزال ما كان يغشى مستقبل حدودنا الشمالية من الابهام والقلق . وبعض الدول التي لم تعترف باستقلالنا بعد قد بدأت بارتياد الهبل إلى ذلك واقترحت علينا تحديد صلاتها معنا بعقد اتفاقات ذات منافع متبادلة وعندما تتم المذاكرات لتقرير الشكل النهائي لهذه الاتفاقات تعرض على مجلسكم

ان الحكومة ساعية لتوسيع دائرة التمثيل الخارجي العراقي في البلاد الاجنبية وعلى الاخص في الممالك المجاورة التي لنا علاقة هامة بها ونؤمل أن يتم ذلك في المستقبل القريب

قد أوشكت ان تنتهي المذاكرات في تعديل الاتفاقيتين العسكرية والمالية وحصل الاتفاق على معظم التعديلات التي اقترحناها وسيعرض كل ذلك على مجلسكم العالي للبت فيه

لقد دخلت المعاهدة التركية في حيز التنفيذ واستتب الأمن والسلام على حدودنا الشمالية وفي الشهر الماضي عقدت لجنة الحدود الدائمة المنصوص عليها في المادة ١٣ من المعاهدة المذكورة اجتماعها الاول في زاخو وأنهت أعمالها أما لجنة تحديد الحدود فستجتمع عندما يتم تعيين رئيسها وتبدأ بمهمتها أيضاً . وانا لنرجو بفضل حسن النية المتقابل أن تتم هذه الأعمال قريباً فتتوطد صلاتنا الجوارية على أحسن ما يرام وتأخذ علاقاتنا التجارية مجاريها الطبيعية إذ ليس أحب إلينا من أن يكون الولاء بين القطرين على أحسنه لخير الامتين المتجاورتين

ان التدابير الإدارية التي اتخذت في منطقة السليمانية قد أتت بأحسن النتائج والامور جارية كما يرام وأملنا وطيد أن يستتب السكون والامن عاجلا في ذلك اللواء في الصورة الكاملة .

ليست هذه السنة من السنين المخصبة فقد أمحل النخل وقل نتاجه وأستولى الجراد على بعض المزروعات وعلى الرغم من الاضرار التي أصابت المزارعين منه ومن الفيضان فالامل وطيد بأن تكون الواردات كافية لسد النفقات

اهتمت الحكومة بأمر الجراد فصرفت المبالغ المخصصة لها في الميزانيةعلى مكافحتهولكنها رأت في المدة الاخيرة لزوماً لاتخاذ تدابير واسعة النطاق لإبادة هذه الآفة وإنقاذ المزروعات من شرها فعمدت إلى صرف مبلغ آخر من المال للقيام بهذه التدابير على جناح السرعة وباشرت تنفيذها ثم انها اشتركت مع حكومات سورية وتركية وفلسطين وشرقي الاردن ومصر في مؤتمر الجراد الذي انعقد في دمشق هذه السنة ووقع ممثلنا على الاتفاقية التي وضعت في ذلك المؤتمر وهي تنص على وجوب تعاون تلك الحكومات واتخاذها تدابير مشتركة لإبادة الجراد والرجاء عظيم بمعونة الله أن لا تترك التدابير الفنية المزمع اتخاذها تأثيراً له في السنة المقبلة

إننا ننظر بكل ارتياح إلي ما يبديه أبناء وطننا من الرغبة في الاشتغال بالزراعة مصدر كل خير ولقد كان لنشر قانون المضخات أثر عظيم في تنشيط عدد كبير من الاهلين إلى الانكباب عليها . ومن المأمول أيضاً أن تتمكن شرطة نفط خانقين في أوائل السنة القادمة من بيع منتوجاتها في الأسواق العراقية بالسعر المتفق عليه الذي هو أرخص بكثير من السعر الحاضر .

أما المعارف فإنها تتقدم بخطوات سريعة فقد فتحت في هذه السنة مدارس عديدة وهمة حكومتي متواصلة في توسيع نطاق التعليم الوطني بين جميع طبقات الامة

لقد أعدت الكشوف اللازمة لتعمير السداد وصيانة المدن والمزروعات من الفيضان ونؤمل أن لا تتكرر حوادث الغرق المؤسفة وقد بوشر حفر الانهر التي تقرر فتحها ونظفت جداول عديدة وعمرت الكسرات وتم مشروع سد نهر الحفار في المنتفك بكامله وفي غضون هذه السنة فتحت طرق جديدة وأصلح بعض الطرق القديمة وأنشئت جسور في أماكن مختلفة كل ذلك بقدر استطاعتنا المالية .

وضعت الحكومة عدداً من اللوائح القانونية التي حتم القانون الأساسي سنها وقامت بأعمال أخرى مما ستعرض عليكم ومن جملة اللوائح القانونية التي نحب أن نلفت اهتمامكم إليها بصورة خاصة لائحة قانون الدفاع الوطني . فإن البلاد في حاجة إلى جيش وطني مؤلف على قواعد وطنية مألوفة عندنا لنتمكن وحدنا من أخذ مسؤولية الدفاع عن بلادنا

بعد مدة وجيزة تقدم إليكم ميزانية السنة المقبلة فتجدون ان الحكومة قد اجتنبت النفقات

الزائدة وخصصت مبالغ كافية للمشاريع العمرانية المفيدة وطبقت كثيراً من توصيات المجلس براعاة الاقتصاد في جميع الاعمال .

ولي وطيد الامل بأنكم ستعالجون هذه الأمور ، عند عرضها عليكم بروية و إنعام النظر وتساعدون حكومتي على تطبيق الخطة التي تتمشى عليها لترقية حالة البلاد السياسية والاقتصادية وفي الأخير أدعو الله عز وجل أن يسدد خطواتكم ويقرن أعمالكم بالنجاح والتوفيق .

﴿سقوط الوزارة﴾

كانت «وزارة السعدون الثانية» قد ألفت «حزب التقدم» في تشرين الاول ١٩٢٥ ليسندها في تمشية أعمالها ، و إمرار اللوائح القانونية التي تتقدم بها ، وقد ذكرنا قضية استقالة رشيد عالي من رئاسة مجلس النواب في يوم ٨ أيار ١٩٢٦ وانتخاب السيد حكمت سليمان للرئاسة المذكورة في يوم ٢٠ من هذا الشهر فلما حل يوم أول تشرين الثاني ١٩٢٦ رشحت الوزارة المشار إليه السيد حكمة سليمان لرئاسة المجلس ولكن الاكثرية انتخبت السيد رشيد عالي لهذه الرئاسة فعدّ السعدون هذه النتيجة خذلاناً لوزارته وتقدم بكتات استقالته وهو الرقم ٣٢١٦

١ تشرين الثاني سنة ١٩٢٦

سيدي صاحب الجلالة

لقد ظهر بنتيجة التصويت الذي جرى اليوم لانتخاب رئيس لمجلس النواب أن الحكومة غير مستندة إلى أكثرية في المجلس ، ومن المعلوم لدى جلالتكم أنه توجد لوائح قانونية وأمور هامة مما يجب عرضه على مجلس الامة في اجتماعه هذا ؛ وبما ان الحكومة لاتتمكن من تمشية الامور بالاقلية التي تؤيدها أراني مضطراً إلى أن أعرض استقالتي على السدة الملكية راجياً قبولها من لدن جلالتكم

وفي الأخير أتشرف بعرض ولائي و إخلاصي الابديين إلى جلالتكم داعياً إلى الله تعالى أن يطيل بقائكم بالعز والاقبال

عبدكم المخلص : عبد المحسن السعدون

وقد تقبل صاحب الجلالة الملك هذه الاستقالة ورد عليها بهذا الجواب :

بغداد ١ تشرين الثاني ١٩٢٦

عزيزي عبد المحسن

أخذت كتابكم المتضمن تقديم استقالتكم من رئاسة مجلس الوزراء على اثر النتيجة التي ظهرت من انتخاب رئيس مجلس النواب ، ولا يسعني بهذه المناسبة إلا أن أعرب لكم عن قدري العظيم للأعمال الجليلة التي قمتم بها انتم وزملائكم في احوج الاوقات وادقها في تاريخ المملكة ،

وأسألكم ان تواظبوا على رؤية شؤون الحكومة إلى ان يقر رأينا على الوزارة الجديدة

فيصل

﴿ من يؤلف الوزارة الجديدة ﴾

كان البلاط الملكي يرغب في مجيء وزارة جديدة تخلف « وزارة السعدون الثانية » المستقيلة لحفظ التوازن بين الاحزاب السياسية والمعارضة ، على حين كانت « دار الاعتماد البريطانية » ترغب في عودة السعدون إلى الحكم لينجز التعديلات المراد إدخالها على الاتفاقيتين المالية والعسكرية ، ولما كلف الملك فيصل رئيس الوزارة المستقيلة بتكوين الوزارة الجديدة ، اشترط حل مجلس النواب الذي خذله في انتخاب الرئاسة ، ولكن فيصلا أبى أن يقر هذا الشرط ولا سيا ولم يكن قد مر على افتتاح هذا المجلس أكثر من سنة .

وأما السعدون فإنه لم يكتف برفض تكوين الوزارة الجديدة حسب ، بل رفض الاشتراك في أية وزارة لا تقر مبدأ حل المجلس النيابي القائم ، لهذا كان لزاماً أن تكون وزارة لا تحل المجلس ولا تدخل السعدون فيها فتألفت « الوزارة العسكرية الثانية » في ٢١ تشرين الثاني ١٩٢٦

على أن السعدون ما كاد يدعى لتكوين وزارة جديدة بعد استقالة « الوزارة العسكرية الثانية » في كانون الثاني ١٩٢٨ م حتى نفذ رغبته هذه فحل المجلس النيابي الذي خذله وشرع في انتخاب مجلس جديد على النحو الذي سنفصله في هذا الجزء من « تاريخ الوزارات العراقية »

الوزارة العسكرية الثانية

﴿ تمهيد ﴾

لما اعتذر عبد المحسن بك السعدون عن تأليف وزارة تخلف وزارته الثانية التي استقالت في اول يوم من شهر تشرين الثاني سنة ١٩٢٦ استدعى الملك فيصل ممثله في لندن، جعفر باشا العسكري، ليقوم بمهمة تكوين الوزارة الجديدة فجاء العسكري إلى بغداد في يوم ١٨ من هذا الشهر وارتأت السلطات العليا في البلاط الملكي، وفي دار الاعتماد، أن تؤلف وزارة ائتلافية لانقاذ المجلس النيابي من البلبلة والتشتت الحزبي فيه ليمحو العكر الذي أصاب المجلس بتنقية جوه، ولا سيا وأن تكوين الوزارة الائتلافية يعد أحد شتى التدبير الحكيم في الامور الدقيقة، وبعد أن تمت الموافقة على هذا الأساس وجه الملك إلى السيد العسكري هذا الكتاب :

وزيري الأفخم جعفر العسكري

بناء على استقالة فخامة عبد المحسن السعدون من منصب رئاسة الوزراء، ونظراً لاعتمادنا على إخلاصكم ودرايتكم فقد عهدنا اليكم برئاسة الوزارة الجديدة، على أن تنتخبوا زملائكم وتعرضوا اسماءهم علينا والله ولي التوفيق

صدر عن قصرنا الملكي في اليوم الخامس عشر من شهر جمادى الاولى لسنة الف وثلثمائة وخمس واربعين هجرية الموافق لليوم الحادي والعشرين من شهر تشرين الثاني لسنة الف وتسعمائة وست وعشرين ميلادية

فيصل

﴿ هيأة الوزارة الجديدة ﴾

وفي اليوم نفسه (١٥ جمادى الاولى ١٣٤٥هـ و ٢١ تشرين الثاني ١٩٢٦) تم تكوين الوزارة كما يلي :

١– جعفر العسكري : رئيساً ووزيراً للخارجية
٢– رشيد عالي الكيلاني : وزيراً للداخلية
٣– ياسين الهاشمي : وزيراً للمالية
٤– رؤوف الجادرجي : وزيراً للعدلية
٥– نوري السعيد : وزيراً للدفاع
٦– محمد أمين زكي : وزيراً للأشغال والمواصلات
٧– السيد عبد المهدي : وزيراً للمعارف
٨– أمين عالي باش أعيان : وزيراً للأوقاف(١)

(١) جريدة الوقائع العراقية « الرسمية » العدد ٤٨٩

حزب التقدم والوزارة الجديدة

وقد أسرع « حزب التقدم » فاتخذ المقررات التالية في مساء يوم تكوين الوزارة :

١- إن الحزب لا يقف موقف المعارض للحكومة طالما تسير الحكومة على خطة تتفق مع خطة الحزب الاساسية

٢- لا يمكن أن يعتبر الحزب نفسه متمثلا في الوزارة الحاضرة بشكلها الحاضر (١)

وفي يوم ٢٦ تشرين الثاني ١٩٢٦ قصد جعفر باشا العسكري بناية حزب التقدم وطلب الانخراط في عضويته فعدلت هيأة الحزب نظام الحزب الداخلي بأن أضافت إلى مادته الثانية هذه الفقرة « يمكن للوزراء ، وأعضاء مجلس الاعيان أيضاً الانتماء إلى الحزب ، والانخراط في عداد اعضائه »

وعلى هذا الاساس انخرط رئيس الوزارة الجديدة في « حزب التقدم » وأصبح رئيساً له بعد أن استقال فخامة عبد المحسن بك السعدون من رئاسة الحزب ، وانتخب رئيساً لمجلس النواب

ومن لطيف ما يروى عن جعفر باشا العسكري أنه لما قصد بناية حزب الاكثرية ، في السادس والعشرين من تشرين الثاني ، قال لاعضائه « أنا منكم فإن أخرجتموني من الباب ؛ دخلت اليكم من النافذة » فتعالت الاصوات : أن « مرحباً ، مرحباً » الثقة لك والاعتماد عليك (٢)

منهاج الوزارة

لم تنشر هذه الوزارة منهاجاً لها في الصحف ، لكنها أعدت منهاجاً بشكل خطاب ألقاه رئيس الوزراء ، في الجلسة النيابية المنعقدة في ٢٧ تشرين الثاني ١٩٢٧ وهو :

« إن الغاية التي ترمي اليها وزارتنا في أعمالها ، بعد الاتكال على الله ، هي إنماء القوى الوطنية المادية والادبية في جميع الفروع ، وتعزيز موقف البلاد الداخلي والخارجي ، واحلال السيادة القومية محلها الممتاز في الاعمال ، والتعاون مع حليفتنا حكومة بريطانية العظمى ليتولى العراق المسؤوليات المتحتمة عليه بصفة كونه دولة مستقلة ، ولتسهيل دخوله عصبة الامم بأسرع وقت

وستعير الوزارة اهتمامها بصورة خاصة إلى توسيع نطاق الامن والتعليم والصحة — والمشاريع الاقتصادية والعمرانية ، وإحضار اللوائح القانونية التي نص عليها القانون الاساسي ، وإنجاز اللوائح القانونية الموضوعة على بساط البحث بعد تدقيقها سيما ما يتعلق منها بالدفاع الوطني وإدارة الالوية والموظفين والتقاعد ، وكذلك إتمام ما شرع به من الامور والاعمال المفيدة ، وستبادر الوزارة بتسريع الامور الآتية :

---

(١) جريدة العراق : العدد ١٩٩٨

(٢) جريده « العالم العربي » الرقم ٨٢٨

الوزارة العسكرية الثانية

رئيس الوزراء ووزير الخارجية



جعفر باشا العسكري



وزير الداخلية * رشيد عالي الكيلاني



وزير المالية * ياسين الهاشمي



وزير العدلية * رؤوف الجادرجي



وزير الدفاع * نوري السعيد



وزير المعارف * عبد المهدي



وزير الاوقاف * أمين باش اعيان



وزير الاشغال والمواصلات * محمد أمين زكي

١— إنجاز تعديل الاتفاقيات، الذي شرعت به الوزارة السابقة ، وفقاً لرغبات المجلس التأسيسي وحسم ما أشار إليه تقرير لجنة المعاهدة من الامور في هذا الصدد .

٢— توسيع دائرة التمثيل الخارجي ، وتأسيس الصلات مع الدول ، سيما المجاورة منها ، على أسس المودة والاحترام المتبادلين .

٣— قصر النفقات على الامور الضرورية لإدارة البلاد ، والسير إلى التوازن بين الصادرات والواردات وذلك بتسهيل المشاريع التي من شأنها أن تساعد على نمو المصنوعات والانتاجات الوطنية والترغيب في استعمالها (واتخاذ الوسائل اللازمة لقيام الوطنيين بكل ما تحتاجه البلاد من الاعمال) والصناعات وتحسين الطرق التجارية الرئيسية سيما في الشمال ، و إصلاح الطرق الموجودة ، ووضع الاسس لاستبدال ضريبة العشر بمقطوع يساعد الفلاح والزراع على الاهتمام بالزراعة ويزيل الشكوى من أصول الجباية الحاضرة ، وتشجيع الاهلين على إحياء الاراضي الخالية وتملكها وتشميل حق القرار على الاراضي الاميرية المستثناة من هذا الحق .

٤— توحيد أعمال الزراعة والبيطرة والري والتجارة في وزارة واحدة لتسهيل رقي هذه الفروع ولتأمين جودة المحصولات ، وللاهتمام بمكافحة الآفات الزراعية وبتأسيس المصارف والغرف الزراعية ونقابات التعاون .

٥— احترام الشعائر الدينية ، خاصة في المدارس ، وترقية مستوى التعليم وتحسين منهاجه وتسهيل تعميمه ، ومساعدة البلديات لتمكينها من العناية براحة السكان ، وتسيير الأمور الوقفية على طريق يكفل الاستفادة منها أدبياً عمرانياً ، والاهتمام التام بالمعابد والمعاهد الدينية . اهـ (١)

وما كاد رئيس الوزراء ينتهي من إلقاء هذا المنهاج الوزاري حتى قوبل بعاصفة من التصفيق فأعلن أنه يريد ثقة المجلس أولا ليتمكن من مزاولة أعماله الوزارية فنالها بالإجماع .

✻ المفاوضات لتعديل الاتفاقيتين ✻

كانت أول جلسة عقدتها « الوزارة العسكرية الثانية » تلك التي تمت في يوم ٢٨ تشرين الثاني سنة ١٩٢٦ وقد حضرها مستشار وزارة المالية ، المستر فرنن ، ومستشار وزارة الاشغال ، المستر بري ، واتخذ فيها هذا القرار :

« نظر مجلس الوزراء في مسئلة تعديل الاتفاقيتين المالية والعسكرية فقرر أن تؤلف لجنة من وزيري المالية والدفاع لتدقق في الأوراق المتعلقة بالمفاوضات ، التي جرت قبلاً مع ، فخامة المعتمد السامي وتقدم تقريراً عن :

---

(١) محاضر مجلس النواب للدورة الانتخابية الاولى ص : ١٤ من اجتماع سنة ١٩٢٦ م

١ — المواد التي توصل المفاوضون إلى اتفاق تمهيدي عليها .
٢ — المواد التي لم تنته بشأنها
٣ — الامور التي أشار اليها تقرير لجنة المعاهدة في المجلس التأسيسي بصورة خاصة ولم يبحث عنها في المفاوضات .

ولتهيء كذلك اقتراحات تبين وجهة نظرها في كيفيــة تنفيذ ما ورد في منهاج الوزارة ، ليتذاكر المجلس على هذه الاقتراحات ، ويقرر الأساس الذي ينبغي للجنة أن تسير عليه في مفاوضاتها مع فخامة المعتمد السامي ، وقرر ايضاً أن تستشير اللجنة وزير العدلية من وقت لآخر لتطلع على آرائه في ماله مساس بالامور الحقوقية وغيرها »

وقد اجتمعت اللجنة الوزارية مراراً ، فدرست المراسلات المتعلقة باسس التعديل ، ودخلت في مفاوضات مع المعتمد السامي طال أمدهــا ولم يصل الطرفان إلى نتيجة حتى ارتؤى نقل هذه المفاوضات إلى لندن ، على نحو ما سنذكره في موضع آخر

قضية النصولي

بين الأمويين والهاشميين عداوة قديمة ، يرتقي تاريخها إلى ما قبل الاسلام ، واستيفاء البحث عنها يخرجنا عن موضوع الكتاب، ويضطرنا إلى البحث عن سدانة الكعبة ، وقصي وخزاعة . الخ وقد بقيت « الشام » أموية بحتة على الرغم من العهود التاريخية التي مرت فيها ، وكانت مختلفة في جوها ، وبقي العراق متمسكاً بالهاشميين تمسكاً وثيقاً ، وصار الشامي اذا بحث في موضوع الدولة الأموية ، حكم العاطفة في كتابته ، وإن مس عواطف غيره ، لذا ما كاد الاستاذ انيس النصولي السوري التبعة ، الذي ندب للتدريس في مدارس بغداد الحكوميــة ينشر كتابه عن « الدولة الأمويــة في الشام » ويدرسه في هذه المدارس ، حتى هاج الرأي العام في العراق ، فقد نسب إلى الحسين بن علي « عليهما السلام » اموراً عدها النــاس طعناً في آل البيت ، وكانت العلاقات بين السنيين والشيعيين متوترة « لسوء الحظ » إذ ذاك، فأدى هذا التفسير إلى قلاقل واضطرابات كانت البلاد في غنى عنها .

ورأت « وزارة المعارف » أن تعالج هذه القضية بحزم ورزانة ، فمنعت تدريس هذا الكتاب في مدارسها ، وفصلت الاستاذ النصولي عن منصبه التعليمي ، فحاول المدرسون السوريون المستخدمون مثله في المدارس الاميرية في العراق الثأر لزميلهم فحرضوا الطلاب على التظاهر ضد ما أسموه بـ « خنق الحرية الفكرية » وتألفت مواكب الاحتجاج في الثلاثين من كانون الثاني ١٩٢٧م فسارت إلى « ديوان وزارة المعارف » على هيأة اضطرت قوات الأمن إلى الاستعانة بسيارات فرقة إطفاء

الحريق ومياهها لتفريق شمل المتظاهرين ، فقابلها هؤلاء بالحجارة فشتتت شملهم بعد حين

هذا ما جرى في بغداد ، أما في الألوية العراقية الاخرى ، ولا سيما في مدن الفرات الأوسط فقد احتج الأهلون احتجاجات متواصلة على نشر كتب مدرسية قالوا عنها « ان سداها الطعن في المذاهب الاسلامية ، ولحمتها الازدراء بها » وكانت برقيات احتجاجهم تترى من كل صوب ومحل فأخذت الحكومة تطيب النفوس ، وتهدىء العواطف على طرق مختلفة

وشرعت « وزارة المعارف » في التحقيق عن المحرضين على القيام بهذه المظاهرات ، وعن المشتركين فيها ، فثبت لديها أن ثلاثة من الاساتذة السوريين كانوا من أركان التحريض ، فأنهت خدماتهم ، وأمرت بتسفيرهم إلى بلادهم كما طردت لفيفاً من الطلاب من مدارسهم ، فكان عقاباً قالت بعض الصحف عنه « أنه كان صارماً » وقال الآخر « انه كان موافقاً للمصلحة حتى لا يتكرر وقوع مثل هذه الحوادث في المستقبل ، لأن واجب التلاميذ يقضي بانصرافهم إلى شؤونهم المدرسية دون أن يتدخلوا فيما يضر ولا يفيد »

وأخذ الطلاب المطرودون وذووهم يستعطفون المراجع العليا ، ورجال الحكومة لارجاعهم إلى مدارسهم وتمكينهم من مواصلة دروسهم ، دون أن يجدوا من يعطف على قضيتهم ، فحاول زملاء لهم الاضراب عن الدرس احتجاجاً على عدم تلبية طلب اخوانهم ، وقاموا بمظاهرة في السادس من اذار ١٩٢٧م لم تسفر عن نتيجة ما بل أدت إلى ما هو أتعس

ورأى صاحب الجلالة الملك ، بعد بضعة أشهر ، انَّ ما ناله الطلاب المطرودون من عقاب ، كاف لردعهم ، ومنعهم ، فأمر بارجاعهم إلى مدارسهم ، واسدل الستار على هذه القضية بعد ردح من الزمن .

✵ حوادث مختلفة ✵

١ — قصد الملك فيصل « الفرات الأوسط » في يوم ٢٠ كانون الثاني ١٩٢٧م فزار المسيب وكربلا ، والنجف ، والكوفة ، ثم عرج على أبي صخير ، والشامية ، والديوانية ، والحلة ، وعاد إلى بغداد في السابع والعشرين من هذا الشهر وكان يصحبه في هذه الزيارة الملكية وزير داخليته السيد رشيد عالي الكيلاني .

وفي اليوم الخامس من نيسان ١٩٢٧م قصد جلالته « مدينة كركوك » لافتتاح أول بئر للنفط حفرت في حقولها النفطية ، وهي بئر التجارب رقم (١) وكان في معية جلالته في هذه السفرة وزيرا الداخلية والأشغال وجمهور من الأعيان ، والنواب ، والصحفيين ، ورؤساء الدوائر ، والمحلات التجارية الكبرى ، من وطنيين وأجانب ، وبعد انتهاء مراسيم الافتتاح عاد الجميع إلى بغداد

يقلهم قطار خاص

وفي يوم ٢١ نيسان أيضاً سافر صاحب الجلالة إلى الموصل للمشارفة على أعمال مكافحة الجراد، الذي كان قد انتشر في هاتيك الجهات يومئذ، وأضر بالمزروعات ضرراً بليغاً، وبعد ان اطمأن إلى سير الاعمال عاد إلى العاصمة في ٢٧ منه

وفي الخامس عشر من أيار ٩٢٧ م أدى صاحب الجلالة زيارة قصيرة إلى مدينة الثغر «البصرة» لتفقد شؤون اللواء

٢- وصل إلى بغداد في أول كانون الثاني ١٩٢٧ السر صموئيل، وزير الطيران البريطاني، لدرس موضوع فتح طريق جوي يربط الشرق بالغرب، فأمر الملك فيصل فأقيمت حفلة تكريمية لهذا الوزير، تبودلت فيها خطب المجاملة وبعد ان تفقد الزائر القوة الجوية البريطانية في العراق، وتجول في الويته الجنوبية، عاد إلى بلاده في ٧ شباط .

٣- لما كانت « الممثلية العراقية في لندن » قد شغرت بإسناد منصب رئاسة الوزراء إلى جعفر باشا العسكري فقد صدرت الارادة الملكية في يوم ١٣ آذار ١٩٢٧ بتعيين مزاحم بك الباجه جي ممثلا للعراق في العاصمة البريطانية

٤- وصل إلى زاخو في يوم ١٣ آذار ايضاً اعضاء الوفد التركي في « لجنة تخطيط الحدود » التي نصت عليها المعاهدة العراقية الانكليزية - التركية، وزارت اللجنة مدينة الموصل في اليوم التاسع عشر من هذا الشهر فأقيمت لها حفلة تعارف شائقة، كان لها اثر بارز في تسوية المشكلات والقضايا المعلقة بين الطرفين، وبعد أن أنهت اللجنة مهمتها بنجاح عادت إلى بلادها مسرورة جذلة

٥- وفي يوم ٢٠ آذار أيضاً، وصل بغداد السرجون شاكبيرك، رئيس دائرة الامور الشرقية في وزارة المستعمرات البريطانية، فأذاع « قلم المطبوعات » بياناً عن وصوله هذا في الرابع من نيسان ١٩٢٧ جاء فيه : ان المعتمد السامي البريطاني في العراق كان قد علم بعزم السرجون شاكبيرك على زيارة فلسطين، ورأى أن ينتهز هذه الفرصة - أي فرصة قربه من بغداد - فأبرق إلى وزارة المستعمرات يلتمسها السماح له بالقدوم إلى العراق لمفاوضة المعتمد حول قضايا كثيرة ومن جملتها العلاقات العراقية - البريطانية فأجيب طلبه

٦- لما كانت المادة الرابعة من منهاج الوزارة نصت على « توحيد أعمال الزراعة، والبيطرة، والري، والتجارة، في وزارة واحدة» وكان مجلس الوزراء قرر في جلسته المنعقدة في يوم ١٠ شباط ١٩٢٧ الموافقة على احداث هذه الوزارة، رفعت الحكومة اللائحة القانونية بهذا الاحداث إلى المجلس النيابي، فأقرها في جلسته المنعقدة في ٣٠ آذار ١٩٢٧ م، وبعد أن اكتسبت اللائحة صفتها التشريعية صدرت الارادة الملكية في اليوم السادس من شهر آب من هذه السنة بإجراء

التبدلات الوزارية التالية :

أ - تعيين الحاج عبد الحسين الجلبي : وزيراً للري والزراعة

ب - تعيين السيد علوان الياسري : وزيراً للاشغال والمواصلات

جـ - تعيين محمد امين زكي ، وزير الاشغال والمواصلات ، وزيراً للمعارف بدلا من السيد عبد المهدي وزير المعارف الذي استقال من منصبه هـذا في الثامن من شهر حزيران ، للاسباب التي سنبسطها في موضع آخر

٧- انتقل السيد عبد الرحمن أفندي، نقيب أشراف بغداد ، إلى دار البقاء في يوم ١٣ حزيران ١٩٢٧ وكان قد ألف ثلاث وزارات

٨- سافر وزير الدفاع ، نوري باشا السعيد ، إلى لبنان في يوم ٦ تموز ١٩٢٧ ، وعـاد إلى



وزير الزراعة * عبد الحسين الجلبي



وزير الاشغال * السيد علوان الياسري

العراق في يوم ٢٤ آب من هذه السنة وقد صدرت الإرادة الملكية بتاريخ ١٣ تموز باسناد منصب وزارة الدفاع بالوكالة إلى جعفر باشا العسكري رئيس الوزراء.

٩- وصل بغداد في اليوم الرابع من شهر آب ١٩٢٧ سمو الامير غازي ، ولي عهد المملكة العراقية .

١٠- سافر وزير المالية ، ياسين باشا الهاشمي ، إلى لبنان في يوم ١٢ أيلول ١٩٢٧ فناب منابه وزير الدفاع ، نوري باشا السعيد في رؤية شؤون وزارة المالية ، وناب وزير الداخلية، السيد رشيد عالي ، في رؤية رئاسة الوزراء بالوكالة ، وفي ٢٨ أيلول عاد الهاشمي إلى بغداد

١١- شرعت الحكومة العراقية في إجراء تسجيل النفوس العام اعتباراً من اليوم الاول من شهر تشرين الاول سنة ١٩٢٧

١٢- وصل بغداد في ٣٠ ايلول ١٩٢٧ الوفد التركي في لجنة تخطيط الحدود فحل ضيفاً على الحكومة العراقية ، وأقيمت على شرفه المآدب التكريمية واستطاع ان ينجز عمله بتثبيت الحدود،

و إقامة العلامات مدة وجوده في شمال الموصل

١٣– منح الملك جورج الخامس ، ملك بريطانية ، الملك فيصل الاول ، ملك العراق، وسام القديسين ، جورج وميخائيل ، وهو ارفع الاوسمة في بريطانية وقد اقيمت حفلة تقليد الوسام في البلاط الملكي يوم ١٠ ايار حضرها زهاء (٢٠٠) شخصية وألقيت فيها خطب المجاملة بالمناسبة .

﴿ مقررات متنوعة ﴾

١– قرر مجلس الوزراء ، في جلسته المنعقدة في يوم ٢٦ كانون الثاني ١٩٢٧

« الموافقة على عدم فتح أكياس البريد الرسمي ، العائدة إلى الحكومة البريطانية ، والمرسلة من فخامة المعتمد السامي ، وقائد الطيران ، والسفير البريطاني في طهران ، وحكومة الهند ، وإليهم ، بواسطة شركة طرق الهواء الأمبراطورية ، من قبل دائرة الكمرك العراقية، أوالسلطات المحلية الاخرى على شرط أن تختم تلك الأكياس من قبل سلطة مسؤولة ، وأن تحتوي على مكاتبات وأوراق رسمية فقط »

٢– وقرر المجلس المشار إليه في جلسته المنعقدة في يوم ١٠ شباط ١٩٢٧ م تأليف وزارة جديدة باسم « وزارة الري والزراعة »

٣ – وقرر في جلسته المنعقدة في يوم ٨ آذار ١٩٢٧ « الموافقة على إحداث ممثلية سياسية في تركية وأن تتخذ وزارة الخارجية التدابير اللازمة لتعيين ممثل بأسرع ما يمكن »

٤– وأقر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة في يوم ٢٤ آذار ١٩٢٧ « قانون الدفاع الوطني » وسنعود إلى بحث هذا القانون في موضع آخر

﴿ خطوة دستورية جريئة ﴾

اتخذ مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة في يوم ٧ أيلول ١٩٢٧ هذه المقررات :

١ – ترغب الحكومة العراقية في أن تستعمل حكومة صاحب الجلالة البريطانية ، في المستقبل مسودة البروتكول . . . عند عقد معاهدات ثنائية الطرف بين بريطانية العظمى ودول أجنبية .

٢ - توافق الحكومة العراقية على أن المعاهدات الثنائية الطرف ، كالمعاهدات المتعددة الاطراف ، يجب عرضها على مجلس الامة .

٣– توافق الحكومة العراقية على أن الاتفاقيات الدولية ، ذات الاهمية الصغرى ، والصبغة الفنية ، والتي لا تعقد بين رؤساء الدول ذات الشأن ، بل بين كبار موظفي حكومات تلك الدول لا تقتضي بحد ذاتها العرض على مجلس الامة ، على ان اتخاذ هذه الطريقة لا يمنع الحكومة العراقية من أن تعرض على مجلس الامة أية اتفاقية دولية ، إذا وجد ذلك مرغوبا فيه لسبب ما ،

وبما أنه لا توجد قاعدة لبيان أي من الاتفاقيات يجب اعتبارها ذات أهمية صغرى، توافق الحكومة على العمل باقتراح فخامة المعتمد السامي، وهو ان الاتفاقيات التي تتطلب لتأييدها وضع تشريع ينبغي عدم اعتبارها من الاتفاقيات ذات الاهمية الصغرى، ويجب عقدها بشكل معاهدة، وأما الاتفاقيات التي لا تتطلب لتأييدها تشريعاً أو انها ذات أهمية صغرى، أو من نوع الاتفاقيات الفنية فينبغي أن تباشر عقدها الدوائر المختصة » اه

﴿ تمديد مدة اجتماع المجلس ﴾

كان المجلس النيابي قد افتتح جلساته في اجتماعه الاعتيادي الثاني يوم أول تشرين الثاني سنة ١٩٢٦ م وقد أنهى اجتماعه الاعتيادي هذا في الثلاثين من شهر نيسان ١٩٢٧ م بعد أن مدد مرتين مدة كل منهما شهر كامل، وعقد مجلس النواب (٥٤) جلسة كما عقد مجلس الاعيان ٤٤ جلسة خلال هذا الاجتماع، ولما كانت لدى الحكومة بعض اللوائح القانونية التي تتطلب تشريعاً مستعجلا صدرت الإرادة الملكية بدعوة المجلس إلى عقد اجتماع غير اعتيادي في الثالث من أيار سنة ١٩٢٧ م وقد جرت حفلة الافتتاح لهذه الدورة حسب المراسيم المعتادة وألقى جلالة الملك خطاب العرش التالي:

« حضرات الاعيان والنواب

لما كانت اللوائح القانونية المهمة المعروضة عليكم في الاجتماع الاعتيادي السابق لم تنجز بعد وكانت البلاد في حاجة ماسة إلى إنجازها، وإلى البت في بعض لوائح قانونية أخرى، دعوتكم إلى الاجتماع بصورة غير اعتيادية للبت في الامور التي تضمنتها إرادتنا الملكية

ان اللوائح القانونية التي أودعت مجلسكم، والتي لم تنجز بعد، تتعلق بميزانية الدولة، وبتوزيع التكاليف بين طبقات الشعب، وبسد بعض حاجاتنا الادارية، ولا يمكن تأخيرها؛ كما ان اللوائح القانونية التي ستقدمها الحكومة لا تقل خطورة وأهمية عن اللوائح القانونية الموضوعة على بساط البحث، والتي أكثرها على وشك الانجاز .

لقد أخذت الحكومة بإعداد هذه اللوائح منذ عهد قريب، وقد أشرنا في خطابنا الافتتاحي للاجتماع الاعتيادي بصورة خاصة إلى لائحة قانون الدفاع الوطني . ان المفاوضات الدائرة مع حليفتنا بريطانية العظمى قد أخذت في الايام الاخيرة شكلا يبعث على الاطمئنان التام من قرب تبوء العراق مركزه اللائق بين الامم، وتحقيق هذه الامنية لا يتم إلا بتولينا مسؤولية حفظ الامن والسكينة في بلادنا، وكذلك شرف الدفاع عن تخومنا وكياننا بأنفسنا، ولنا وطيد الأمل بأن مجلس الامة سيعمل لإنجاز هذه اللوائح، وللبت فيها، بما يقتضي من السرعة، وبعد النظر، وبذلك يزيد على الأعمال التي جلبت تقديرنا الملكي أعمالا جليلة أخرى، ويبرهن على ان الشعب

العراقي قادر على القيام بما يطلب إليه من الواجبات والله ولي التوفيق » (١)

✻ فض الاجتماع غير الاعتيادي ✻

انتهت مدة الاجتماع ، غـير الاعتيادي ، في الثامن من شهر حزيران ١٩٢٧ م ، فصدرت الإرادة الملكية ، في اليوم المذكور ، بفض هذا الاجتماع ، بعد أن عقد مجلس النواب (٢٤) جلسة خلاله ، وعقد مجلس الاعيان (١٥) جلسة

وكان الملك فيصل اعتاد أن يقيم حفلة تكريمية لأعضاء مجلس الامة « من أعيان ونواب » في ختام كل اجتماع فيدعو إليها المعتمد السامي البريطاني وحاشيته ، مع أركان الحكومة العراقية، ويلقي خطابا سياسياً يناسب الزمان والمكان فلما أنهى المجلس المشار إليه اجتماعه غير الاعتيادي، الذي أعقب « الاجتماع الاعتيادي الثاني » مباشرة ، أمر فأقيمت الحفلة الوداعية المعتادة في السادس من شهر حزيران ١٩٢٧ م وتبادل مع المعتمد السامي إلقاء هذين الخطابين السياسيين :

✻ خطاب صاحب الجلالة الملك ✻

جلالة أخي . فخامة المعتمد السامي . ايها السادة :

اعتدت ، منذ بدأت حياتنا الدستورية ، ان اقيم حفلة وداع لحضرات اعضاء مجلس الامة عند انتهاء اجتماعه السنوي ، وهذه والحمد لله حفلتنا الثالثة ، وقد سرني انني حظيت بتشريف جلالة أخي ، وفخامة المعتمد السامي ، وقائد القوات البريطانية ، وبعض كبار الموظفين في المملكة ، وإني أتمنى أن أقيم مثلها في السنة المقبلة وأراكم جميعاً متمتعين بالصحة والرفاهية قريري العين بسير مملكتنا هذه الفتية نحو الرقي والسعادة

ايها السادة

لقد اجتزنا بعون الله صعاب السنوات الماضية ، ولم يبق أمامنا ما يعيق سيرنا ، فنحن سائرون إلى الأمام متكلين على الله غير مترددين .

إني في موقفي هذا لمغتبط جداً بما اظهره اعضاء مجلس امتي من الكفاية في ممارسة اعمالهم . فقد ابرمتم بسرعة ما كان صالحاً ومفيداً ، وانتقدتم بحرية تامة ما كان قليل النفع للبلاد ، وبذلك خدمتم وطنكم خير خدمة ، وانا لنشكركم على ذلك ، ونخصكم بأجمل الثناء ، كما اننا نشكر الهيئة التنفيذية على ما تيسر لها من التوفيق في تسيير امور المملكة ، وما بذلته من جهود عظيمة في الوقت الذي كانت فيه مشتغلة مع الهيئة التشريعية . واني واثق بأنها ستجد في أثناء العطلة القادمة في تطبيق القوانين التي أنجزتموها خاصة ذلك القانون . قانون تقدير حصة الحكومة ، الذي سيكون

---

(١) مذاكرات مجلس النواب لسنة ١٩٢٦/١٩٢٧ ص ٨٠١

كبير النفع في إنقاذ الحكومة والاهالي من الاصول السقيمة ، اصول الذرعة والتخمين ، التي ورثناها من الحكم البائد ، كما انها ستسعى في إعداد بعض اللوائح القانونية لتنظيم حياة البلاد ، وتجتهد خاصة في إحضار لائحة الميزانية لتعرض على مجلسكم في أجلها المضروب ، ويسرني أن أرى المجلس في دورته الآتية منجزاً أعماله في بحر المدة المحدودة له في القانون ، وهذا لا يتم إلا بتآزرنا جميعاً .

يا فخامة المعتمد :

اني لا أحب أن تفوتني هذه الفرصة من غير أن أعرب لكم عن سروري العظيم من المؤازرة الثمينة التي لا زلتم تقدمونها بكل ارتياح إلى حكومتنا ، إن مناسباتنا مع حليفتنا بريطانية العظمى ستبقى كجو العراق صافية لا يعكرها معكر مهما تقلبت الاحوال

نعم لا يمكن أن يقال انه لم يقع في الماضي بعض اختلاف في الرأي ، ولكن لعلم العالم ان ذلك ما كان إلا كوقفة من يتحرى أحسن الطرق وأسهلها للسير إلى الأمام ، بطمأنينة ولإنعام النظر فيما هو أصلح لتقوية الصداقة

اننا لنشكر دائماً تلك اليد الجميلة التي أسدتها إلينا حليفتنا العظمى في أيامنا الغابرة العصيبة ونرجو أن تبقى لنا خير معين في حياتنا المستقبلة

ويجدر بي في هذا الموقف أن أذكر بلسان القدر المساعدات الثمينة التي نناها من قائد القوات البريطانية ، والمساعي الجليلة الفائدة التي يبذلها الموظفون البريطانيون .

أيها السادة . اني أؤمل بفضل الله ، ومؤازرة الحليفة ، أن تجدوا عند استئنافكم أعمالكم في السنة الآتية تقدماً كبيراً في أوضاعنا السياسية ، مما يتحقق به آمالنا القومية ، وفي الختام أودعكم وأرجو أن أراكم بخير وعافية (١)

﴿ خطاب المعتمد السامي ﴾

يا صاحب الجلالة :

اني لعلى يقين من أن تأكيد جلالتكم مجدداً لما بين الدولتين الحليفتين : بريطانية العظمى والعراق من الصداقة والتعاون كان له في نفوس كافة الحاضرين هنا ، ما كان له في نفسي من الأثر البليغ . وكما بينتم جلالتكم لا بد من أن يحصل من وقت إلى آخر اختلاف في الرأي بين البلادين إلا ان مثل هذا الاختلاف سيكون دائماً من قبيل الاختلاف بين صديق وصديق ، ويسوى بالتساهل المتبادل بروح الصداقة الحقة . هذا ولا يمكن أن يكون الامر بخلاف ذلك

(١) جريدة (العالم العربي) العدد (٩٩٠) بتاريخ ٨ حزيران ١٩٢٧

إذا تذكرنا المبادىء التي كانت من أول الامر ترشد بريطانية العظمى في معاملاتها مع العراق ، وهي المبادىء التي أمرني شخصياً باتباعها حضرة صاحب الجلالة الملك جورج الخامس ، ودوك ديفولشير ، وزير المستعمرات آنئذ ، عنـدما اخترت منذ نحو خمس سنوات لأخلف السير برسي كوكس ، كمعتمد سام في العراق ، فبأمر من صاحب الجلالة الملك جورج ، بلغت تلك المبادىء كتابة (كذا) ان المبدأ الاساسي المنطوية عليه العلاقات بين الحكومتين هو التعاون في سبيل غاية مشتركة ، هي أن تؤسس تدريجياً حكومة ، عراقية ، مستقلة ، موالية لحكومـة صاحب الجلالة البريطانية ، ومقيدة تجاهها بشعور المنة ، ومعرفة الجميل ، وليس هنالك من فكر قط في أن تتبع حكومة صاحب الجلالة البريطانية سياسة ترمي إلى غاية ما ، غير هـذه الغاية ، وان جلالتكم والشعب العراقي أعلم الجميع بمقدار اتباع بريطانية العظمى لهذه المبادىء .

أما في ما يخصني ، فإني عندما التفت حولي أرى سنة فسنة براهين جديدة عن تأسيس حكومة عراقية مستقلة تدريجياً فإن حدودكم قـد عينت الآن ، وعشائركم التي كانت في اقتتال مستمر أصبحت في سلام ، وقد حصلتم على اعتراف دول العالم الكبرى بكم جميعها تقريباً ، وقواتكم التي تزداد سنة فسنة عدداً وكفاءة على السواء تأخذ على عاتقها كل سنة قسطاً أوفر من مسؤولية المحافظة على الامن الداخلي ، ومواردكم ووسائل مواصلاتكم العمل جار على ترقيتها ، وإيراداتكم تزداد رويداً ووزرائكم وموظفيكم يزدادون كل سنة خبرة ومقدرة ، ومجلس امتكم قد دل على انه مدرسة للتدريب في السياسة والإدارة ، فإذا استعمل زعماء العراق شيئاً من الصبر المنطوي على الحكمة ، يكون تحقيق جميع أمانيها على قاب قوس منكم الآن

هذا وإني أجرأ على القول بأن الفضل الاكبر في وجود هذه الحالة السعيدة يعود إلى جلالتكم التي لم تحد أبداً عن جادة التعاون الودي مع بريطانية العظمى ، ورعت بعين ساهرة لا تنام مصالح بلادكم الحقيقية ، وقسم كبير من الفضل في ذلك يرجع أيضاً إلى الشعب العراقي الباسل الحليم الذي يذكر له بغاية الامتنان كياسته ، ومساعدته جميع الاهالي البريطانيين ، القاطنين ضمن حدود جلالتكم ، وأخيراً اني اعلم ان جلالتكم تريد مني ان ابين عنها عظم دين مملكتكم للجهود الدائمة التي يبذلها ذلك النفر القليل النسبة من الموظفين البريطانيين الذين يفتخرون بكونهم في خدمتكم لي الآن ٣٥ سنة أعنى عناية تامة شديدة في أمور إدارة الدول ، وقد شاهدت بلداناً وحكومات عديدة ، وأقول بلا تردد ان هؤلاء الموظفين يمكنهم في رأيي التمثل بأية هيئة اخرى من الموظفين في العالم ، من حيث المقدرة الطبيعية ، والكفاءة ، والتجرد لعملهم ، وفي الحقيقة اني بصفتي معتمداً سامياً لا اجد في هؤلاء الموظفين سوى عيب واحد ، وهو انهم اشد عراقية في آرائهم من العراقيين انفسهم ، ولكن هذا عيب لا اظن ان جلالتكم تود ان تتشكى منه

وفي الختام أؤكد مجدداً ماتكهنتم به جلالتكم من أن لا شيء يقوى على فصم عرى الاتفاق الذي بين الحكومتين ، واننا بالغون بسرعة جديدة الغاية التي قد وضعناها أمامنا (١)

﴿ استقالة وزير المعارف ﴾

وعلى أثر انفضاض المجلس النيابي استقال السيد عبد المهدي ، وزير المعارف، من منصبه مختلفاً مع زملائه في قضية لائحة قانون الدفاع الوطني فقد كان الوزير المستقيل يرى ضرورة تعديل الاتفاقيتين « المالية والعسكرية » قبل أن تعرض اللائحة المذكورة على المجلس ، بينما كان زملاؤه يرون ضرورة عرض اللائحة على المجلس للمذاكرة فيها قبل أن يبت في أمر الاتفاقيتين المذكورتين

فصدرت الإرادة الملكية بقبول استقالته ، وبإسناد منصب وزارة المعارف بالوكالة إلى رئيس الوزراء جعفر باشا العسكري ، وفي يوم ١٣ تموز من هذه السنة صدرت الإرادة الملكية بإسناد المنصب المذكور بالوكالة إلى وزير المالية ، ياسين باشا الهاشمي . واني أترك لمعالي السيد عبد المهدي



﴿ الوزير المستقيل * السيد عبد المهدي ﴾

أن يتكلم عن سبب استقالته فأنشر كتابه المرسل إلي وهذا هو :-

الشطرة ٢٩ تشرين أول ١٩٣٠

حضرة الفاضل السيد عبد الرزاق الحسني المحترم

تحية واحتراماً : تلقيت تحريركم المؤرخ ٢٥ الجاري ، وبه تطلبون مني أن أوافيكم عن سبب استقالتي من الوزارة العسكرية الثانية ، لتنشروا ذلك في كتابكم « تاريخ الوزارات العراقية » الذي تنوون وضعه ، فنزولا عند رغبتكم وخدمة للتاريخ أبدي :-

لا يخفى ان إحدى مواد منهاج الوزارة المذكورة « قضية الدفاع الوطني » وبناء على ذلك القيت لائحة التجنيد على بساط البحث في مجلس الوزراء وتذاكر فيها

وقد كان من المتفق عليه ايضاً ان اللائحة المذكورة تكون في مجلس الوزراء جاهزة ومهيئة

---

(١) جريدة [العالم العربي] العدد (٩٩٠) بتاريخ ٨ حزيران ١٩٢٧

ولا يكون إمرارها على المجلس النيابي إلا بعد الحصول على تعديل المعاهدة البريطانية العراقية واتفاقياتها ، تعديلا يتفق والرغائب الوطنية ، إذ ان أمر التعديل كان يومئذ موضع المداولة ما بين مجلس الوزراء ودار الاعتماد ، وكانت الوعود تأتينا عنه تباعاً ، وبالاخير عنّ لأكثرية مجلس الوزراء إرسال اللائحة إلى المجلس النيابي ، في حين ان المجلس لم يبق من اجتماعه إلا يوم واحد ثم ينفض ، وقبل أن نتوصل إلى نيل التعديل الذي كان هو السبب الوحيد لتأجيل اللائحة في مجلس الوزراء طيلة تلك المدة ، ولما كنت أعتقد بأن إرسال اللائحة مجردة لم تشفع بالتعديل المنوه عنه ، خاصة وقد حدث يومئذ ما جعل الحكومة العراقية في مسيس الحاجة إلى تثبيت وضعها أكثر من أي وقت آخر ، وأن تعين حداً لعلاقاتها مع حليفتنا ، قبل كل شيء ، اعترضت على إرسال اللائحة بمثل تلك الصورة ، وبسطت لزملائي آرائي حول الموضوع ، ولما كانت الاكثرية في غير جانبي رفعت استقالتي بكتاب مؤرخ في ٧ حزيران ١٩٢٧ اودعته ما كنت أرتأيه وأشرت فيه إلى المقررات التي اتخذت حول اللائحة لما كنت أراها تؤيدني في معتقدي واني ارسل إليكم صورة من كتاب الاستقالة لتزيدكم وضوحا وعساني ان اكون قد أديت رغبتكم بكتابي هذا تماما ودمتم باحترام (١)

(١) وهذه صورة الاستقالة

إلى فخامة رئيس الوزراء المحترم

بعد التحية :

إن إرسال لائحة التجنيد إلى المجلس النيابي بدون أن تكون مشفوعة بتعديل المعاهدة واتفاقياتها رأي ما ارتأيته ولا أرتأيه إن المجلس الوزاري على ما اعتقد لم يبن مذاكراته حول اللائحة المذكورة إلا على الأسس التي وضعتها اللجنة الوزارية وإذا ما رجعنا إلى تقارير اللجنة المشار اليها سيتضح لنا جلياً انها قد ارتأت امرار اللائحة على المجلس النيابي بعد الحصول على التصاريح التي كنا نحسب لنيلها نفاد الأسابيع الخمس فقرة ٤ من تقرير اللجنة المؤرخ في ١٣ نيسان ١٩٢٧ والفقرة ٧ من التقرير نفسه وان عدم نيلنا على هذه التصاريح لحد الآن هو السبب الحائل دون ارسال اللائحة طيلة هذه المدة كما جاء ذلك في كتاب الاستقالة المرفوع من قبل فخامتكم لصاحب الجلالة ملكنا المعظم بتاريخ ٢٥ مارت سنة ١٩٢٧ فأنا لا أشك أبداً في أن اللائحة إذا أرسلت على صورتها المجردة وقبل أن نتمكن من نيل المعاهدة التي توضع على اسس هي أقرب بكثير إلى الأماني الوطنية من أسس المعاهدة الحالية (فقرة ٤ من تقرير اللجنة المؤرخ ٥ ١ مارت سنة ١٩٢٧) مما يضادد النفع الذي نتوخاه من التجنيد خاصة وإننا بعد الاستقالة وصدور عواملها المعلومة اصبحنا بوضع خاص يتحتم علينا اولا أن نسعى لتثبيت وضعيتنا والحصول على ما جعلناه سبباً لاستقالتنا قبل أن نفكر في ارسال اللائحة في حين علمنا بأنها تتنازعها عوامل قد تؤدي إلى أن تكون نتائجها غير مرضية. وبما أني قد صرحت مراراً بأوقات أحفظ تواريخها سواء حينما أتوفق بشرف المثول أمام سيدي المعظم أو عندما ما يجمعني مع زملائي الوزراء جامع من أن تثبيت الوضع بالتعديل المنوه عنه لا بد وان يكون مقدما على ارسال اللائحة فلهذا أراني لا اتفق مع الوزراء فيما إذا ارتأوا خلاف ذلك وكل رأي من هذا القبيل أعده جديداً لا يسعني الموافقة عليه وسبباً كافياً لتقديم استقالتي هذه ولفخامتكم مزيد الاحترام

مشكلة التجنيد الاجباري

يقوم الجيش العراقي على أساس التطوع فيستنزف معظم ثروة الدولة ، دون أن يباشر عملاً يستحق هذا الاستنزاف ومدة التجنيد عامان تمنح للجندي ، بعد انتهائها ، حرية العمل إذا ما أوصي باعادته ، وقد حتمت المادة ال (٤) من الاتفاقية العسكرية المنعقدة في ٢٥ آذار ١٩٢٤م على أن:

« تتعهد الحكومة العراقية بان تخصص مالا يقل عن (٢٥) بالمئة من ايرادات العراق السنوية لأجل القيام بأعباء الجيش النظامي والقوات المحلية الأخرى التي تتولى أمرها ... الخ »

فصارت الوزارات المتعاقبة ، ومن ورائها السلطة العليا ، تفكر في وجوب إحلال « التجنيد الاجباري» محل «التطوع» وقد اتخذت « الوزارة السعدونية الثانية » في جلسة مجلس الوزراء المنعقدة في ٢١ آذار ١٩٢٦ هذا القرار :

« تلي كتاب وزارة الدفاع . . . المتعلق بأمر توسيع وتحسين حالة الجيش . . . والمذكرة الموضوعة من قبل الجنرال ديلي المتعلقة بسياسة العراق العسكرية ... وقرر ما يأتي :

١- أن يشرع بتأليف لجنة في وزارة الدفاع لدرس مسألة تبديل طريقة التجنيد الحالية ، واحضار لائحة قانون الخدمة العامة

٢- أن تتفاوض وزارة المالية مع وزارة الدفاع لتعيين مقدار المصاريف اللازمة لتطبيق الخطة المقترحة من قبل الجنرال ديلي في خصوص تأسيس جيش وطني قوي ، وعرض النتيجة ، على مجلس الوزراء لاصدار القرار النهائي »

فصارت الوزارات المتعاقبة ، ومن ورائها السلطة العليا ، تفكر في وجوب احلال « التجنيد الاجباري » محل « التطوع »

فلما تسلمت « الوزارة العسكرية الثانية » مقاليد الحكم ، وثبت لديها نضوج الموضوع ، قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة في يوم ٢٤ آذار ١٩٢٧م قبول « لائحة قانون الدفاع الوطني » التي أعدتها وزارة الدفاع تمهيداً لعرضها على البرلمان

والظاهر أن مشروع التجنيد الاجباري لم يلقَ تأييد بعض العناصر التي اكتوت بنار هذه الخدمة في العهد التركي ، وقاست الامرين من هولها ، فأخذت تعارضه بطرق مختلفة ، خشية أن يؤدي إلى النتائج نفسها ، التي أسفر عنه نظام التجنيد الاجباري في العهد السابق ، فقد نشر السيد اسماعيل الراوندوزي الكردي ، نائب لواء إربل ، في جريدة « الاوقات البغدادية » الانكليزية الكتاب التالي بتاريخ ١٢ تشرين الثاني ١٩٢٧

أرجو نشر الكلمة الآتية خدمة للحقيقة ، واطلاعاً للجمهور على أمر واقع إزاء الاكراد

والتجنيد الاجباري وهو أن بعض الناس يظن أن المخالفين للتجنيد الاجباري هم اخواننا الشيعيون فقط واني آسف لغفلة هذا البعض عن حقيقة راهنة لم يشعر بها حتى الآن ، وهي أن الاكراد مخالفون للتجنيد الاجباري

نعم ليعلم بأننا نحن الاكراد متفقون مع اخواننا الجعفريين تمام الاتفاق على أن قانون التجنيد الاجباري لا يتفق ووضعنا السياسي ، وسويتنا العلمية الحاضرة ، ونحن نعتقد أن قانون التجنيد الاجباري ليس مفيداً ، ويسبب في الوقت الحاضر مضاراً عديدة ، وسيكون قنبلة هائلة لبلادنا المحبوبة ، ولذا نوصي الحكومة بالانصراف عن هذه الفكرة في الوقت الحاضر » اه

وقد أكد « النائب الكردي الراوندوزي » في اليوم التالي لنشره هذه الكلمة بأن هذا الرأي لم يكن رأيه الخاص و إنما هو رأي الكرد بأسرهم

✵ الانكليز يعارضون التجنيد ✵

والواقع ان الانكليز انفسهم كانوا يعارضون مشروع التجنيد الاجباري ، وكانت معارضتهم هذه تتقمص اثوابا منوعة من العنصرية ، والطائفية ، وقد سجلوا اسباب معارضتهم هذه في كتبهم الرسمية ، التي تبادلوها مع الحكومة العراقية وخير ما يمكننا ان ننشره في هذا الصدد الكتاب الذي بعث به رئيس الوزراء إلى دار الاعتماد في تفنيد المعارضة وهو :

الرقم ٢٠٥٨

التاريخ ٢٥ ايار ١٩٢٧

يا صاحب الفخامة !

أطلعت زملائي على كتاب فخامتكم المرقم بي او/١٥٣ والمؤرخ في ١٢ ايار سنة ١٩٢٧ الذي طلبتم فيه إلي ان اصرح إلى مجلس الامة ؛ قبل ان يتخذ قراراً بشأن لائحة قانون التجنيد ؛ انه إذا حصلت معارضة للتجنيد من بعض فئات من الاهلين ، فالحكومة البريطانية ، مع استعدادها لمعاضدة العراق ادبياً ، لا توافق على استخدام القوات البريطانية في سبيل تأييده • وقد اشرتم فخامتكم في ذلك الكتاب إلى كتابكم المرقم بي او/١١ والمؤرخ في ١٢ كانون الثاني سنة ١٩٢٧ المتضمن آراء الحكومة البريطانية في مسألة التجنيد

إن زملائي يقدرون الموقف حق قدره ، ويعلمون جيداً الشعور البريطاني العام نحو لوائح التجنيد ولكنهم لم يتمكنوا من إدراك ما يرمي اليه فخامتكم في بيان ضرورة اخبار اعضاء مجلس الامة ، قبل اعطاء قراره ان القوات البريطانية لا تساعد الحكومة العراقية فيما لو حصلت معارضة ضد هذا القانون من بعض الناس ، لأن مثل هذا التصريح يكون مشوقاً لرفض اللائحة من قبل المجلس

بكل تأكيد ، وقد رغبوا إلي في ان احيط فخامتكم علماً بكل ما يشعرونه من حراجة الموقف وصعوبة العمل في هذه الظروف

إن الحكومة البريطانية لم تحد في جميع ادوار التحالف عن المبدأ القائل بأن تلقي على عاتق العراق مسؤولية الدفاع ضد التجاوز الخارجي ، وحفظ الامن الداخلي خلال اربع سنوات على الاكثر وقد تأيد هذا المبدأ بكتاب فخامتكم المرقم بي او/٦٤ والمؤرخ في ١٣ ايار سنة ١٩٢٧ الذي فيه طلبت حكومة صاحب الجلالة البريطانية إلى الحكومة العراقية الدخول في مفاوضات جديدة لتعديل الاتفاقية العسكرية تنفيذاً لهذا المبدأ على اساس ابقاء قوة هوائية بريطانية مع وحدة او وحدتين اخريين في العراق ٠ وعلى ان يدفع العراق النفقات الاضافية الناشئة من وضع وحدات بريطانية في العراق وقد ابدى زملائي ولا يزالون يبدون رأيهم بكل صراحة بأن تولي هذه المسؤولية ، بالنظر إلى موارد البلاد المالية لا تتكلل بنجاح بدون تطبيق التجنيد الاجباري الذي اوصيتم فخامتكم في كتابكم الآنف الذكر انه من الاصلح للحكومة العراقية ان تنجز بسرعة مذاكراتها فيه

إن جل ما طلب زملائي في هذا الشأن هو معاضدة الحكومة البريطانية الادبية في امرار هذه اللائحة من مجلس الامة وتنفيذها ، تلك المساعدة التي وعدت الحكومة البريطانية بإسدائها في كتاب فخامتكم المرقم بي او/١١ والمؤرخ في ١٢ كانون الثاني سنة ١٩٢٧ المشار اليه قبلا وقد شرحت الحكومة العراقية هذه المساعدة الادبية في توصيات اللجنة الوزارية التي وافق عليها مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة في ٢٤ آذار سنة ١٩٢٧ وهي تعتقد ان هذه السياسة وحدها هي الكافلة لتطبيق مبدأ القاء مسؤولية الدفاع عن العراق ، وأن الاقتراحات المتعلقة بالاكتفاء بوحدات قليلة ، وقوة صغيرة من الطيران لا تؤمن الغاية التي يتوخاها العراق وحكومة صاحب الجلالة البريطانية من تولي المسؤولية المبحوث عنها ، ومن تاريخ ذلك القرار اخذت محادثات فخامتكم سواء كان مع الوزراء او معي ترمي الى عدم انتظار تصريح الحكومة البريطانية ، والاسراع في امرار لائحة قانون التجنيد من مجلس الامة

يظهر من المكاتبات الدائرة حول لائحة التجنيد ان الحكومة البريطانية ترغب في التخلي مقدماً عن كل مسؤولية عما قد يحدث في المستقبل بسبب التجنيد ، وهذا يعني بالنظر إلى الفقرة الاخيرة من المادة ٨ من الاتفاقية العسكرية ان الحكومة البريطانية لا توافق على اللائحة ٠ وبما ان نجاح مساعيها يتوقف على تضامن الحكومتين المادي والادبي فزملائي يرون ضرورة للتثبت من موقف حكومة صاحب الجلالة البريطانية ازاء هذه المسألة قبل تقديم اللائحة الى البرلمان ، ويرجون الجواب على هذه النقطة بأسرع ما يمكن

وقد طلب إلي زملائي ان اصرح لفخامتكم انهم باتوا يشعرون بأن الامل في حل المسائل الموضوعة على بساط البحث والتي تحتاج معالجتها إلى جهود عظيمة، وتفاهم تام من كلا الجانبين قد تضاءل جداً . إن هذه الحوادث قد اظهرت لهم ان المسؤولية الملقاة على عاتقهم تضطرهم إلى مفاتحة جلالة الملك فيصل ليتفضل بعرض الامر على حكومة صاحب الجلالة البريطانية، بغية إزالة هذا الجو المتلبد بالشكوك، ومعالجة الامور الهامة التي اصبح أمر البت فيها ضروريا جداً

إني مقدم نسخة من هذا الكتاب بصورة مستعجلة إلى جلالة الملك فيصل . تفضلوا يا صاحب الفخامة بقبول فائق الاحترام

المخلص : جعفر العسكري

صاحب الفخامة السير هنري دوبس آر . سي . دوبس
كي . سي . اس . آي . كي . سي . ام جي . كي . سي آي . ئي آي . سي اس
المعتمد السامي لحكومة جلالة ملك بريطانية بالعراق

﴿ رفع اللائحة الى المجلس ﴾

على الرغم من موقف الانكليز المعارض لفكرة « التجنيد الاجباري » ارتأت الوزارة القائمة ان ترفع اللائحة المعدة لهذا المشروع إلى المجلس النيابي لإبرامها، فقامت حولها ضجة في الصحف المحلية، وفي الاندية السياسية

كتب الاستاذ الشيخ محمد باقر الشبيبي، نائب لواء المنتفق، في العدد المرقم (١٠٩٠) من جريدة « العالم العربي » الصادر في يوم ٢ تموز ١٩٢٧م يقول :

«ينظر العراقيون إلى التجنيد الاجباري ويعارضون فكرته ما دامت الامور على ما هي عليه الآن من عجز المسؤولين عن تحقيق رغبة من رغبات الامة، او تدارك حاجة من حاجاتها الكبرى وقد علت بها اصوات المخلصين، وفاضت ببسطها انهار الصحف في العالمين »

ونشر السيد اسماعيل الراوندوزي، نائب لواء إربل، الكلمة التي اثبتناها من قبل عن هذا المشروع

أما الاسباب التي استندت الحكومة اليها في رفع لائحة قانون التجنيد الاجباري إلى البرلمان فقد تضمنها هذا الكتاب

﴿ الاسباب الموجبة لقانون التجنيد الاجباري ﴾

ديوان مجلس الوزراء

التاريخ في ٧ حزيران سنة ١٩٢٧ — الرقم ٢٢٤٧

فخامة رئيس مجلس النواب

بعد التحية :—

أرسل إلى فخامتكم في طيه لائحة قانون الدفاع الوطني لعرضها على مجلس النواب

. لا يخفى ما للجيوش الوطنية من الاهمية في نظر الامم الحية ، والشعوب الحريصة على حريتها واستقلالها • فإن الجيش الوطني في كل امة منها هو رمز الحياة ، وقوام الاستقلال

وقد ازدادت اهمية الجيوش وضوحا في اثناء الحرب الكبرى ، لذلك فإننا نرى ان المنافسة في العناية بها قد اشتدت بعد الحرب ، اشتداداً زائداً بين الامم المتمدينة ، التي اخذ كل منها يبذل كل ما في وسعه لتعزيز جيشه ، سواء أكان ذلك بتزييد عدد الجيش وعُدده ، أم بتحسين تدريبه وتزييد كفايته .

ولانرى حاجة إلى الاسهاب في ايراد الامثلة على ذلك ، فأمامنا ما قامت به الدولتان المجاورتان تركيا وفارس لتحسين جيشهما في السنين الاخيرة ، وأمامنا قانون الدفاع الوطني الافرنسي ، الذي يقضي بوضع جميع افراد الامة ، من نساء ، ورجال ، وجميع موارد ثروة البلاد في يد الحكومة عند الحاجة .

وتتبع الدول على العموم في تأليف جيوشها طريقتين تختلفان باختلاف مواقعها ، وثروتها ، ورقي شعوبها وهما : الخدمة العامة والتطوع . أما الدول البرية المجاورة لدول قوية فإن مجاورتها لهذه الدول تقضي على كل منها بالاحتفاظ بجيش كبير يكون دائماً على استعداد تام لمقابلة الطوارئ المفاجئة . ولما كان الاحتفاظ بهكذا جيش كبير يتطلب مبالغ طائلة ، فإن هذه الدول تلجأ عادة إلى الخدمة العامة ، التي تقلل من مصروفات الجيش ، وذلك حال فرنسا ، وايطاليا ، وروسيا ، وتركيا وما اشبهها من الدول . وأما الدول البحرية ، المعتصمة وراء البحار ، فليست في زمن السلم بحاجة إلى جيوش دائمة كبيرة ، لأنها في مأمن من مفاجأة الجيوش البرية ، لذلك فهي تكتفي على الغالب بجيش قليل قابل للتوسيع ، عند الحاجة ، معتمدة في ذلك على أسطولها ، وثروتها ، ورقي شعوبها ، والوقت الذي يتسع أمامها لتوسيع جيشها عند الحاجة وذلك شأن انكلترا وأميركا

ولما كان القطر العراقي من الاقطار المتمسكة بأهداب الحياة ، والطامحة إلى الحرية والاستقلال وكان معظم حدوده الشاسعة مكشوفاً ومحاطاً بجيران أقوياء ، فقد كانت مسألة تأليف جيش وطني عراقي الشغل الشاغل للدولة العراقية منذ تأسيسها .

ولما تقرر في أوائل السنة ١٩٢١ تأليف جيش وطني ، يحل محل القوات الامبراطورية تدريجا كانت الحكومة العراقية حينئذ مضطرة إلى انتهاج إحدى الطريقتين الآنفتي الذكر في تجنيد الجيش الذي تحتاج اليه .

ومع أنه كان من الواضح أن لا مندوحة للعراق عن الخدمة العامة ، فقد اقتضت الحالة العمل

بالطريقة الأولى ، وهي طريقة التطوع ، التي ظلت متبعة حتي الآن برغم نقائصها . ولم ينقض النصف الأول من تلك السنة إلا وتألفت نواة الجيش العراقي .

ولما كان عدد القوات الامبراطورية المحتلة كافياً ، فإن مسؤولية هذا الجيش لم توضح ، ولم يقرر له منهاج ثابت يسير عليه في توسعه وتحسنه .

وفي ١٠ تشرين الأول ١٩٢٢ عقدت المعاهدة العراقية – الانكليزية فلم يعين فيها نصيب كل من الدولتين المتحالفتين من مسؤولية الأمن الداخلي ، والدفاع عن العراق ضد التعدي الخارجي لذلك ظلت تبعة الحكومة العراقية في الامن والدفاع مجهولة ، وظل موقف الجيش العراقي مقلقلا ، ومستقبله مبهما ، تتقاذفها أمواج الازمات المالية والسياسية من كل الجهات.

تطور الجيش في السنوات التي تلت تأسيسه تطوراً تدريجياً بطيئاً ؛ ولكن مسؤولياته كانت تزداد بسرعة من جراء انسحاب القوات الامبراطورية المتواصل ، وكان كلما بذات المساعي لتوسيعه ، وقفت الضائقة المالية حائلا دون ذلك ، بل صدف أن اضطرت الحكومة إلى إنقاص بعض تشكيلاته ، والغاء البعض الآخر ، بينما كانت في أشد الحاجة إلى توسيعه ، وتحسينه ؛ لذلك فإن الانظار كانت تتجه دائماً إلى الخدمة العامة ، التي كانت وزارة الدفاع تنتهز كل فرصة للتوصية بالنظر في اختيار نوع من أنواعها موافق لحالة البلاد . وقد ظلت سياسة الجيش في مدّ وجزر إلى حين إبرام المعاهدة والاتفاقيات الملحقة بها عام ١٩٢٤

أبرم المجلس التأسيسي المعاهدة والاتفاقيات في أواسط تلك السنة . وقد عنت المادة الاولى من الاتفاقية العسكرية المبدأ الذي يجب أن تتمشى عليه سياسة الجيش العراقي ، وهو يتلخص في أن تأخذ الحكومة العراقية على عاتقها المسؤولية التامة عن تأييد الانتظام الداخلي ، وعن الدفاع عن العراق ضد التعدي الخارجي في أقرب وقت ممكن ، على شرط أن لا يتجاوز ذلك أربع سنوات من تاريخ عقد تلك الاتفاقية . ولأجل إدراك هذه الغاية قد وقع الاتفاق على أن المعاضدة والمساعدة المادية اللتين تقدمها حكومة صاحبُ الجلالة ملك بريطانيا يجب أن تتناقصا شيئاً فشيئاً بأسرع ما يمكن

ونصت المادة الثانية منها على أن ما تؤديه حكومة صاحب الجلالة البريطانية ، إلى حين ، من الأمداد والمساعدة يجب أن يكون في شكل وجود حامية من الجنود الامبراطورية في العراق ، أو وجود قوات محلية فيه تقوم بأعبائها حكومة صاحب الجلالة البريطانية ، ومنح التسهيلات في عدة أمور تتعلق بتثقيف ضباط الجيش في انكلترا وتجهيزه بما يحتاج اليه .

وتعهدت الحكومة العراقية في المادة الرابعة أن تخصص مالا يقل عن ٢٥ بالمائة من إيرادها السنوي لمصروفات الجيش النظامي ، والقوات المحلية الاخرى ؛ التي تتولى أمرها ، وهذه النسبة هي

أعظم نسبة مئوية من الايرادات ؛ تنفقها أمة على جيشها في جميع العالم ، وقد تعهدت أيضاً أن تقوم بقدر طاقتها المالية بزيادة قوام جيشها النظامي الدائم ، طبقاً للبرنامج الملحق بالاتفاقية ، وبأن تشكل جيشاً احتياطياً.

ويتضمن البرنامج المذكور تفاصيل زيادة الجيش خلال سني المعاهدة الاربع (١٩٢٤—١٩٢٨)

ولما دققت « لجنة تدقيق المعاهدة » في المجلس التأسيسي « الاتفاقيــة العسكرية » أوردت في ختام تقريرها الذي رفعته إلى المجلس ما يأتي :—

(وفي الختام ؛ بالنظر للاتفاقية العسكرية ، تود اللجنة أن تلفت أنظار المجلس إلى أنه مهما خففنا بنود المعاهدة ، والاتفاقية العسكرية ، وأجرينا فيها من التعديلات ، فلا يمكن أن تتأسس الحكومة العراقية ، وتنهض على أسس متينة ما لم تأخذ بعين الاعتبار نمو جيشها الوطني ، وتقويته واللجنة ترى أن قبول أساس المكلفية العامة (الخدمة العامة) هو الدواء الوحيد لمعالجة هذا الامر ، ولتخليص البلاد من جميع هذه القيود والامتيازات والصيانات)

وقد بدأت الحكومة العراقية بتنفيذ ماترتب عليها بموجب هذه الاتفاقية ؛ وقامت بتعهداتها ، برغم الصعوبات المتنوعة التي جابهتها ، ولكن العسر المالي لم يلبث أن غلّ يدها مرة أخرى ؛ لذلك فقد تم الاتفاق ، حينما زار العراق وزيرا المستعمرات والطيران البريطانيان في ربيع ١٩٢٥ على صرف النظر عن قيام العراق بما تعهد به في الاتفاقيتين المالية والعسكرية من تزييد جيشه في السنتين ١٩٢٦ و١٩٢٧

سبق أن بينا أن دولة العراق الحديثة ذات حدود شاسعة مكشوفة ، ومحاطة بجيران أقوياء ، وان كلا من هؤلاء الجيران يستند إلى قوة لا يؤمن معها جانبه ، إلا إذا تيسر للعراق قوة كافية للدفاع عنه إلى درجة ما .

ولما كانت المعاهدة الحالية تقضي بأن يتولى العراق المسؤولية التامة عن الامن الداخلي ، والدفاع عن نفسه عند ختام أجل المعاهدة في السنة ١٩٢٨ فإنه بات من المحتم عليه أن يعد هكذا قوة ، مهما كلفه الامر ، وأن يعززها بما يستطيع التوصل اليه من العضد السياسي والادبي ، بواسطة المعاهدات ، والمساعي السياسية

ولما كان لدولتي تركيا وفارس ، المجاورتين ، جيشان قويان ، منظمان على أساس الخدمة العامة ومجهزان بكميات وافرة من الاسلحة الحديثة ، وبعدد من الطيارات ، فإنه من الضروري أن يعدّ العراق جيشه المقبل على أساس جعل ذلك الجيش قادراً على الوقوف — ولو إلى أجل معين — في وجه أحدهما ، في حالة اعتدائه على حدود العراق ، ريثما ينفسح المجال للمساعي السياسية ، التي تبذل لدرء الخطر ، أو تصل العراق المساعدات العسكرية من الخارج

إن الامة العراقية انتهزت كل فرصة للاعراب عن رغبتها في أن تعيش حرة مستقلة ، وأن تتبوأ مكانتها بين الامم المتمدنة العزيزة الجانب ، الموفورة الكرامة • وإن استقلال الامة ، وعزة جانبها ، لا يقومان بالآمال والتمنيات ، ولا على حراب الجيوش الاجنبية ، وإنما على سيوف الامة وصدور أبنائها

وقد أصبح انتهاء أجل المعاهدة على الابواب ، ويستحيل على العراق أن يتولى المسؤولية عن كيانه إلا إذا زاد عدد جيشه إلى حد معين ، ولكن البلاد تنفق الآن على الجيش الحاضر أقصى ما تستطيع إنفاقه في سبيل الدفاع ، وهـذا ما يجعل توسيع الجيش التوسيع المطلوب — مع الاحتفاظ بطريقة التطوع الحاضرة — من الامور المستحيلة

لذلك فإن الحكومة ، بعدأن جربت طريقة التطوّع نحواً من ست سنوات، رأت أنه لابد لنا من أن ننزل عند مصلحتنا ، ونقتدي بالشعوب الناهضة ، التي تسلك سبيل الحياة والحرية ، وأن نعمد إلى استبدال تلك الطريقة بالخدمة العامة

وهذا الاستبدال ، فضلا عن أنه سيتيح لنا توسيع جيشنا الوطني بمصروفات هي ضمن طاقتنا المالية ، فإن فوائده ستمتد إلى أبعد من ذلك

إن تطبيق الخدمة العامة سيتيح لنا الحصول على جيش حديث ، تتوفر فيه جميع العناصر الصالحة المطلوبة ، لانه سيفتح باب الاشتراك في الدفاع عن البلاد أمام جميع طبقات الامة . ولا شك في أن جيشاً تشترك فيه جميع هذه الطبقات سيكون أجمع للصفات العنصرية ، والمزايا القومية التي تتحلى بها الامة العراقية ، من جيش يقوم على أي أساس آخر

وفضلا عن ذلك فإن تطبيق هذه الخدمة ، سيزيح من أمامنا تلك الهوة التي تستنزف الشطر الكبير من أموالنا ، ويترك لنا مجالا واسعاً للنظر في إرصاد مبالغ كافية للمشروعات الانتاجية ، والعمرانية ، ، من اقتصادية ، وعلمية وغيرها ، مما نحن في أشد الحاجة اليه

وقد بذلت الحكومة كل ما في وسعها لجعل لائحة قانون الدفاع الوطني خفيفة الوطأة ملائمة لحالة الأمة

ولما كان في النية إنشاء جيش يجمع بين أقل ما يمكن من العدد ، إلى أقصى ما يمكن من الكفاية ، فلن يجند بموجب هذا القانون إلا عدد قليل ، بالنسبة إلى قلة العدد الذي يحتاج اليه هكذا جيش في كل سنة ، وعدا عن هذا فإن في اللائحة تسهيلات كثيرة لا تخلو الإشارة اليها من فائدة .

إن أحكام لائحة هذا القانون لا تشمل كل من يكون قد أكمل الثانية والعشرين من عمره يوم تطبيقها ، وهي تحتوي على أقصى ما يمكن من التسهيلات لتأجيل طلاب المدارس ، ومعلميها ،

واعفاء رجال الدين ، والمعيلين للمحتاجين من ذكور ، واناث ، والرأفة بالاشخاص الذين يكون لهم أكثر من ولد في خدمة الجيش ، وهي تجيز دفع البدل النقدي إلى غير ذلك من التسهيلات •

إن جميع الوزارات ، التي تولت الحكم في العراق ، كانت مجمعة على أنه لا مندوحة للعراق من الالتجاء إلى الخدمة العامة ، وقد كان المجلس التأسيسي من هـذا الرأي ، كما أن الخبراء العسكريين ، والماليين ، من عراقيين ، وبريطانيين ، لا يرون مفراً من قبول هذا النوع من التجنيد

ولا شك في أن المجلس الموقر سينظر بعين الاهتمام إلى هذه الاعتبارات ، عند نظره في هذا المشروع الحيوي

اقبلوا فائق الاحترام رئيس الوزراء جعفر العسكري

ماذا في الزبير ؟

انتشرت بين أهل الزبير ، في النصف الثاني من عام ١٩٢٧ ، رغبة في التخلي عن الرعوية العراقية ، والتجنس بالجنسية السعودية ، فرأينا أن نعالج هذا الموضوع في ضوء المعلومات التي جمعناها

كانت بعض العائلات النجدية قد هاجرت إلى أنحاء البصرة في أواخر القرن الثاني عشر للهجرة ، تخلصاً من حياة البداوة وضروب الاضطهاد القبلي ، وقد وجدت في « الزبير » وأنحائها المراتع الخصبة ، ولكنها بقيت على صلاتها بأهلها مستمرة

وقد روج البعض إشاعات مغرضة عن قرب فرض ضرائب ثقيلة على هذه العائلات ، وقرب تجنيد أبنائها ، وما التسجيل العام الذي شرع فيه إلا كخطوة تمهيدية لسوق فلذات أكبادها إلى الجهات التي يريدها الانكليز ، مادام العراق آلة في أيديهم ، وعززت هذه الاشاعات بأقاويل مختلفة بأن حكومة نجد سترفع الضرائب عن كل من يعود إلى أحضانها وعلى هذا أعلنت « متصرفية لواء البصرة » بيانا قالت فيه « كل من اختار غير الجنسية العراقية لايتمكن من البقاء في العراق » فتوقفت العائلات المذكورة عن التشبث عن قبول الرعوية النجدية وانتهى الامر (١)

حادثة مؤلمة في الكاظمية

شعرت « وزارة الدفاع » بخطورة التوتر بين الشيعة وأهل السنة في العشرة الاولى من المحرم لسنة ١٣٤٦ « تموز ١٩٢٧ » فسألت « متصرفية لواء بغداد » عما إذا كانت المآتم الاعتيادية التي ستقام في الكاظمية ، في العاشر من الشهر الهجري المذكور ، تحتاج إلى جند مسلح يساعد الشرطة في حفظ الامن ، فكان الجواب سلباً ، فلما كان اليوم المذكور ذهب اليها ٨٧٩ جنديا غير مسلح يصحبهم اربعون ضابطاً مع عشرين من مأموري الانضباط ، بمسدساتهم ، تحت إشراف قائدهم

(١) جريدة العراق العدد (٢٢٥٩)

محي الدين السهروردي وكان بعض الضباط يحمل مسدساته ، وقد أعطيت الاوامر إلى الجنود بأن لا يتداخلوا في شؤون الاهلين

وفي الساعة السابعة والنصف صباحاً دخلت إلى صحن الكاظمية ثلاثة مواكب عزاء من ذوي المقامات ، وبينما هي تسير سيرها المعتاد ، تلوثت كسوة أحد الجنود بالدم ، وما هي إلا لحظات حتي هاجم بعض الاهلين بعصيهم جنديين كانا يدفعان عجلة ماء جيء بها للجند ؟ و إذا ببعض الضباط يشهرون مسدساتهم و ويشرعون في إطلاق النار فأدى الامر إلى تدافع ، فصراخ ، فعويل ، فتراشقات ، فتصادم فجائي قتل بسببه أربعة من الاهلين وأحد الجنود وجرح ١٤ من الاهلين و١٦٦ من الجنود وفقد ستة من الجنود لا يعلم إذا كانوا قد هربوا أو قتلوا وأخفيت جثثهم

هذه هي خلاصة الحادثة كما روتها « لجنة التحقيق » التي تألفت بأمر وزير العدلية برئاسة المستر بريچارد رئيس المحكمة الكبرى في بغداد ، وعضوية السيد جعفر حمندي ، حاكم الكاظمية والعقيد محي سليم ممثل وزارة الدفاع (١)

وقد خف رئيس الوزراء ، جعفر العسكري ، ومتصرف لواء بغداد ، والمفتش الاداري البريطاني ، إلى محل الحادثة ، ثم استدعيت مفرزة من الجند المسلح ، ولكن المفتش البريطاني شعر بخطورة الحالة ، فعارض في إرسال هذه المفرزة ، وأعلن مدير الشرطة أن في استطاعة الشرطة أن تعيد النظام إلى نصابه دون حاجة إلى جند مسلح وبأسرع من لمح البصر ، فتح جسر الاعظمية لمنع العبور ، وأصدرت الحكومة هذا البيان الرسمي :

« وقع نزاع طفيف في ١٠ محرم في الكاظمية بين امرأة وصبي نشأ عن حيلولة بينهما ، وبين مشاهدة المواكب ، فأدى إلى مشاجرة ومضاربات مؤسفة بين الرعاع والجنود ، الذين حضروا المآتم حسب العادة غير مسلحين ، فقد أسفر ذلك عن أربع حوادث وفاة واحد من الجنود وثلاثة من الاهلين ، وثمانية وأربعين حادثة جرح أربعين من الجند ، وواحدة من الشرطة ، وسبعة من الاهلين ، وقد أعيدت السكينة حالا من قبل الشرطة » اه

وتقول « لجنة التحقيق » أن « آمر المنطقة الجنوبية — رؤوف بك الجادرجي — شهد أمامها بأنه كان قد استشعر بفقدان روح الصداقة والمودة بين الاهلين والجند ، منذ دخل صحن الكاظمية في الصباح الباكر » كما أن اللجنة صرحت في الفقرة ١٤ من تقريرها « لو كان مأمورو الانضباط تحت مراقبة صحيحة لما حدث تشويش » وتقول في الفقرة الـ ١٣ من التقرير « إن آمر الانضباط أمر مأموري الانضباط في الصحن بأن يطلق الرصاص ، أو أنه لم يأمر باطلاقه بل عجز عن القيام بوظيفته القاضية بمراقبته إياهم ومنعهم من اطلاق الرصاص »

(١) جريدة (العراق) العدد (٢٢١٨) بتاريخ ١٥ آب ١٩٢٧

﴿ املاك الشيخين ﴾

لما قررت الحكومة البريطانية غزو العراق في إبان الحرب العالمية الاولى، رأت أن تستميل شيوخ الامارات القائمة على ضفتي الخليج العربي، لتؤمن مواصلاتها عبر الخليج إلى الهند، فكالت الوعود لهؤلاء الشيوخ جزافاً، وكان من جملتها هذا الكتاب الذي وجهته إلى الشيخ خزعل، أمير المحمرة، في يوم ٢١ تشرين الثاني سنة ١٩١٤

بعد التحية. إشارة إلى التأكيدات التي ذكرتها لكم في كتابي المرقم ٣٠٧ والمؤرخ في ١٥ تشرين الاول ١٩١٠ (١١ شوال ١٣٢٨) وتقديراً للخدمات والمساعدات الاخرى الثمينة التي أديتموها إلى الحكومة البريطانية، وعادت بالفائدة على مصالح البريطانيين في عربستان، وشط العرب، فوض إلي الآن أن أؤكد لكم بصورة شخصية وفي هذا الكتاب بأن حكومة صاحب الجلالة البريطانية مهما طرأ من التبدل على شكل الحكومة الايرانية وسواء كانت هذه الحكومة ملكية أم وطنية، مستعدة لأن تمدكم بالمساعدات اللازمة للحصول على حل يرضيكم ويرضينا معاً إذا تجاوزت الحكومة الايرانية على حدود اختصاصكم وحقوقكم، المعترف بها، أو على أموالكم الموجودة في إيران. وكذلك ستبذل أقصى جهدها في الدفاع عنكم لقاء أي اعتداء يأتي اليكم من دولة أجنبية أو أي تجاوز يأتي من دولة أجنبية على دائرة اختصاصكم وحقوقكم المعترف بها أو على سلامة أموالكم الموجودة في إيران. وهذه التأكيدات معطاة لكم ولخلفائكم من الذكور من صلبكم وتبقى أبداً معمولا بها ما دمتم أنتم وخلفائكم قائمين بواجباتكم نحو الحكومة الايرانية، على أن لا يرشح أحد من خلفائكم الذكور إلى الحكم إلا بعد امتزاج رأي حكومة صاحب الجلالة البريطانية بصورة سرية وموافقتها على ذلك وأن تستمروا وخلفائكم تابعين إلى مشورة حكومة صاحب الجلالة وتتخذوا موقفاً مرضياً إزائها

أما من جهة الحكومة الايرانية فسنبذل منتهى جهدنا في ابقائكم على ما انتم عليه من الادارة المختارة

وفضلا عن ذلك فستبقى بساتين النخيل العائدة لكم في الجانب التركي من شط العرب كلها تحت حيازتكم وحيازة ورثتكم معفاة من الرسوم

٢١ تشرين الثاني ١٩١٤ التوقيع « كوكس »

ووجهت كتابا آخر إلى شيخ الكويت، مبارك الصباح بهذا المآل أيضاً

وكان لشيخي المحمرة والكويت بساتين نخيل عامرة في جنوبي البصرة، فضمنت الفقرة الاخيرة من كتاب « كوكس » إعفاء هذه البساتين من الضرائب، ونصت المادة ١١٤ من القانون

الاساسي العراقي على ضرورة اعتبار شرعية البيانات والنظامات والقوانين التي اصدرتها الحكومة البريطانية ومنها ما جاء في هذا الكتاب .

ولما قويت شوكة الحكومة العراقية ، وتكونت « الوزارة العسكرية الثانية » كتبت وزارة المالية إلى المعتمد السامي في ٢٣ كانون الاول ١٩٢٦ تسأله الموافقة على الغاء هذا الامتياز بعد أن تمتع الشيخان به زمناً طويلا ، فرد المعتمد في السادس من كانون الثاني ١٩٢٧ م بأن الامر يتعلق باختصاص مجلس الوزراء ، وليس بوزارة المالية ، ثم روجعت وزارة العدليــة لتفسير المادة ١١٤ من القانون الاساسي العراقي ، فأجاب مستشار هذه الوزارة ، وهو بريطاني ، أن لا بد من إصدار تشريع خاص لالغاء الامتياز ، موضوع البحث ، فاتخذ مجلس الوزراء هذا القرار في ٣ آب سنة ١٩٢٧

« أعيد النظر في كتاب وزارة العدلية المرقم ا.ج/١/٢٠٣ والمؤرخ في ٢٢ شباط سنة ١٩٢٧ وكتاب وزارة المالية المرقم م/١٢٦٨ والمؤرخ في ١٩ تموز سنة ١٩٢٧ المتعلقين بالوعد المعطى إلى شيخي المحمرة والكويت بخصوص إعفاء بساتينهما من الرسوم الاميرية . . . وبعد أن أنعم مجلس الوزراء النظر في الرأي القانوني ، الذي أبدته وزارة العدلية ، وجد أن أحكام القانون الاساسي في لزوم استيفاء الضريبة صريحة ، ولا يمكن الاستمرار على الاعفاء ، إلا باصدار قانون خاص . إن الحكومة العراقية تقدر ضرورة المحافظة على الوعد المعطى الى الشيخين المذكورين ، ولكن يتراآى لها في نفس الوقت أن المدة التي مضت من تاريخ الاعفاء الى هــذا اليوم كافية لمكافأة الشيخين على ما قاما بــه من الخدمات في بداية الحرب ، كما أنها تشعر بأن الظروف السياسية والاقتصادية الحاضرة تجعلها غير واثقة من امكان امرار لائحة قانونية كهذه من المجلس النيابي ولذلك يرى مجلس الوزراء أن تفاتح الحكومة البريطانية مرة أخرى بشأن هــذه المسألة ، وأن يؤجل البت فيها الى ان يرد جواب الحكومة البريطانية » اه

وانتهت ايام « الوزارة العسكرية الثانية » واعقبتهـــا وزارتان جديدتان دون ان تتوصل الحكومة الى الغاء هذا الامتياز

❋ الحركة الطائفية واخطارها ❋

يتقوم العنصر الإسلامي في العراق من طائفتين كبيرتين هما : شيعة علي بن أبي طالب (ع) وأهل السنة ، ويؤلف الشيعيون اكثرية مطلقة في البلاد ، كما تشهد بذلك الاحصاءات الرسمية ، ولا سيا إحصاء السنة ١٩٢٠م ، ولكن ثقافة هذه الاكثرية دون ثقافة أهل السنة بمراحل ؛ وقد بذلت مساع جليلة للتوفيق بين هاتين الطائفتين فتكللت بنجاح ملموس ، وكان لها أثرها العظيم في إيقاد نار « الثورة العراقية الكبرى » في ٣٠ حزيران ١٩٢٠م

وقد عز علـى سلطات الاستعمار الاجنبي أن تتآخا الطائفتان « الشيعية والسنية » تآخياً يفسد عليها خططها الاستعمارية، فعملت على إحلال الشقاق والتفرقة بينهما متوسلة بكل الوسائل المؤدية إلى ذلك

وفي يوم ١٠ آب من سنة ١٩٢٧م صدرت جريدة « النهضة » الشيعية، وهي تحمل مقالات نارية ضد « الوزارة العسكرية الثانية » وتسند اليها أنواع التهم، بما أدى إلى أن تتصدى الصحف السنية للرد عليها بشدة، فاضطرت الحكومة إلى إصدار ما يلي في ٢ ايلول :

« أخذت بعض الصحف في الآونة الأخيرة تضرب على وتر من شأنه القاء البغضاء، وبث روح الشقاق بين أبناء الشعب، فضلا عن التعرض للشخصيات بغير مبرر . ولا ريب أن التمادي عـلى هذه المكاتبات يفضي إلى نتائج غير محمودة فنحن نطلب اليكم أن تكفوا عن هذه المباحث، منذ الآن، وأن تبتعدوا عن كل ما يشم منه رائحة التفريق، أو يمس كرامة الأشخاص . هذا ونحن على ثقة أنكم ستتخذون الحكمة رائدكم في هذه الظروف التي تتطلب تبصراً وبعد نظر كما نثق بأنكم لا تضطرونا بعد هذا إلى اتخاذ التدابير القانونية الأخيرة في هذا الشأن » اه

وعلى الرغم من صراحة هذا البيان، وجمعه بين الشدة واللين، استمرت الصحف التي عناها البيان الحكومي على حملاتها الصحفية، فاتخذ مجلس الوزراء القرار التالي في جلسته المنعقدة في يوم ٢٢ تشرين الاول ١٩٢٧

« قرر مجلس الوزراء تعطيل جريدتي النهضة والزمان مؤقتاً وفقا للمادة ٢٣ المعدلة من قانون المطبوعات لأن الأولى أسندت إلى الحكومة أعمالا لاأساس لها من الصحة، وقامت بدعايات مضرة تدعو إلى التفرقة، الأمر الذي حدث من جرائه بعض الأحوال المخلة بالأمن العام . ولأن الثانية نشرت مقالات من شأنها ان تخل بالأمن العام أيضاً » اه

وقد رفع « معتمد حزب النهضة » احتجاجاً شديد اللهجة الى مجلس الوزراء على تعطيله جريدة « النهضة » وبعث بصورة من احتجاجه الى المعتمد السامي البريطاني في العراق، فبعث وكيل المعتمد « وهو يومئذ قائد القوات الجوية » إلى رئاسة الوزراء يسألها ان تعيد النظر في هذا القرار، فأساء هذا التدخل وكيل رئيس الوزراء « وهو يومئذ وزير المالية ياسين الهاشمي » (١) فاستقال من وكالة الرئاسة، وتولى وزير الداخلية، رشيد عالي الكيلاني، وكالة رئاسة الوزراء، ولما قام السيد الهاشمي بجولة في ربوع الفرات الأوسط في تلك الآونة قوبل بجفاء.

وتتلخص « قضية الاخلال بالامن » الـتي اشار اليها قرار مجلس الوزراء بتعطيل جريدة النهضة فيما يلي :

---

(١) جريدة « بغداد تايمس » الصادرة بتاريخ ٣٠ تشرين الأول ١٩٢٧

بينما كان جماعة من اهل السنة يقيمون صلاة الجمعة في سامراء في يوم ١١ تشرين الاول ١٩٢٧م كان احد مشايخ الشيعة المعممين يقيم مأتمًا حسينيًا على مقربة منهم ، وكان ارتفاع صوته يؤثر على مسامع المصلين ، ولما اراد هؤلاء التخفيف من صوته حصل هرج ومرج كادا يؤديان الى مذبحة عظيمة لو لم يتدارکها العقلاء من الطرفين ، ومما زاد الحالة حرجاً ان سيداً من سادات سامراء قصد روحانياً شيعياً في داره لاصلاح ذات البين فمات بالسكتة القلبية في دار الروحاني الشيعي فاتخذ العامة هذا الموت المفاجیء ذريعة للشغب والافساد

ويقول التقرير البريطاني لسنة ١٩٢٧ الى « مجلس جمعية الامم » عن سير الادارة في العراق :

« إن الصعوبة التي لاقاها جعفر العسكري في وزارته هي عدم ارتياح الشيعة الى وزارته ، وكانت شقة الخلاف تتوسع على مر الايام، وزاد الطين بلة حدوث بعض الوقائع (١) التي كان لها تأثير سيء في إثارة عواطف الجهتين ، وعمدت على تقوية الآراء الطائفية والانفصال ، التي رددتها الصحف وذكرت في الاجتماعات الشبيهة بالعمومية ، التي عقدت في دور الزعماء من الجهتين . . . وان هنالك مجالا للاطمئنان عندما نتصور ان ما أظهره الشيعة من عدم الارتياح إلى نفوذ السنة ، الغالب في حكومة البلاد ، كان أقل غلواً ، واكثر انطباقاً على احكام الدستور من مقاطعة الانتخابات في عام ١٩٢٣ » (٢)

❋ انفجار النفط ❋

في الوقت الذي كان سوس النعرات الطائفية ينخر في عظام الطائفتين المسلمتين في العراق ، وفي الوقت الذي كانت المفاوضات الدائرة في لندن لتعديل الاتفاقيتين المالية والعسكرية مهددة بالانقطاع ، وفي الوقت الذي كان غزاة نجد يستعدون للاغارة على القبائل العراقية الآمنة ؛ هبطت برقية من كركوك تقول :

« بينما كان عمال النفط يشتغلون في حفر بعض الآبار النفطية في منطقة بابا كركر ، فاضت إحدى الآبار بالسائل الثمين بلا سابق انذار ، واخذ النفط يتدفق بغزارة هائلة وبمعدل ٢٩،٠٠٠ برميل في اليوم الواحد ، وكان العمال قد وصلوا في الحفر الى غور ١٥٢١ قدماً » وكان الانفجار قد بدأ منذ الساعة الثالثة من صباح يوم الخميس الموافق ١٣ تشرين الاول من عام ١٩٢٧م وولد روائح كريهة أضرت بصحة العمال والفنيين وسائر الاهلين المجاورين، وادى الى قتل ثلاثة مهندسين امريكيين وعراقيين اثنين ، ولم تقو جهود العمال على سد فوهة هذه البئر الا في الساعة الرابعة من

---

(١) لا شك في انه يريد بذلك قضية النصولي ، وحادثة الكاظمية ، وقضية سد جريدة النهضة والشغب الذي حدث في سامراء

2 Report By H. B. M. G. to the council of the league of Nations P. 8

صباح اليوم الثالث والعشرين من هذا الشهر بعد ان ترك النفط في الاودية السحيقة دون مراقب، فكان الفقراء يأخذون منه حاجتهم، وكان المتمولون يتفرجون عليه .

﴿ الاجتماع الاعتيادي الثالث ﴾

حلّ موعد افتتاح مجلس الامة ، في اجتماعه الاعتيادي الثالث ، في يوم أول تشرين الثاني سنة ١٩٢٧م فافتتحه جلالة الملك علي ، بالنيابة عن جلالة أخيه الملك فيصل، في اليوم المذكور، حسب المراسيم المعتادة ، وألقى في حفلة الافتتاح « خطاب العرش » الآتي :

﴿ خطاب العرش ﴾

حضرات الاعيان والنواب المحترمين

افتتح باسم الله تعالى الاجتماع الاعتيادي الثالث لمجلس الامة ، بالنيابة عن جلالة الملك فيصل الاول ، وأنتهز هذه الفرصة للاعراب عن تقدير جلالة الملك لما تم على يد مجلس الامة من الاعمال الخطيرة خلال الاجتماعات الاعتيادية وغير الاعتيادية ، وابتهل إلى المولى العظيم أن يقرن أعمالكم بالتوفيق لما فيه خير البلاد ونجاحها .

استعرض أمامكم ، بصورة موجزة ، الامور التي حدثت بعد اجتماعكم المنصرم

تعديل المعاهدة والاتفاقيات : لقد كان ما ابداه المجلس التأسيسي ، ومجلس الامة ، من الرغبات والعمل على تحقيقها بالاتفاق مع الحليفة المعظمة وذلك بتعديل المعاهدة العراقية -البريطانية وملحقاتها وفقاً لتلك الرغبات ، وللتقدم السياسي والعسكري والاجتماعي ، الذي حصل في العراق منذ عقد المعاهدة ، موضع اهتمام حكومتنا الخاص ، وبعد مراسلات ومذاكرات ، استغرقت أربعة أشهر ، تم التفاهم مع الحليفة على الشروع في المفاوضات ، وبوشر بها رسمياً كما تعلمون في ٢٥ تشرين الاول ١٩٢٧ في لندن . والآمال معقودة على اتمامها بنجاح إن شاء الله يضمن للعراقيين ما يصبون إلى تحقيقه من الاماني المشروعة .

تحديد التخوم الشمالية : تم تحديد تخومنا الشمالية وفقا لمعاهدة لوزان ، ومقررات عصبة الامم بعد عمل شاق استغرق ستة أشهر في المناطق الجبلية ، وقد حصل العراق بهذا التحديد على كيان ثابت بعناية الله ، وبفضل التآزر التام مع الحليفة ، وبما تشبعت به جارتنا الجمهورية التركية من روح المودة والولاء ، ويسر جلالة الملك التنويه بتقديره للجهود التي بذلتها لجنة التخطيط لانجاز مهمتها المشروعة بسرعة تامة

صلاتنا الخارجية : قد توسعت صلاتنا مع الدول خلال المدة القصيرة التي مضت ، والحكومة آخذة في ارسال ممثليها الى الممالك المجاورة .

الديون العامة : عالجت الحكومة هذه المسألة بصورة جدية ومفيدة ، وستتقدم اليكم بالبيانات الوافية عنها في القريب العاجل

الامور الداخلية : طبقت الحكومة توصيات المجلس ، حسب المستطاع ؛ في تحسين فروع الادارة ، واستتب الامن والسكينة بصورة نهائية في المناطق الشمالية ، وتوطدت دعائم الحكومة في هاتيك الانحاء ، ويسر جلالة الملك أن يرى حكومته مستمرة في السهر على تأمين المساواة بين أفراد الشعب من كل الوجوه .

قوبل تطبيق القوانين التشريعية التي سنت لتغيير أصول الجباية بكل ارتياح في الالوية المختلفة التي جرى تنفيذها فيها ، والهمة مبذولة لتوسيع نطاق تطبيقها في الالوية الباقية .

نشير بصورة خاصة إلى أهمية المنابع التي عثرت عليها شركة النفط التركية ، والآمال قوية بأن تكون هذه المنابع من المصادر العظيمة التي تدر الخيرات على البلاد ؛ وتفتح ابواباً واسعة للعمل أمام العراقيين .

أعدت الحكومة لوائح عديدة في تشويق الصنائع الوطنية ، وتشجيع غرس الاشجار ، وغيرها من الامور ، وهي ساعية لإنجاز لوائح تأسيس مصرف زراعي ، وتعديل نظام الاعشار ، وقانون العقوبات البغدادي ، وغيرها وستعرض جميعها عليكم ، واهتمت لاعداد قانون الميزانية ليقدم إلى مجلس الامة في الشهر الاول من اجتماعه

ولنا وطيد الأمل بأن مجلسكم سيقدر الظروف الحاضرة حق قدرها ، ويعالج الامور المعروضة عليه ، والتي ستعرض ، بما نعهده فيكم من الحكمة ، والروية ، وبعد النظر ، والله ولي التوفيق اه (١)

❋ حول غياب الملك ❋

تنص الفقرة الخامسة ، من المادة الـ (٢٣) المعدلة ، من القانون الاساسي العراقي على أنه :

« إذا امتد غياب الملك أكثر من أربعة أشهر ، ولم يكن مجلس الامة مجتمعاً ، يدعى حالا إلى الالتئام للنظر في الامر »

ولما كان الملك فيصل الأول قد غادر العراق في اليوم السادس من شهر آب ١٩٢٧م ؛ ولم يعد خلال هذه المدة ، اجتمع مجلس الوزراء في يوم أول كانون الاول من هذه السنة ، واتخذ هذا القرار :

« بعد الاطلاع على الأنباء الاخيرة ، الواردة من لندن ، المتعلقة بدوام المفاوضات ، وعدم امكان عودة جلالة الملك خلال المدة المعينة في القانون الأساسي ، وهي أربعة أشهر ، ونظراً إلى أن بقاء جلالة الملك هناك أضمن للمصلحة العامة ؛ قرر مجلس الوزراء ، عملا بأحكام المادة ٢٣

(١) محاضر جلسات مجلس النواب : اجتماع سنة ١٩٢٧/١٩٢٨ ص ٢

من القانون الاساسي ، دعوة مجلس الامة إلى الالتئام في ٧ كانون الاول سنة ١٩٢٧ للنظر في أمر غياب جلالة الملك أيده الله » اه

وكان مجلس النواب قد افتتح جلساته « في اجتماعه الاعتيادي الثالث » في يوم ١ تشرين الثاني ١٩٢٧م ، كما قدمنا ، وبعد ان ألقى نائب الملك خطاب العرش ، وجرى انتخاب ديوان الرئاسة حسب المراسيم الاعتيادية ، واعيد انتخاب عبد المحسن بك السعدون لرئاسة مجلس النواب ، والسيد يوسف أفندي لرئاسة مجلس الأعيان ، تليت الارادة الملكية « بأن يؤجل مجلس الامة جلساته مدة خمسة وأربعين يوماً ابتداء من يوم الاربعاء في ٢ تشرين الثاني سنة ١٩٢٧ »

فلما اتخذ مجلس الوزراء قراره المثبت نصه أعلاه ، اجتمع المجلس في اليوم السابع من شهر كانون الاول ، من هذه السنة ، والقى رئيس الوزراء بالوكالة ، السيد رشيد عالي ، بياناً مسهباً عن قضية غياب الملك ومما جاء فيه :

« فالحكومة زوّدت رئيس الوزراء بتاريخ ٤-٦ ايلول ١٩٢٧ بالسلطة التامة للقيام بهذه المهمة — مهمة تعديل الاتفاقيتين المالية والعسكرية —والتمست من جلالة الملك المعظم أن يشرف على المفاوضات من محل قريب لتسهيل سيرها . . . وبعد أن تبودلت الآراء في خطط التعديل مست الحاجة لاعطاء فرصة كافية للدوائر البريطانية المسؤولة لاحضار المواد والتقارير المطلوبة في هذا الشأن . . . ولهذه الاسباب لم يتمكن صاحب الجلالة من الحضور إلى البلاد ، في المدة المعينة في القانون الاساسي ، أي في ٧ كانون الاول ١٩٢٧ لهذا دعي مجلسكم الموقر للنظر في أمر غياب جلالة الملك » (١)

وقد رد الشيخ محمد باقر الشبيبي ، نائب لواء المنتفق ، على بيانات وكيل رئيس الوزراء ، ومما جاء في رده :

« ويجب أن تعلم الحكومة بأن المجلس لم يستحسن أبداً سياسة إشراك صاحب الجلالة في أمور ليس للملك الدستوري أن يشترك فيها فوزارة هذه فعلتها بالدستور ، وهذا شأنها مع الامة ومجلسها ، ليس لها إلا الانصراف من الحكم . . » (٢)

فرد وكيل رئيس الوزراء « بأن جلالة الملك غير مسؤول أمر صحيح ، وجلالته لم يسافر لأجل الاشتراك في المفاوضات ، بل سافر للاشراف على سيرها ، وعندما نقول أن القانون الاساسي يقول أن الملك غير مسؤول ليس معناه أن الملك لا يجب أن يخدم أمته » (٣)

واكتفى المجلس أخيراً ببيانات وكيل رئيس الوزراء ، وأعلن شكره لصاحب الجلالة على إشرافه على المفاوضات وانفضت الجلسة

---

(١) و(٢) و(٣) ص٦-٩ من محاضر مجلس النواب للسنة ١٩٢٧-١٩٢٨

﴿قضية الثائر الشيخ محمود﴾

أشغل عصيان الشيخ محمود ، الزعيم الكردي المعروف ، أفكار الوزارات المتعاقبة ، وأقعدها عن القيام بكل إصلاح في لواء السليمانية ، وقد عقدت اجتماعات منوعة لبحث قضية هذا الرجل مني معظمها بالفشل

وفي ٤ أيلول ١٩٢٦م قصد مركز ناحية خورمال « التابعة لقضاء حلبجة » كل من مستشار وزارة الداخلية ، المستر كورنواليس ، وسكرتير المعتمد السامي ، الكابتن هولت ، والمفتش الاداري البريطاني للواء السليمانية ، واجتمعوا بالشيخ محمود فيها مدة ثلاث ساعات لوضع الشروط



الشيخ محمود المعروف

التي من شأنها أن تعيد الامن والنظام إلى نصابها في كردستان ، وتمنع الزعيم الكردي من التدخل في سياسة الحكومة فتوصل المتفاوضون إلى إقرار هذه الأسس :

(أ) أن لا يدخل الشيخ محمود ، ولا بعض أقاربه المعينين ، في الاراضي العراقية إلا بإذن من الحكومة

(ب) أن يتعهد الشيخ بعدم التدخل في أمور الحكومة العراقية ، وأن لا يشجع أي أحد على هكذا تدخل أياً كان ذلك ، في السليمانية أو في غيرها ، وأن يبتعد عن الاشتراك في أي عمل سياسي يمس العراق

(ج) أن يرسل نجله «بابا علي» إلى بغداد لتلقي العلوم تحت رعاية الحكومة

(د) أن لا يكون لعفو الحكومة عنه، من الوجهة السياسية، أي تأثير على حقوق الغير ممن يريد مراجعة المحاكم

(هـ) أن تعيد الحكومة العراقية إلى الشيخ محمود أملاكه، وأن تعفو عن عدد معين من أتباعه وفق الشروط الموضوعة لكل منهم، عدا المتهمين بجرائم فظيعة، على أن يدير هذه الاملاك أحد وكلائه

وفي نهاية الاجتماع عاد البريطانيون إلى بغداد، وسافر الشيخ محمود إلى مقره. حتى إذا حل اليوم الثاني والعشرون من شهر أيلول من هذه السنة، وصل بغداد الشيخ أحمد البرزنجي ممثلا عن الشيخ محمود في موضوع هذا الاتفاق

وفي منتصف كانون الثاني ١٩٢٧م وقعت الحكومة العراقية الشروط المذكورة أعلاه، وأعادتها إلى الشيخ محمود ليوقع بدوره فيها، إلا أنه أخذ يسوّف ويماطل وما لبث أن كتب إلى المعتمد السامي في ٢٧ من هذا الشهر يقول انه مستعد لتوقيع الشروط المرسلة اليه مع السيد احمد البرزنجي على شرط أن تنفذ

«الوعود التي قطعتها بريطانية العظمى إلى عصبة الامم، المتعلقة بمطاليب الاكراد وحقوقهم السامية المشروعة ... ويجب تسليم ناحية بنجوين على الاقل لتكون محلا لاقامة أولئك الذين يرون رأيي بخصوص حقوق الاكراد الملية»

وقد رد المعتمد السامي على هذا الطلب بأن

«عصبة الامم لم تعترف بما تدعون بأنه من مطاليب الاكراد الاستقلال، وإنما اشترطت لزوم مراعاة رغائب الاكراد، وذلك بأن يكون الموظفون من عنصر كردي، وأن تكون اللغة الكردية اللغة الرسمية، وقد وافقت الحكومتان العراقية والبريطانية على قبول هذا الشرط وقامتا بإنجاز ما تعهدتا به .. الخ»

وقد رفض الشيخ محمود الاذعان لهذا الجواب فسيرت الحكومة العراقية قواتها النظامية، تعززها القوات البريطانية الجوية، واحتلت «بنجوين» بعد معارك استبسل فيها الجنود والثوار في ٢٠ نيسان ١٩٢٧ ثم رسخت أقدامها فيها، فكتب الشيخ المومى اليه إلى المعتمد السامي يطلب تدخله لوقف القتال، وعرض استعداده لقبول الشروط التي أرسلت اليه سابقاً فأذاعت الحكومة هذا البيان في ٢٤ حزيران ١٩٢٧

❃ بيان ❃

كانت الحكومة العراقية في ٩ تشرين الاول سنة ١٩٢٦ عرضت على الشيخ محمود، رئيس

بعض عشائر العصابات التي كانت تعيث بالامن خلال السنوات الثلاث الاخيرة ، شروطاً تتلخص فيما يلي :

١- أن لا يدخل الشيخ محمود ، وبعض أقاربه المعينين ، الاراضي العراقية بدون إذن من الحكومة

٢- أن يتعهد الشيخ بعدم التدخل مطلقاً أو تشجيع الآخرين على التدخل في أمور الحكومة العراقية سواء كان ذلك في السليمانية أو في أي محل آخر من العراق ، وأن يبتعد كل الابتعاد عن الاشتراك في أي عمل سياسي يمس العراق

٣- أن يرسل نجله الثاني المسمى بابا علي لتحصيل العلم في بغداد تحت رعاية الحكومة

وكان قد اشترط عليه أيضاً أن لا يكون للعفو عنه ، من الوجهة السياسية ، تأثير على حقوق الاشخاص الذين يرغبون بإقامة الدعاوى عليه في المحاكم

وقد تعهدت الحكومة مقابل ذلك أن تعيد للشيخ المومى اليه أملاكه المصادرة ، على أن يدير شؤونها وكيل ترضاه الحكومة العراقية ، وأن تعفو عن عدد معين من أتباعه وفق الشروط المتعلقة بكل منهم عدا نفراً قليلا منهم اتهموا بجرائم فظيعة

ولكن الشيخ « محمود » لم يقبل بهذه الشروط بالسرعة المطلوبة ، بل أخذ يماطل ويحاول إطالة المفاوضات

ثم لما احتلت القوات العراقية في ٢٠ نيسان سنة ١٩٢٧ لمنطقة بنجوين ، عارضت بعض عصابات الشيخ ، وحاولت المقاومة فلم تفلح ، ولما رأى الشيخ محمود أن الحكومة العراقية شادت سراياً في تلك المنطقة ، ومقراً للشرطة ومخافر على الطريق التي تصل بنجوين بالسليمانية ، وأنها عازمة على توطيد إدارة ثابتة هناك اضطر إلى الاذعان والخضوع ، فأرسل في غرة الشهر الجاري إلى بنجوين نسخة من الشروط المذكورة موقعاً عليها بتوقيعه الخاص ، يحملها نجله بابا علي ، الذي وصل بغداد في ١٤ الجاري ، ثم جاء الشيخ محمود نفسه إلى بنجوين في ١٧ الجاري لمقابلة المتصرف وهناك أنجزت الترتيبات القاضية بتسلم أفراد عصابته الذين يشملهم العفو ، وفي اليوم التالي عاد الشيخ إلى إيران ، واستتب الامن في تلك الربوع ، والمأمول بعد هذا الحسم أن تسود السكينة والطمأنينة جميع أرجاء لواء السليمانية ، الذي هو أغنى ألوية العراق ، وهي حالة تبشر بالنجاح والتقدم

بغداد ٢٤ حزيران ١٩٢٧ مدير المطبوعات (١)

وفي يوم ٢٨ حزيران ١٩٢٧م طار رئيس الوزراء إلى السليمانية لتفقد الحالة العامة في تلك الانحاء ، واجتمع بالشيخ محمود ، وأقنعه بزيارة بغداد فلبى الشيخ هذه الرغبة ، وجاء إلى بغداد في اليوم الرابع من شهر تموز ١٩٢٧ فسلم ولده « بابا علي » حسب الشروط وعاد إلى بلاده بعد أيام

---

(١) جريدة « العالم العربي » العدد ١٠٠٣ بتاريخ ٢٤ حزيران ١٩٢٧

❋ ما يقوله التقرير البريطاني ❋

جاء في تقرير دار الاعتماد البريطانية، المرفوع إلى عصبة الامم، عن العراق في عام ١٩٢٧
« في أوائل سنة ١٩٢٧ كان السيد أحمد البرزنجي، وكيل الشيخ محمود، في بغداد يفاوض حكومتها في شروط تسوية الخلاف القائم بينها وبينه، وفي منتصف كانون الثاني ١٩٢٧ وقّع الشيخ أحمد على الشروط التي عرضتها عليه الحكومة فأخذها إلى سيده ليوقع فيها، فكتب الشيخ محمود إلى المعتمد السامي أنه يوافق على هذه الشروط بشرط أن يسمح له باشغال بنجوين ونواحيها مستقلا فرفض طلبه، فأصر الشيخ على طلبه فأرسلت الحكومة قوة أخرجته منها قسراً إذ وصلت بنجوين في ٢٣ نيسان ١٩٢٧ سريتان من طريقين مختلفين؛ إحداهما من الليفي، والاخرى من الجيش العراقي والشرطة المسلحة، وانسحب الشيخ محمود وأتباعه بعد مقاومة بسيطة، وقد تكبدت القوة أربعة قتلى وخمسة جرحى ولا تعرف خسائر الشيخ محمود. وفي أوائل حزيران أرسل الشيخ محمود أحد أقاربه المدعو مجيد أفندي يحمل الشروط موقعة، وفي ١٧ حزيران جاء الشيخ محمود إلى بنجوين بنفسه، وطلب السماح له بالذهاب إلى بغداد لمواجهة المعتمد السامي، فقبل طلبه، وجاء إليها في ٥ تموز واشتكي من وجوده في إيران حسب الاتفاقية فخيره المعتمد السكنى بين بغداد والموصل، إذ تعذرت عليه الاقامة في إيران، ولكنه آثر العودة (١)

❋ المفاوضات لتعديل المعاهدة ❋

ترتقي فكرة تعديل المعاهدة العراقية – البريطانية المنعقدة في ١٠ تشرين الاول ١٩٢٢م وتعديل الاتفاقيات التي ألحقت فيها في ٢٥ آذار ١٩٢٤م إلى اليوم الذي أبرم فيه المجلس التأسيسي العراقي هذه المعاهدة وهاتيك الاتفاقيات وهو يوم ١٠ حزيران ١٩٢٤م فقد اشترط المجلس المذكور لهذا الابرام هذا الشرط :

« فالمجلس يوصي بأن جلالة الملك يصدق المعاهدة والبروتوكول والاتفاقيات على أن يدخل جلالته بعد هذا التصديق فوراً في المفاوضة مع الحكومة البريطانية لأجل الحصول على التعديلات المقترحة من قبل لجنة المجلس» (٢)

وقد بوشر بالمفاوضات اللازمة للتعديل المأمول منذ أيام الوزارتين « الهاشمية الأولى » و « السعدونية الثانية » فلما تكونت «الوزارة العسكرية» الثانية في تشرين الثاني ١٩٢٦م نصت

---

1 Report By H.B. M. Q. to the ... league of Nations for the year 1927 P.22

(٢) مذاكرات المجلس التأسيسي ص٠ ٤٤ من المجلد الأول

الفقرة الأولى من منهاجها على :

« انجاز تعديل الاتفاقيات الذي شرعت فيه الوزارة السابقة وفقا لرغائب المجلس التأسيسي ، وحسم ما أشار اليه تقرير لجنة المعاهدة من الأمور في هذا الصدد »

وقد نشرنا في صدر هذا الفصل ، القرار التي اتخذه مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة في يوم ٢٨ تشرين الثاني ١٩٢٦م بخصوص تأليف لجنة وزارية لغرض هذا التعديل ، وقد اجتمعت هذه اللجنة مراراً ، ودرست المواصلات التي جرت حول الأمور المراد تعديلها ، ولكنها لم تجد من الجانب البريطاني أي ميل لقبول وجهة النظر العراقية في التعديل

وفي آذار ١٩٢٧م زار فلسطين السر جون شاكبيرك ، مدير الأمور الشرقية في وزارة المستعمرات البريطانية في مهمة خاصة ، فأبرق المعتمد السامي في العراق إلى حكومة لندن يرجو منها السماح له بالمجيء إلى بغداد ، والمداولة معه في القضية العراقية فأجيب إلى طلبه ، فقدم المدير إلى بغداد في يوم ٢٠ من هذا الشهر ، وبعد أن اجتمع بالملك فيصل ، وبرئيس وزرائه وأركان حكومته ، وبالمعتمد السامي وحاشيته ، وبذل جهداً صادقا للتوفيق بين وجهات النظر المتباينة قفل راجعا إلى بلاده

لا نريد أن نستعجل الأمور ، فننشر في هذا الفصل التعديلات المراد إدخالها ، سواء في صلب المعاهدة ، أو في الاتفاقيات المتفرعة منها ، لأننا سنعالج هذه الأمور معالجة تامة اثناء الكتابة عن « الوزارة السعدونية الثالثة » ولكنا نقول ان الجانبين ، العراقي والبريطاني حاولا أن يستأنفا المفاوضات المباشرة ، بعد سفر السر جون شاكبيرك فكانت تظهر عقبات كأداء في سبيل التفاهم

كان المعتمد البريطاني يشكو الملك فيصل إلى حكومة لندن ، ويتهمه بتشجيع المعارضة سراً « فهو يناصب الحكومة البريطانية العداء السافر » على حين أن الحكومة العراقية كانت توعز إلى وزيرها المفوض في لندن ليعرض على الحكومة البريطانية بأن معتمدها في العراق لا ينقل اليها آراء الحكومة العراقية على وجهها الصحيح

❋ رئيس الوزراء ينذر ❋

ولقد دقق رئيس الوزراء هذه الاعتبارات كلها فرفع إلى الملك هذا الطلب بتاريخ ٢٣ أيار ١٩٢٧م وتحت رقم (٢٠٦٠)

يا صاحب الجلالة !

لقد حان وقت انهاء المسائل ، التي لا تزال معلقة ، بين الحكومة العراقية والحليفة المعظمة . إن لجنة المعاهدة في المجلس التأسيسي ، ولجان مجلس الأمة ، قد أشارت كل منها في اوقات مختلفة في التقارير التي قدمتها ، إلى لزوم الاسراع في انجازها ، كما أن أكثر الخطباء في مجلس النواب

انتقدوا الوزارات المتتابعة انتقادا مرا لعدم حسم هذه المسائل بالسرعة التي نصت عليها المعاهدة الجديدة وعبر عنها خطباء مجلس الأمة .

إن الوزارة الحاضرة ترغب في المفاوضة لانجاز هذه المسائل ، حالما ينتهي مجلس الأمة من اجتماعه غير الاعتيادي ، إلا انه نظراً إلى كثرة المراسلات ، والتأخرات ، التي حدثت فيما مضى ، في سبيل حسم هذه الامور ، يرجح زملائي أن تجري المفاوضة بشأنها في محيط يمكننا فيه التوصل إلى نتائج سريعة اني مقدم في طيه قائمة بالمسائل المبحوث عنها .

العبد المخلص : جعفر العسكري

وهذا هو نص القائمة المنوه عنها في هذا الكتاب : =

١- دخول العراق عصبة الامم

٢- تعديل الاتفاقيات او المفاوضة لعقد معاهدة جديدة

٣- تسجيل اراضي ميناء البصرة باسم الحكومة العراقية

٤- استشارة فخامة المعتمد السامي في الأمور المالية وغيرها «المخابرات على مسائل طفيفة»

٥- سياسة الجيش المستقبلة وقانون الدفاع الوطني

٦- قضية الدوكيارد

❋ رئيس الوزراء يستقيل ❋

وشعر رئيس الوزراء ، جعفر العسكري ، أن المعتمد السامي البريطاني ، السر هنري دوبس ، لا يرى رأيه في «أن تجري المفاوضة في محيط يمكن فيه التوصل الى نتائج سريعة» فشكاه الى حكومة لندن بواسطة الممثل العراقي فيها ، وهو يومئذ مزاحم الباجهجي وفي الوقت نفسه هدد بالاستقالة فرفع هذا الكتاب :

ديوان مجلس الوزراء

الرقم ٢٠٥٩ التاريخ ٢٥ أيار ١٩٢٧

يا صاحب الجلالة

بعد عرض واجب الاحترام والتعظيم أرجو أن تسمحو لي بأن أعرض على جلالتكم خلاصة عن تطور الامور في شأن تآزرنا مع حليفتنا بريطانية العظمى ، عملا بما يوحيه إلي واجب الاخلاص والطاعة لجلالتكم

تعلمون جلالتكم الأماني التي أعرب عنها المجلس التأسيسي ، بخصوص تعديل المعاهدة والاتفاقيات ، حينما أبرمها عام ١٩٢٤ ، وما ثبتته بعد ذلك المعاهدة الجديدة ، من ضرورة الدخول فوراً في المفاوضات لتحقيق تلك الاماني ٠ وقد اطلعتم جلالتكم أيضاً على التقارير

والتوصيات التي أصدرتها القوة التشريعية ، بين آونة وأخرى ، حول ضرورة تحقيق تلك الاماني ، بانجاز المسائل التي يعبر عنها زملائي بالمسائل المعلقة ، والتي سبق أن أشرت اليها في كتاب سابق مؤرخ في ٢٣ أيار ١٩٢٧

إن أكثرية النواب ، ومن ورائها الشعب العراقي ، أصبحت شبه يائسة من قرب إنجاز هذه المسائل ، وذلك نظراً إلى التأخرات التي وقعت في الماضي ، وإلى أن مثل هذه المسائل يستحيل حلها بمخابرات ومذكرات لا تستند إلى أسس ، ولو تمهيدية ، يتفق عليها الفريقان مقدماً .

لقد قدرتم جلالتكم الظروف الحرجة ، التي اضطرت الشعب العراقي إلى قبول المعاهدة ، كما أتت ، بعد إدخال بعض تعديلات طفيفة عليها ، وأخذ الوعود بإعادة النظر في تخفيف بعض ما فيها من الاعباء ، بمذاكرات تجري فيما بعد ، نعم إن الحليفة العظمى قد تنازلت عن ديونها الناشئة عن الممتلكات البريطانية ، المنشأة أيام الحرب ، وبذلك خففت بعض الاعباء التي أثقلت كاهل



رئيس الوزراء * جعفر العسكري

العراق ، الامر الذي يستوجب الشكر والامتنان لحكومة صاحب الجلالة البريطانية وفضلا عن ذلك فهي لا تزال تجتهد في تقديم كل ما في وسعها من المساعدات للامة العراقية لتأمين نهوضها ، وتبوئها المقعد اللائق بها بين الامم ، إلا أن الحالة لم تلبث أن تطورت بعد ذلك من جراء تصريح الحليفة بضرورة تولي العراق مسؤولية حفظ الامن في الداخل ، والدفاع ضد التعدي الخارجي ، وعلى أثر هذا التصريح قرر زملائي — بعد استشارة اللجنة الوزارية — التدابير التي يجب اتخاذها لتأمين تولي العراق تلك المسؤولية ، التي رحب بها زملائي كل الترحيب « القرار التاسع من قرارات مجلس الوزراء المتخذة في ٢٤ آذار ١٩٢٧ »

وقد سجل زملائي ، بمداد الشكر ، المحادثة الخصوصية التي جرت بين جلالتكم وفخامة المعتمد السامي ، حول الأسس التي ستبنى عليها التعديلات والمعاهدة الجديدة في انتظار ما يأتي

به البرق أو البريد من لندن ، بعد وصول السير جون شكبرة إليها ، ولكننا بدلا من أن نرى ما نتوسم به تسهيل مهمتنا فقد اضطررنا إلى أن نتردد طويلا في عرض «لائحة قانون الدفاع الوطني» على مجلس الامة ، على حين أنها من جملة التدابير التي قرر مجلس الوزراء اتخاذها في جلسته المنعقده في ٢٤ آذار ١٩٤٧ ، وقد أخرنا عرضها على المجلس طيلة هذه المدة بعد أن أدخلت في منهاج أعماله في اجتماعه غير الاعتيادي ، ولكننا لم نسمع شيئاً لا عن الايجاب ولا عن الرفض ، كأن تلك المحادثات التي سبقت لم تكن إلا من قبيل الاماني . ولما اطلعنا مؤخراً على كتاب فخامة المعتمد السامي بتأريخ ١٦ أيلول ١٩٢٦ ، الذي أرسله إلى الحكومة البريطانية في شأن سياسة الجيش تحققنا الاسباب التي دعت الحكومة البريطانية إلى التردد الطويل في شأن لائحة قانون الدفاع الوطني

ثم ورد من فخامته كتاب بتاريخ ١٢ أيار ١٩٢٧ الذي قدمنا إلى فخامته على أثره مذكرة شفوية تعرب عن آراء الوزارة حوله « و إني مرسل صورة من تلك المذكرة طي كتابي هذا »

ولما شرفتم جلالتكم من البصرة ، عرضت على جلالتكم خلاصة حديثي ، وأحاديث زملائي مع فخامته حول ذلك الكتاب ، وقد ازداد موقف زملائي حراجة أكثر من قبل ، وذلك بسفر « الجنرال ديلي » إلى إنكلترة لعرض استقالته على الحكومة البريطانية ، بينما كانت الحكومة العراقية تنتظر مؤازرته في تحقيق مشروعه العسكري المعدل ، بعد أن أعلنت موافقتها على اعتبار ذلك المشروع أقل ما يحتاج إليه العراق ، هذا فضلا عما لسفره على هذه الصورة من التأثير السيء على باقي المستخدمين

إن الحكومة العراقية قبلت باستخدام عدد كبير من الضباط البريطانيين ، في وحدات الجيش العراقي ، وتحملت تبعة ما ينجم عن هذا الاستخدام من التأثيرات الادبية في الجيش العراقي بغية تزييد كفاية الجيش ، ورغبة في تحقيق ما صرح به في أثناء المذاكرات ، التي دارت بين الحكومة العراقية ووزيري المستعمرات والطيران في ربيع ١٩٢٥ من تأمين نمو الجيش على صورة سريعة ، تكفل تولي العراق المسؤوليات التي نحن بصددها . وقد جاء هؤلاء الضباط ، وقاموا بواجب التمرين ، ووضعوا اقتراحات بالأسس التي يرونها لتوسيع الجيش ، التوسيع المطلوب ، ولكنه يظهر من الكتاب الذي أرسله فخامة المعتمد السامي في ١٦ أيلول سنة ١٩٢٦ إلى الحكومة البريطانية أن فخامته يعتقد بعدم تمكن العراق مالياً من تنفيذ تلك الاقتراحات ، كما أن فخامته ظن أنه سيظهر عجز في ميزانية السنة ١٩٢٦ بينما ظهرت زيادة لا تقل عن زيادات السنين الماضية

إن اختلاف الآراء في قضية التجنيد بين الحكومة العراقية ، والحكومة البريطانية ، وتسرب خبر هذا الاختلاف إلى أفواه العامة ، بناء على التردد و التأخير في عرض لائحة قانون الدفاع الوطني

على مجلس الامة ، وعدم التقدم في تحقيق الرغبات التي كان الشعب العراقي ينتظر تحقيقها منذ مدة طويلة ، وعدم الوضوح الكافي بحدود الاستشارة ، مما جعل سير الامور معرضاً للتأخير ، كل ذلك دعا الوزارة إلى تقديم استقالتها لجلالتكم لتتمكنوا من النظر في التآزر مع الدولة الحليفة على أساس عقد معاهدة جديدة ، وفقاً للمذاكرة المشار إليها أعلاه ، وتحقيق رغبات الشعب العراقي في الادوار المختلفة لهذه المسألة ، لا سيما و إن مجلس الامة على وشك الارفضاض

العبد المخلص : جعفر العسكري (١)

الملك يهوّن الموقف

ما كاد الملك فيصل يتسلم كتاب استقالة « الوزارة العسكرية الثانية » حتى دعا المعتمد السامي إلى الاجتماع به في مساء اليوم التالي « ٢٦ إيار » وقد حضر الاجتماع كل من رئيس الوزراء (جعفر العسكري) ووزير المالية (ياسين الهاشمي) ووزير الداخلية (رشيد عالي) ولما وضعت قضية استقالة الوزارة موضع البحث اقترح رئيس الوزراء أن تنشر أسباب هذه الاستقالة على الرأي العام كما جاءت في كتابه ، فاحتج المعتمد على ذلك وقال إنه مستعد ليبسط المطاليب العراقية على حكومته البريطانية لترى فيها رأيها ، وأن ينتظر جوابها في هذا الصدد ، ثم اتفق المجتمعون على أن ترفض الاستقالة فكتب الملك إلى الرئيس ما يلي :

بغداد ٣٠ أيار ١٩٢٧ الرقم ر/٨/٢/ ٩٢٧

عزيزي جعفر باشا

أخذت كتابكم المرقم ٢٠٥٩ في ٢٥ أيار ١٩٢٧ وفيه تقدمون استقالة الوزارة لاسباب عديدة لا يسعني إلا أن أقدر ما لها من الاهمية ، وأشارككم وزملاءكم فيما يتوقف عليها من نتائج خطيرة ، في حياة المملكة ، ولكن لما كنت واثقاً بأن حليفتنا العظمى ستنظر إلى تلك الاسباب بنظر الاعتبار والعطف، وتساعدنا على فصلها بصورة ملائمة لمصالحنا المشتركة ، فقد رأيت من الضرورة في مثل هذه الظروف أن أسألكم وزملاءكم الدوام على أعمالكم بروح الامل القوي ، وبنفس الاقدام والنشاط اللذين أعهدهما فيكم جميعاً .

« فيصل »

كيف نقلت المفاوضات الى لندن ؟

والظاهر أن « السير جون شاكبيرك » أخبر حكومته ، بعد وصوله لندن ، أن مفاوضات بغداد لن تصل بعد اليوم إلى نتيجه مرضية ، و إنه أدعى إلى الحكمة والمصلحة أن تنقل إلى لندن ،

(١) العراق في ظل المعاهدات ص١٣٣ - ١٣٤

لأنها أبعد عن المؤثرات التي تعرقل سيرها ، فاستدعت وزارة المستعمرات معتمدها من العراق ، فطار إلى بلاده في ٧ تموز من هذه السنة، وبعد مفاوضته قررت نقل المفاوضات إلى لندن وأوعزت إلى وكيله في بغداد فوجه الكتاب التالي إلى الملك فيصل :

دار الاعتماد الرقم شبه رسمي آر١٠او/٢١٣

بغداد في ٢٢ تموز سنة ١٩٢٧

يا صاحب الجلالة !

١- لقد تلقيت الآن كلمة من وزير المستعمرات بشأن دخول العراق في عصبة الامم، وبشأن تعديل المعاهدة والاتفاقيات في وقت قريب

٢- إن حكومة صاحب الجلالة البريطانية قد أعادت الاعتبار التام لجميع الحجج المحبذة للعمل على الالحاح في إدخال العراق في جمعية الامم في آب سنة ١٩٢٨ وقد أدى بها الأمر إلى الحكم بأن مثل هذا العمل يكون سابقاً لأوانه ، وضد ما هو الأصلح للعراق . إن حكومة صاحب الجلالة البريطانية لا يمكنها أن تعتقد أنه في سنتي ١٩٢٥و١٩٢٦ لما كانت القضية أمام مجلس جمعية الامم كان أحد أعضاء المجلس المذكور يظن أن مسألة إدخال العراق في جمعية الامم ، وما يتبع ذلك من انقطاع الاشراف البريطاني ستفتح في مثل هذا التاريخ القريب ، أي في آب سنة ١٩٢٨ وهي تشعر أن عرض المسألة على بساط البحث، بعد هذه الفترة القصيرة من الزمن ، قد يظهر مظهر ما يكاد يكون خدعة ويعرضها للاشتباه بأنها أمنت حدود العراق الشمالية بأخذها على عاتقها تكاليف إضافية لم يكن في نيتها قط القيام بها . حتى انه من المتصور كذلك ان تفتح تركية ثانية باب مسألة الموصل برمتها ، وترمي بالعراق ثانية في جو القلق والاضطراب القديم. وبالنظر إلى كافة ما هنالك من الظروف إن حكومة صاحب الجلالة البريطانية تشعر أن من الخطأ فتح باب هذه المسألة في آب سنة ١٩٢٨ ولكن إذا سارت جميع الامور على ما يرام في هذه الفترة وبقي التقدم مستمراً على سيره الحاضر فستكون مستعدة لمفاتحة جمعية الامم في آخر مدة الاربع سنوات الثانية المذكورة في معاهدة ١٩٢٦ يعني في آب سنة ١٩٣٢ أما إذا فتح باب المسألة في السنة الآتية فمن المؤكد، على ما يظهر ، أن يثير ذلك المعارضة التي إذا أدت إلى رفض الطلب يكون لها أسوأ الاثر ، وقد ينجم عنها ما يلحق بمطالب العراق ضرراً يطول أمده . أما اذا أجل الامر إلى سنة ١٩٣٢ واستمر العراق على التقدم — وهنالك ما يدعو إلى الامل والاعتقاد باستمراره — فمن الارجح كثيراً أن يصادف طلبه للدخول قبولا عاماً

٣- من المحتمل أيضاً عندظهور نوايا حكومة صاحب الجلالة البريطانية بهذا الصدد ان ترى جمعية الامم من المناسب ، قبل وضع الامر على بساط البحث ، أن توفد بعثة أخرى إلى العراق

لاجل استطلاع الاحوال عن كثب . إن حكومة صاحب الجلالة ليس في نيتها أن تقوم هي نفسها بتقديم هذا الاقتراح ، ولكنها لا ترى ما يدعو إلى الاعتراض عليه ، في حالة ما إذا قدم ، وهي تظن أنه يكون مقبولا لدى الحكومة العراقية

٤- قد نظرت كذلك حكومة صاحب الجلالة البريطانية في رغبة جلالتكم في أن تعدل المعاهدة الانكليزية - العراقية ذاتها على الفور علاوة على الاتفاقيتين المالية والعسكرية . أما النظر في تنقيح الاتفاقيتين فقد سبق وبلغ دوراً متقدماً ، والمداولات مستمرة . أما مسألة تنقيح المعاهدة ذاتها ، كما ترغب جلالتكم فإنها تثير مسائل واسعة جداً لا يمكن حسمها إلا بواسطة مجلس الوزراء . بعد أتم النظر ، فإن مثل هذا التنقيح يجب أن يكون متفقاً مع تعهدات بريطانية الدولية ، ومع ذلك الاعتبار المقدم ، وهو أنه ما دامت القوة الجوية البريطانية العامل الرئيسي في صيانة العراق ، يجب المحافظة على حق المعتمد السامي بأن يؤخذ رأيه فيما يتعلق بحركات وتوزيع الجيش العراقي . وعما قريب سينصرف مجلس الامة البريطاني في العطلة وسيتفرق الوزراء هنا وهنالك مدة من الزمن ، وسيكون من المستحيل تمام الاستحالة الحصول على قرار من مجلس الوزراء قبل أواخر الخريف ، وفي نفس الوقت إن المسألة برمتها قد بحثت بحثاً تاماً مع السر هنري دوبس وستتناولها بالبحث على الفور جميع الدوائر ذات الشأن بغية وضع سياسة متفق عليها لتعرض على مجلس الوزراء بعد العطلة

٥- تشعر حكومة صاحب الجلالة البريطانية أن قد يكون من الملائم ، إذا وجدتم جلالتكم في أثناء المداولات على مقربة منها بحيث تتمكن من استشارة جلالتكم فيما يبدو من النقاط . وعليه إذا فكرتم جلالتكم في زيارة أوربا في هذا الصيف ووجدتم من المناسب أن تقيموا في تلك القارة ، أو في مكان آخر على مسافة معقولة من لندن ، فالحكومة البريطانية « رغماً عن أن المستر ايمري سيكون متغيباً » ترحب بما سيكون من ذلك من فرصة للبحث مع جلالتكم شخصياً

٦- إني ألتمس أن تعتبر جلالتكم هذه الرسالة ، في الوقت الحاضر ، من المواد السرية ، وأنها لأجل اطلاعكم الشخصي فقط

صديق جلالتكم المخلص

حضرة صاحب الجلالة الملك فيصل المعظم أيد الله ملكه - بغداد

الملك يسافر للمفاوضة

قبل الملك فيصل نصيحة الحكومة البريطانية ، فوافق على السفر إلى أوربا ، ظاهراً لأجل الاستشفاء ، والحقيقة « لأجل المفاوضة في تعديل المعاهدة العراقية - البريطانية وملاحقها » لأن « الملك مصون وغير مسؤول » بحكم المادة (٢٥ من القانون الاساسي العراقي) وعلى هذا وجه

رئيس الديوان الملكي ، الكتاب التالي إلى سكرتارية مجلس الوزراء بتاريخ ٣٠ تموز ١٩٢٧ وتحت رقم ش /١/١٣/٤٣٣

سعادة سكرتير مجلس الوزراء

بما أن سفر حضرة صاحب الجلالة إلى أوربا لأجل المذاكرة في تعديل المعاهدة العراقية - البريطانية وملاحقها سيكون في أوائل الاسبوع القادم فقد أمرت بأن أرجو من فخامة رئيس مجلس الوزراء أن ينظر في وضع المخصصات المقتضية لذلك وسيذهب رئيس الديوان الملكي ومرافق واحد بمعية جلالته واقبلوا فائق الاحترام رستم حيدر

قرار لمجلس الوزراء

وفي يوم ٤ آب ١٩٢٧ اتخذ مجلس الوزراء هذا القرار :

« قرر مجلس الوزراء أن يسافر جلالة الملك إلى أوربا للاشراف على المفاوضات التي ستدور حول تعديل المعاهدة العراقية — الانكليزية وملاحقها »

كما قرر في الجلسة نفسها « الموافقة على تعيين جلالة الملك علي نائبا عن جلالة الملك مدة غياب جلالته عن المملكة وعلى توليه جميع حقوق الملك المعينة في القانون الاساسي مستثنى من ذلك تصديق المعاهدات واختيار رئيس الوزراء . . الخ

وقد سافر جلالة الملك في اليوم السادس من هذا الشهر ، وتبعه وكيل المعتمد السامي ، فسافر بعد اسبوعين ليساعد المعتمد في مهمته

سفر رئيس الوزراء

واجتمع المجلس الوزاري في ٤ أيلول ١٩٢٧م فقرر :

« تزويد رئيس الوزراء السلطة التامة لإدارة المفاوضات مع مفوضي الحكومة البريطانية بشأن تعديل المعاهدة العراقية — البريطانية والاتفاقيات الملحقة بها » اه

فغادر رئيس الوزراء في اليوم التالي ؛ وأذاعت الحكومة بمناسبة سفره هذا البلاغ :

بيان رسمي

« انتهت المكاتبات التي كانت دائرة بين الحليفتين ، منذ زمن غير يسير ، على أساس المذاكرة لتعديل المعاهدة العراقية—البريطانية والاتفاقيات الملحقة بها ، وقد سافر رئيس الوزراء إلى أوربة، مزوداً من الحكومة العراقية بالسلطة التامة للقيام بهذه المهمة ، وتعرب الحكومة العراقية عن ثقتها من أن المفاوضات ستسفر عن نتائج مرضية للشعب العراقي ، بالنظر إلى ما أبدته الحليفة من التساهل للبر بالوعود المقطوعة ، والعطف العظيم الذي ما زالت تبديه في سبيل تحقيق أماني الشعب

المشروعة ، وتنتهز الحكومة هذه الفرصة فتشير إلى العبارات الصريحة الواردة في منهاج الوزارة ، المتعلقة بمسألة التعديلات، وتعتبرها القاعدة التي ستجري عليها هذه المفاوضات والله ولي التوفيق » اه

٧ أيلول سنة ١٩٢٧ « مدير المطبوعات »

وكان وزير العدلية « رؤوف الجادرجي » قد سافر بالاجازة إلى أوربة من قبل ، فكلف أن ينضم إلى رئيس الوزراء « جعفر العسكري » كما كلف وزير العراق المفوض في لندن « مزاحم الباجه جي » أن ينضم إليهما أيضاً فأصبح الوفد العراقي المفاوض مؤلفاً من رئيس الوزراء ، ووزير العدلية ، ووزير العراق المفوض في العاصمة البريطانية

✲ افتتاح المفاوضات ✲

وافتتحت المفاوضات افتتاحاً رسمياً في ٢٥ تشرين الاول ١٩٢٧م فكانت قاعدتها الاساسية تلك التي رسمتها المادة الثالثة من المعاهدة العراقية — البريطانية الثانية ، وكانت هذه القاعدة مبنية على ركنين أساسيين : دخول العراق في عصبة الامم في عام ١٩٢٨م . وهل في استطاعة الحكومة البريطانية أن تلح على ذلك ? وتعديل الاتفاقيتين العسكرية والمالية المتفرعتين من المعاهدة العراقية — البريطانية الأولى ، تعديلا يتفق والأماني العراقية ، والعهود التي قطعتها الحكومة البريطانية للحكومة العراقية

أما الركن الاول فقد حاولت الحليفة أن تهدمه في تقريرها الخاص عن العراق فزعمت « ان الحكومة البريطانية دققت في قضية ترشيح العراق للدخول في عصبة الامم ، على ضوء التقرير المرفوع من المعتمد السامي في العراق ، وبعد الامعان بالنظر ملياً في الحجج المؤيدة لهذا الطلب ، قر قرارها على أن إلقاء هذه الخطوة سابق لأوانه ، وانه ليس من مصلحة العراق في شيء ، وشعرت أنه أدعى إلى الحكمة ، والحالة هذه تأجيل هذه القضية إلى عام ١٩٣٢م » (١)

وأما الركن الثاني ، فبناء على القرار الذي اتخذته الحكومة البريطانية في قضية عدم إمكان ترشيح العراق للدخول في عصبة الامم في سنة ١٩٢٨م ، فقد أعربت الوزارة عن رغبتها في قصر المفاوضات على تعديل الاتفاقيتين «العسكرية والمالية» ولما مُنيت هذه بالاخفاق في بغداد ، نقلت إلى لندن ، فأعربت الحكومة العراقية عن رغبتها في عقد معاهدة جديدة تحل محل المعاهدة العراقية البريطانية الأولى ، المعدلة بالمعاهدة العراقية — البريطانية الثانية ، وتعديل الاتفاقيتين المذكورتين تعديلا محسوساً ، ورغم المحاذير التي أبدتها الحكومة البريطانية في عقد معاهدة جديدة ، لم تشأ أن تسد في وجه الوفد العراقي المفاوض جميع السبل فأعدت مسودة معاهدة لم تختلف عن سابقتها إلا ببعض التفصيلات ، أما الاتفاقيتان اللتان كانتا عقدة العقد في الخلاف القائم بين حكومتي بغداد

(١) التقرير البريطاني الخاص ص١٨

ولندن ، فقد بقيتا دون حل ، واتفق الطرفان على عدم إبرام المعاهدة حتى يتم تعديل الاتفاقيتين المالية والعسكرية

❋ تدخل الملك فاخفاق ❋

كان الملك فيصل قد سافر إلى « اكس لبان » ليشرف على سير هذه المفاوضات – موضوعة البحث – فتوجه لمقابلته سراً كل من السرجون شاكبيرك والميجر هول ومزاحم الباجهجي، ممثل العراق في لندن ، فجرت مذاكرات حول المفاوضات الجارية بين الوفدين العراقي والبريطاني في لندن وفي ٢٠ تشرين الاول انتقل الملك من «اكس لبان» إلى لندن ليكون على مقربة من هذه المفاوضات ويدعمها بمركزه ونفوذه ، فوجد أن صعوبات جمة تحول دون التفاهم بين المتفاوضين

ألحّ الوفد العراقي على تعجيل إدخال العراق إلى عصبة الامم ، فأجابه زميله البريطاني إن حالة العراق لاتسمح له أن يخطو مثل هذه الخطوة، وطالب الوفد المذكور باطلاق يد الحكومة العراقية في إدخال نظام التجنيد الاجباري بغية إنشاء جيش جديد قوي يعتمد عليه في الدفاع عن البلاد ، فأجيب أنه ليس من صالح العراق أن يأخذ بنظام ينفر منه الاهلون ، ولا يميل اليه إلا نفر مثقف محدود . . . الخ وكان الوفد البريطاني يرد كل اقتراح يبديه الوفد العراقي مما حمل الآخر على الاعتقاد بأن المفاوضات لن تصل إلى النتيجة المأمولة بعد أن ضاق بها ذرعاً فقطعها وغادر رئيس الوزراء لندن عائداً إلى بلاده في يوم ٢٧ تشرين الثاني سنة ١٩٢٧م وكان قد مر على الشروع فيها شهران ويومان

❋ بارقة امل ❋

وأعد الملك عدته للرجوع أيضاً ، فأقامت وزارة المستعمرات مأدبة بهذه المناسبة ، حضرها وزراء انكلترة الذين كانوا يومئذ في لندن ، كما حضرها كبار رجال الدولة ، وجرى في أثناء تناول الطعام حديث المفاوضات وأسباب إخفاقها ، فانتهز الملك هذه الفرصة فأعرب عن أسفه لما وقع ، وتبسط في الكلام على العلاقات القائمة بين انكلترة والعراق فقال :

إن العراق يود أن يكون صديقاً مخلصاً لبريطانية ، صادقاً في ولائه لها ، وفياً لجميل معروفها ، وإنه الأجدر بالحكومة البريطانية أن لا تتخلى عنه ، بعد المساعدات التي أسدتها اليه

وختم الملك حديثه بأنه يفضل العود إلى بلاده ، صفر اليدين ، على أن يحمل معاهدة لا تفضل عن التي سبقتها ، بل هي دونها في بعض الامور

والظاهر أن كلمات الملك أقنعت الجهة البريطانية بوجهة نظره فأثرت كلماته في نفوس الذين حضروا الوليمة تأثيراً ظهر أثره في الحال ، إذ تقرر انتزاع المفاوضات من نطاقها الضيق (بيد

وزارة المستعمرات) إلى هيئة وزارية، فتولى معالجتها وزير الخارجية، اوستن تشمبرلن، ووزير المستعمرات، ونستن تشرشل، والمساعد البرلماني في وزارة المستعمرات، أورمسبي غور، وغيرهم فلما اقتنع الملك من وجود رغبة صادقة في عقد المعاهدة على أساس جديد رأى ان يترك التعديلات المأمولة للاتفاقيتين «العسكرية والمالية» إلى مفاوضات اخرى، وان لا ضير من ترك الاصرار على اثبات بعض الكلمات، فأبرق إلى رئيس وزارته – وهو في عرض البحار – يأمره بالرجوع إلى لندن، والتوقيع على المعاهدة فوراً

ولما كان سفر جلالته قد تقرر من قبل، فقد وافق بنفسه على حسم نقاط الخلاف كافة، وكتب الى العسكري رسالة شخصية شرح فيها ما جرى في تلك المأدبة وتركها له في المفوضية العراقية في لندن، آمراً اياه بالتوقيع على النص الاخير «دون تهافت ولا اشمئزاز» ثم غادر عاصمة الانكليز في ٥ كانون الاول سنة ١٩٢٧م فبلغ عاصمة بلاده في الخامس عشر من الشهر نفسه

❋ نص الرسالة الملكية ❋

وفي اعتقادنا ان الرسالة الشخصية، التي املاها الملك فيصل على رئيس ديوانه، رستم حيدر، إلى رئيس وزرائه، جعفر العسكري، على جانب عظيم من الاهمية، وقد عثرنا عليها بصورة خاصة فلم نر مانعا من نشرها هنا، ولا سيما وقد مات الملك، وقتل كل من رئيس ديوانه رستم حيدر ورئيس وزرائه جعفر العسكري . قال فيصل رحمة الله على روحه :

لندن ٤ ديسمبر ١٩٢٧

(سامحنا للاتعاب التي كابدناك اياها، ولكن التعب في مصلحة الوطن لاشك بأنه راحة لديك، وليست هذه اول مرة ترجع من الطريق لمصلحة وطنك، إذ لا بد أنك تذكر رجوعك من «بور سعيد» في طريقك واياي إلى اوربة، قبل سبعة اعوام، نرجو من ذلك خير للجميع

(احب أن اخبرك مفصلا عما تم بعد سفرك، يوم الاثنين، أو ثاني يوم مبارحتك لندن، تعلم اننا كنا معزومين عنداستن تشمبرلن على الغداء، وقد جلست على المائدة مابين تشمبرلن وجرجل في بادئ الأمر كانت المباحثات عمومية، خارجة عن صددنا، وعما يهمنا مباشرة، وآخر الغداء بدأنا نتكلم عن جمعية الامم، وعن آماله فيها، وعما يتوقع ان تعمله في المستقبل وعليه استهل الحديث بقوله : انني اذا نظرت إلى المستقبل، والى المسائل التي يجب انتحل بواسطة جمعيةالامم، والمشاكل التي سنجابهها، فإن اليأس يعتريني، ولكن إذا نظرت إلى الماضي والى المراحل التي قطعناها وقطعتها جمعية الامم في سبيل خير الانسانية والمسائل التي حلت وانتهت على يدها أتغلب حينئذ على اليأس وأتأكد من الموفقية في حل المعضلات، واني أرى ان وضعية جمعية الامم كما أرى وضعيتكم في العراق، جمعية الامم لها من العمر ست او سبع سنوات وأنتم في العراق لكم هذا

العمر، فإذا نظرتم إلى المستقبل يعظم الامر عليكم، ولكن إذا نظرتم الى الماضي لا شك بأنكم تعترفون والعالم معكم بأنكم قطعتم مراحل طويلة لا يستهان بها فواجب مثلكم أن لا تتراخوا ولا يصيبكم اليأس، وبصدد هذا احب أن أخبرك اني متكدر من انقطاع المباحثات ومن رجوعك بهذه الصورة، فشكرته على كلماته المشجعة وأجبته بأني أشعر بتأثير ربما يكون أكبر مما تشعره أنت حيث ان هذه المسألة لها علاقة بي شخصيا ولكن أظن انني ما كنت السبب واني كنت على استعداد للدوام على المذكرات الا انني فهمت أن حكومة صاحب الجلالة البريطانية ستلح علي بوجوب قبول كل الاقتراحات فيما يتعلق بالمواد الثلاث الباقية فهل ان أهم مشكلة عندنا هي كلمة (التام) ويتعذر علينا وضعها في الوقت الحاضر، وعلى كل احب أن ننظر في الامر ثانية، قلت انني حاضر للمباحثة. أجابني انه يرغب في الحال وانه على أثر ختام الطعام سيتكلم مع زميله وكيل المستعمرات. رأيت هذه الفرصة ثمينة حيث تعلم انه قبل مبارحتك لندن كنا جميعاً ميالين لاستئناف المذاكرة ولكن فهمنا من السير هنري ضمنا ان لا امكان لذلك

بعد الغداء اراد تشمبرلن أن يتكلم مع اورمسبي غور ولكنه لم يجده لأنه كان ذهب لشغل شاغل له، وعلى أثر ذلك جمع السير صموئيل ويلسون وشكبيره ودوبس وتكلم معهم، ثم رجع إلي وقال إنه أعطاهم التعليمات اللازمة. في أثناء ذلك كان تشرشل ينصت إلى المحادثة بكل اهتمام وقد طلب إلي أن أزوره حسب الوعد لتناول الشاي عنده فذهبت في الساعة ٤٫٥ من ذلك اليوم وجرت مباحثة بيننا في ديوانه. رأيت منه رغبة شديدة وولاء عظيما في كل بياناته فقال إنه عار علينا جميعاً أن ترجع بدون نتيجة، أقل ما يكون هو أن نضحك أعداءنا علينا، إنني واثق بأنك إذا رجعت على هذه الحالة ستسيل الدماء، أرجو أن لا ترجع إلا بعد عقد المعاهدة، إن العرب ينتظرون منك الصبر وطول البال. أجبته بأن هذا أحب شيء لدي، واني كنت عازماً على عدم الرجوع، ولكن بعض العوامل أجبرتني. عندها قال: أرجو أن لا تصر على كلمة (التام) وأن تقبل باستئناف المذاكرات. قلت إن صداقتك الشخصية وما أرى فيك من الاخلاص يجعلني أن أنزل على رغبتك، إنني سأترك كلمة التام بشرط أن تقبل حكومة صاحب الجلالة بنقطة نظري في باقي المواد. أجاب إنه سيساعد على ذلك ويبذل جهده

وبعد ذلك ذهبنا إلى داره وتناولنا الشاي مع امرأته وبنته وقد قال لي قبل خروجي من عنده أنه يرغب في الحال في أن يخبر زملائه بقبول استئناف المذاكرة. قلت إن جعفر باشا توجه أمس، فقال الامر سهل، جعفر تعلمه عسكر وعسكريا يمكن أن يرجع فوراً ويمكن أن نعمل الترتيب اللازم فضحكنا وودعته شاكراً ورجعت إلى الاوتيل.

(وفي الساعة السابعة من نفس اليوم أتاني السير هنري وأخبرني أن المستر تشرشل استدعاه

بعد خروجي وأخبره بلزوم المباشرة في المذاكرة وقال له بأني صرفت النظر عن كلمة (التام) قلت نعم ! ولكن بشرط أن تقبل نظريتي في باقي المواد ، قال إنه يرغب أن تجري المذاكرة غداً إلا أنه من الواجب عليه ان يرى أورمسبي غور ، وقررنا البدء بالمذاكرة يوم الاربعاء ، وإرسال برقية مستعجلة إلى قنصل بريطانية في مرسيلية ليرجعك فوراً من الباخرة ، ولكن مع الاسف ، وأظن ذلك من تقصير القنصل ، أخبرنا بأن البرقية وصلت بعد سفر الباخرة فأسفنا

وفي يوم الثلاثاء أخبرت أنهم ينتظرونني في وزارة المستعمرات سآتي صباحا لأجل المذاكرة وأن اورمسبي غور سيحضر بنفسه . بما أني عالم بوجهة نظريتك لم أر أن أؤجل لحين عودتك اقتصاداً في الوقت ، ولذلك ذهبت ثاني يوم ، وكان اورمسبي غور ، ودوبس ، وشكبره ، وهول وبعد ثلاثة جلسات اتفقنا على الشكل الذي تراه .

« لا شك يا جعفر أن هذه الموفقية ما كنا نتصورها ، وان الله معين لنا . نعم إننا كنا نرغب في أن نأخذ أكثر من هذا ولكن ما العمل فقد جاهدنا حتى النهاية ولم يبق أمامنا إلا أن نقاتل . الحمد لله عدلنا المعاهدة تعديلا ما كان أحد يتصوره منذ شهر نيسان وذلك بجهودنا والأمـة مع الأسف جاهلة بدلا من أن تساعدنا كانت حيث لا تعلم تحاربنا وكانت بذلك عونا علينا . لقد ثبتنا هذا الثبات كله ورجعنا ، وإن كنا لم نأت بالاستقلال التام الناجز ، ولكن أتينا بتعديل شريف ، بقدر الامكان ، وليس علينا ملامة بعد أن بذلنا كل ما في استطاعتنا . وبنـاء عليه انتظر منك ان توقع على المعاهدة وترجع فوراً على بركة الله وتوفيقه .

« اني اعتقد ان تصميمنا بهذه الصورة وعودتك خففت من غلوائهم ولولا ذلك لما تنازلوا عن شيء . اني اشكرك شكراً زائداً باسمي وباسم الوطن لأنك لم تقصر في القيام بواجبك وفي تحمل المسؤولية وقت الشدة ، والآن وقد رجعت فقد انتهى توسطي وعاد الصلح الى مجراه . حبذا لو كان رجالنا يشتغلون كذلك ، اما الاتفاقيات فلا لزوم للبحث فيها ، تقرر ان تترك المباحثة فيها لبغداد . رأيتهم جميعاً مسرورين من هذه النتيجة ورأيتهم يشكرونك كثيراً وبعضهم متخوفين من ان لا توقع عليها . امس اتاني اورمسبي غور الى الاوتيل وقال لي ستسافر ولكني اخشى ان لا يرضى جعفر بما اتفقنا عليه ولا يقبل به ، فقلت له لولا ثقتي بأن جعفر يمشي واياي ولا يقطع ساقتي ويسير معي حتى الموت لكنت اشاركك في ظنك ، ولكن ثقتي بجعفر ومفاداته لي يجعلني ان اكون على اطمئنان تام . نعم ان المعاهدة لم تأت حسبما كنا ننتظرها ولكن جعفر لا يخالفني كونوا واثقين

لذلك يمكنك ان تعمل بعض الدلال ، ولكن لا تكثر منه ، لا تري نفسك مشمئزاً ، ولا متهافتاً ، اتخذ بين ذلك سبيلا وسطاً ، والعارف لا يعرف والله ولي التوفيق » اه

فيصل

﴿ التوقيع في المعاهدة ﴾

كان جعفر العسكري ، قد غادر ميناء « دوفر » على ظهر الباخرة « شامبليون » الفرنسية في يوم ٢٧ تشرين الثاني سنة ١٩٢٧م ، فبلغ « الاسكندرية » في يوم ٥ كانون الاول ، من هذه السنة فلما تلقى برقية الملك « فيصل » المشار اليها ، استقل الباخرة « لامرتين » الفرنسية ايضاً في اليوم نفسه ، وعاد الى « لندن » فبلغها في ١٢ من الشهر المذكور ، ووقع على المعاهدة في اليوم الرابع عشر منه ، وعاد الى « بغداد » فبلغها في يوم ٣٠ كانون الاول سنة ١٩٢٧م وكان قد صدر في « بغداد » في اليوم الخامس من هذا الشهر هذا البلاغ :

﴿ بيان ﴾

« انتهت المفاوضات الدائرة في لندن ، بين الوفد العراقي والمندوبين البريطانيين ، لتعديل المعاهدة والاتفاقيات على الأساس الوارد في بيان الحكومة الصادر في ٧ ايلول سنة ١٩٢٧م ، وتم التفاهم على نصوص مواد التعديل ، وقد غادر جلالة الملك لندن في ٥ كانون الاول وسيصل بمشيئته تعالى عاصمة ملكه باليمن والنجاح في ١٥ كانون الاول ، وسيعود رئيس الوزراء حاملا مواد التعديل في القريب العاجل » اه (١)

وفي يوم ١٤ كانون الاول ١٩٢٧ صدر البلاغ الثاني وهذا نصه :

﴿ بلاغ ﴾

« وقع في ١٤ كانون الاول ١٩٢٧ في وزارة المستعمرات على معاهدة عراقية — انكليزية جديدة ، من قبل صاحب الفخامة جعفر باشا ، والمستر اورمزي غور ، نيابة عن حكومتيهما ، ويؤمل ان ينشر نص هذه المعاهدة في ٢٠ كانون الاول ١٩٢٧ » اه (٢)

﴿ قرار لمجلس الوزراء ﴾

وفي ١٨ كانون الاول سنة ١٩٢٧م اجتمع مجلس الوزراء في بغداد واتخذ القرار الآتي :

نظر مجلس الوزراء في نص المعاهدة الجديدة التي وردت صورتها الانكليزية مربوطة بكتاب المستر بورديللون المرقم بي او /٤٢٧ والمؤرخ في ١٧ كانون الاول سنة ١٩٢٧ المقترح نشرها في لندن وبغداد في العشرين من الشهر الحالي وبعد المداولة في الامر ارتأى مجلس الوزراء ان يبدي الملاحظات الآتية :

اولا — لما كان رئيس الوزراء لم يعد الى بغداد ليقدم التفاصيل الكافية عن سير المفاوضات

---

(١) جريدة « العالم العربي » العدد (١١٤٥) بتاريخ ٦ كانون الاول ١٩٢٧

(٢) جريدة « العالم العربي » العدد (١١٥٤) بتاريخ ١٦ كانون الاول ١٩٢٧

وعن المراسلات التي تبودلت بين المتفاوضين ، لم يتمكن مجلس الوزراء مع تقديره للصعوبات والمشاكل التي حامت حول هذه المفاوضات ، من فهم الأسباب المجبرة ، التي حالت دون الحصول على جميع التعديلات المقترح تثبيتها في المعاهدة الجديدة

ثانياً – إن التعديلات المتعلقة بالاتفاقيتين المالية والعسكرية لم يبت فيها أثناء المفاوضات التي دارت في لندن ، ولذلك لم تزل سياسة الدفاع ، التي كانت محور المفاوضات ، غير مثبتة تثبيتاً يزيل الشكوك التي حصلت طول مدة المخابرات على أسس التعديل ، وكذلك بقيت المسائل المالية المهمة معلقة

ثالثاً – لم توضح علاقات المعتمد السامي بشؤون الدولة الداخلية خاصة ، لتجنب إطالة المخابرات عند القيام بالاعمال التشريعية أو الادارية

فلهذه الاسباب يعتقد مجلس الوزراء بأن المعاهدة الجديدة لم تحتو على جميع التعديلات التي وضعت قاعدة للمفاوضات ، ومع هذا كله فالمعاهدة الجديدة بشكلها الحقوقي ، وباحتوائها على اعتراف الحكومة البريطانية الصريح باستقلال العراق ، وبسيادته ، وبخلوها من القيود الكثيرة والعراقيل الموجودة في المعاهدتين السابقتين ، وباحتوائها على تعهد صريح بمعاضدة حكومة بريطانية لدخول العراق عصبة الامم سنة ١٩٣٢ ، وبالغائها المعاهدتين السابقتين ، وبتركها حق التمثيل الخارجي السياسي حراً غير مقيد ، يعتبرها مجلس الوزراء خطوة واسعة في سبيل توضيح مركز العراق السياسي والدولي ، فقرر الموافقة عليها وعلى نشرها في ٢٠ كانون الأول ١٩٢٧ ، مع الاشارة إلى التحفظ الذي أبداه الوفد العراقي بشأن عهد عصبة الامم ، المبحوث عنه في المادة السادسة من هذه المعاهدة ، بما يتضمن : إن الحكومة العراقية لم تعترف بالمادة الثانية والعشرين من عهد عصبة الامم الباحثة عن الانتداب ، ولا بأية صلة بينها وبين الحكومة البريطانية سوى صلة الصداقة المعبر عنها في المعاهدة الجديدة ، ومع الاشارة إلى تصريح الوفد البريطاني بقبول هذا الأساس ، ستنشر الوثائق المتبادلة في هذا الشأن عند ورودها » اه (١)

❊ مشكلة جديدة ❊

أرادت الحكومة العراقية أن تنشر بلاغاً رسمياً بمآل هذا القرار فتذكر فيه أن اعتراف العراق وتعهده في المادة السادسة من المعاهدة الجديدة ، بتنفيذ عهد عصبة الأمم ، لا ينطويان على قبول الانتداب الذي تشير إليه المادة الـ (٢٢) من عهد العصبة المذكورة ، لأن الوفد العراقي كان قد أبدى تحفظاً وافق عليه الوفد البريطاني فسلم بأن لا رابطة تربط العراق ببريطانية غير رابطة التحالف ؛ فما بلغ ذلك مسامع المعتمد السامي ، وكان قد عاد إلى بغداد ، حتى احتج عليه بشدة

(١) مقررات مجلس الوزراء للأشهر تشرين الأول وتشرين الثاني وكانون الأول ١٩٢٧ ص١٢٨–١٣٠

مدعياً أن الوفد البريطاني الذي كان يرأسه هو ، لم يقطع على نفسه هذا العهد ، بالشكل الذي يدعيه مجلس الوزراء

❋ استقالة وزيرين ❋

فما كان من وزير المالية « ياسين الهاشمي » ووزير الداخلية القائم بوكالة رئاسة الوزراء « رشيد عالي الكيلاني » إلا أن قررا الاستقالة من منصبهما فرفعا إلى الملك فيصل الكتاب التالي : (١)

بغداد ١٨ كانون الاول سنة ١٩٢٧

إلى أعتاب صاحب الجلالة الملك المعظم

يا صاحب الجلالة !

لما شرفتمونا بثقة جلالتكم ووليتمونا وزارتي الداخلية والمالية ، ما كانت لنا غاية في قبول هذين المنصبين رغماً منا سوى أن نلبي داعي الوطن وأن نسعى بقدر الامكان لتحقيق المبادئ والآراء التي كنا جاهرنا بها والتي نحن مرتبطون بها وفق مناهج أحزابنا ، واضعين أمام أعيننا الخطة التي رسمتموها جلالتكم ألا وهي السير على أسس المودة والصداقة التامة مع حليفتنا الحكومة البريطانية . وتعلمون جلالتكم كم كانت حالة المجلس تدعو إلى القلق في إمكان تسيير

---

(١) ومما يجب ذكره في هذا الصدد ، ان مفاوضات لندن ، لم تكد تصطدم بأول أمر من أمور الخلاف حتى هاجمت القبائل النجدية « مخفر البصية » داخل الحدود العراقية في يوم ٥ تشرين الثاني ١٩٢٧ فقتلت مهندس الأشغال هناك ، وذبحت أحد عشر عاملا من عمـــال البناء كانوا تحت امرته ، وسبعة من افراد الشرطة كانوا في حمايته ، مع احد الخدم من القبائل المجاورة ونهبت ما كان لدى القتلى من أثاث وعتاد بلغت قيمته ١١,٢٦٠ ربية

وفي يوم ٩ من هذا الشهر « تشرين الثاني ١٩٢٧ » غار فيصل الدويش النجدي بقوة يتراوح عددها من ٣٠٠ الى ٤٠٠ على عشائر الغليظ العراقية فقتل ٧٤ من افرادها واستاق ٩٦٠٠ رأساً من اغنامها و١٦٣٧ من حميرها ، الى عدد من الجياد والبنادق والخيام ... الخ

وفي ٢٢ كانون الاول ١٩٢٧ هاجم عزيز بن فيصل الدويش عشائر آل زياد العراقية فقتلت اربعين من رجالها واستاق ١٢,٠٢٧ رأساً من اغنامها و(١٤٣١) دابة من دوابها ، الى عدد من الخيل ، والبعير والخيم ، والبنادق

فهل كانت لهذه الاغارات علاقة باصطدام المفاوضات ؟

تقول جريدة الـ « وستمركازيت » في عددها الصادر في ٢٢ كانون الأول سنه ١٩٢٧

« إن السبب الأكبر في إمضاء المعاهدة العراقية الجديدة في آخر لحظة يرجع ، حسب اعتقاد بعض الدوائر إلى ازدياد قوة الوهابيين على حدود العراق الجنوبية »

قلنا وقد جرب الانكليز غير مرة هذا الضرب من الاكراه السياسي ، فقد حدث في شرقي الأردن ، ما حدث في العراق ، عند تردد الأمير عبد الله في امضاء المعاهدة الأردنية – البريطانية فقد زحف الوهابيون على أبواب إمارته ، فلم يكن منه إلا أن سارع إلى الامضاء قبل أن يحصل له ما حصل لأبيه الملك حسين ، حين رفض إمضاء المعاهدة الحجازية = البريطانية ، فقوضت القبائل النجدية ملكه ، واستاقته الحكومـــة البريطانية إلى « جزيرة قبرص » فلبث فيها معتقلا حتى وافاه اجله في مساء يوم ٤ حزيران ١٩٣١

الأمور وفق المرغوب لكثرة العوامل الضارة التي تسربت إلى أفكار النواب وخروج الكثير منهم على المبادئ الحزبية في عهد الوزارة التي سبقتنا حتى وجدنا أكثر الوزراء خبرة في شؤون البرلمان يجاهرون باستحالة دوام الأعمال في المجلس الحالي لمدة تزيد عن الشهر ، وتقدرون أيضاً كم كانت مهمتنا شاقة لانتسابنا إلى وزارة ائتلافية لا تشكل أحزابنا الأكثرية بينها . فبالرغم من هذه الصعوبات ، وبالرغم من الصعوبات الأولية التي اصطدمتنا في ترشيح الرئاسة وكيفية توزيع الوظائف جابهنا المجلس بعزم قوي وأمررنا جميع اللوائح المعروضة والتي كانت عرضت عليه بأكثرية ساحقة مدة الاجتماع التي طالت ستة أشهر . فلما جاء دور العمل بعد ذهاب المجلس باشرنا بالمذاكرات في قضية تعديل المعاهدة والاتفاقيات ، وكانت الصراحة التامة بكل ما كان نشعر به ونعلمه رائدنا في جميع التقارير التي قدمناها والبيانات التي أدلينا بها لأننا كنا ندرك أن المجاهرة بحقيقة شعورنا وآرائنا هي الواسطة الوحيدة لحفظ الصداقة والمودة بيننا وبين دار الاعتماد والمستشارين ، ويسوؤنا أن لا نكون في بعض الاحيان على اتفاق تام معهم ولكن مع ذلك تنازلنا عن بعض آرائنا حفظاً لحسن التفاهم وللتآزر الصميم بيننا لعلمنا بأنهما الواسطتان الوحيدتان لتسيير الأمور بصورة أقرب إلى المرغوب ، ولما لم يكن أي تماس للمستشارين وللمندوب « المعتمد البريطاني » بالمجلس النيابي ، ما كان هؤلاء على اطلاع تام بحقيقة رغائب أكثرية النواب وموقفهم في المسائل الهامة ، بل كانوا ينظرون اليهم عندما يتقدمون بالزيارات المعتادة ويستعملون العبارات الخاصة لمثل هذه الزيارات نظرهم إلى الآلات التي تدار كيفما يوجهها المحرك ، وهنا نقطة الغلط وكنا نعتقد أن في كيفية سقوط الوزارة السعدونية عبرة كافية عن روحية المجلس ، فإذا ما تصلبنا في استخدام الأجانب وأصررنا على تبديل الموظفين البريطانيين والمستشارين ، مع علمنا بأن هذا التصلب والاصرار لا يروق لديهم ، ولم تخل أحاديث مجلس الوزراء من بعض العبارات التي كان يلقيها علينا رئيس الوزراء معبراً عن مقابلاته مع فخامة المعتمد السامي وتلميحه بين آونة وأخرى إلى شعورنا بالعداء نحو البريطانيين فلما كانت أعمالنا وجميع اجراءاتنا معروفة لدى جلالتكم ولدى رئيس الوزراء والمستشارين ، لم نحمل هذه التلميحات محمل الصدق ولكن لا نكتم جلالتكم بأننا بتنا في قلق من هذه الاشارات على مصير أمور الدولة ، وقد دب إلى أفكارنا بهذه المناسبة بعض المحاذير التي تتولد في بلادنا من تأليف وزارات ائتلافية يتطاحن أحزابها على أمور في كثير من الأحيان لا تخرج عن المطامع الشخصية واستغربنا من أن المندوب في جميع مقابلاته لم يشر مطلقاً إلى هذه التلميحات وهو المعروف بنظرنا بإفاداته الصريحة ، ولكن الأخبار التي وردت الينا من انكلترة والحركات التي شاهدناها في بغداد أيدت مع الاسف وجود دعاية شديدة ضدنا موجهة الينا حقيقة شعور العداء نحو الدولة البريطانية والاحوال التي أعقبت ذلك زادتنا برهانا على هذا الاعتقاد .

نحن لم نجهل إمكان توجيه مثل هذه التهم ضدنا لعلمنا بتصلبنا في القضايا الوطنية والمناضلة الشديدة دونها ، وبالطبع إن مثل هذا المسلك لا يروق للبعض ولكن كنا نعلم بأن صلابتنا هذه غير مجهولة لدى العموم ، ومع ذلك بتنا ، بعد هذه الحوادث ، نشعر بالخطر الذي يهدد المصلحة العامة من جراء هذه الاتهامات وسعينا فوق طاقتنا لتلافي أضرارها آملين أن تعودوا جلالتكم في القريب العاجل حاملين بنود التعديل التي جرى التفاهم عليها في بغداد لتنهي هذا الدور المؤلم من حياتنا فعدتم والحمد لله بالصحة والعافية حاملين ثمرة جهادكم العظيمة الذي ننظر اليه باعجاب ، ولكن لما كانت نتيجة المفاوضات لم تستوعب جميع ما وطدنا العزم على تحقيقه ولما كانت المذكرات لتستمر في بغداد لحل المسائل الرئيسية التي نعتبرها محور التعديلات ، ولما كانت الضرورة تقضي

الوزيران المستقيلان



وزير الداخلية * رشيد عالي



وزير المالية * ياسين الهاشمي

بجريان المداولات على روح مودة وصداقة متقابلة نتقدم إلى جلالتكم باستقالتنا هذه آملين أن يقوم رجال من الوطن يقدرون الظروف حق قدرها ويبرهنون على أن العراق لا يمكن أن يتحمل أعباء جديدة ، وان سياسة الدفاع التي سرنا عليها ، هي الواسطة الوحيدة لحل هذه المصاعب مؤملين أن يأخذوا بناصر جلالتكم لتنتهي الامور وفق المصلحة العامة التي ما برحت أن تكون موضع عناية جلالتكم في كل الاوقات والله الموفق .

وزير المالية — وزير الداخلية

الخادم الامين لمولاه : ياسين الهاشمي — العبد المطيع لمولاه رشيد عالي (١)

وإلى القارئ الآن نص المعاهدة العراقية — البريطانية الجديدة

---

(١) كتاب العراق في ظل المعاهدات ص ١٤٤=١٤٥

﴿ نص المعاهدة ﴾

صاحب الجلالة ملك بريطانية العظمى و إيرلندة والممتلكات البريطانية فيما وراء البحار ، انبراطور الهند من جهة ،

وصاحب الجلالة ملك العراق من جهة أخرى ،

لما كانا راغبين في تقوية الصداقة ومحافظة صلات حسن التفاهم ، وادامتها ما بين مملكتيهما ، ولما كانا قد اعترفا بأن نصوص معاهدتي التحالف ؛ الممضاتين في بغداد في اليوم العاشر من شهر أكتوبر سنة ١٩٢٢ ، الموافق لليوم التاسع عشر من شهر صفر سنة ١٣٤١ هـ ، وفي اليوم الثالث عشر من شهر يناير سنة ١٩٢٦ ، الموافق اليوم الثامن والعشرين من جمادى الأخرى سنة ١٣٤٤هـ لم تعد ملائمة ، بالنظر إلى تبدل الاحوال ، و إلى التقدم الذي أدركته المملكة العراقية وقدأصبحت محتاجة إلى التعديل ، ولما كانا يعتبران أن تعديل نصوص معاهدتي التحالف المذكورتين يمكن تحقيقه بصورة حسنى ، وذلك بعقد معاهدة تحالف وصداقة جديدة ، قد اتفقا على عقد معاهدة جديدة على أسس المساواة لأجل هذا الغرض وعينا ممثلين لهما :

صاحب الجلالة ملك بريطانية العظمى وايرلندة والممتلكات البريطانية فيما وراء البحار ، انبراطور الهند . عن بريطانية العظمى وشمال ايرلندة جناب الكابتن و . ج . أ . أورمسي غور . معاون وزير المستعمرات لصاحب الجلالة البريطانية .

وصاحب الجلالة ملك العراق ، صاحب الفخامة جعفر باشا العسكري ، رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية في الدولة العراقية .

اللذين بعد أن تبلغ كل منهما أوراق اعتماد الآخر ، ووجدها طبق الاصول المرعية اتفقا على ما يأتي :

المادة الاولى : يعترف صاحب الجلالة البريطانية بالعراق كدولة مستقلة ذات سيادة .

المادة الثانية : يسود السلم والصداقة ما بين صاحب الجلالة البريطانية ، وصاحب الجلالة ملك العراق ، ويتعهد كل من الفريقين المتعاقدين الساميين بأن يحافظ على حسن الصلات الودية تجاه الآخر ، ويبذل جهده لأن يمنع في بلاده الحركات اللاقانونية المؤثرة على السلم أو النظام داخل بلاد الفريق الآخر .

المادة الثالثة : يتعهد صاحب الجلالة ملك العراق بتأمين تنفيذ كل التعهدات الدولية التي تعهد صاحب الجلالة البريطانية بأن تكون نافذة فيما يختص بالعراق .

يتعهد صاحب الجلالة ملك العراق بأن لا يعدل المواد الموجودة في القانون الاساسي العراقي بصورة تنتقص من حقوق ومصالح الاجانب ، أو تجعل أية ميزة في الحقوق أمام القانون ما بين

العراقيين ، من حيث اختلاف القومية ، أو الدين ، أو اللغة .

المادة الرابعة : يجب أن تجري مفاوضة تامة وصريحة ما بين الفريقين المتعاقدين الساميين في جميع شؤون السياسة الخارجية ، التي يمكن أن تؤثر على مصالحهما المشتركة.

المادة الخامسة : يوافق صاحب الجلالة ملك العراق على أن يضع المعتمد السامي لصاحب الجلالة البريطانية ، في موضع يساعده على إعطاء معلومات إلى صاحب الجلالة البريطانية عما يتعلق بتقدم الاحوال في العراق ، وبمشاريع واقتراحات الحكومة العراقية ، وسيحيط المعتمد السامي صاحب الجلالة ملك العراق علماً بكل مسألة يعتبر صاحب الجلالة البريطانية انه من الممكن أن تؤثر بصورة مجحفة بمصالح العراق ، أو بالتعهدات المكفولة بموجب هذه المعاهدة .

المادة السادسة : يتعهد صاحب الجلالة ملك العراق بأن يلتحق ، حالما تساعد الاحوال المحلية في العراق ، بجميع الاتفاقيات الدولية العامة الموجودة حالا ، أو التي يمكن أن تعقد فيما بعد بموافقة عصبة الامم بخصوص ما يأتي :

تجارة الرقيق ، تجارة المخدرات ، تجارة الاسلحة والمهمات ، تجارة الاولاد والنساء ، المساواة التجارية ، حرية الترانسيت والملاحة ، الملاحة الجوية ، المراسلات البريدية والبرقية واللاسلكية والتدابير لأجل حماية الآداب ، والفنون ، والصنائع ، وعلاوة على ذلك يتعهد صاحب الجلالة ملك العراق بأن ينفذ نصوص الوثائق الآتية :

عصبة الامم ، معاهدة لوزان ، اتفاقية الحدود الانكليزية الفرنسية .

المادة السابعة : يتعهد صاحب الجلالة ملك العراق بأن يشترك ، بقدر ما تسمح به الاحوال الاجتماعية والدينية وغيرها ، في تنفيذ كل خطة عامة تتخذها عصبة الامم لمنع الامراض ومقاومتها بما في ذلك أمراض النبات والحيوان .

المادة الثامنة : على شرط أن يحتفظ بمستوى التقدم الحاضر في العراق ، وأن تسير الاحوال جيدة في نفس الفترة ، سيعقد صاحب الجلالة البريطانية ترشيح العراق لأجل دخوله في عصبة الامم سنة ١٩٣٢

المادة التاسعة : يجب ان لايكون ميزة في العراق ضد رعايا أية دولة هي عضو في عصبة الامم ، أو أية دولة وافق صاحب الجلالة ملك العراق ، بموجب معاهدة ، على أن تضمن لها نفس الحقوق ، كما كان يجب أن تتمتع بها فيما لو كانت عضواً في العصبة المذكورة (ويشمل ذلك الشركات المؤلفة بموجب قوانين تلك الدولة) وذلك بالنسبة إلى رعايا أية دولة أجنبية أخرى في الامور المتعلقة بالضرائب ، والتجارة ، أو الملاحة ، أو ممارسة الصنائع ، أو المهن ، أو معاملة السفن التجارية ، او السفن الهوائية المدنية ، وكذلك يجب أن لا يكون ميزة ما في العراق ضد البضائع الصادرة ،

من أو الواردة ، إلى أية دولة من الدول المذكورة .

المادة العاشرة : يتعهد صاحب الجلالة البريطانية ، بناء على طلب صاحب الجلالة ملك العراق أو بالنيابة عنه ، بأن يستمر على حماية الرعايا العراقيين في الممالك الاجنبية، حيث لا ممثل لصاحب الجلالة ملك العراق فيها

المادة الحادية عشرة : لايوجد في هذه المعاهدة ما يؤثر على صحة المقاولات المنعقدة ، والموجودة ما بين الحكومة العراقية والموظفين البريطانيين ، وفي كل الاحوال يجب أن تفسر هذه المقاولات كما لو كانت اتفاقية الموظفين البريطانيين المنعقدة في اليوم الخامس والعشرين من شهر آذار سنة ١٩٢٤ موجودة

المادة الثانية عشرة : ستعقد اتفاقية منفردة لتنظيم العلائق المالية بين الفريقين المتعاقدين الساميين ، وهذه الاتفاقية ستقوم مقام الاتفاقية المالية المنعقدة في اليوم الخامس والعشرين من شهر آذار سنة ١٩٢٤ ، الموافق لليوم التاسع عشر من شهر شعبان سنة ١٩٤٢ هجرية ، التي ينتهي حينئذ العمل بموجبها

المادة الثالثة عشرة : ستعقد اتفاقية منفردة لتنظيم العلائق العسكرية بين الفريقين المتعاقدين الساميين ، وهذه الاتفاقية ستقوم مقام الاتفاقية العسكرية المنعقدة في اليوم الخامس والعشرين من شهر آذار سنة ١٩٢٤ ، الموافق لليوم التاسع عشر من شهر شعبان سنة ١٣٤٢هـ ، التي سينتهي حينئذ العمل بموجبها

المادة الرابعة عشرة : يتعهد صاحب الجلالة ملك العراق بأن تبقى في حيز التنفيذ الاتفاقية العدلية الممضاة في اليوم الخامس والعشرين من شهر آذار سنة ١٩٢٤ ، الموافق لليوم التاسع عشر من شهر شعبان سنة ١٣٤٢هـ

المادة الخامسة عشرة : كل خلاف يقع ما بين المتعاقدين الساميين فيما يتعلق بتفسير نصوص هذه المعاهدة يعرض على محكمة العدل الدولي الدائمة ، المنصوص عليها في المادة الرابعة عشرة من عهد عصبة الامم ، و إذا وجد في هذه الحالة أن هناك تناقضاً ما بين النص الانكليزي والنص العربي ، لهذه المعاهدة ، فالنص الانكليزي هو المعول عليه

المادة السادسة عشرة : تصبح هذه المعاهدة نافذة العمل حالما تصدق ويتم تبادل وثائق الابرام وفقاً للاصول الدستورية المرعية في المملكتين ، وتكون عرضة لاعادة النظر فيها بقصد إجراء التعديلات التي تقتضيها الاحوال عندما يدخل العراق عصبة الامم وفقاً لنصوص المادة الثامنة من هذه المعاهدة

ستقوم هذه المعاهدة مقام معاهدتي التحالف المضاقـين في بغداد في اليوم العاشر من شهر

اكتوبر سنة ١٩٢٢ ، الموافق لليوم التاسع عشر من شهر صفر ١٣٤١هـ ، وفي اليوم الثالث عشر من شهر يناير سنة ١٩٢٦ ، الموافق لليوم الثامن والعشرين من جمادى الاخرى سنة ١٣٤٤هـ اللتين ينتهي العمل بهما عندما تدخل هذه المعاهدة في حيز التنفيذ

جعفر العسكري — اورمسي غور (١)

﴿ استقالة الوزارة ﴾

عاد رئيس الوزراء ، جعفر باشا العسكري، إلى بغداد فبلغها في يوم ٣٠ كانون الاول ١٩٢٧ وكان قد سبقه اليها وزير العدلية ، رؤوف الجادرجي ، فبلغها في الرابع والعشرين من الشهر المذكور ، ولاحظ الرئيس في بغداد أن وزارته تعاني صعوبات خطيرة ، وأنها أصبحت في موقف لا يسمح لها بمواجهة المجلس النيابي ، بعد انتهاء مدة تأجيله ، أو بمقاومة الانتقادات التي كانت توجه إلي الوزارة

يضاف إلى ما تقدم أنه وجد كلا من وزير المالية ، ياسين الهاشمي ، ووزير الداخلية ، رشيد عالي ، قد استقالا من منصبيهما قبل أن يعود فخامته إلى بغداد ، وأن الائتلاف الذي شيدت عليه حكومته تضعضع وانهار ، فحاول عبثاً أن يرقع وزارته ، أو أن يعيد تكوينها بعد استقالته منها ولم ير بدأ من التخلي عن المسؤولية الوزارية فرفع كتاب استقالته إلى صاحب الجلالة الملك في الثامن من كانون الثاني سنة ١٩٢٨ وهو :

يا صاحب الجلالة — بغداد ٨ كانون الثاني سنة ١٩٢٨

بعد عرض واجب الاحترام والتعظيم : لما تسلمت وزملائي تبعة إدارة شؤون البلاد نشرنا للرأي العام منهاج الوزارة وقد اطلع عليه مجلس الامة ومنح الوزارة ثقته بالاجماع

---

(١) نشر السير هنري دوبس ، المعتمد السامي البريطاني في العراق ، بيانا في الصحف المحلية بتاريخ ٢١ كانون الأول ١٩٢٧ قال فيه :

« إزالة لسوء الفهم ، الذي يظهر أنه قد نشأ في بغداد ، يرى السير هنري دوبس من الضروري أن يذكر الجمهور في العراق بأنه هو نفسه عين رسمياً ، وحسب الأصول ، من قبل الحكومة البريطانية ليكون ممثلا في لندن في المفاوضات مع الوفد العراقي التي انتهت إلى إمضاء المعاهدة الجديدة ، والسر هنري دوبس هو الذي قام بالمفاوضات من أولها إلى آخرها . أما السبب في عدم إمضائه هو نفسه المعاهدة ، بصفته ممثل الحكومة البريطانية « كما كان قصد الحكومة البريطانية في الأصل » فهو أن . . . جعفر العسكري . . . كان قد سبق وغادر إنكلترة ، لما كانت المعاهدة جاهزة للتوقيع ، ولم يعد إلا بعد أن غادر إنكلترة . . . الملك فيصل ، ورأت حكومة صاحب الجلالة البريطانية أن من المهم أن يعود ممثلها السامي إلى بغداد ، في الوقت الذي يعود فيه صاحب الجلالة ملك العراق ، وعليه اضطر السير هنري دوبس إلى مغادرة لندن . . . فقررت حكومة صاحب الجلالة البريطانية . . . أن يقوم بامضائها القائم بأعمال وزير المستعمرات - المستر اورمزي غور - بالنيابة عنها »

جريدة العالم العربي العدد ١١٥٨

تضمن المنهاج أن مما ترمي اليه الوزارة (التعاون مع حليفتنا حكومة بريطانية العظمى ليتولى العراق المسؤوليات المتحتمة عليه بصفة كونه دولة مستقلة ولتسهيل دخول عصبة الامم بأسرع وقت) لذلك واصلت وزملائي العمل تحت الظروف الصعبة التي تعلمونها جلالتكم ولكن طرأت في بحر هذه المدة حوادث عديدة أثرت على سير بعض الاعمال التي كنا نعتقد بوجوب تنفيذها لصالح البلاد

ولما عدت إلى بغداد وجدت أن وزيري الداخلية والمالية مستقيلين فرأيت أن هذه الاستقالة لا تخلو من التأثيرات على الاساس الذي تألفت بموجبه الوزارة التي أرأسها

إن الحكومة العراقية الآن على وشك الدخول في المفاوضات لتعديل الاتفاقيتين العسكرية والمالية ، اللتين يتوقف عليها تحقيق شطر عظيم من أماني البلاد ، لذلك رأيت من المصلحة أن أرفع إلى جلالتكم استقالتي راجياً التفضل بقبولها

وإني أغتنم هذه الفرصة لارفع إلى جلالتكم خالص الشكر والامتنان على ما تفضلتم فشملتموني وزملائي به من المساعدة والعطف السامين في أثناء قيامنا بمهمتنا الشاقة . تفضلوا يا صاحب الجلالة بقبول فائق التعظيم

العبد المخلص جعفر العسكري

وفيما يلي نص الجواب الملكي على كتاب الاستقالة :

بغداد ٨ كانون الثاني ١٩٢٨

عزيزي جعفر باشا

اطلعت اليوم على كتاب استقالتكم من رئاسة مجلس الوزراء فأسفت لذلك كثيراً . إن المساعي العظيمة التي بذلتموها لخير البلاد ، وانتهت بعقد المعاهدة الجديدة ، التي جعلت صلاتنا مع حليفتنا العظمى أحفظ لمقامنا ، وأضمن لاستقلالنا ، سيبقى لها الاثر الجميل في نفوس الجميع ومع أني آسف على وقوع استقالتكم ، فإني أسألكم أن تواظبوا مؤقتاً على رؤية شؤون الدولة إلى أن يتم تأليف الوزارة الجديدة .

فيصل

الوزارة السعدونية الثالثة

﴿ تمهيد ﴾

كان عبد المحسن بك السعدون قد تخلى عن رئاسة مجلس الوزراء في يوم أول تشرين الثاني سنة ١٩٢٦م بعد أن أخفقت وزارته في فوز مرشحها ، حكمة بك سليمان ، برآسة مجلس النواب ، وظهور أكثرية الاصوات في جانب مرشح المعارضة لرئاسة هذا المجلس ، وهو يومئذ السيد رشيد عالي الكيلاني ، ولما كلف السعدون بتكوين وزارة جديدة بعد استقالة وزارته في اليوم المذكور ، اشترط لقبول التكليف حل المجلس النيابي القائم « الذي خذله » والشروع في انتخاب مجلس جديد فلم يقرّ الملك فيصل هذا الشرط فتكونت الوزارة الجديدة برئاسة جعفر باشا العسكري

ولما استقالت وزارة السيد العسكري ، على النحو الذي شرحناه ، توجهت الانظار إلى عبد المحسن بك السعدون في تكوين الوزارة فلما فوتح بالموضوع أعاد الشرط الذي اشترطه في تشرين الثاني من عام ١٩٢٦ فلم ير الملك بدأ من قبول هذا الشرط فقد كان السعدون الشخصية الوحيدة التي تستطيع إنقاذ الموقف ، وتقضي على الوساوس التي زجت البلاد فيها ، كما أنه صارح الملك فيصل بأن « السعدون » يخالف المعاهدة التي عقدتها « الوزارة العسكرية المستقيلة » لاعتقاده « بأنها لم تأت بشيء مفيد مؤثر في تحسين الحالة السياسية ، وكان يرى عدم عرضها على المجلس »

وبعد أن فهمت نيات السعدون على الوجه الصحيح وجه اليه الملك هذا الخطاب :

وزيري الافخم عبد المحسن السعدون

بناء على استقالة فخامة جعفر العسكري من منصب رئاسة الوزراء ، ونظراً إلى اعتمادنا على درايتكم واخلاصكم فقد عهدنا اليكم برئاسة الوزارة الجديدة ، على أن تنتخبوا زملائكم وتعرضوا أسماءهم علينا والله ولي التوفيق

صدر عن قصرنا الملكي في اليوم العشرين من شهر رجب لسنة ألف وثلثمائة وست وأربعين هجرية ، الموافق لليوم الرابع عشر من شهر كانون الثاني لسنة الف وتسعماية وعشرين ميلادية

فيصل

* هيأة الوزارة *

وتكونت هيأة الوزارة الجديدة على النحو الآتي :

١- عبد المحسن السعدون : رئيساً لمجلس الوزراء. ووزيراً للخارجية ، ووزيراً الدفاع بالوكالة

٢- عبد العزيز القصاب : وزيراً للداخلية

٣- يوسف غنيمة : وزيراً للمالية

٤- حكمت سليمان : وزيراً للعدلية

٥- توفيق السويدي : وزيراً للمعارف(١)

٦- عبد المحسن شلاش : وزيراً للاشغال والمواصلات

٧- سلمان البراك : وزيراً للري والزراعة

٨- الشيخ احمد الداود : وزيراً للاوقاف

* منهاج الوزارة *

« بعد الاتكال على الله ، والحصول على ثقة صاحب الجلالة الملك ، تتقدم وزارتنا لتحمل مسؤولية إدارة البلاد ؛ معتمدة كل الاعتماد على مؤازرة الامة ومساعدتها

لا يخفى أن البلاد تجتازاليوم دوراً خطيراً تحتاج فيه إلى توحيد الكلمةواجماع الرأي لدى ممثلي الامة ليتسنى للوزارة القيام بواجبها ، ولما كانت غايتنا تأييد الروح الديمقراطية ، والاخذ بالمبادئ الدستورية الحديثة ، التي تقضي بوجود مؤازرة ثابتة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية ، وكانت الاحزاب السياسية في المجلس النيابي غير مستقرة على قرار ، وغير ثابتة على انتهاج خطط واضحة ، كما تتطلب ذلك الحياة النيابية ، الأمر الذي أفضى في السابق إلى تأليف وزارة ائتلافية مستندة إلى الأحزاب المختلفة ، ولما كان هذا الحال لا يقع عادة إلا في ظروف استثنائية وهامـــة ، ولمدة محدودة ، لما في الوزارات الائتلافية من التقلقل ، والقوة المصطنعة ، فقد أضحى من العسير البين ، الركون إلى أكثرية نيابية تستمد الحكومة سلطتها منها ، لتقوى على مجابهة الصعوبات عند قيامها بأعباء الأمور ، وعلاوة على ذلك فإن لدى الحكومة من الأمور الخطيرة المتعلقة بمصالح الشعب الحيوية كالمعاهدة الانكليزية — العراقية ، والاتفاقيتين المالية والعسكرية ، وقضية الدفاع الوطني مما يدعو إلى مراجعة الأمة لمعرفة رغباتها ، وإفساح المجال لها ، للاعراب عن ذلك بواسطة ممثليها لهذا اضطرت وزارتنـــا إلى أن تطلب من جلالة الملك إصدار إرادته الملكية بحل المجلس ، تحقيقاً للرجوع إلى رأي الأمة ، وذلك باجراء الانتخابات العامة ضمن المدة المصرح بها في القانونالاساسي

« تعتقد الحكومة أن في اتخاذها هذه التدابير الدستورية ، قد أفسحت مجالا واسعاً للأمة لتعرب عن رغباتها ، بواسطة ممثليها ، كما هو الحال في البلاد العريقة في الديمقراطية ، وترى أنــه

---

(١) كان عبد المحسن السعدون قد رشح توفيق السويدي لاشغال منصب وزارة الداخلية فاعترض الملك على هذا الترشيح لان المرشح كان في حدود الـ (٣٥) من عمره وبعد أخذ ورد وافق على جعله للمعارف

الوزارة السعدونية الثالثة

رئيس الوزراء ووزير الخارجية
ووزير الدفاع بالوكالة



عبد المحسن بك السعدون



وزير الداخلية * عبد العزيز القصاب



وزير العدلية * حكمت سليمان



وزير المالية * يوسف غنيمة



وزير المواصلات والاشغال * عبدالمحسن شلاش



وزير المعارف * توفيق السويدي



وزير الري والزراعة * سلمان البراك



وزير الاوقاف * الشيخ احمد الداود

بالنظر إلى ما مر من التجارب ، سوف يتمكن الشعب الكريم من انتقاء من يمثلونه أحسن تمثيل

لقد تحقق بالاختبار ، أن المنهاج الذي تستطيع الوزارة اتخاذه قاعدة تسير عليها ، يجب أن يكون منهاجاً عملياً ، سهل التنفيذ بقدر الامكان ، فوزارتنا تنتهز هذه الفرصة لتفاتح الشعب بمقاصدها إجمالا ، وبالخطط التي تنتهجها أثناء معالجتها شؤون البلاد وها هي :

١- عرض المعاهدة العراقية - الانكليزية ، التي عقدتها الوزارة السابقة على المجلس النيابي القادم ، وبذل الجهد لانجاز عقد الاتفاقيتين الجديدتين المالية والعسكرية ، وفقاً لما تقتضيه مصلحة البلاد

٢- معالجة مسألة التمثيل الخارجي بقدر ما تتطلبهحاجة البلاد الحقيقية

٣- توثيق عرى الصداقة ، وتأييد التآزر مع الدولة الحليفة ، والسعي وراء حسن التفاهم مع الدول الأجنبية ، والاهتمام بمراعاة ضرورة حسن الجوار مع الممالك المجاورة

٤- السعي لاعداد الوسائل الضامنة للدفاع عن البلاد ، وتقرير ما تتطلبه الغايات القومية السامية في هذا الشأن .

« وستلاقي الشؤون الداخلية اهتمام وزارتنا بغية :

(١) استتباب الأمن وصيانة النظام من كل ما يعكر صفوهما . و

(٢) احترام الحرية الشخصية . و

(٣) تحكيم القانونفي الأعمال الادارية . و

(٤) تسريع إنجاز قانون الموظفين . و

(٥) جعل التشكيلات الإدارية منطبقة على حاجات البلاد . و

(٦) القضاء على الدعايات المضرة التي من شأنها الاخلال بالوحدة العراقية أو بث الشقاق بين أبناء البلاد . و

(٧) اتخاذ الوسائل الناجعة لتحضير العشائر و إسكان السيارين منهم .

« ومن الوجهة الصحية : مكافحة الأمراض الوافدة ، وتقليل وفيات الأطفال ، واتخاذ كل الوسائل الممكنة لتحسين النسل في العراق ، وتأسيس مستوصفات في بعض النواحي والاقضية المحتاجة ، والنظر في إمكان حل معضلة المنازل

« أما المسائل المالية والاقتصادية ، فستعالجها وزارتنا بما تستطيعه لتحلها محلالائقاً بدولة تريد النهوض المالي والاقتصادي ، ومن أهم ما تشتغل به هو :

١- النظر في إمكان تخفيض الضرائب والرسوم ، وتخفيف عبئها عن عاتق الاهلين وتسهيل طرق جبايتها بما يضمن راحة المكلفين وحقوق الخزينة

٢- إكمال الأنظمة والتعليمات لتسهيل تحقيق حصة الحكومة ورفع الصعوبات
٣- النظر في تعديل قانون الطوابع وتخفيف صعوباته
٤- السعي وراء تحقيق الرغبات المتوالية بشأن تأسيس مصرف زراعي
٥- حسم مشكلة الديون العمومية بما هو أصلح للبلاد
٦- إنجاز التشريع والتدابير المتعلقة به فيما يخص العملة العراقية وتأمين تداولها في البلاد على أسس سالمة ومضمونة
٧- السعي للبت في ملكية السكة الحديدية العراقية واتخاذ الوسائل المساعدة على تمديد الخطوط الحديدية الحاضرة
٨- تنشيط الصنائع الوطنية وحمايتها من المزاحمة الاجنبية، وصيانة المنتوجات الوطنية بصورة تسهل إصدارها إلى البلاد الاجنبية، واتخاذ كل ما من شأنه تسهيل التجارة

« ولما كانت الزراعة من المرافق الحيوية في البلاد، فستبذل وزارتنا جل الجهد لتنشيطها، وذلك بمساعدة الفلاح بصورة متنوعة، وبإدخال طرق الزراعة الفنية الحديثة، وتعميم استعمال الآلات والماكنات الزراعية، والتشويق على زراعة القطن والحرير، وتحسين أنواع القمح والحبوب الاخرى، و إصلاح جنس الحيوانات، وانتهاج خطط صالحة وعادلة لتوزيع الأراضي الأميرية واستثمارها، ومكافحة آفاته الفتاكة بالزرع كالجراد والفأر والأمراض النباتية

وستتوسل وزارتنا بكل وسيلة لاحياء الاراضي بالري الحديث، وشق الترع، وتطهير الانهر بقدر ما تسمح حالة البلاد المادية، كما أنها تقدر حاجة البلاد إلى قوانين حديثة تلائم روح العصر، وتضمن الحاجات الحاضرة، لتحل محل القوانين القديمة التي أصبحت غير ملائمة للرقي والعمران

« ومن مبادئ وزارتنا صيانة المحاكم من كل تدخل غير قانوني، وتأمين توزيع العدل بين الناس، فهي سوف تبذل كل الجهد لاكمال الاسباب المحققة لهذا الغرض، وستبذل وزارتنا الجهد لاصلاح الطرق والمعابر، وتكثير الابنية التي تتطلبها حاجات الدولة، كأبنية المدارس والمخافر، والمستشفيات، والمستوصفات، وستعمل على إنهاض البلاد برفع مستواها العلمي والتهذيبي، وتساعد على بث العلوم الصحيحة، ومبادئ الحضارة الحديثة، كما تتخذ التدابير المقتضية إلى جعل مناهج التعليم منطبقة على الحاجات المتحققة، ومكملة للنواقص المشهودة بالتطبيق، وتسعى إلى إيجاد منابع وواردات تؤمن للمعارف أكثر مما تحصل عليه الآن، وذلك للاكثار من المدارس الابتدائية وتعميم فوائدها في البلاد

« أما فيما يخص الاوقاف فإن وزارتنا ستقوم بمحافظة حقوق الاوقاف، وصيانتها من الضياع وستسن القوانين والانظمة التي تسهل القيام بأمورها . كما هو الواجب، ونسأله تعالى أن يوفقنا

إلى ما فيه خير الامة والوطن » (١)

❊ حل المجلس النيابي ❊

كانت باكورة أعمال « الوزارة السعدونية الثالثة » أنها استصدرت الارادة الملكية التالية بحل المجلس النيابي القائم وهي :

« لما كانت الاسس الدستورية تقضي بوجود موازنة مستقرة بين القوة التنفيذية والقوة التشريعية، وهذه الموازنة تتطلب وجود أحزاب برلمانية ذات مبادئ معينة، وغايات معروفة، ولما كانت الحوادث قد برهنت على أن المجلس النيابي بحالته الحاضرة لم يكن فيه من الاحزاب ما يمكن اعتباره محققاً للموازنة المطلوبة، ولما كان لدى الحكومة من الامور الخطيرة المتعلقة بمصالح الشعب الحيوية : كالمعاهدة العراقية—الانكليزية، والاتفاقيتين المالية والعسكرية، وقضية الدفاع الوطني مما يدعو إلى مراجعة الامة لمعرفة رغباتها، وافساح المجال لها للاعراب عن ذلك، بواسطة ممثليها، فقد أصدرت إرادتي الملكية :

بعد الاطلاع على المادة (٢٦) من القانون الاساسي، وبناء على ما عرضه رئيس الوزراء بحل مجلس النواب والبدء بانتخاب مجلس جديد

على رئيس الوزراء تنفيذ هذه الارادة

كتب ببغداد في اليوم الثامن عشر من شهر كانون الثاني سنة ١٩٢٨ واليوم السادس والعشرين من شهر رجب سنة ١٣٤٦ (٢)

رئيس الوزراء : عبد المحسن السعدون — فيصل

❊ ثلاث قضايا هامة ❊

انقضى الشهر الاول على تسلم « الوزارة السعدونية الثالثة » مقاليد الحكم في البلاد، ولم يحدث حادث يستحق الذكر، إذا استثنينا من ذلك صدور الإرادة الملكية بحل المجلس القائم، والشروع في انتخاب مجلس نواب جديد، وإذا استثنينا التنقلات الادارية بين كبار الموظفين ولكن سرعان ما تطور الموقف بعد مدة وجيزة فجابهت البلاد أحداثاً خطيرة نذكر منها ثلاثاً هنا :

اولا — قضية الشيخ ضاري

كان الكولونيل لجمن (٣) قتل مع سائق سيارته في خان النقطة، بين بغداد والفلوجة، في

(١) جريدة الوقائع العراقية (الرسمية) العدد (٦٢٠)

(٢) محاضر مجلس النواب للدورة ١٩٢٧/١٩٢٨ ص ١٢٦

3 Lieut.-Col Gerard E. LEACHMAN

اليوم الثاني عشر من شهر آب ١٩٢٠م أثناء الثورة العراقية الكبرى ، واتهم بقتله الشيخ ضاري المحمود ، رئيس قبيلة زوبع ، وولداه سلمان وخميس ، وآخرون من أفراد قبيلته ، ولهذا استثناه المعتمد السامي ، وحاشيته المذكورة ، من قرار العفو العام الذي أصدره عن القائمين بالثورة في ٣٠ أيار ١٩٢١م فبقي الشيخ وذووه خارج المدن والقصبات زهاء سبع سنوات ، حتى إذا كان خريف سنة ١٩٢٧م أراد الشيخ ضاري أن يسافر إلى حلب في سورية فاستكرى سيارة الأرمني مكائيل وبعد أن دفع اليه أجرة السيارة كاملة ، ركب على بركة الله قاصداً تلك المدينة النائية

وكانت الحكومة البريطانية أرصدت مبلغاً من المال لمن يأتي بالشيخ ضاري ، حياً أو ميتاً ، فسولت نفس السائق الارمني المذكور أن يكون رابح هذا المبلغ ، فاقتاد الشيخ الهرم إلى « مخفر شرطة سنجار » في يوم ٣ تشرين الثاني من العام المذكور وسلم ضاري إلى رجال المخفر ، فنقل إلى بغداد تحت الحراسة الشديدة ، وجرت محاكمته أمام محكمة الجزاء الكبرى فيها (١) فحكمت هذه عليه بالاعدام شنقاً حتى الموت في يوم ٣٠ كانون الثاني ١٩٢٨م ثم استبدل قرار الاعدام بالسجن المؤبد بأكثرية الاصوات رحمة بالمحكوم الذي بقي شريداً طريداً في الفيافي والقفار سبع سنوات ونيف

وكان قد تطوع في الدفاع عن الشيخ ضاري لفيف من المحامين الوطنيين ، ولوحظ أن الشيخ كان يشكو من داء عضال فما كاد يودع السجن حتى انتقل إلى جوار ربه في أول يوم من شهر شباط ١٩٢٨م فأكبر البغداديون موته وساروا بجنازته في مظاهرات صاخبة تحدوا فيها السلطتين العراقية والمنتدبة ، بعد أن اقتحموا بناية المستشفى الملكي وأخذوا الجثمان عنوة فكان هذا الحادث أول بركان انفجر في وجه الوزارة القائمة

ثانياً — قضية الفرد موند

كان يوم ١٧ شعبان سنة ١٣٤٦هـ و ٨ شباط سنة ١٩٢٨م موعد زيارة السر الفرد موند ، الزعيم الصهيوني البريطاني المعروف إلى بغداد ، وكان المتحمسون من يهود العراق قد استعدوا لاستقبال الزائر البريطاني استعداداً كبيراً منذ اليوم السادس من هذا الشهر ، فانتهز البغداديون هذه الفرصة وقرروا القيام بمظاهرات صاخبة لاستنكار السياسة البريطانية المتبعة في فلسطين ، وإعلان سخطهم الشديد على الفكرة الصهيونية في شخص هذا الزائر ، فتجمهر طلبة المدارس في عصر اليوم المذكور ، ورفعوا ألواحاً وأعلاماً كتب عليها « لتسقط الصهيونية » و « ليسقط وعد بلفور » و « لتحيي الامة العربية » إلى غير ذلك من العبارات ، وكانوا كلما أوغلوا في الشارع انضم اليهم فريق من المتظاهرين حتى تجاوز عدد المتظاهرين عشرين الف نسمة ، وتوجهت هذه الجموع الغفيرة

(١) يرأس هذه المحكمة (حاكم بريطاني) عادة

إلى محطة الكرخ ، حيث يمر داعية الصهيونيين ، فلما علمت الحكومة بالامر طلبت إلى الشرطة أن تفرق المتظاهرين فاشتبك الطرفان في معركة حمي وطيسها ، وجرح فيها الكثيرون من الطرفين

وأدركت السلطة حراجة الموقف ، فذهب مدير الشرطة مع قوة مسلحة لمحافظة السيارة القادمة وعليها الفرد موند ، وطلبت إلى القادم أن يغير طريق سفره ، فوصل بغداد عن طريق الكاظمية ، وقبضت الشرطة على لفيف من المتظاهرين بينهم ستة من الاهلين و ٣٥ من طلاب المدارس ، وكبست إحدى النوادي الادبية في العاصمة بحجة تدبيره لهذه المظاهرات ، واعتقلت اعضاءه ، فنفت رئيس النادي ، السيد يوسف زينل إلى البصرة ف (الفاو) وأصدرت متصرفية بغداد أمراً بمنع التجمهر «في الطرق والشوارع والميادين العامة او تسيير المواكب فيها ، والاجتماعات في المحال العامة ، بدون اذن منها » وحذرت «من يخالف ذلك يعرض نفسه إلى أحكام الباب الثالث عشر من قانون العقوبات البغدادي وبيان البوليس لسنة ١٩٢٠ وقانون التجمعات »

وقررت وزارة المعارف طرد أحد عشر طالبا من «دار المعلمين» وخمسة من الثانويات وطالبين من مدرسة الحقوق طردا مؤبداً بحجة اشتراكهم في هذه المظاهرات ، وحكمت محاكم الجزاء على عدد من الموقوفين بهذا الحادث ، بعقوبات مختلفة ، وقصد وزير المعارف « دار المعلمين» وكلف الهيأة التعليمية بوجوب اعلام الطلبة بأمر الحكومة : وهو أن يعلن للطلاب أنه سيطلق الرصاص على المتظاهرين إذا تظاهروا (١)

ثالثا مظاهرة ١٠ شباط

وفي يوم ١٠ شباط ١٩٢٨ اجتمع لفيف كبير من الاهلين في «جامع الحيدر خانه» للاحتجاج على سياسة الحكومة أزاء المتظاهرين ، في حادثة اليوم الثامن من هذا الشهر ، ولاعلان السخط الشديد على وعد بلفور ، القاضي باتخاذ فلسطين العربية وطنا قوميا لليهود ، خلافا لمبادىء العدل والقانون . وقد اتخذت الشرطة التدابير الصارمة لمنع توسع هذه الحركة فقبضت على بعض الخطباء وفرقت المجتمعين بعنف

❋ الحكومة تركن الى المراسيم ❋

هال الحكومة امر هذه الحوادث الثلاث ، واضطراب حبل الأمن في البلاد ، فقررت أن تقوم بعمل جدي يعيد الطمأنينة إلى النفوس ، ويضع حداً لاستغلال المعارضة شعور الأهلين والطلبة ورأت ان تصدر بعض المراسيم العقابية لهذا الغرض ، نظراً لأن مجلس النواب قد حل ، وكانت فكرة اصدار المراسيم موضوع مناقشة شديدة بين الوزراء انفسهم حتي اذا كان يوم ٩ شباط ١٩٢٨

(١) جريدة العراق : العدد (٢٣٧٣) بتاريخ ١٠ شباط ١٩٢٨

« تذاكر مجلس الوزراء في التدابير التي يقتضي اتخاذها أزاء المظاهرات التي وقعت يوم ٨ شباط سنة ١٩٢٨ بمناسبة قدوم السر الفرد موند الى العراق ، وغيرها من المظاهرات الاخرى ، التي قد تقع في المستقبل ، مما يؤدي إلى الاخلال بالأمن العام ، فقرر اصدار المرسومين الآتيين :

« أولا »

لما كان بعض طلاب المدارس قد اشترك في اجتماعات غير قانونية ، مما يعد خطرا عاما ، فنحن فيصل ملك العراق ، بموافقة مجلس الوزراء نأمر بنشر المرسوم الآتي وفقاً للفقرة الثالثة من المادة ٢٦ من القانون الاساسي وذلك لدفع الخطر المذكور

المادة الاولى : اذا تحقق أن أحد طلاب المدارس ، ممن لم يكمل الثامنة عشرة من عمره ، قد اشترك في أي اجتماع غير قانوني ، أو أقلق أو حاول أن يقلق السلم العام بصورة اخرى ، يسوغ عقابه بالجلد بالمقرعة ، بعد المعاينة الطبية ، على أن لا يزيد ذلك على (٢٥) جلدة

المادة الثانية : على وزير المعارف تنفيذ هذا المرسوم الذي يعتبر نافـذا من يوم نشره في الجريدة الرسمية وله أن يصدر تعليمات لتسهيل تطبيقه

« ثانيا »

لما كان بعض الاشخاص لم يزل يحاول إقلاق السلم العام ، بصورة تعد خطراً عاماً على البلاد ، باقامة اجتماعات غير قانونية ، أو بوسائل غير مشروعة اخرى ، فنحن فيصل ملك العراق ، بموافقة مجلس الوزراء نأمر بنشر المرسوم الآتي لدفع الخطر المذكور وفقا للفقرة الثالثة من المادة (٢٦) من القانون الاساسي

المادة الاولى : إذا ثبت لدى وزير الداخلية بأن شخصا حرض أو يحرض على ارتكاب جريمة منصوص عليها في الباب الـ ١٢ من قانون العقوبات البغدادي ، أو اشترك في مثل تلك الجريمة ، فللوزير المذكور بموافقة مجلس الوزراء أن يأمر بوضعه تحت مراقبة الشرطة لمدة لا تزيد على سنتين

المادة الثانية : الشخص الذي صدر بحقه أمر بمقتضى المادة السالفة ، يجب عليه أن يخضع للشروط المبينة في المادة (٢٩) من قانون العقوبات البغدادي المعدلة بقانون ١٩٢٠ وعند مخالفته أي شرط منها يكون عرضة للعقاب المنصوص عليه في تلك المادة

المادة الثالثة : على وزير الداخلية تنفيذ هذا المرسوم ، الذي يعتبر نافذا من يوم نشره في الجريدة الرسمية ، على أن يطبق بحق الاشخاص الذين لهم علاقة بحادثة ٨ شباط ١٩٢٨

وقرر مجلس الوزراء ايضا :

(١) أن يطرد طرداً موقتا أو مؤبدا ، الطلاب الذين لم تشملهم أحكام المرسوم (١) لكبر

سنهم ، والذين يثبت بأنهم اشتركوا في المظاهرات التي وقعت في ٨ شباط سنة ١٩٢٨

(٢) أن لا يستخدم في دوائر الحكومة في المستقبل من تقرر طرده من هؤلاء ، طرداً مؤبداً لسبب الحادث المذكور » اه [١]

وقد جرى تصحيح في المقررات المنشورة بتاريخ ١١ شباط ١٩٢٨ حيث :

« أعاد مجلس الوزراء النظر في نص لائحة المرسومين اللذين تقرر إصدارهما في جلسته الخصوصية المنعقدة في ٩ شباط سنة ١٩٢٨ فقرر تعديل مقدمة كل من المرسومين المذكورين على الصورة الآتية :

« بالنظر للضرورة الماسة ، وحفظاً للنظام والامن العام ، نحن فيصل ملك العراق ، بموافقة مجلس الوزراء نأمر بوضع المرسوم الآتي وفقاً للفقرة الثالثة من المادة ٢٦ من القانون الاساسي :

« وقرر مجلس الوزراء أيضاً حذف كلمة — بالمقرعة — من المادة الاولى من لائحة المرسوم المتعلق بطلاب المدارس » [٢]

وقد صدر المرسوم الاول برقم (١٣ لسنة ١٩٢٨م) وصدر المرسوم الثاني برقم (١٤ لسنة ١٩٢٨م) ثم صدر مرسوم آخر برقم (١٥) لسنة ١٩٢٨ بأن تستبدل الكلمات — الباب ١٢ من قانون العقوبات البغدادي — الواردة في المادة الاولى من المرسوم رقم ١٤ لسنة ١٩٢٨ بالكلمات — الباب الثالث عشر من قانون العقوبات البغدادي —

وطلبت وزارة الداخلية تطبيق المرسوم ١٤ لسنة ١٩٢٨ بحق الاستاذ يوسف زينل ، المدرس في الثانوية ، فأقر مجلس الوزراء هذا الطلب في جلسته المنعقدة في يوم ١٩ شباط ١٩٢٨م وأبعد الاستاذ زينل إلى « عانة »

الاحزاب والصحف

وقد احتجت الصحف والاحزاب على إصدار المراسيم المرقمة ١٣ و١٤ و١٥ قائلة انها « مراسيم جائرة ولاسيما وأمام الحكومة المحاكم الموكول إليها أمر البت في سلوك الناس ، ومعاقبتهم عما يرتكبونه من مخالفات وجنح »

وطلب الحزب الوطني في الموصل بكتابه المؤرخ ٢١ آذار ١٩٢٨م إعادة النظر في أمر الطلاب الذين فصلوا من مدارسهم بموجب قرار مجلس الوزراء الآنف الذكر « إذ ليس من حسن السياسة أن تبقى نخبة من خيرة أبناء العراق محرومة من التحصيل الذي هو غاية كل فرد من أفراد الامة »

ورفع حزب الشعب الاحتجاج التالي في ١٦ شباط ١٩٢٨م :

---

(١) مجموعة مقررات مجلس الوزراء للأشهر كانون الثاني وشباط ومارت سنة ١٩٢٨ ص٤٨-٥١

(٢) المصدر نفسه ص ٥٤-٥٥

فخامة رئيس الوزراء

لقد كان للمرسومين الصادرين في الايام الاخيرة وقع شديد في نفوس أعضاء حزب الشعب ، خاصة المرسوم الذي يخوّل وزير الداخلية حق وضع الاشخاص تحت المراقبة

إن هذا الحق – يا صاحب الفخامة – يخالف احترام الحرية الشخصية ، المؤيدة بالقانون الاساسي ، والتي أدخلتها الوزارة في منهاجها ، ونلفت أنظار فخامتكم بصورة خاصة إلى أن إصدار مثل هذه المراسيم يجعل وضع البلاد تحت الادارة العرفية ، ولا يلائم بأي وجه الاحوال الاعتيادية ، التي تسير فيها الانتخابات العامة ، وكذلك نشير إلى شمول العقوبات المنصوص عليها في المرسوم إلى الاعمال التي سبقت نشره . إن القوانين والشرائع متفقة على عدم جواز ذلك فعليه نقدم احتجاجنا الشديد على هذا العمل ، وعلى إعادة عقوبة الجلد إلى المدارس ، ونرجو أن توفق الوزارة لالغاء المرسومين المذكورين ودمتم

١٦ شباط ١٩٢٨ رئيس حزب الشعب : ياسين الهاشمي

وزير العدلية يستقيل

ذكر لنا معالي حكمت بك سليمان ، وزير العدلية في هذه الوزارة ، أن فكرة إقرار مجلس الوزراء للمرسومين المرقمين ١٣ و١٤ قد نضجت قبل أن يفاتح في موضوع طرحهما على المجلس الوزاري ، وأنه لما فوجئ باحضار مستشار وزارة العدلية إلى جلسة المجلس ، التي عرض فيها المرسومان ، اضطر أن يستقيل من منصبه كوزير للعدلية ولكن رئيس الوزراء ، عبد المحسن بك السعدون ، طلب إليه أن يؤجل الاستقالة إلى أن تتم الانتخابات العامة لمجلس النواب « الجديد » ولا سيما وأن الملك فيصل كان قد عارض في إدخاله كوزير للعدلية في الوزارة فما وسع حكمت بك غير تلبية طلب الرئيس عبد المحسن بك

وزير المعارف والمراسيم

كان توفيق بك السويدي ، وزير المعارف في الوزارة السعدونية الثالثة ، الشخصية القانونية اللامعة في هيأة هذه الوزارة ، وقد حار الحقوقيون في تعليل موقفه من إصدار المرسومين المشار إليهما أعلاه لاسيما لشمول أحدهما ، وهو المرسوم رقم ١٤ قضايا صدرت قبل صدوره ، فكتبنا إلى معاليه نستطلع رأيه في هذا الحدث القانوني فتفضل علينا بهذا الجواب :

عزيزي السيد عبد الرزاق الحسني

جواباً لكتابكم المؤرخ ١٠ تشرين الثاني ١٩٣٠ المتضمن استفساركم عن كيفية استصدار وزارة السعدون الثالثة مرسوماً شمل وقائع حدثت قبل زمن صدوره

إن السبب الذي حدا بالوزارة السعدونية الثالثة إلى استصدار المرسومين ١٣ و١٤ كان على ما أعلم ، وضع البلاد المهدد بخطار اضطراب حبل الامن ؛ ولعلكم تتخطرون ما أوضحته في حينه في مجلس النواب ، من الاسباب التي اضطرت الحكومة العراقيه إلى تدارك الامر باجراآت شديدة في الظاهر ، لكنها معتدلة في الحقيقة

أما أن القوانين لا تشمل ما قبلها ، وأن المرسوم رقم (١٤) كان قد شمل قضية وقعت قبل صدوره بخمسة أيام ، فإن هذه المسألة لم تظهر صعوبتها أثناء استصدار المرسوم المذكور فحسب ، بل كانت موضع مناقشة حادة ما بين وزير العدلية ومستشاره منذ أمد بعيد ، قبل استصدار المرسوم الآنف الذكر

أتذكر جيداً ما حدث بين وزير العدلية ومستشاره (إذ كنت في ذلك الوقت مديراً للعدلية) بشأن لائحة قانون نشر القوانين ، التي كانت وزارة العدلية مشغولة باحضارها ، إذ اقترح الوزير إدخال مادة في تلك اللائحة تنص على أن القوانين لا تشمل ما قبلها ، فعارض المستشار ذلك الاقتراح بقوله : إن الاعتقاد السائد بعدم شمول القوانين ما قبلها ناتج عن ميل زمرة من الحقوقيين العراقيين ، إلى الاخذ بالنظريات الافرنسية ، التي درسوها على يد الاساتذة الاتراك ، مع أن الحقيقة — على رأيه — ليست كذلك ، لان النظريات الحقوقية الانكليزية لم تتفق في هذا المبدأ مع النظريات الافرنسية ، بل هي تترك الامر بالتشميل إلى واضع القانون ، فإذا صرّح في القانون بالشمول صار شاملا ، و إلا فليس من الصواب أن تتقيد القوانين بنظريات لم يتم اتفاق العلماء على صحتها ، لذلك ترى المادة (٧) من قانون العقوبات الافرنسي تصرح بأن القوانين العقابية لاتشمل ما قبلها ، عدا الاحكام المخففة للعقاب ، فإنها تشمل ما قبلها

هذه هي عقيدة المستشار القضائي في الحكومة العراقية بخصوص التمثيل وعدمه ، ولا بد أنكم تعلمون مركز هذا المستشار الخطير ، وتشعرون بتأثيره في التشريع العراقي

ولما وضعت قضية المراسيم في المناقشة بمجلس الوزراء ، كان مستشار العداية حاضراً في الجلسة ومدافعاً — بالطبع — عن نقطة نظره هذه ، فكان لآرائه في هذا الموضوع ، ولخطورة مركزه في الحكومة ، من التأثير ما أدى إلى اقتناع الوزارة بجواز التشميل ، خصوصاً وهو الذي تعتبر فتواه بحكم العرف الجاري في الحكومة ، فصل الخطاب

ربما كانت بعض الاسباب التي تستند اليها الجهة القائلة بجواز التشميل واردة نوعاً ما ، إذا قيل ان القوانين المتضمنة أصول المحاكمة تشمل ما قبلها ، وأن المرسوم رقم ١٤ لم يحتو إلا ما ينقل سلطة الحكم من المحاكم إلى الإدارة ، لكن الظروف المحيطة بهذه الاجراآت كانت لسوء الحظ غير مساعدة على تبريرها بمقدار كاف لذلك كنت معارضاً لنظريات المستشار بجواز التشميل ،

وبقيت مصراً على رأيي ، حتى اتخذ القرار ، فبقيت في الاقلية ، ولما كان الامر يتعلق بمرسومين ، الواحد منهما يعود تنفيذه إلى وزير الداخلية ، والثاني يعود تنفيذه لي بصفتي وزيراً للمعارف ، فقد اضطررت إلي أن أبين لرئيس الوزراء ضرورة انسحابي من الوزارة ، لعدم استطاعتي القيام بأمر لم أقتنع بصحته ، لكن النظرية والاستشارة البريطانيين قد تداركتا الامر في هذا الموقف أيضاً ، إذ قال المستشار « إن الوزير إذا كان مخالفاً في قرار يعود تنفيذه مباشرة ، فلا يسوغ له أن يبقى محتفظاً بمركزه ؛ ولكنه يبقى في الاقلية ويحتفظ بمركزه ، إذا كان تنفيذ القرار المتخذ بالاكثرية لا يعود اليه مباشرة ، وبما أن المرسوم رقم ١٤ لا يعود تنفيذه إلى وزير المعارف فمخالفة هذا الوزير للمرسوم من الوجهة العلمية لا تؤدي إلى استقالته ، غير أن المرسوم رقم ١٣ بالنظر لكونه واجب التنفيذ من قبل وزير المعارف نفسه ، فمخالفة الوزير له تؤدي حتما إلى استقالة الوزير المذكور» لذلك قرر مجلس الوزراء أن يدفع الازمة بموافقته على نظرية المستشار فيما يتعلق بالمرسوم رقم ١٤ وعلى نظريتي فيما يتعلق بالمرسوم رقم (١٣) وانحلت المعضلة بهذا الشكل ولا بد أنكم لاحظتم خلو المرسوم رقم (١٣) من أي شمول

هذا واقبلوا التحية والاحترام بغداد ١٩ تشرين الثاني ١٩٣٠ «توفيق السويدي»

❋ جواب السعدون ❋

كنا كتبنا لفخامة عبد المحسن بك السعدون كتابا في هذا الموضوع ، قبل أن نوجه خطابا بذلك إلى معالي السويدي توفيق بك فتفضل فخامته علينا بالرد التالي :

عزيزي عبد الرزاق أفندي الحسني

أشكرك على كتابك الذي تسألني فيه عن قضية المرسومين ١٣و١٤ ومع أن البيانات التي أدليت بها في مجلس النواب كافية بنظري لمن يكتب في تاريخ العراق السياسي فإني نزولا عند رغبتك أقول :

إن المرسوم رقم (١٤) ينص على تعديل مواد من قانون العقوبات البغدادي ، وتلك المواد تتضمن العقوبة ، ولم يكن حكم المرسوم إلا نقل صلاحية الحكم من العدلية (المحاكم) إلى الادارة (الداخلية) ليس إلا لا بل إن مادة المرسوم جاءت مخففة لمواد الباب ١٣ من قانون العقوبات البغدادي ، فليس إذاً هنالك ما يخالف مبدأ عدم شمول القوانين إلى ما قبلها وإن كان هذا المبدأ موضوع بحث وجدال بين رجال التشريع منذ زمن بعيد ودمتم باحترام

بغداد ٩ أيلول ١٩٢٩ عبد المحسن السعدون

❋ الغاء المراسيم ❋

وعلى كل فقد قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة في يوم ١٧ من أيار سنة ١٩٢٨م الغاء هذه المراسيم ، بعد أن انتفت الغاية من إصدارها

❋ الاسباب الموجبة ❋

أما الاسباب الموجبة لاصدار المراسيم ، موضوعة البحث ، فقد تضمنها كتاب الحكومة المرفوع إلى المجلس النيابي وهذا نصه :

ديوان مجلس الوزراء

الرقم ١٢٥٤

التاريخ في ١٩ أيار سنة ١٩٢٨

معالي رئيس مجلس النواب

أرسل اليكم في طيه المرسوم رقم ١٣ لسنة١٩٢٨ والمرسوم رقم١٤ لرفعهما إلى مجلس النواب.

إن الاسباب الموجبة لاصدار هذين المرسومين هي:—

لما كان من أهم وجائب الحكومة تقرير الأمن ، ونشر السلام في البلاد ، وحيث أن ما أقيم من المظاهرات ، بمناسبة موت الشيخ ضاري المحمود ، وما نظم من المواكب ، التي سارت في الشوارع ، وحصول الاجتماعات في أماكن متعددة ، كان يدل على إمكان وقوع حوادث يخشى منها تكدير السلام ، واضطراب حبل الأمن ، وحيث أنه قد وقع فعلا ما أخل بالأمن العام، من الحوادث ، بنتيجة المظاهرة التي جرت في ٨ شباط سنة ١٩٢٨ من قبل الطلاب ، بمناسبة مجيء السر الفرد موند إلى العاصمة ، إذ ارتكبت جرائم مختلفة ، مما يقع ضمن أحكام الباب الثالث عشر من قانون العقوبات البغدادي ، ونشأ عن ذلك حصول أضرار كثيرة بالأموال ، والأنفس ، علاوة على ما أصاب رجال الأمن من الاهانة ، ووقع عليهم من الاعتداءات ، لذلك ومنعا لتكرر مثل هذه الحوادث ، والمظاهرات ، المؤدية الى الاخلال بالسلام ، والتي حصل لدى الحكومة الاعتقاد الجازم بامكان تكرر وقوعها ، رؤي أنه مما يقتضيه الأمن والمصلحة العامان ، إصدار المرسوم رقم ١٤ الكافل لاستتباب الامن في العراق، وقد ارتؤي أن يكون ذلك بوضع من يثبت تحريضه على ارتكاب أية جريمة من الجرائم المنصوص عليها في الباب الثالث عشر من قانون العقوبات البغدادي تحت مراقبة الشرطة لمدة معينة وقد أودعت هذه السلطة لوزير الداخلية نظراً إلى أن عقوبة مراقبة البوليس هي في الحقيقة ليست بعقوبة أصلية ، وإنما هي من قبيل التدبير الاداري ، الذي يتوصل به عادة لمنع وقوع الجرائم ، هذا فضلا عن ان الوزير المشار اليه مسؤول عن الامن

العام في داخل القطر وهو أحسن مرجع لتطبيق أحكام المرسوم المبحوث عنه حسبما تقتضيه الحال والمصلحة العامة

لقد وقع في المرسوم رقم ١٤ غلط مطبعي إذ جاء فيه (الباب ١٢ من قانون العقوبات البغدادي) وصوابه (الباب الثالث عشر من قانون العقوبات البغدادي) ولاجل التصليح أصدر المرسوم رقم ١٥ المنوه عنه في أعلاه

أما المرسوم رقم ١٣ فقد اصدر أيضا على أثر مظاهرة الطلاب في ٨ شباط التي وقعت من جرائها حوادث مؤسفة أدت إلى الإخلال بالامن العام ولاجل ردع الطلاب عن التمادي في إتيان مثل هذه الاعمال التي تنجم عنها نتائج وخيمة ارتؤي اتخاذ التدابير المنصوص عليه في المرسوم السالف الذكر

رئيس الوزراء — عبد المحسن السعدون

✻ غزاة نجد أيضا ✻

غارات جديدة متتالية

قام العراقيون وقعدوا للهجوم الذي قام به الاخوان النجديون على القبائل العراقية الآمنة في ١٢ آذار سنة ١٩٢٢، وعقد مؤتمر خطير في كربلاء لاتخاذ التدابير اللازمة لوقف العدوان الوهابي، وانتهى الأمر بعقد «معاهدة المحمرة» في اليوم الخامس من أيار من هذه السنة [1] لتحديد الحدود بين العراق ونجد، والقضاء على السبل المؤدية لشن الغارات القبلية، وقد ألحق بهذه المعاهدة بروتوكولان وقع عليهما في «بندر العقير» في ٣ كانون الاول ٩٢٢ فعرفا بـ«بروتوكول العقير» الذي نصت مادته الثالثة على ما يلي:

«تتعهد الحكومتين — كذا في الاصل — كل من قبلها أن لاتستخدم المياه، والآبار، الموجودة على أطراف الحدود لاي غرض حربي، كوضع قلاع عليها، وأن لا تعبئ جنودا عليها وفي أطرافها»

وقد أقامت الحكومة العراقية مخفرا في أراضي البصية، داخل الحدود العراقية، وعلى مسافة ١٢٥ كيلومترا من الحدود النجدية، ووضعت فيه حامية من الشرطة لمنع القبائل من اجتياز الحدود عملا بالمادة الثالثة من «اتفاقية بحره» المنعقدة بين الحكومتين العراقية والنجدية في أول تشرين الثاني ١٩٢٥م ونصها:

«لا يجوز لعشائر إحدى الحكومتين اجتياز حدود الحكومة الاخرى الا بعد الحصول على رخصة من حكومتها وبعد موافقة الحكومة الاخرى ...» [2]

---

(١) راجع تفصيل ذلك في ص ٥٥ — ٦٦ من الجزء الاول من هذا الكتاب

(٢) نشرنا بروتوكول العقير في ص ١٠٦ من الجزء الاول ونشرنا اتفاقية بحرة في ص ١٣ من الجزء الثاني

فاعتبر السلطان ابن السعود تشييد هذا المخفر في هذا الموضع إخلالا بالمادة الثالثة من «بروتوكول العقير» وطالب بهدمه فوراً ، وقدم في سبيل ذلك عدة احتجاجات رسمية

وفي يوم ٥ تشرين الثاني ١٩٢٧م هاجمت جماعة من «مطير» المخفر ، موضوع البحث ، وقتلت من فيه من عمال ، وأفراد شرطة ، وأطفال ، وتكرر الهجوم مثنى وثلاث ورباع ، فتوالت الاحتجاجات العراقية الصارخة على هذا العدوان ، وكان جواب « عاهل نجد » على ذلك « إن هدم هذا المخفر هو السبيل الوحيد لكبح جماح الاخوان و إزالة الهياج والاضطراب من نفوسهم »

أما الحكومة البريطانية ، وكانت تقوم بدور الوسيط بين الحكومتين العراقية والنجدية ، فكانت تردعلى الاحتجاجات النجدية بـ «ان انشاء الحكومة العراقية لمخفر البصيَّة ، داخل حدودها وعلى بعد سحيق من حدود نجد ، ماهو إلا من قبيل القيام بواجباتها وتعهداتها بمنع الغزو» ولكن الاخوان استمروا في هجماتهم ، وقد هاجموا القبائل العراقية في اليومين ٩ و ١٧ من كانون الأول ١٩٢٧م وقتلوا منها اربعين رجلا ونهبوا ١٢٠٢٧ رأساً من غنمها و(١٤٣١) من حميرها و ٣٣ بندقية من بنادقها وسبع خيم وستة رؤوس من الجياد المطهمة ، وأربعة من الابل. وفي ١٩ كانون الثاني ١٩٢٨م قاموا بهجوم آخر على منزل عراقي يقع على مسافة ٧٥ كيلومتراً من البصرة غربا بجنوب ، وأوقعوا فيه خسائر جسيمة في الأموال والانفس (١)

قرار لمجلس الوزراء

وكتب المعتمد السامي البريطاني في العراق ، إلى الحكومة يخبرها باضطراب الحالة في نجد ، واحتمال وقوع غارات اخرى . وفي ١٩ شباط ١٩٢٨

تلي كتاب فخامة المعتمد السامي المرقم بي او/٦٠ والمؤرخ في ٢٧ شباط ٩٢٨ المتعلق بالحالة في نجد ، وبعد المذاكرة في هذ الأمر قرر مجلس الوزراء أن يرسل فخامة رئيس الوزراء ، إلى فخامة المندوب السامي ، الكتاب الآتي :

---

(١) ننشر فيما يلي الأضرار التي لحقت العراقيين في أهم الغارات التي شنها غزاة نجد عليهم كما جاءت في وثائق الحكومة العراقية

تاريخ الغزو	عدد القتلى	عدد الأغنام	الحمير	الخيم	البنادق	غيرها
٥/١١/٩٢٧	٢١				٥	٦ جمال
٩/١١/٩٢٧	٧٤	٩٦٠٠	١٦٣٧	١٨٠	٨٣	٦ خيل
٢٢/١٢/٩٢٧	٤٠	١٢٠٤٧	١٤٣١	١٠٧	٣٣	١٠ ابل وخيل
١٩/٢/٩٢٨	٢٨	٥٧٩٥	٦٩٦	٤٦	٢٩	
٨/٣/٩٢٨						١٤ جملا

راجع كتاب وزارة الداخلية الى سكرتارية مجلس الوزراء رقم س ١٦٥٧ وتاريخ ١٧/٤/١٩٢٨

أطلعت زملائي على الأخبار الاخيرة الواردة من الكويت ، فيما يتعلق بالحالة في نجد ، فظهر لهم أن هذه الاخبار تدل على احتمال وقوع هجوم كبير من جانب الاخوان ، على الحدود العراقية في القريب العاجل ، وأنه إذا لم تتخذ التدابير السريعة لمعالجة الموقف ، بصورة جدية ، فلا شك في أن العراق سيكون معرضاً لخطر عظيم ، قد يؤدي إلى تكبد اضرار كثيرة في النفوس ، والاموال وبالنظر إلى هذه الظروف يرتأي زملائي أن أسارع إلى مخاطبة فخامتكم في الموضوع ، لتكونوا على بينة تامة مما يخامر ضمائرنا من القلق والاضطراب

تعلمون فخامتكم ان الحكومة العراقية ، منذ تشكيلها حتى الساعة ، لم تنحرف يوماً ما عن الخطة التي رسمتها حكومة صاحب الجلالة البريطانية ، فيما يتعلق بسياستها تجاه نجد ، وقد بذلت كل ما في وسعها لأجل إزالة كل ما من شأنه إثارة الشكوك حول نياتها الحسنة نحو جارتها ، ولأجل اطمئنان فخامتكم من غرضها هذا ، لم تتساهل في القيام بأية حركة قبل أن تستشيركم المشورة التامة . إن الحكومة العراقية مطمئنة من أن هذه الخطة التي انتهجتها قد حازت قدر حكومة صاحب الجلالة ، فكان من أثرها أن قدمت قواها في الازمة الحاضرة لمساعدتنا على دفع تعديات الاخوان المتكررة

ولكن بالرغم من ذلك كله ، تبين جليا ، خاصة في الاشهر الأخيرة ، أن الحكومة النجدية لم تقدر الارشادات الثمينة التي كانت تبذلها عن اناة وسماح ، حكومة صاحب الجلالة في كل آونة كانت تحدث فيها مشكلة جديدة . والحق يقال إن العراق ، حتى بعد انعقاد مقاولة بحرة لم يهدأ له بال ، ولم يطمئن كل الاطمئنان ، مما كان يدبر ضده فيما وراء الحدود إذ كانت لاتمر بضعة أشهر إلا وكان يجابه بحوادث مؤلمة تولدها هجمات الاخوان على قبائله المسالمة

لقد أحب العراق أن ينصرف إلى اصلاح شؤونه الداخلية ، معتمداً على حليفته الكبرى في تدوير شؤونه الخارجية ، وحرصا منه على هذه الغاية كان لا يقصر في الضرب على أيدي قبائله ، خوفاً من تشويش صلاته مع جيرانه ، واحتفاظاً بمؤازرة حليفته . ولا نبالغ إذا قلنا أن خطة نجد سارت طوال هذه المدة ، في اتجاه معاكس لذلك ، فكان من نتيجة سياستنا السلمية ، تلك السياسة التي سلكناها معتمدين على مساعدة حليفتنا ، ان استضعف جارنا موقفنا ، وبدأ يتجاوز معنا في مطالبه حدود العقل السليم ، حتى بلغ به الطيش إلى حد نسي معه كل تعدياته ، وشرع يطالب بأن لا تتجول سياراتنا ، ولا الطيارات في أراضينا ، وأن نهدم معقلا أحببنا أن ننشؤه لشرطتنا ، بعيداً عن الحدود عشرات الاميال ، لم نقصد منه سوى حفظ الامن بين عشائرنا كي لا يتعدى بعضهم على بعض ، ولكي يخافوا قرب الحكومة منهم ، فلا يحدثوا ما يعكر صلاتنا مع جيراننا ، وبخاصة نجد ، وليته اكتفي بذلك ، بل لأجل أن يستر ضعفه أمامكم قام في آخر يوم يطالب بأمور ما أنزل

الله بها من سلطان ، مدعياً أن ذلك يسكن من هياج الذين اعترف بأنهم خرجوا عن طاعته .

ان حضرة صاحب الجلالة قد أشار إلى هذه النتائج منذ بدأت هجمات الدويش وأعوانه على أطراف البلاد ، ولو كان في الامكان اتخاذ خطة نهائية منذ الوقائع الاولى ، فلا شك في أن الحالة كانت على غير ما هي عليه في الوقت الحاضر .

أما الآن فقد اتسع ويا للاسف الخرق ، وقام الاخوان على قدم وساق ينادون بالجهاد ، ويجمعون جموعهم لسحق من لا يدين بدينهم ، كأن ما مثلوه إلى الآن لم يكن كافياً في أعينهم والغريب ان جلالة الملك عبد العزيز نفسه أصبح من ورائهم يمدهم بالذخائر والمال ، وقد كان قبل أيام يجمع جموعه مراوغاً ، ويطالبنا بأن نتعهد بمطاردة الدويش فيما لو تعدى حدود بلادنا

لقد وصلت الحالة إلى حد لا يسعنا السكوت عنه ، ومن رأينا أن التدابير النصفية لا تجدي نفعاً خاصة مع أناس جبلوا على التعصب ، ولا ديدن لهم سوى شن الغارات ، وقتل الانفس البريئة فإذا لم تتخذ تدابير عاجلة ومؤثرة فيخشى جداً من أن يتسرب بلاؤهم إلى بعض العشائر العراقية فينضمون إليهم ، حباً بالاستفادة ، أو رهبة منهم ، وبذلك تصبح بعض المدن العراقية كالنجف وكربلا ، تحت خطر المهاجمة ، وعندئذ تزداد المشاكل بالنظر إلى قدسية هذه الاماكن ، فلا يرتق الامر إلا بعد متاعب شاقة وصرف مبالغ طائلة .

إن الحكومة العراقية لا تستبعد وقوع هذا الخطر ، بل تنتظره بكل وجل وأهمية ، وهي ترى ان نجداً قد أعلنت الجهاد على العراق وان العراق ، والحالة هذه ، لا يسعه ان يعتبر نفسه في حالة غير حربية تجاه نجد ، بعد ان خرق حرمات العهود معه مراراً ، وشرع في النهاية يحشد جنوده لمهاجمته مراراً . واظن ان فخامتكم توافقون على ان لو كان عشر ما ارتكبه نجد ضد العراق ضد اية امة اخرى لما كان بينهما غير الحرب .

فبناء على الاسباب الآنفة الذكر ، وحيث انا لا نحب ان نقوم بعمل منفرد نظراً إلى ارتباطنا بحكومة صاحب الجلالة البريطانية بمعاهدة تحالف ، تقضي بالتعاون الفعلي في مثل هذه الظروف ، وبما ان قواتنا في الوقت الحاضر مبعثرة تبعاً للاحتياجات في اطراف البلاد ، وتشكيلاتها لا تزال ناقصة ومن المتعذر ان نوفر قسما منها يكون قادراً على صد التعديات الخارجية ، فقد رأيت أن أرجو من فخامتكم انعام النظر في ضرورة تعزيز قواتنا المشتركة الحاضرة بنجدة جديدة وارشادي إلى خطة حكومة صاحب الجلالة البريطانية الواضحة ، وما يترتب علينا اتخاذه من التدابير لدرء الخطر في هذه الاوقات العصيبة (١)

---

(١) مجموعة مقررات مجلس الوزراء للاشهر كانون الثاني وشباط وآذار ١٩٢٨ ص ٨٩-٩٤

عقد مؤتمر في جدة وتأجيله

اتخذت الحكومة العراقية التدابير اللازمة لمجابهة الموقف، ورأت الحكومة البريطانية أن تلجأ إلى سياسة المؤتمرات لفض الخلاف بين العراق ونجد، رغم إخفاق هذه السياسة، فاقترحت على الملك ابن سعود أن يعقد مؤتمرا في جدة لبحث الموضوعات المختلف عليها بين المملكتين. وفي جلسة مجلس الوزراء المنعقدة في ٧ نيسان سنة ١٩٢٨

« تلي كتاب فخامة المعتمد السامي المرقم بي أو/١١٣ والمؤرخ في ١٠ نيسان سنة ١٩٢٨ المتضمن ان ابن السعود وافق على مقابلة السر جلبرت كلايتن في جدة في ٢١ نيسان لحسم الامور المعلقة مع نجد، والمقترح فيه، بناء على طلب السر كلايتن ان يحضر المستر كورنواليس في المؤتمر ليبين قضية الحكومة العراقية، فقرر مجلس الوزراء إيفاد المستر كورنواليس ليمثل مصالح[1] العراق في المؤتمر المذكور، وقرر أيضاً، بناء على اقتراح معالي وزير الداخلية ان يصحب المستر كورنواليس الكبتن كلوب نظراً إلى خبرته واطلاعه الواسعين على أحوال العشائر وأمور الصحراء »

كانت الامور التي خولت وزارة الداخلية المستر كورنواليس والسر جلبرت كلايتن بحثها مع ممثلي ابن سعود هي :

١- إعطاء تأكيدات عن حسن نية الحكومة العراقية

٢- ان يرتب ابن سعود ما يلزم لتبادل المذكرات[2] بين الحكومتين بشأن بناء المخافر . إما على طريقة تعداد الآبار أو على أساس بعد الآبار عن الحدود

٣- تبادل الآراء مع ابن سعود في موضوع تسليم المجرمين، و إعادة العشائر أوالشيوخ الذين ذهبوا من قطر لآخر بدون إذن

وفي يوم ٨ أيار ١٩٢٨ م افتتحت المفاوضات في « جدة » واستمرت إلى يوم ٢٠ من هذا الشهر فكرر مندوبو ابن سعود وجهات نظرهم في موضوع المخافر، وتمسك المندوبون العراقيون بوجهات نظرهم أيضاً، ونظراً لقرب حلول موسم الحج، الذي يتطلب حضور العاهل النجدي في مكة المكرمة، مدة لا تقل عن الشهر، تقرر وقف هذه المفاوضات والسماح للسر جلبرت كلايتن بالعودة إلي لندن، وللمستر كورنواليس بالعودة إلي العراق .

استئناف مؤتمر جدة

وانتهى موسم الحج فقررت الحكومة البريطانية ضرورة استئناف المفاوضات في جدة لحسم النزاع بين العراق ونجد و كتبت إلى الحكومتين العراقية والنجدية، أن تهيآ وفديهما للسفر إلى الحجاز فوراً .

وفي ١٥ تموز سنة ١٩٢٨ م قرر مجلس الوزراء إيفاد معالي توفيق بك السويدي، وزير المعارف إلى جدة للمفاوضة بالنيابة عن الحكومة العراقية مع مندوبي جلالة ملك الحجاز ونجد، وأن يستصحب معه، كخبير بأمور العشائر، المقدم بهاء الدين نوري الضابط في الجيش العراقي، وعلى هذا وجه رئيس الوزراء إلى وزير المعارف هذا الكتاب :

الرقم س ١٩٢٧   التاريخ ٢١ تموز ١٩٢٨

معالي توفيق بك السويدي : وزير المعارف

تعلمون معاليكم أن مؤتمراً عقد في جدة في شهر أيار الماضي بين جلالة الملك ابن سعود، والسر جيلبرت كلايتن، للنظر في حسم المسائل المعلقة بين العراق ونجد، وكانت الحكومة العراقية قد فوضت إلى السر كلايتن أن يتذاكر بالنيابة عنها . وفي نفس الوقت أوفدت المستر كورنواليس ليمثل مصالح العراق في المؤتمر المذكور .

ان الامور التي دارت حولها المذاكرات هي ما يأتي :

١- مسألة المخافر وتفسير المادة الثالثة من بروتوكول العجير .

٢- طلبات التعويض الناشئة عن الغارات التي وقعت في الخريف الماضي منذ غارة بصيَّة .

٣- عقد اتفاقية لتسليم المجرمين .

٤- عقد معاهدة لتأمين حسن الجوار .

٥- مسألة العشائر المنازع عليها .

بعد أن عقدت بضع جلسات بين الطرفين، ظهر بوضوح انه لا يمكن الاتفاق على المسألة الرئيسية، وهي مسألة المخافر ؛ ولما كان ابن السعود مضطراً إلى الذهاب إلى مكة، لمناسبة الحج فقد تقرر توقيف المفاوضات على أن تعاد في فرصة أخرى .

لقد تقرر الآن إعادة المفاوضات، وسيغادر السر جيلبرت كلايتن لندن في ١٨ تموز مسافراً رأساً إلى « بورت سودان » ومنها إلى « جدة » حيث يصلها حوالى نهاية تموز . وبناء على ذلك قررت الحكومة العراقية إيفاد معاليكم إلى جدة لتمثيلها في المؤتمر، والمفاوضة نيابة عنها في الامور السالفة الذكر، على أن تستصحبوا معكم الرئيس بهاء الدين نوري، الضابط في الجيش، كخبير بأمور العشائر، وأحمد حامد أفندي الصراف كاتباً .

يرجى أن تتخذوا التدابير اللازمة للسفر حالا حتى يمكنكم الوصول إلى « جدة » في الوقت المضروب .

أربط في طيه مذكرة تبحث عن الامور التي ستدور حولها المفاوضات، مع بيان وجهة نظر الحكومة العراقية فيها .

وأربط في طيه أيضاً نسخاً من الوثائق والاوراق الآتية :

١— معاهدة المحمرة المؤرخة في٥مايس١٩٢٢

٢— بروتوكولا العجير المؤرخان في ٢ كانون الاول ١٩٢٢

٣— اتفاقية بحرة المؤرخة في ١ تشرين الثاني ١٩٢٥

٤— كتاب وزارة الداخلية المرقم س ١٦٥٢ وكتابها المرقم س ١٦٥٧ والمؤرخان في ١٧ نيسان سنة ١٩٢٨ المتضمنان التعليمات التي أعطيت إلى المستر كورنواليس مع قائمة بتفاصيل الطلبات عن الغارات التي وقعت منذ غارة بصية .

٥— تقرير المستر كورنواليس عن مذاكرات « جدة » مع مربوطاته وهي (١) مذكرة عن الامور التي بحث فيها في لجنة بين ممثلي العراق وممثلي نجد (٢) لائحة اتفاقية تسليم المجرمين المنقحة (٣) لائحة معاهدة حسن الجوار المنقحة(٤)الترتيبات التي تعمل خلال توقيف المفاوضات(٥)كتاب من السر جيلبرت كلايتن إلى ابن السعود .

٦— مذاكرات اجتماعات اللجنة (بالانكليزية) في جدة .

٧ - مذاكرات اجتماعات السر كلايتن بابن السعود (بالانكليزية) في جدة .

٨— كتاب فخامة المعتمد السامي المرقم بي او ٢١٣ والمؤرخ في ١٩ تموز ١٩٢٨

رئيس الوزراء — عبد المحسن السعدون

إخفاق مؤتمر جدة

سافر الوفد العراقي ، برئاسة السويدي ، على متن طائرة أقلته إلى القاهرة في يوم ٢٢ تموز ١٩٢٨ م واجتمع فيها بالسر جلبرت كلايتن ، ثم أبحر الجميع إلى « جدة »وقرر مجلس الوزراء في اليوم الثامن والعشرين من هذا الشهر « إرجاع الحامية إلى الشبجة بغية تطمين العشائر الموجودة هناك ، وتفويض وزارة المالية صرف النفقات اللازمة لهذه الحركات عاجلا »

وظهر في جدة ان عاهل نجد لا يريد التنازل عن وجهة نظره في قضية « مخفر البصيَّة » رغم الحلول التي قدمها الوفد العراقي ، وكانت في حد ذاتها مرضية ، لهذا كان من الطبيعي إخفاق المفاوضات ، واضطرار الوفد العراقي للعودة إلى العراق .

وقد وقف رئيس الوزراء ، عبد المحسن السعدون ، في مجلس النواب العراقي ، في يوم ٩ آب سنة ١٩٢٨ ليعلن إخفاق المفاوضات في جدة ، واضطرار الوفد العراقي للعودة إلى العراق عن قريب فكان لهذا الاعلان أسوء الاثر في النفوس ، وشرعت الصحف العراقية في مهاجمة ابن سعود مهاجمة رأت الحكومة فيها إغراقاً وقساوة لا يصح السكوت عليها فأصدرت بيانا رسمياً في ٢٧ آب

حذرت فيه الصحف كافة من التعرض بشخص العاهل السعودي ، أو النيل من مقامه ، وبلغ الوفد العراقي بغداد في يوم ٣٠ من هذا الشهر .

و كان وزير العدلية ، داود الحيدري ، يتولى منصب وزارة المعارف بالوكالة مدة وجود وزير المعارف ، توفيق السويدي ، خارج العراق .

﴿ الشروع في الانتخابات ﴾

كانت « الوزارة السعدونية الثالثة » قد استصدرت إرادة ملكية في يوم ١٨ كانون الثاني ١٩٢٨ بحل مجلس النواب والشروع في انتخاب مجلس جديد .

وفي يوم ٢٢ من هذا الشهر أصدرت وزارة الداخلية تعليماتها الاصولية إلى متصرفي الالوية كافة بالاستعداد للشروع في إجراء الانتخابات الجديدة ، فاستعدت « المعارضة » لخوض معركة الانتخابات ، وتحفز الشعب لاستعمال حقه الشرعي في حلبة هذا الجهاد . وما كادت السلطات الحكومية تشرع في مقدمات الانتخاب حتى أخذت الشكوى من تدخلاتها ، غير المشروعة ، تعم أرجاء المملكة ، وأخذ الضجيج يصعد إلى عنان السماء .

يقول « تقرير دار الاعتماد البريطانية ، المرفوع إلى عصبة الامم » عن سير الإدارة في العراق خلال سنة ١٩٢٨ :

يتعذر علينا تقديم إحصاء يعتمد عليه بعدد الذين يحق لهم التصويت قانوناً ، ونسبة الذين قدموا أصواتهم ، ولو طبقت أحكام قانون الانتخاب بالضبط لأمكن الحصول بشيء من التعب على الارقام التي تظهر هذه الحقائق ولا ينكر ان المخالفات التي أجريت فعلا كانت كثيرة إلى درجة لا يمكن اعتبار الاحصائيات المبتنية على الجداول الانتخابية صحيحة ، حتى ولا مقاربة للصحه (1) .

وبلغ من تدخل الحكومة في هذه الانتخابات أن اقترح عدد من الناخبين والمنتخبين ، تعيين النواب تعييناً سافراً دون الالتجاء إلى تزوير إرادة الامة بصورة علنية كما أن وزارة الداخلية تلقت برقيات احتجاج من بعض الوحدات الإدارية قال فيها مرسلوها « ان الانتخابات تجري في ظل الاحكام العرفية » وجاء في غيرها « أن الموظفين يخرقون أحكام الدستور ، ويهددون الاهلين لحملهم على انتخاب مرشحي الحكومة »

وقد أقيمت دعاوى جزائية كثيرة على حريات الانتخابات في بغداد ، وامتنعت الهيأة التفتيشية في البصرة عن المصادقة على المضابط الانتخابية لبعض نواب الجنوب ، ونشرت الكتلة الوطنية في

---

1 Report By h.m.g ... to the ... league of nations for the year 1928 p. q

الموصل كتابا عن التزويرات التي جرت في انتخابات المنطقة الشمالية سمّته « فظائع الانتخابات » وفي بغداد جرت معركة انتخابية ليلة يوم ١٩ نيسان ١٩٢٨ قتل فيها الاخوان عمر وبكر، وكانا من خيرة شباب بغداد خلقاً وخلقاً .

وفي يوم ٩ أيار ١٩٢٨م تم انتخاب النواب، ودعي المجلس النيابي إلى عقد اجتماع غير اعتيادي في التاسع عشر من هذا الشهر فانبرت المعارضة تكيل الطعون للوزارة، وأخذ النواب الجدد يردون الصاع بالصاع .

وفي يوم ٢٠ أيار أيضاً أبرق الحزبان : الحزب الوطني وحزب الاستقلال هذه البرقية :

« إلى رئيس الوزراء في لندن

تدخلت الوزارة العراقية تدخلا شديداً في انتخابات النواب . تجاوزت على قوانين البلاد تجاوزاً صريحاً، وأخرجت نواباً لا يمثلون إلا أنفسهم . الاهالي في أشد الاستياء، ونحن مستعدون لتأدية المصاريف اللازمة للجنة التحقيق » إه

وقد عادت هذه البرقية من لندن إلى المعتمد السامي البريطاني في بغداد، فأحالها هذا بدوره إلى رئاسة مجلس الوزراء للاطلاع عليها .

وفي يوم ٢٨ أيار كان مجلس النواب يصوت على مضابط انتخاب النواب، فأراد نائب الكوت، عطا الخطيب، أن يبرهن على تدخل الحكومة في الانتخابات فقال :

« لا أظن ان أحداً من الذوات الحاضرين والنواب، ينكر التدخلات التي وقعت في وقت الانتخابات أعضاء الهيأة التفتيشية كانوا يعطون الاوراق إلى بعض الذين لايعرفون للانتخابات قيمة فيسلمون لهم الاوراق ليلا ويلقونها في النهار جهاراً . . . أنا رجل من ديالى، وأنا معروف في ديالى، وتم انتخابي في ديالى، وأنا من أبناء ديالى، ولاأعرف شخصاً واحداً في الكوت فإذا لم يقع تدخل من قبل الحكومة في انتخابي فلماذا انتخبوني ؟ فما لي والكوت ؟ (١)

وكان السيد عطا الخطيب قد انتخب عن اللواءين : ديالى والكوت ثم فضل الاستقالة من النيابة عن لواء ديالى والاحتفاظ بالنيابة عن لواء الكوت -حسب القرعة- فلما وضعت مضبطته الانتخابية عن هذا اللواء للتصديق، نهض نائب الحلة، أحمد الراوي، فقال :

« ان عطا أفندي الخطيب نائب الكوت بحسب هذه المضبطة اعترف امام المجلس بأنه لم ينتخب إلا بمداخلة الحكومة فأطلب من المجلس ان لا يصدق مضبطته لأن اعترافه حجة على نفسه وتثبت عدم مشروعية انتخابه » (٢)

---

(١)و(٢) محاضر مجلس النواب : الدورة الانتخابية الثانية : اجتماع سنة ١٩٢٨ غير الاعتيادي ص ٤٤ و ٤٩

وكان الحماس في النواب الحكوميين قد بلغ أشده فلم يصادقوا على مضبطة السيد الخطيب فحرم من النيابة عن اللواءين : ديالى والكوت

﴿ حفلة افتتاح المجلس ﴾

صدرت الارادة الملكية في يوم ٢٣ ذي القعدة سنة ١٣٤٦هـ و ١٣ أيار سنة ١٩٢٨م بدعوة مجلس النواب الى عقد اجتماع غير اعتيادي في التاسع عشر من أيار المذكور فجرت حفلة الافتتاح حسب المراسيم المألوفة ، وبعد أن التى الملك فيصل خطاب العرش الآتي نصه: انتخب النواب وزير الداخلية ، عبد العزيز القصاب رئيسا لمجلسهم ، وبقي يوسف السويدي رئيسا في مجلس الاعيان لأن انتخاب الرئيس الاصيل لا يكون إلا في الدورة الاعتيادية وقد اجتمع المجلس الآن في دورة غير اعتيادية

﴿ خطاب العرش ﴾

حضرات الاعيان والنواب

يسرني أن أفتتح مجلسكم في دورته الثانية مرحبا بممثلي الامة وأعيانها ، راجيا من الله تعالى أن يوفقنا لما فيه الخير والفلاح

لقد دعت الظروف — كما تعلمون — إلى حل المجلس النيابي السابق ، وانتخاب مجلس جديد ، بغية الرجوع إلى رغبات الأمة في بعض الامور الخطيرة ، فجرى الانتخاب وتأليف مجلس النواب ممن اختارته الأمة لتمثيلها فلنا وطيد الأمل بأنهم سيكونون عند حسن ظنها فيهم

ايها السادة

إن وضعنا السياسي في تحسن مستمر ، وعلاقاتنا الخارجية تتوطد يوما فيوما على أسس ثابتة ؛ في السنة الماضية كان موعد اعادة النظر في المعاهدة العراقية — الانكليزية وبالنتيجة وقع في معاهدة جديدة مع حليفتنا بريطانيا العظمى ، ولم تزل المفاوضات جارية بشأن تعديل الاتفاقيتين المالية والعسكرية وعند ما تنتهي هذه المفاوضات ، وتسفر عن نتيجة ملائمة لمصلحة البلاد ، تعرض المعاهدة والاتفاقيتان على مجلسكم للبت فيها

لم يطرأ تطور جديد على علاقات العراق مع الدول المجاورة له ، سوى ما وقع مؤخرا على الحدود العراقية — النجدية ، من الحوادث المؤسفة التي اطلعتم عليها في حينه . لقد كان في الامكان أن تحسم المشاكل بين الطرفين بالطرق السياسية والسلمية ، إلا أنه لم يقع شيء من هذا القبيل ، بل قامت العشائر النجدية بشن الغارات على الحدود فاتخذت حكومتنا التدابير اللازمة لصد تلك الغارات ، وحماية رعاياها من الاعتداءات ، وقد بدأت حديثا المفاوضات ، مع جلالة الملك ابن

السعود ، لتمهيد حسم المشاكل القائمة بيننا وبين نجد ، واننا نأمل أن تتكلل هذه المفاوضات بالنجاح ، وأن يزول كل ما من شأنه الإخلال بعلاقة القطرين المجاورين

لم تأل حكومتنا جهداً في توسيع نطاق التمثيل الخارجي ، لما في ذلك من تعزيز مركزنا السياسي ، وتوثيق الروابط الودية مع الدول الاجنبية ، وحفظ مصالح العراقيين في بلادها ، وقد أوفدت حكومتنا عنها ممثلا سياسيا إلى أنقرة ، بعد أن عينت حكومة الجمهورية التركية قنصلا عاما لها في بغداد ، فازدادت من جراء ذلك العلاقات بين الدولتين تحسناً أوجب المسرة والاغتباط وفي النية إيجاد علائق سياسية وتجارية بين العراق ومصر في القريب العاجل ، وقد وضعت المخصصات اللازمة لذلك في ميزانية هذه السنة.

حضرات النواب

سارت الامور المالية سيرا حسناً أدى إلى زيادة إيرادات الدولة ، وقد عالجت الوزارة السابقة الديون العثمانية بعملية ستعرضها حكومتنا عليكم في وقت مناسب ، إن الهمة مبذولة في معالجة مشروع العملة العراقية للتوصل إلى حل مرضي ، يحقق للبلاد عملة وطنية ، موضوعة على قاعدة ثابتة سليمة ، كما أن المفاوضات مع أصحاب رؤوس الاموال لانشاء مصرف وطني ، ومصرف زراعي ، سائرة في تقدم ، ومن المنتظر اتمام المشروع في القريب العاجل . لقد اهتمت حكومتنا بتنفيذ رغبات مجلس الامة التي عبر عنها كاراً فيما يتعلق بتثبيت ملاك الدولة ، وسن قوانين للموظفين ، تكفل حقوقهم ، وتعين واجباتهم ، واتخذت كل الترتيبات في هذا الشأن ، حتى أصبحت اعمال لجنة الملاك على وشك الانتهاء . وقد وضعت الحكومة نصب عينيها تنشيط تجارة الصادرات ، وتشجيع المشاريع الاقتصادية ، فتذرعت بالوسائل المؤدية إلى ذلك وسنت بعض اللوائح التي ستعرضها على مجلسكم عند اكمالها

ايها السادة

إن احوال البلاد الداخلية تتقدم تقدماً مطرداً ، ويسرنا أن نشير بوجه خاص إلى استتباب الامن في جميع انحاء البلاد ، وما نشأ عن ذلك من التقدم العمراني والاقتصادي ، وقد احدثت بعض اوضاع إدارية جديدة ، رغبة في تأييد سلطة الحكومة ، والسير بها نحو الرقي المنشود . لقد شرع في انشاء جسر الفلوجة ، وكمل جسر قره غان ، وتم القسم الاعظم من طريق راوندوز — رايات ، كما أن هناك طرقا عديدة بوشر فتحها ، وجعلها صالحة لمرور السيارات ، وكذلك مدت خطوط التلفون بين عدد من المدن العراقية . أما المعارف ، فالاهتمام بها لا يقل عن الاهتمام بالشؤون الحيوية الاخرى في البلاد ، وقد زيدت اعتمادات المعارف في هذه السنة بنسبة ١٤ في المائة عن اعتمادات السنة السابقة ، لتمكين وزارة المعارف من القيام بمشاريع علمية اوسع نطاقا مما هي عليه الآن ،

إن المساعي التي بذلت لمكافحة الجراد لا تزال مستمرة ، ولما كان التخلص تماماً من هذه الآفة الفتاكة ليس بالامر السهل ، اقتضي مضاعفة الجهود ، واتخاذ أساليب متعددة جديدة .

إن من جملة الأمور المهمة ، التي ستعرض عليكم في هذا الاجتماع ، ميزانية هذه السنة ، ومقاولة اللطيفية ، التي حلت محل الامتياز المعروف بامتياز أصفر ، وامتياز التنوير والترامواي الكهربائي لمدينة بغداد ، المعدل للامتياز القديم ، الذي منحته الحكومة العثمانية قبل الحرب ، وبعض اللوائح القانونية . وستعرض عليكم أيضاً قضية الدفاع الوطني ، التي نثق بأنكم ستبتون فيها بالصورة التي تكفل حماية الوطن وسلامته ، هذا ونأمل أنكم ستعالجون الامور التي ستعرض عليكم بالحكمة والروية

وفي الاخير أدعو الله عز وجل أن يسدد خطواتكم ، ويقرن أعمالكم بالنجاح والتوفيق [1]

✻نواب المجلس الجديد✻

رأينا من المناسب أن نذكر هنا أسماء نواب المجلس النيابي الجديد ، مرتبة على الألوية ، لعدم إبرامهم معاهدة تضطرنا إلى ذكر أسمائهم في موضع آخر من هذا المجلد

نواب لواء بغداد ١- ياسين الهاشمي ٢- نوري السعيد ٣- ناجي السويدي ٤- حمدي الباجه جي ٥- محمود رامز ٦- محمد رضا الشبيبي ٧- محمد جعفر أبوالتمن ٨-عبد العزيز القصاب ٩- يوسف غنيمة ١٠ الحاج عبد الحسين آل الجلبي ١١- نعيم زلخه ١٢- ساسون حزقيل ١٣- الشيخ أحمد الداود

نواب لواء كربلا ١- عثمان العلوان ٢- السيد أحمد الوهاب

نواب لواء الحلة ١- محمد رؤوف الجوهر ٢- سلمان البراك ٣- أحمد الراوي ٤-مصطفى عاصم ٥- عبد الرزاق الازري

نواب لواء الديوانية ١- اسماعيل الصفار ٢- عبد المجيد علاوي ٣- خالد سليمان ٤- السيد حسين المكوطر ٥- شعلان الظاهر ٦- عبد العباس فرهود ٧- عبد المحسن شلاش ٨- مظهر الحاج صكب ٩- السيد علوان الياسري ١٠- ناجي شوكت

نواب لواء المنتفق ١- خيون العبيد ٢- السيد عبد المهدي ٣- عبد الغني حمادي ٤-طالب محمد علي ٥- زامل المناع ٦- محمد حسن حيدر ٧- عبد الجبار التكرلي ٨- منشد الحبيّب

نواب لواء البصرة ١- عبد المحسن السعدون ٢-الحاج حسين العطيّة ٣-محمد جعفر القاضي ٤- محمد سعيد العبد الواحد ٥- محمد زكي المحامي ٦- هاشم النقيب ٧- عبد النبي مير معلم

---

(١) محاضر الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٢٨ من الدورة الانتخابية الثانية ص ٢-٣

٨– يوسف عبد الاحد ٩– مصطفى الطه .

نواب لواء العمارة ١–علوان الجنديل ٢– شوّاي الفهد ٣– عبد الرحمن المطير ٤– ياسين العامر

نواب لواء الكوت ١ـ رشيد عالي الكيلاني ٢ـ أحمد حالت ٣ـ عطا الخطيب ٤ـ عبد الله الياسين

نواب لواء ديالى ١ـ عز الدين النقيب ٢ـ أحمد عزت الاعظمي ٣ـ حكمت سليمان ٤ـ محمود صبحي الدفتري

نواب لواء الدليم ١ـ علي السليمان ٢ـ توفيق السويدي ٣ـ جميل الراوي ٤ـ مشحن الحردان

نواب لواء السليمانية ١ –سيف الله ٢ ـ محمد صالح ٣ ـ امين زكي ٤صبري علي آغا

نواب لواء كركوك ١ـ محمد الجاف ٢ـ مصطفى اليعقوبي ٣ـ محمد علي قيردار ٤ـ محمد سعيد الحاج حسين

نواب لواء إربيل ١ـ جمال بابان ٢ـ داود الحيدري ٣ـ معروف جياودك ٤ـ اسماعيل راوندوزي

نواب لواء الموصل ١ـ جميل الفخري ٢ـ حازم شمدين آغا ٣ـ عبد الإله حافظ ٤ـ عبد الله البريفكاني ٥ـ خير الدين العمري ٦ـ عبد الله المفتي ٧ ـ عبد آل سليمان بك ٨ـ ضياء الدين يونس ٩ـ هبة الله المفتي ١٠ـ يوسف خياط ١١ـ ابراهيم البكر ١٢ـ رؤوف اللوس ١٣ـ ساسون سيمح

✻ حوادث ومقررات ✻

١– قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة في يوم ٢٨ كانون الثاني ١٩٢٨ م السماح لكل من جريدتي النهضة والزمان بالصدور ، وكان المجلس المشار إليه قرر تعطيلها أيام « الوزارة العسكرية الثانية » وسبب تعطيلها استقالة وزير المالية من وكالة رئاسة مجلس الوزراء.

٢– وقرر المجلس المشار إليه في جلسته المنعقدة في يوم ٦ تشرين الاول ١٩٢٨ « انه يجب أن تكون جميع اللوائح القانونية التي تقدمها الوزارات إلى المجلس – أي مجلس الامة – مصحوبة بالاسباب الموجبة لوضعها »

٣– انتشر الجراد في آذار ١٩٢٨ م انتشاراً عظيما ، وفتك في المزروعات فتكاً ذريعاً ، فتعاون الأهلون مع السلطات الحكومية على درء أخطاره ، وتعقيبه في مغارزه ، لتخفيف حدة

الاضرار الناشئة عنه حتى قضى الطرفان عليه

٤- تكونت في بغداد في ٢٠ آذار ١٩٢٨ جمعية إنسانية خيرية باسم «جمعية حماية الاطفال» فرعاها الشعب بعنايته والحكومة بتشجيعها، فكانت ولا تزال من الجمعيات التي أسدت خدمات جليلة للاطفال، وللنشء الجديد

٥- طغى «الفرات» في أواخر شهر نيسان ١٩٢٨ طغيانا عظيما، فدمر المزروعات والضيع وقضى على عدد كبير من الماشية حتى اضطر الملك فيصل إلى أن يشخص بنفسه إلى «لواء الدليم» في ٢٥ من هذا الشهر ليتفقد أمور السدود القائمة على النهر، وليشارف على إغاثة المنكوبين، ومع ان الوزارة صرفت جهداً عظيما، وأموالا طائلة جداً في سبيل درء الأخطار الناجمة عن هذا الفيضان فقد كانت الاضرار جسيمة، وبقي ألوف من الناس دون مأوى

٦- تمرد الشيخ غضبان آل خيون على السلطات الحكومية في أيار ١٩٢٨م فاضطرت الحكومة إلى الاستعانة بطائرات القوة الجوية البريطانية في العراق لتأديبه فحلقت الطائرات المذكورة فوق قبيلته وألقت إنذار الحكومة بوجوب الاستسلام لها دون قيد وشرط، ولما هزأ الشيخ وأتباعه من هذا الانذار، أصلته الطائرات بوابل من القنابر فدمرت أكواخه وقتلت قسما من مواشي قبيلته حتى اضطرته للفرار وقد تكبدت القوات الحكومية الارضية أضراراً غير قليلة.

٧- عطل محمد محمود باشا، رئيس وزراء مصر، الحياة النيابية في مصر في تموز ١٩٢٨ م لمدة ثلاث سنوات قابلة للتمديد فقابل الشعب العراقي، بأحزابه وصحفه ومؤسساته، هذه البادرة بسخط عظيم، وانتقاد شديد

٨- كان «الحزب الوطني العراقي» قد تعطل عن العمل أثر النكبة التي أوقعها المندوب السامي البريطاني به في يوم ٢٥ آب من عام ١٩٢٢ م [1] وبقي معطلا إلى ٢٤ تموز ١٩٢٨ حيث استأنف جهاده الوطني فكان من خيرة الاحزاب

٩- زار بغداد في ٤ كانون الثاني ١٩٢٩م صديق العرب الشهير، المثري الامريكي الكبير، المستر كراين، فأقيمت له المآدب التكريمية والحفلات السياسية، وقصد بعض المدن العراقية الكبرى، فكان الاحتفال به عظيما، وفي ٢١ من هذا الشهر توجه إلى «الكويت» فأصلى غزاة نجد سيارته وابلا من الرصاص أصاب مقتلا من أحد أفراد حاشيته ونجا هو بأعجوبة

١٠- سافر الملك فيصل إلى مدن الفرات الاوسط في يوم ١٣ تشرين الاول ١٩٢٨ م وبعد أن زار «كربلا» و «النجف» و «الرحبة» و «أبو صخير» و «الشامية» و «الديوانية» و «الحلة» و «سدة الهندية» عاد إلى عاصمة ملكه فبلغها في اليوم السادس عشر من هذا الشهر.

---

(١) راجع ص ٨٠-٨٨ من الجزء الاول من هذا الكتاب

وفي يوم ٢٨ منه سافر جلالته إلى ألوية « الكوت » و « العمارة » و « البصرة » يصحبه وزيرا الداخلية والزراعة والري « السيدان ناجي شوكت وسلمان البراك » وعاد بعد عشرة أيام

١١- هاجمت قوة من الخيالة الايرانية المدماة « سكوند وبيرانوند » لفيفاً من أفراد القبائل العراقية المخيمة في الموضع المسمى (رمله وادي عسيلان) على الحدود العراقية - الايرانية في الليلتين ٢٦ و ٢٧ كانون الاول ١٩٢٨ واغتصبت (١٦٠٠) من الغنم وسبع بنادق وفرسين بعد معركة قتل فيها شخص من المعتدين ، فاحتجت الحكومة العراقية لدى الحكومة الايرانية على هذا الاعتداء ، وبذلت مجهوداً لاسترداد المنهوبات ولكن بدون جدوى

❋ مشروع الطبقية ❋

إلمامة عن المشروع

نشرنا على اا (ص ١٣٨) وما بعدها من المجلد الاول من هذا الكتاب أن « الوزارة العسكرية الاولى » منحت السادة : نجيب أصفر ، وحمدي الباجه جي ، وثابت عبد النور امتيازاً ببعض مشاريع الري الكبرى على النهرين : ديالى والفرات ، وانه ظهر بعد ذلك أن هؤلاء السادة كانوا سماسرة لشركة أجنبية ؛ وحيث ان الامتياز منح أصحابه الحق في بيع امتيازهم أو تحويله إلى شركة أخرى عراقية كانت أم بريطانية ، خلال ستة أشهر من تاريخ توقيعه ، استلمت شركة « استرن إيريكة شنز » الامتياز من أصحابه ، وحولته بدورها إلى « شركة قطن ديالى » الانكليزية بتاريخ ١٦ حزيران ١٩٢٥ م

وقد قامت شركة القطن المذكورة « بأعمال تجريبية في ديالى ولم تنجح ، وفي النتيجة فشلت وتركت أعمال الري التابعة لها كإنشاء خزان الحبانية ، وسدة الفلوجة ، وسدة طويلة ، وإنشاء سدة على ديالى » [1] (لأن أخصائي الحكومة العراقية الذين كانوا في جملة الهيأة - التي درست مشاريع الري في العراق - والذين كانوا مشاورين فنيين كمديري الري والزراعة ، التحقوا بهذه الشركة بصفة خبراء ومديرين ، وقاموا بتطبيق الاعمال - فأخفقوا - فتأيدت الفكرة التي كانت تظهر بأن كثيراً من الاخصائيين الذين بقوا في العراق إنما أتوا مع الحملة العسكرية وبقوا هنا وهم لم تكن لهم من الكفاءة ما يمكنهم من القيام بواجبات الوظائف الفنية المودعة لعهدتهم فقد ظهر أن معدل مستوى ماء ديالى لم يكن كافياً لتنفيذ أحكام مواد الاتفاق » [2]

وبعد مفاوضات طويلة بين الحكومة العراقية وشركة قطن ديالى الانكليزية حول الاضرار التي زعمت الشركة انها لحقت بها من جراء الاخطار الفنية التي قدمها خبراؤها وخبراء الحكومة

---

(١) محاضر مجلس النواب : الدورة الأنتخابية الثانية : اجتماع سنة ١٩٢٨ غير الاعتيادي ص ١٠٠٣

(٢) المصدر نفسه ص ١٠٠١ و ١٠٠٠

معاً ، وحول الذهاب للتحكيم لفض أوجه الخلاف بين الطرفين : الحكومة والشركة ، نصح الموظفون البريطانيون المستخدمون في الحكومة العراقية ، نصحوا الحكومة أن تمنح الشركة المذكورة أرضاً على الفرات تملك لها بالطابو لقاء تنازل الشركة عن جميع الحقوق المدعى بها في الامتياز القديم ، ووافق مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة في يوم ٢٤ كانون الثاني ١٩٢٨ م على قبول الاتفاق الذي عقد بين المستر بري ، نيابة عن الحكومة العراقية ، ومندوبي شركة مزارع قطن ديالى ، وعرف المشروع الجديد بـ « مشروع اللطيفية » (١)

المشروع في مجلس النواب

وتقدمت « الوزارة السعدونية الثالثة » بـ« مشروع اللطيفية » إلى مجلس النواب لإقراره فشرع المجلس في مناقشته يوم ١١ أيلول ١٩٢٩ م وحمي وطيس الجدال حوله وكيلت لأصحاب الامتياز مختلف الالقاب والنعوت الوضعية : كالسمسرة ، والخيانة ، وخدمة الاجنبي ، وكانت المعارضة تطالب بالحاح الذهاب بالقضية إلى التحكيم وعدم الاخذ بمبدأ التعويض الذي تقدمت به الحكومة وفي جلسة ١٣ أيلول قبل المشروع بأغلبية ٤٦ صوتا ضد سبعة عشر صوتا للمخالفين

سوق الوزارة إلى التحقيق

قبل أن يصوت مجلس النواب على « مقاولة اللطيفية » قدم نائب الدليم ، محمود صبحي الدفتري هذا الاقتراح :

« لقد ظهر ان الحكومة العراقية ودوائرها الفنية أعطت امتياز أصفر ، ولم تتبع القواعد الفنية عند عقدها تلك المقاولة التي سببت هذه المشاكل والاضرار ، فعليه أطلب من المجلس العالي أن يعطي قراراً باجراء التحقيقات ضد المسؤولين » (٢)

---

(١) نصت المادة الثانية من « مقاولة اللطيفية » على أن تستملك الشركة « على نفقة الحكومة جميع الحقوق العقرية ، وجميع الحقوق أو التكاليف او الطلبات الاخرى الموجودة في الأرض ، وستحرر الحكومة عندئذ الارض على نفقتها من جميع أمثال هذه الحقوق أو التكاليف أو الطلبات »

ونصت المادة الثالثة من المقاولة على ان « قيمة الشراء هي خمسة عشر ألفاً وست عشرة ليرة انكليزية وثلاثة شلنات . . . تدفعها شركة ديالى إلى الحكومة مقابل اصدار سندات الطابو » عن مساحة الارض الواقعة على جانبي القناة ، والتي ستملك إلى الشركة ، وهذه المساحة عبارة عن ٣٢٣–١٠٠ شارة ، اي ما يعادل ربيتين لكل شارة

ونصت المادة السادسة « بأن تنشيء الحكومة ، وتبقى على نفقتها قناة رئيسية للري وجميع المرافق الضرورية وذلك لتجهيز الماء لري الارض »

وهنالك ملحق بالمقاولة نص على ان تتعهد الشركة بأن تساعد حكومة العراق على إيجاد العمال اللازمين لصيانة القناة الرئيسية .

(٢) المصدر نفسه ص ١٠٤٠

وتبعه نائب الحلة عبد الرزاق الازري ، فقدم هذا الاقتراح:

« لقد تبين من مجرى المعاملات التي اطلع عليها المجلس ، أن الوزارة التي اعطت مشروع أصفر قد سببت الاضرار للدولة العراقية بنتيجة تطبيق المشروع السابق ، واضطرار الحكومة الحاضرة لاحلال مشروع اللطيفية محله وعليه أقترح على المجلس العالي أن يقرر لزوم إجراء التحقيقات النيابية بحق الوزارة المذكورة ، ومن اشترك معها من الموظفين ، وذلك بواسطة اللجنة النيابية باستثناء حمدي الباجهجي أحد اصحاب الامتياز الاصليين »[1]

قد قبل المجلس هذين الاقتراحين في الجلسة التي عقدها في اليوم السابع عشر من أيلول ١٩٢٨

وزيران متهمان

ولما كان وزير المواصلات والاشغال في « الوزارة السعدونية الثالثة » هذه ، الحاج عبد المحسن شلاش ، «وزيراً للمالية» في «الوزارة العسكرية الاولى» التي منحت امتياز اصفر ، فقد طالب أحد النواب إسقاطه من منصبه الوزاري الحالي فلم يُلتفت إلى هذا الطلب على حين أن الفقرة الاخيرة من المادة (٦٦) من القانون الاساسي العراقي تنص على ما يلي :

« فإذا قرر مجلس النواب عدم الثقة بالوزارة بأكثرية الأعضاء الحاضرين فعليها أن تستقيل ، واذا كان القرار المذكور يمس أحد الوزراء فقط ، فعلى ذلك الوزير ان يستقيل»

ولما كان وزير الدفاع في هذه الوزارة ، نوري السعيد ، وزيراً للدفاع في الوزارة العسكرية التي منحت الامتياز ، موضوع البحث ، وكان اقتراح النائبين محمود صبحي الدفتري وعبد الرزاق الازري يشملانه ، كما شملا عبد المحسن شلاش ؛ فقد قدم إلى المجلس هذا التقرير :

« ١ — هل قصد المجلس بتقريره إجراء التحقيق النيابي مع اعضاء الوزارة العسكرية أن يعرب عن شبهته بتلك الوزارة وعدم ثقته بالعضوين من اعضائها اللذين هما الآن عضوان في الوزارة الحاضرة

«٢— إذا لم يقصد المجلس ذلك فأرجو أن يعرب عن قصده بالتصويت»

ولما تذاكر مجلس النواب في هذا التقرير في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٢ ايلول قدم نائب اربل ، معروف جياووك هذا التقرير :

«يؤيد المجلس ثقته في وزيري الدفاع والاشغال والمواصلات ، وينتظر نتيجة التحقيقات النيابية»[2]

وقد قبل هذا الاقتراح ولكن لم تظهر نتيجة التحقيق ، ولم تنشر فأصبحت القضية خبراً من اخبار التاريخ

❋ ترفيع الوزارة ❋

كان رئيس الوزراء ، عبد المحسن السعدون ، قد تولى منصب وزارة الدفاع بالوكالة مضافا الي

(١) المصدر نفسه ص١٠٤٠ (٢) المصدر نفسه ١٠٨٧

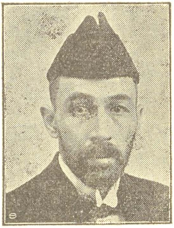
المنصبين: منصب رئاسة الوزراء ، ومنصب وزارة الخارجية ، فلما انتخب وزير الداخلية ،عبدالعزيز القصاب ، رئيساً لمجلس النواب ، في اجتماعه غير الاعتيادي الذي جرى في يوم ١٩ ايار ١٩٢٨م استقال من منصبه وتولى السعدون منصب وزارة الداخلية بالوكالة ، واستصدر ارادة ملكية بتولي وزير الري والزراعة ، سلمان البراك منصب وزارة الدفاع بالوكالة

وكان وزير العدلية ، حكمت سليمان ، قد استقال من منصبه احتجاجاً على عدم اخذ رأيه في

الوزيران المستقيلان

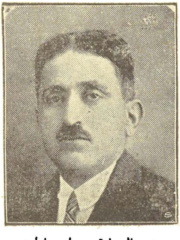


وزير العدلية : حكمت سليمان



وزير الداخلية عبد العزيز القصاب

الوزراء الجدد



وزير العدلية * داود الحيدري



وزير الدفاع * نوري السعيد



وزير الداخلية * ناجي شوكت

موضوع المراسيم التي قررت الوزارة إصدارها على أثر حوادث ٨ شباط ١٩٢٨ ولكن السعدون طلب اليه البقاء في منصبه ، حتى يتم انتخاب مجلس النواب الجديد ، فلما تم ذلك تخلى حكمة عن منصبه بتاريخ ٣ حزيران ١٩٢٨م

وكان الملك فيصل قد استدعى متصرف لواء بغداد ، ناجي شوكت ، وطلب اليه أن يساعد السادة ياسين الهاشمي ، ونوري السعيد ، ورشيد عالي الكيلاني في الانتخابات النيابية التي قررت

«الوزارة السعدونية الثالثة » إجراءها ، وان يدعم ترشيحهم؛ بماله من علاقة شخصية برئيس الوزراء ودالة عليه فتعهد المتصرف لجلالته أن يقنع السعدون على تحقيق هذه الرغبة السامية ، فلما فاتحه بذلك أجاب السعدون : أنه يوافق على دعم ترشيح نوري السعيد ، ولا يعارض في نجاح انتخاب ياسين الهاشمي ، أما رشيد عالي فلا يمكن اسناده ، ولا يمكن السماح بانجاحه ، ولكن المتصرف النبيل اقنع رئيس الوزراء بضرورة تنفيذ الرغبة الملكية فوافق على ذلك وسر الملك فيصل لهذه النتيجة وما لبث أن قرر مكافأة المتصرف على هذا المسعى الحسن

وفي ٣ حزيران ١٩٢٨م صدرت الارادة الملكية بتعيين متصرف بغداد ، ناجي شوكت ، وزيرا للداخلية ، ونوري السعيد وزيراً للدفاع ، وداود الحيدري وزيراً للعدلية ، فتكامل بذلك اعضاء الهيأة الوزارية وتخلى الوزراء الوكلاء عن المناصب الوزارية الشاغرة

✻ مشروع الترامواي ✻

كانت الحكومة العثمانية منحت « محمود جلبي الشابندر » في ٢٢ ربيع الاول ١٣٣٠ (١٢ آذار ١٩١٢م) امتيازا لتنوير بغداد بالكهرباء ، وتأسيس مصلحة قداد (ترامواي) فيها لنقل الركاب ، على نحو ماهو جار في الشام ، وبيروت ، والقاهرة ، وقد حال اندلاع لهيب الحرب العالمية الاولى في منتصف سنة ١٩١٤م دون تنفيذ المشروع

ولما تكونت الحكومة الوطنية في العراق في ٢٣ آب ١٩٢١م راجع صاحب الامتياز المذكور السلطات المسؤولة في العراق لإقرار هذا الامتياز ، فقرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة في ٢٧ تشرين الأول ١٩٢١م ما يلي :

« إن الامتياز الممنوح للشركة المساهمة العثمانية للترامواي والتنوير الكهربائي قانوني ، وان يبلغ ذلك إلى صاحب الامتياز . ثم إن لوزارة التجارة الحق في درس المسألة ، واقتراح تعديل مواد الامتياز المذكور بصورة توافق المصلحة العامة »

ولما كانت المادة (٥٤) من بروتوكول الامتيازات؛ الملحق بمعاهدة لوزان، جوزت إعادة النظر في الامتيازات العائدة للاراضي المنسلخة من تركية ، اعيد النظر في الامتياز، موضوع البحث، واستمرت المفاوضة بصدده سبع سنوات حتى إذا كانت « الوزارة السعدونية الثالثة » توسدت الحكم في كانون الثاني ١٩٢٨م أبرمت اتفاقية جديدة للامتياز المذكور في يوم ٢ حزيران من هذه السنة ، وتقدمت بها إلى مجلس النواب فأقرها في ٢٠ ايلول ١٩٢٨م بأكثرية ٥٨ صوتا ضد تسعة اصوات

وكانت مدة الاتفاقية خمسون سنة تبتدئ من تاريخ صدور القانون الخاص بها و« عند انقضاء مدة الامتياز تصبح جميع المؤسسات ، والماكنات ، ملكاً للحكومة بلابدل . . . » ـ المادة ٩٨ ـ اما الارباح الناجمة عن تشغيل المشروع فقد نصت المادة ٩٧ من مواد الامتياز على أن تقسم الارباح

بين الحكومة وصاحب الامتياز» بعد طرح الضرائب والنفقات

ولما كانت السلطات البريطانية العسكرية قد أسست مشروعا لانارة بغداد بالكهرباء سنة احتلالها ، نصت المادة السابعة من الامتياز « على صاحب الامتياز أن يبتاع في خلال ستة أشهر من تاريخه الآلات وخطوط التوزيع المختصة بسلطة تجهيز القوة الكهربائية في بغداد ... بالثمن المتفق عليه وقدره ٢٥٠٠٠ ليرة انكليزية » على « أن تمد الاسلاك تحت الارض في داخل منطقة بلدية بغداد الحالية في الشوارع » — المادة ١٩ آ — و « يحق للحكومة ان تبتاع المشروع متى شاءت بعد انقضاء ٢٠ سنة من تاريخ الافتتاح الرسمي » — المادة ٩٩ —

والامتياز يتكون من ١٢٠ مادة معظمها يتعلق بالفن والميكانيك ، وقد باع الشابندرامتيازه إلى شركة انكليزية بمبلغ من المال ورأت الشركة أن تتخلص من مشروع الترامواي بحجةأن شوارع بغداد وطرقاتها لا تسمح بمد خطوط السير فيها فاقتنعت الحكومة من سداد رأي الشركة وتقدمت «الوزارة السعيدية الاولى» بمشروع قانون لتعديل الامتياز الاصلي في سنة ١٩٣١م على أساس حذف عبارة « وانشاء الترامواي الكهربائي وتشغيله » من صلب الامتياز فاقتصر المشروع على الانارة بالكهرباء ، وكان موضوع فوز الشركة بهذا التعديل مثاراً للقيل والقال

❋ الديون العثمانية العمومية ❋

﴿ كيف تكونت ، وكيف وزعت ، وكيف سدد العراق حصته منها ﴾

اشرنا إلى موضوع « الديون العثمانية العمومية » في صفحة ١٨٤ من المجلد الاول من هذا الكتاب اثناء بحثنا عن « الوزارة الهاشمية الاولى » ووعدنا باستئناف البحث عنها بالتفصيل عند ما يحين الكلام على كيفية تسديد العراق حصته منها ، وها نحن اولاء نستأنف البحث عنها فنقول :

يرتقي تاريخ تكون «الديون العثمانية العمومية» إلى سنة ١٢٧١ الهجرية ، وسنة ١٨٥٤ الميلادية فإن الانبراطورية العثمانية كانت قد اشتركت في حرب ضد روسية القيصرية في السنة المذكورة ؛ وهي حرب القرم ، منضمة إلى كل من انكلترة وفرنسة ، الدولتان اللتان كانتا تشدان أزرها ، وتقاتلان في صفها ، خشية أن يستأثر الروس بتركة « الرجل المريض[1] » ، ولما كانت الخزانة العثمانية عاجزة عن تدارك النفقات الضرورية لتسيير ماكنة تلك الحرب ، استقرضت مبلغا قدره خمسة ملايين من الجنيهات الانكليزية من الاسواق الفرنسية والانكليزية المالية ، بمساعدةحليفتيها فرنسة وبريطانية ، واستقرضت في السنة التالية خمسة ملايين ثانية بكفالة الحليفتين المذكورتين للغرض نفسه . فلما وضعت هذه الحرب أوزارها ، عجزت الخزانة العثمانية عن تسديد الاقساط المستحقة من هذين الدينين ، هذا إلى ان موازنة الانبراطورية المشار اليها كانت تسير سيراً لايبعث

(١) هو اللقب الذي أطلقه على تركية نيقولا ، قيصر روسية في سنة ١٨٤٤م

على الاطمئنان ، بحيث لم يكن في الامكان تلافي النفقات الضرورية لادارة مصالح الدولة العامة، ولما لم تكن الاحوال ملائمة لفرض اية ضريبة إضافية آنئذ ، عمدت إلى سياسة الاستقراض لتسديد ما استحق من اقساط هذين الدينين ، ولتمشية الماكنة العامة ، فاستدانت بين العامين ١٨٥٨م و١٨٧٤م مبالغ جسيمة اصبحت في سنة ١٢٩١ الهجرية (١٨٧٤م) ٢٣٩،٤٦٩،٦٤٤ جنيها ، واصبح الاطفاء السنوي المطلوب ١٤ مليونا من الجنيهات

وفي سنة ١٢٩٢ الهجرية و١٨٧٥ الميلادية أعلنت الحكومة العثمانية إن وضع الانبراطورية المالي لا يساعد على تسديد ما يستحق من هذه الديون ، وأنه لا بد من دفع انصاف الاقساط المستحقة نقدا ، والانصاف الاخرى بواسطة اسهم تصدرها على الخزينة العامة ، وبعد أخذ ورد يطول شرحها ، وافق الدائنون على هذا العرض ، ولكن سرعان ما اضطر الوضع المالي المرتبك « الحكومة المشار اليها » إلى التوقف عن تنفيذ هذا الحل ايضا

ولما عقد مؤتمر برلين في عام ١٢٩٥هـ (١٨٧٨م) كانت المذاكرة حول تسديد «الديون العثمانية العمومية» في جملة الموضوعات التي تناولها هذا المؤتمر بالبحث ، وقد اسفرت عن الاتفاق على أن ينزل أصل الدين بنسبة معقولة ، تمكن الحكومة من تسديد ديونها من جهة، وتخفف الضيق المالي الذي كانت الخزانة العثمانية تنوء به تحت كلكله من جهة اخرى ، على شرط ان تخصص بعض الواردات الحكومية لإطفاء الدين وفائدته ، وأن تتم جباية هذه الإيرادات من قبل هيأة خاصة تؤلف من ثمانية أشخاص يمثلون الدائنين تمثيلا كاملا ، ويكون بضمنهم ممثل عن المصرف العثماني وقد سميت هذه الهيأة « مجلس إدارة الديون العمومية » وأقرّ تأليفها المرسوم المعروف بـ « محرم قرار نامه سي » الصادر في ٢٢ المحرم من سنة ١٢٩٩ الهجرية و١٨٨١ الميلادية ، ووضعت واردات الطوابع ، ورسوم الأسماك والمسكرات ، وعُشر التبغ والحرير ، تحت تصرفّ هذه الهيأة . ولما كانت أسهم الديون ، موضوعة البحث ، اعتبارية اكثر منها حقيقية ، و كان قسم كبير منهـا قد طرح بقيمة ضئيلة جداً ، كان أول عمل قام به « مجلس إدارة الديون العمومية » أنه ارجع الدين إلى ثمنه الحقيقي بخفضه من ٢٣٩،٤٦٩،٦٢٤ باونا إلى ١٢٥،٢٥٠،٩٥٨ باوناً ، وشرع في جبـاية الواردات المار ذكرها ، لتأمين الاطفاء المأمول .

والظاهر أن تأليف « مجلس إدارة الديون العمومية » على هذه الصورة شجّع الحكومة العثمانية على عقد قروض جديدة قصد بها إطفاء الديون السابقة ، والقيام ببعض المشاريع العمرانية – التي قيل عنها بعدئذ أنها لم تكن مثمرة – وسدّ العجز الذي كان يتراكم في الميزانية بصورة مطردة ، فاستدانت مبالغ أخرى بحيث أصبح في ذمة الانبراطورية عند اعلان الحرب العالمية الأولى سنة ١٩١٤ ، نحو (١٥٠) مليونا من الجنيهات الانكليزية ، ولولا اشتراك العثمانيين ضد الحلفـاء

الدائنين في هذه الحرب ، لتصاعد مبلغ الدين سنة بعد أخرى .

ولما بوشر في مفاوضات الصلح في لوزان سنة ١٩٢٣م جرت مناقشات حادة وطويلة حول كيفية توزيع « الديون العثمانية العمومية » على الأجزاء التي انسلخت عن الانبراطورية ، في أعقاب الحرب المذكورة ، ولما كانت القاعدة الدولية تقضي بانتقال الديون العامة ، للدولة المتجزءة ، إلى الاراضي المنسلخة عنها ، كل حسب ما يصيبها ، قضت المادة السابعة والاربعون من معاهدة لوزان المؤرخة في ٢٤ تموز سنة ١٩٢٣م بأن يجري توزيع المرتبات السنوية لهذه الديون العثمانية من قبل « مجلس الديون » الذي يجب عقده في الاستانه لهذا الغرض ، خلال ثلاثة أشهر من تاريخ إبرام هذه المعاهدة ، كما قضت المادة التاسعة والاربعون من المعاهدة المذكورة أن تجتمع لجنة في باريس في عام ١٩٢٥م لتقوم بعملية توزيع رأس المال ، وقسمت المادة الخمسون من هذه المعاهدة الديون موضوعة البحث إلى نوعين :

(١)- الديون التي تكونت قبل حرب البلقان ، أي قبل ١٧ تشرين الاول ١٩١٢ م ، فهذه توزع بين الدول التي ألحقت اليها بعض الاجزاء التي انسلخت من الانبراطورية العثمانية بفعل الحرب المذكورة ، وبين الدولة العثمانية .

(٢)- الديون التي تكونت بين ١٧ تشرين الاول ١٩١٢م وأول تشرين الثاني سنة ١٩١٤ أي تاريخ دخول الدولة العثمانية في الحرب العالمية الاولى - وهذه تضاف إلى حصة الانبراطورية من الديون السابقة ، وتوزع بين الجمهورية التركية ، التي ورثت الانبراطورية العثمانية ، وبين الاجزاء التي انسلخت عنها في ختام الحرب الكونية ، وأقامت لها كيانات خاصة

وعلى هذا اجتمع مجلس الديون في الاستانة في أول تشرين الثاني من عام ١٩٢٤ - وكانت معاهدة لوزان قد ابرمت في ٦ آب عام ١٩٢٤- لتوزيع عملية المرتبات السنوية بين الجمهورية التركية ، وبين الاجزاء المذكورة ، حضره ممثلون عن كل جزء من هذه الاجزاء ، وعين لكل حكومة ، النسبة التي يجب أن يتحملها من هذه الديون ، والتقاسيط التي يجب أن تدفعها في كل سنة ، ومبدأ هاذ الدفع ، مستنداً في هـذا التعيين إلى « قانون الحسابات النهائي » للسنتين ١٣٢٦ و ١٣٢٧ رومي (١٩١١و١٩١٢م) وإلى حسابات البنك الزراعي ، وسجلات الريجي ، لهاتين السنتين ، وحدد مجلس الديون مبدأ الدفع بأول آذار سنة ١٩٢٠ .

كان المعتمد السامي البريطاني في العراق ، كتب إلى الحكومة العراقية ، كتاباً بتاريخ ١٠ أيلول ١٩٢٤ م وتحت رقم بي او/١٧٦ « يقترح فيه أن توفد الحكومة العراقية ممثلا إلى الاستانة لفحص وتدقيق الحسابات التي أجراها مجلس الديون العثمانية العامة عند تعيينه المبلغ الذي سيفرض على العراق » فقرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقـدة في يوم ٦ تشرين الاول سنة ١٩٢٤ ندب

السيد ابراهيم الكبير ، معاون مدير المحاسبات العام ، وآخر تنتدبه وزارة المالية لمساعدة المومى اليه ، ليذهبا إلى الاستانه لهذا الغرض ، وقد ندبت وزارة المالية السيد علي ممتاز الدفتري ، ليرافق السيد الكبير ، في هذه المهمة ، وحددت مهمتها في الفقرتين التاليتين :

١— تدقيق الحسابات التي نظمتها إدارة الديون العمومية لتوزيعها على الاجزاء المنسلخة عن الانبراطورية العثمانية

٢— أخذ المعلومات اللازمة من الإدارة المذكورة ، أو من مصادر أخرى ، لتدقيق الأمور التي يمكن للعراق أن يعترض عليها

وبعد عودة المومى اليهما إلى العراق ، اعترضت الحكومة العراقية على عملية التوزيع التي تمت في الاستانة ، فأحيل اعتراضها إلى عصبة الأمم ، وفي كانون الثاني ١٩٢٥ سافر وفد عراقي إلى جنيف يرأسه المستر بالبي ، مراقب الحسابات العام ، ويصحبه ابراهيم افندي الكبير ، وكان قد عين المسيو بورل حكما لتدقيق الاعتراضات ، فاعترفت بصحة اعتراض العراق ، وخفض من الحصة التي فرضت عليه ...،١٣٠ جنيه فأصبحت حصة العراق من أصل الدين ٦،٧٧٢،١٤٢ جنيهاً يضاف اليها الاقساط الأخرى المتأخرة ، وهي نحو ثلاثة ملايين ، فأصبح المجموع الصافي ٧،٢٦٥،٠٠٠،١٠ من الجنيهات

لم يتعين نوع العملة التي يجب أن تسدد بها « الديون العمومية العثمانية » في باريس ، وعلى هذا قرر مجلس الوزراء العراقي في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٢ حزيران سنة ١٩٢٦ إيفاد وزير المالية ، صبيح نشأت ، ومستشار وزارته ، فرفن إلى لندن لبحث القضايا المالية الهامة ، ومواجهة وكلاء أصحاب الديون المذكورة ، لمعرفة نوع العملة ، موضوعة البحث ، وقد استطاع الموما اليهما أثناء وجودهما في العاصمة البريطانية ، أن يتصلا بمدير خزينة فلسطين ، وببعض الماليين وعلما أن حكومة فلسطين راغبة في شراء الاسهم المطروحة للبيع بأثمان بخسة ، لامتناع تركية عن تسديد الاقساط السنوية المستحقة عليها ، وأنها ستسدد « أي حكومة فلسطين » ديونها من الاسهم التي ستشتريها فلما عادا إلى بغداد قدم المستشار إلى وزيره (صبيح نشأت) مذكرة بتاريخ ٢ تشرين الاول ١٩٢٦ بسط فيها ما اعتزمته حكومة فلسطين ، ورغب اليه أن يقوم بعمل مماثل ، فيأخذ على عاتقه مسؤولية شراء بعض الاسهم الميسور شراءها ، بثمن زهيد ، لتسديد الدين العراقي ، دون أن يستشير مجلس الوزراء ، أو يحصل على موافقة مجلس النواب ، خشية افتضاح الامر في الاسواق المالية ، الامر الذي يؤدي إلى ارتفاع أسعار الاسهم ، وانتفاء الغاية من الإقدام على هذه العملية . وأكد المستشار مذكرته هذه بعد مضي ٢٣ يوماً على مذكرته الاولى ، فرد الوزير عليه بأنه راجعه « فخامة رئيس الوزراء عبد المحسن السعدون وبيّن له القضية ، فأجابه فخامة الرئيس بأنه مشغول

في أشياء أخرى لا تمكنه من إبداء رأيه أو موافقته في القضية » اه

واستقالت وزارة السعدون الثانية في أول تشرين الثاني ١٩٢٦م وتألفت وزارة جديدة في يوم ٢١ من هذا الشهر فكان ياسين الهاشمي وزير ماليتها فتقدم ، المستشار المالي بمذكرة جديدة مؤرخة في ٢٣ تشرين الثاني ، رفقها بنسخة من مذكرته التي كان رفعها إلى وزير المالية ، صبيح نشأت ، في ٢ تشرين الاول ؛ فأظهر الهاشمي استعداده لتحمل مسؤولية شراء الاسهم الميسورة ، وبعد مخابرات طويلة مع دار الاعتماد البريطانية ، اشترى العراق نحو تسعة ملايين ونصف المليون من الجنيهات الانكليزية — بشكل اسهم وكوبونات — بمبلغ لا يتجاوز ال ١،٢٣٠،٠٠٠ جنيها أي بنحو ١٥ في المئة من قيمتها ، ولم يتيسر له شراء اسهم بباقي الدين وهو زهاء نصف مليون جنيه

إنتهت عملية شراء الاسهم المتيسرة واستقالت « الوزارة العسكرية الثانية » التي كان ياسين الهاشمي وزير ماليتها ، ولما تألفت « الوزارة السعدونية الثالثة » في يوم ١٤ كانون الثاني من عام ١٩٢٨م تقدم وزير المالية فيها « يوسف غنيمة » بكتاب إلى مجلس الوزراء يبسط فيه تاريخ هذه القضية ، ويطلب إقرار صورة العريضة الواجب رفعهـا إلى مجلس الديون لتسوية حصة العراق من « الديون العثمانية العمومية » فعقد مجلس الوزراء جلسة خاصة في الحادي والعشرين من شهر كانون الثاني المذكور واتخذ القرار التالي :

« اطلع مجلس الوزراء ، لأول مرة ، على ماقام به ياسين باشا الهاشمي وزير المالية السابق ، بناء على مشورة المستر فرفن المستشار المالي ، فيما يتعلق بحل مسألة الديون العثمانية العامة ، واطلع على المذكرة المقترح رفعها إلى مجلس الديون ، فوجد أن ليس بوسعه أن يبدي أي رأي كان بشأن أساس هذه المعاملة ، لأنها كانت قد تمت على يد وزير المالية السابق وعلى مسؤوليته ، إذ قد اشتريت الاسهم المطلوب تسديد الدين بها ، ولما كان التأخير في عرض هذه الاقتراحات على مجلس الديون لا يخلو من الخطر على مالية البلاد ، فقد اضطر مجلس الوزراء إلى أن يوافق عـلى إرسال المذكرة المبحوث عنها إلى مجلس الديون باعتبار انها احسن تدبير يعـالج به الامر الواقع ، ووافق مجلس الوزراء أيضاً على أن يسمح لوزارة المالية بأن تجري بعض تغييرات غير أساسية في المذكرة إذا رأت لزوماً لذلك » [1]

وعلى هذا رفع التكليف العراقي إلى مجلس الديون في شباط من هذه السنة وهذا مضمونه :

ولما كانت حكومة العراق راغبة في تسوية دينها المفروض عليها من الديون العمومية العثمانية حسب أحكام معاهدة لوزان ، وبما انها قد علمت بأن مجلس الديون كان قد وافق عـلى التسوية التي اقترحته عليه حكومة إيطالية ، وهي تسليم أسهم وكوبونات القروض بمقدار الدين الذي فرض

(١) مقررات مجلس الوزراء : مجموعة ك٢ وشباط وآذار سنة ١٩٢٨ ص٢٢

على طرابلس الغرب ، وحيث أن العراق يحمل أسهاماً من القروض المختلفة بمقدار الحصة المفروضة عليه ، عدا البعض منها ، ولهذا فهي تقترح تسليم هذه الاسهم لمجلس الديون مع الكوبونات التي لم يستحق طلبها بعد . وأما بشأن باقي القروض التي لم تتمكن من استحصال أسهامها فهي مستعدة لأن تدفعها بأقساط سنوية لمدة عشرين سنة على أن يدفع القسط الاول في ١ مارت سنة ١٩٢٩م[١]

وبعد كفاح طويل وافق مجلس الديون بتاريخ ٢ أيار سنة ١٩٢٨م على قبول الاسهم ،موضوعة البحث ، ولكنه اشترط أن يسدد باقي الدين وقدره (٤٩٨،٩٢٢) جنيهاً انكليزيا نقداً بقسطين ، ولما عرضت وزارة المالية هذا الامر على مجلس الوزراء ، اتخـذ القرار التالي في يوم ١٢ حزيران سنة ١٩٢٨ م :

نظر مجلس الوزراء في الكتاب المرقم ٢٣٦٨ والمؤرخ في ٣ أيار سنة ١٩٢٨ المرسل مـن مجلس الديون العثمانية إلى وزارة الخارجية البريطانية المتضمن جواب المجلس المذكور على اقتراحات الحكومة العراقية بشأن تصفية حصتها من الديون العثمانـية والمطلوب فيه دفع جميع دين العراق الذي لم تتم تصفيته بتسليم الاسهم والكوبونات في قسطين الواحد يدفع في سنة ١٩٢٨ والآخر في سنة ١٩٢٩ بفائدة قدرها خمسة في المئة ، وتأمل في مذكرة مستشار وزارة المالية المؤرخة في ٢٧ أيار سنة ١٩٢٨ المذكور فيها ان وزير المستعمرات قد أبدى ان مجلس الديون قـد يقبل بتوزيع الدفعة النقدية عن المبلغ الباقي من الدين على أربع سنوات وبعد المذاكرة في الموضوع قرر ما يأتي:

« يرى مجلس الوزراء ان الحكومة العراقية ، بالنظر إلى حالتها المالية الحاضرة ، وبالنظر إلى انها قد استعملت كل ما لديها من الرصيد النقدي في سبيل تصفية حصتهـا من الدين العثماني ، لا تتمكن مطلقاً من قبول طلب مجلس الديون المتعلق بدفع القسم البـاقي من الدين في قسطين سنويين ، ولكن دلالة على حسن نيتها ورغبة منها في التوصل إلى اتفاق مع مجلس الديون ، يوافق مجلس الوزراء ، كاقتراح نهائي ، على دفع القسم الباقي من الدين في عشر سنوات ، وفي نفس الوقت يرجو من حكومة صاحب الجلالة البريطانية أن تستعمل نفوذها لحمل المجلس المذكور عـلى قبول هذا الاقتراح[٢]

لم يوافق مجلس الديون على هذا الاقتراح ، واستمر الكفاح ، حتى أسفر عـن إصدار المجلس المشار إليه ، موافقته بتاريخ ١٠ تشرين الاول ١٩٢٩ على تقسيط المبلغ الباقي لمدة سبع سنوات يدفع القسط الاول في ١ آذار ١٩٢٩ م ، كما وافق المجلس على تثبيت هـذا الباقي بمبلغ قدره (٣٨٣،٠٣٧) باونا .

(١) تقرير اللجنة النيابية التي حققت في قضية الكوبونات
(٢) مقررات مجلس الوزراء للاشهر نيسان ومايس وحزيران ١٩٢٨م ص ١٠٤/١٠٥

ولما عرضت وزارة المالية الميزانية العامة لسنة ١٩٢٨ المالية على اللجنة المالية في المجلس النيابي تذاكر المجلس النيابي حول العملية التي قام بها السيد الهاشمي في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠ آب ١٩٢٨ فحمي وطيس الجدال ، وتقدم الهاشمي باقتراح يطلب فيه اتهامه وسوقه ، إلى التحقيق النيابي ، لأنه تصرف برصيد الدولة ، خلافاً لمنطوق المادة ال(٩٧) من القانون الاساسي العراقي التي تنص على ما يلي :

« لا يجوز تخصيص راتب او إعطاء مكافأة أو صرف شيء من أموال الخزينة العمومية الموحدة لأية جهة إلا بموجب القانون ، ولا يجوز إنفاق شيء من المخصصات إلا بحسب الأصول المقررة قانونا » اه .

واقترح نائب البصرة « محمد سعيد العبد الواحد » تأليف لجنة من

١- ساسون حسقيل ٢- محمد رضا الشبيبي ٣- محمد زكي ٤- مصطفى عاصم ٥- جمال بابان ٦-جميل الراوي ٧-أحمد الراوي ٨-حكمة سليمان ٩-عبد الجبار تكرلي١٠-حمدي الباجه جي

« لأجل التحقيق النيابي بحق التهمة الموجهة ضد ياسين الهاشمي » وقد قبل المجلس هذاالاقتراح في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٥ آب ١٩٢٨ فوضعت اللجنة قراراً مطولا بحثت فيه منشأ تكون الديون العمومية العثمانية ، والادوار التي مرت فيها ، وكيفية توزيعها على الاجزاء التي انسلخت من الانبراطورية العثمانية ، وما اصاب العراق منها ، وكيفية تسديده حصته منها ، وقد ختمت اللجنة تقريرها بهذه التوصية :

« اطلع المجلس على تقرير اللجنة الخاصة ، المؤلفة للنظر في قضية شراء أسهم الديون العمومية العثمانية وقرر ، بناء على اقتناعه بحسن النية واتخاذ التدابير المقتضية لنجاح الصفقة، واقترانها بحسن النتيجة ، عدم اتهام الوزير المسؤول في ذلك الوقت ياسين باشا الهاشمي » اه .

وفي ٢٩ آذار ١٩٣٠ صدر مرسوم ملكي ، نصت مادته الثانية على أن يخول وزير المالية قبول شراء أسهم الديون العثمانية مع كوبوناتها المستحقة قبل واحد مارت ١٩٢٨ ، وتسليمها إلى مجلس الديون العمومية العثمانية ، تسوية لحصة العراق من الديون المذكورة »

ونصت المادة الثالثة من المرسوم على ان « يخول وزير المالية تسديد المبالغ المتبقية من الدين بسبعة أقساط سنوية متساوية ، على أن تدفع الاقساط الثلاثة منها نقداً ، او تحتسب على ميزانية السنة الحالية » أي سنة ١٩٣٠ المالية لأن الاسهم المشتراة لم تسد المبلغ المطلوب .

ونصت المادة الخامسة من المرسوم ، على إضافة مبلغ قدره (١٦،٥٣٧،٥٠٠) ربية لقاء المصروفات المبينة في المادة الثانية .

وهكذا تخلص العراق من دينه البالغ عشرة ملايين و (٧٢٦٥) جنيهاً بمبلغ قدره مليون

و ٢٣٠ الف جنيهاً نقداً ، وأقساط سنوية لم يتجاوز مجموعها ٣٨٣،٠٣٧ جنيها .

﴿ مجلس الامة ﴾

لما أنجزت « الوزارة السعدونية الثالثة » الانتخابات العامة لمجلس النواب الجديد ، دعت هذا المجلس إلى عقد اجتماع غير اعتيادي استمر من ١٩ أيار إلى ٢٨ ايلول ١٩٢٨م وقد عقد مجلس الأعيان خلال هذه المدة (٣٣) جلسة وعقد مجلس النواب (٥١) جلسة

فلما حل يوم أول تشرين الثاني من هذه السنة ، دعي المجلس إلى عقد اجتماعه الاعتيادي الاول من دورته الانتخابية الثانية وقد جدد الأعيان انتخاب يوسف السويدي لرئاسة مجلس الاعيان ، وجدد النواب انتخاب عبد العزيز القصّاب رئيساً لمجلسهم ولكن ما لبثت أن صدرت الارادة الملكية في الخامس من هذا الشهر بتعطيل جلسات المجلس لمدة ٤٥ يوماً ليتسنى للحكومة اعداد الأشغال التي سيمارسها خلال اجتماعه الاعتيادي ، وفيما يلي نص خطاب العرش الذي القاه الملك فيصل في افتتاح الاجتماع

حضرات الاعيان والنواب

(يسرني أن افتتح مجلسكم في اجتماعه الاعتيادي الأول ، من دورته الثانية ، سائلاً المولى أن يمن علينا بالتوفيق والنجاح لخدمة البلاد

إن علاقاتنا الودية مع الدول الأجنبية مستمرة ، وحكومتي باذلة جهدها في توطيد تلك العلاقات على أسس ثابتة مكينة ، ومناسباتنا مع حليفتنا حكومة صاحب الجلالة ملك بريطانية العظمى على وفاق تام . وفي شهر آذار الماضي أرسلت الحكومة المشار اليها إلى حكومتي مسودتين جديدتين للاتفاقيتين المالية والعسكرية ، الملحقتين بالمعاهدة المعقودة بيني وبين صاحب الجلالة البريطانية في سنة ١٩٢٢ لتكونا قاعدة المفاوضات . درست حكومتي المسودتين المذكورتين فرأت أن الدخول في مفاوضات مطولة لا يمكن أن يأتي بنتيجة حاسمة ما لم يحصل الاتفاق مقدماً على بعض الأمور الجوهرية لقد ورد الآن جواب الحكومة البريطانية بشأن الأمور المذكورة وعلى اثر ذلك بدأت المفاوضات فعلا ، ولنا وطيد الأمل أن يتم تعديل الاتفاقيتين بصورة مرضية

تعلمون ان المذاكرات التي جرت في جده مع جلالة الملك ابن السعود لم تسفر عن اتفاق على المسألة الرئيسية التي هي مدار الخلاف ، أي مسألة تفسير المادة ٣ من بروتكول العقير الأول ، وحكومتي ساعية إلى حل هذه القضية بالطرق السلمية

إن الأمن ضارب أطنابه في البلاد ، والنظام مستتب في كل مكان ، والامور المالية سائرة سيراً حسناً مما يدل على وقوع زيادة في ايرادات الدولة في هذه السنة . كما أن التجارة بوجه عام ، وخاصة تجارة الصادرات ، هي في تحسن مطرد

ولقد تقدمت المفاوضات بشأن تصفية الديون العثمانية تقدماً محسوساً مع مجلس الديون مما الأمل وطيد بأن تحسم هذه المسألة حسما نهائياً في القريب العاجل ، وستعرض عليكم لائحة ميزانية السنة ١٩٢٩ المالية في اجتماعكم هذا ، ومن جملة اللوائح القانونية التي ستعرض عليكم ، لوائح تتعلق بوقاية الصحة العامة ، وبانضباط الموظفين ، وبالتقاعد العسكري ، ولوائح مهمة اخرى

إن الحالة الزراعية تدعو بوجه عام إلى الطمأنينة ، وبالرغم من قلة الامطار ، وضعف فيضان دجلة ، وطغيان الفرات طغيانا اضر بقسم مهم من المزارع ، واستيلاء الجراد النجدي عليها في هذه السنة فإن غلات الشتوي كانت متوسطة وذلك بما حصل من الاقبال العظيم على استخدام المضخات ونشاهد بعين السرور هذا الاقبال يزداد يوماً فيوماً مما يبشر بامكان إحياء اراضي بقيت بورا منذ عهد طويل . ويجدر بالذكر ما حدث من الزيادة في غلات القطن في هذه السنة نسبة للسنين الماضية

لقد انتهت الأعمال في إنشاء ناظمي الدغارة والديوانيـــة ، ونظفت أنهر كثيرة ، وفتحت وعبدت طرق عديدة ، لا سيا في الالوية الشمالية ، وقد انتهى ارتباط الخطوط البرقية ما بين العراق وتركيه ، وبوشر بالمراسلات معها

إن مستوى العلم والتثقيف في البلاد آخذ بالرقي ، واقبال الأهلين على العلم في هذه السنة كان عظيما ومشجعا . هذا وأرجو من الله أن يسدد خطواتكم ويوفقكم في مساعيكم » اﻫ (١)

❊ الصلات بين العراق وايران ❊

— تمهيـد —

تربط العراق بايران ، صلات تاريخية وثقافية ودينية ، إلى صلة الجوار التي أوجدتها الطبيعة ؛ وترتقي العلاقات بين المملكتين: العراقيه والايرانية إلى عهود قديمة جداً ، ولكن الموقف الذي وقفته الجارة « إيران » من الحكومة الوطنية التي أقامها الملك فيصل الاول في العراق في ٢٣ آب ١٩٢١ كان مشبعاً بروح الجفاء ، وظل كذلك مدة ثماني سنوات تأخرت « إيران » خلالها عن الاعتراف بـ «العراق» رغم اعتراف عدد كبير من الدول الاوروبية والآسيوية به ، ورغم اعتراف « الجمهورية التركية » بحكومتـــه ، وبقي الممثلون الايرانيون في « كربلا » و « النجف » و « البصرة » و « خانقين » حتى « بغداد » يرجعون إلى « دار الاعتماد البريطانية في بغداد » في الصغيرة والكبيرة من قضايا الحدود والجنسية ونحوهما

وقد بذلت مساع جمة للتوفيق بين الجارتين ، باءت بالفشل كلها ، فإن جذور الخلاف الـــتي أوجدها الانكليز فيما بينهما ، كانت عميقة ، وشاء الله أن ينتبه العاهلان العراقي والايراني إلى

---

(١) ص ١ من « محاضر مجلس النواب في الدورة الانتخابية الثانية لسنة ١٩٢٨/ ٢٩

مصدر الجفاء ، ولكن بعد أمد بعيد ، فعملا على إزالته

﴿ اسباب الخلاف ﴾

نصت المادة الاولى من الاتفاقية العدلية ، المنعقدة بين العراق وانكلترة في ٢٥ مارت سنة ١٩٢٤ على أنه :

تطلق لفظة الاجنبي على رعايا الدول الاوربية ، والاميركية ، التي كانت تستفيد من أحكام الامتيازات الأجنبية في تركية سابقاً ، والتي لم تتنازل عن تلك الامتيازات .. والدول الاسيوية التي لها ممثل دائمي في مجلس عصبة الامم .. الخ »

وقد استثنى هذا التعريف الجالية الايرانية في العراق من حكم المادة المذكورة من الاتفاقية العدلية وهي نحو ٨٠٠٠٠ نسمة فكان هذا الاستثناء في مقدمة أسباب الجفاء الذي استحكمت حلقاته بين العراق وايران طوال هذه المدة

وكانت الصحافة في القطرين المجاورين ، تنشر بعض المقالات الاستفزازية ضد العراق و إيران فرأى الملك فيصل أن يضع حداً لهذه المطاعن ، فاستدعى الصحفيين العراقيين إلى بلاطه في يوم ٤ شباط ١٩٢٤ والقى النصح التالي عليهم :

« لقد وقع نظري على ما كتبته بعض الجرائد العراقية ردا على بعض الجرائد الإيرانية ؛ وأسفت جداً لما تضمنته تلك الصحف من العبارات القاسية ، التي لاتخلو من جرح عواطف الشعبين الكريمين «العراقي والايراني» وقد ظهر لي من ذلك ان الاقلام التي خطت تلك العبارات قد تناست أن الأمة العراقية تربطها بالامة الايرانية المجيدة روابط مادية ومعنوية متينة العرى ، يجب على كل رجل ، يحترم تقاليد بلاده ويغار على مصلحتها ، ان يحلها من اهتمامه المحل اللائق ، ويحرص على حرمتها كل الحرص ، هذا ويسرني أن يعلم الشعب الإيراني النجيب ، ان عقلاء العراقيين خاصة ، والعرب عامة ، لم يرضوا عن تلك المضاربة القلمية الهوجاء ، بل استنكروها كل الاستنكار ، وان صداقتنا لاخواننا الإيرانيين مستندة إلى عواطف دينية مقدسة ، وصلات جوار ، ومنافع ، والامة الايرانية تستنكر كلما سطر في تلك الصحف ، كما تنكرها الامة العراقية ، ويهمنا أن يعلم أبناء العراق النجباء انا لا نرضى عما يؤدي إلى جرح هذه الصداقة بوجه من الوجوه ، فالامة العربية كالامة الفارسية غنية بمفاخرها الخالدة لا تحتاج إلى من يدافع عنها » (١) الاعتدال

﴿ سالار الدولة ﴾

وفي تشرين الأول ١٩٢٦ م وصل إلى بغداد ، هاربا من إيران ، سالار الدولة ، الذي حاول

---

(١) السيد محمد عبد الحسين في كتابه « ذكرى فيصل الأول » ص ١٠٣

إيقاد نار الثورة هناك فأخفق ، فقبضت الشرطة العراقية عليه ، وحارت الحكومة في كيفية معاملته لأنها كانت تخشى إن هي سرحته أن يعود إلى إيران ، فيعيث فيها فساداً ، وبعد مراسلات طويلة، منحته الحكومة الايرانية مبلغ ١٨،٠٠٠ ربية لتسديد ديونه ، وخصصت مشاهرة له قدرها (١٥٠٠) ربية ، على أن يقيم في « حيفا » تحت مراقبة الشرطة البريطانية فغادر العراق إلى فلسطين في ٢٣ حزيران ١٩٢٧م وانتهت مشكلته .

❋ اسماعيل سيمكو ❋

وكان « اسماعيل سيمكو » الثائر الايراني ، هو الآخر قد لجأ إلى العراق في تشرين الاول ١٩٢٦ أيضاً ، فحاولت الحكومة العراقية أن تخرجه من أراضيها فأخفقت ، وانتهت سنة ١٩٢٧ والثائر يقيم في أطراف « راوندوز » العراقية ، وفي أيار ١٩٢٨ انتقل إلى الاراضي التركية ؛ فضايقته حكومة الجمهورية التركية حتى اضطرته للهرب والالتجاء إلى العراق مرة أخرى ، ولما اقترح المعتمد السامي البريطاني ، في بغداد ، على الحكومة العراقية ، أن تتعاون مع الحكومة الايرانية لإخماد عصيان « سيمكو » اتخذ مجلس الوزراء القرار التالي في جلسته المنعقدة في يوم ١٤ تموز ١٩٢٧ « أيام الوزارة العسكرية الثانية »

« إن الحكومة العراقية ؛ كانت ولا تزال ، متبعة سياسة تجريد جميع العشائر من السلاح ، ولأجله حظرت على جميع العراقيين حمل السلاح في مناطق معينة ، بدون إجازة ، وأخذت بتوسيع هذه المناطق تدريجياً ، وبتزويد الإدارات المحلية بالقوات اللازمة لتأمين سياسة التجريد العامة ، وهي ترى ان هذه السياسة هي التي تؤمن تحقيق الغاية المتوخاة . وأما مسألة نزع السلاح من العشائر بواسطة حملات عسكرية ، فلا يمكن أن يأتي بنتائج مرضية ، ما لم تخلف هذه الحملات إدارات قوية ، في الاماكن التي ترسل إليها ، وتعتقد الحكومة العراقية ان التأخر الذي حصل في تأسيس العلاقات بين العراق و إيران ، وما نشأ عن ذلك ، من عدم وجود تعاون حقيقي بين الموظفين على الحدود ، هو الذي شجع العشائر ، والجماعات المسلحة على التمادي في أعمالها المضرة ، تلك الاعمال التي لا تزال الحكومة العراقية تشكو منها » (١)

وعلى كل فإن الحكومة العراقية اضطرت الثائر الايراني « اسماعيل سيمكو » على الانتقال إلى الاراضي التركية نهائياً

وقد تفاقمت الحالة في عام ١٩٢٨ عندما شرع القناصل الايرانيون في العراق يحرضون القبائل المتاخمة لحدود بلادهم على التجنس بالجنسية الايرانية ، فساء عملهم وقعاً في نفوس الحكومة العراقية وكتبت وزارة الداخلية إلى مجلس الوزراء تحيطه علماً بذلك فقرر المجلس المشار إليه في يوم ٧ آب ١٩٢٨

(١) مقررات مجلس الوزراء للاشهر تموز وآب وأيلول ١٩٢٧ ص ١٢-١٣

« أن يكتب فخامة وزير الخارجية إلى فخامة المعتمد السامي كتابا يبسط فيه الحوادث المؤسفة التي وقعت مؤخراً بسبب تحريض القناصل الايرانيين، والحالة التي نشأت عن ذلك، وجعلت اتخاذ بعض الاجراءات من الامور الضرورية ، وأن يقال في ذلك الكتاب انه إذا تمادى القناصل الايرانيون في أعمالهم فستكون الحكومة العراقية مضطرة إلى أن تعتبرهم أشخاصاً عاديين لا صفة رسمية لهم البتة ، وتطبق عليهم القوانين المرعية » إه[٢]

ايران تلغي الامتيازات

وصادف لحسن الحظ أن إيران ألغت « الامتيازات الاجنبية » في بلادها ، وطلبت إلى « الحكومة العراقية » أن يتساوى رعاياها في العراق بالمعاملات القضائية التي يتمتع بها رعايا الدول الاخرى ، الداخلة في عصبة الامم « و إيران من جملة هذه الدول » ففاتحت الحكومة العراقية ، حكومة صاحب الجلالة البريطانية بوجوب إلغاء « الاتفاقية العدلية المؤرخة ٢٥ آذار ١٩٢٤ م » و إحلال نظام جديد يتساوى فيه العراقيون والاجانب .

مراسلات خطيرة

كتب رئيس الوزارة العراقية ، عبد المحسن السعدون ، كتابا إلى المعتمد السامي ، السر هنري برقم ٣١٣٢ وتاريخ ١٧ تشرين الثاني سنة ١٩٢٨ جاء فيه :

« كانت الاتفاقية العدلية ، ولا تزال ، السبب الوحيد في امتناع إيران عن الاعتراف بالعراق، وقد كانت النتيجة المباشرة لهذا الامتناع ، حرمان العراق من كثير من الفوائد ، التي كان يتمتع بها لو كانت العلاقات مؤسسة بين البلدين ، وعدا عن هذه الفوائد ، فإن الحالة الحاضرة ، التي هي عبارة عن حالة توتر أضرت بمصلحة العراق ضرراً بليغاً ، وليس هناك أقل أمل بالتوصل إلى تفاهم في المستقبل القريب . . . ثم إن كلا من تركية وايران قد الغتا . . . الامتيازات ولم تصادف في ذلك أية صعوبة . بناء على ما تقدم من الاعتبارات ترجو الحكومة العراقية من فخامتكم عرض المسألة برمتها على حكومة صاحب الجلالة البريطانية للنظر في الغاء الاتفاقية العدلية »

ولم يكتف السعدون بما تقدم فقد كتب إلى السر هنري كتابا آخر برقم ٣١٩٤ وتاريخه ٢٥ تشرين الثاني من هذه السنة ، ومما جاء فيه :

« إن الحكومة العراقية مستعدة — بغية تأمين الغاء الاتفاقية العدلية — لأن تتعهد بزيادة عدد الموظفين العدليين البريطانيين في العراق ، وباستخدام هؤلاء الموظفين لمدة طويلة »

وعرض المعتمد السامي طلب السعدون على حكومته البريطانية في لندن فلما تلقى جوابها ، كتب

---

(١) مقررات مجلس الوزراء للاشهر تموز وآب وأيلول من عام ١٩٢٨ ص ٦٧-٦٨

إلى السعدون كتابا برقم بي او/٢٧ وتاريخ ١٨ كانون الاول ١٩٢٩ جاء فيه :

« يسرني الآن ، عظيم السرور ، أن أخبر فخامتكم بأن حكومة صاحب الجلالة البريطانية مقتنعة من أن قد تثبتت قضية قوية لالغاء الاتفاقية العدلية ، وللاستعاضة عنها بنظام قضائي في العراق يساوي بين الجميع ، من عراقيين وأجانب سواء بسواء ، وهي حقاً تعتبر أنها ستكون محقة كل الحق في الالحاح بكل ما لديها من نفوذ في هذا الاقتراح أمام مجلس عصبة الامم ، بناء على أن هذا التغيير يزيل الشذوذ الناجم عن حصر الامتيازات الخاصة ، التي أوجدتها الاتفاقية ، ببعض الاجانب فقط ، وكذلك يؤدي إلى تنمية العلاقات الحسنة بين العراق وجيرانه . وإنها تمهيداً لذلك عازمة على أن ترفع الامر إلى مجلس عصبة الامم في اجتماعه المقبل في آذار سنة ١٩٢٩ لكي توضح اليه الظروف التي تجعل الغاء الاتفاقية الحالية من الامور المرغوب فيها ، ولاستحصال موافقته على المبدأ المنطوية عليه القضية قبل مجابهته بنص أية اتفاقية جديدة حاوية النظام الجديد المقترح إقامته » اه

وعلى هذا أصدرت « الحكومة العراقية » هذا البيان :

✻ بيان ✻

« أخبرت الحكومة العراقية رسمياً ، بأنه قد طلب إلى السكرتير العام لعصبة الامم ، أن يضع في منهاج المجلس لاجتماعه الذي سيعقد في شهر آذار المقبل ، اقتراحاً يتضمن طلب موافقة المجلس مبدئياً على الغاء الاتفاقية العدلية ، الملحقة بالمعاهدة العراقية — البريطانية لسنة ١٩٢٢ ، وتفويضه إلى حكومة صاحب الجلالة البريطانية أن تحضر ، بالاشتراك مع الحكومة العراقية ، اقتراحات مفصلة لنظام عدلي موحد لجميع المقيمين في العراق ، من موظفين وأجانب ، على أن تعرض هذه الاقتراحات على المجلس في اجتماع آخر »

بغداد ٢٤ شباط ١٩٢٩ — مدير المطبوعات

✻ نص المذكرة البريطانية ✻

وفي الوقت نفسه بعثت الحكومة البريطانية إلى سكرتارية عصبة الامم هذه المذكرة :

١ — إن الاتفاقية العدلية ، بين بريطانية العظمى والعراق ، الناشئة من أحكام المادة (٩) من المعاهدة الانكليزية—العراقية المعقودة في ١٠ تشرين الاول ١٩٢٢ تنص على منح امتيازات قضائية خاصة في العراق ، إلى رعايا بعض الدول التي كانت تستفيد من الامتيازات الاجنبية ، ولم تتنازل عنها باختيارها قبل ٢٤ تموز ١٩٢٣ ، وهو تاريخ التوقيع على معاهدة لوزان . تشمل هذه الامتيازات ، بين أشياء أخرى ، على حق رعايا الدول المذكورة ، بالمطالبة في أحوال معينة برؤية

الدعاوى التي تمسهم ، من قبل حكام بريطانيين ، يجلسون على منصة الحكم وحدهم ، أو بالاشتراك مع زملائهم العراقيين ، وقد اقترنت هذه الاتفاقية في ايلول ١٩٢٤ بموافقة مجلس عصبة الامم ، الذي قرر أنه لم تعد الامتيازات والاعفاءات اللتان صار التمتع بهما سابقاً ، بسبب الامتيازات الاجنبية ، أو العرف الجاري في الانبراطورية العثمانية ، لازمتين لحماية الاجانب في العراق طالما بقيت الترتيبات المتعلقة بذلك مرعية .

٢- لقد ثبت أن النظام المذكور في الاتفاقية العدلية ، كان مرضياً بصورة عامة ، بالنسبة إلى رعايا الدول التي تستفيد من تلك الترتيبات . على أنه أدى إلى خلل كبير في الأقل ، ينال رعايا بعض الدول الاجنبية بمقتضى الترتيبات الحاضرة معاملة مرضية ، أكثر من تلك الممنوحة إلى رعايا الدول الاجنبية الاخرى . ان هذا التمييز لا يستند إلى مبدأ صريح معين ، يبرر التفريق الواقع ، ولا إلى اعتبار مناسب كمرتبة العدالة التي وصلت اليها الدول المبحوث عنها ، أو درجة التقدم السياسي الذي بلغته الدول المذكورة . في الحقيقة ربما يدعى بأن المقياس المعمول به ، وهو ما إذا جرى أو لم يجر التنازل بالاختيار ، عن الامتيازات الاجنبية قبل تاريخ معين ليس مناسباً ، ولا يتفق مع العدل ، فكانت النتيجة بينما تمتعت مثلا رعايا بريطانية ، وفرنسة ، وايطاليا ، واليابان بامتيازات قضائية خاصة في العراق ، حرمت رعايا المانيا ، وجيكوسلوفاكيا ، وسويسرة ، وتركية ، و إيران من التمتع بالامتيازات المذكورة .

٣- إن هذه الاحوال الشاذة أوجبت استياء كثيراً لم يقتصر تأثيره على الدول الأجنبية المحرومة من التمتع بالامتيازات القضائية الخاصة ، بل شعر به بصورة عامة العراقيون أيضاً ، الذين يستاءون من منح بعض الأجانب معاملة قضائية ودية اكثر ، ومن تأثير هذه المعاملة على إدارتهم القضائية . انّ الشعور الحاصل ضد الترتيب الحاضر قد أصبح محسوساً اكثر في السنوات الأخيرة بنتيجة ميل الامم الشرقية ، بصورة عامة ، إلى إزالة جميع أشكال الامتيازات الاجنبية ، والأشكال التي تقيد حق القضاء . ففي خلال مدة قصيرة ، مثلا ألغيت في تركية وايران ، الامتيازات القضائية الخاصة ، التي تمتع بها الأجانب حتى الآن ، واستبدلت بنظام عدلي يسري حكمه على الجميع

٤- غير ان الاعتراض على الاتفاقية العدلية لا يستند إلى مراعاة عزة النفس العراقية فقط . إن معاملة الايرانيين في العراق ، معاملة أقل حظوة من تلك الممنوحة إلى رعايا دول أجنبية أخرى في الامور العدلية ، قد أدت مراراً عديدة إلى مراجعة الحكومة الايرانية إلى المجلس ، وإلى حكومة صاحب الجلالة البريطانية مباشرة ، وواضح أن هذه الحال تشكل في الواقع حائلا دون تأسيس علاقات ودية محكمة بين العراق وجارتها الشرقية ، وهو ما يرغب فيه كثيراً وهناك سبب آخر يدعو إلى التخوف من أن وجود هذه الاحوال الشاذة قد تؤخر سير التقدم التام

لعلاقات الجوار بين العراق وتركية

٥- ربما يظن أن هذه الصعوبة يمكن التغلب عليها، وذلك بتشميل ميزات «الاتفاقية العدلية» إلى جميع الاجانب المقيمين في العراق. ولكن هذا الحل لا يمكن اجراؤه. ان هذه الطريقة لا تكون فقط ممقوتة في نظر العراقيين أنفسهم باعتبارها توجد وتخلد وضعاً يعتبرونه بالياً، ومضراً بالسمعة، ولكنها تستلزم بالنظر إلى كثرة عدد الاجانب (ولا سيما من الايرانيين) في العراق إحداث زيادة في عدد الحكام البريطانيين، ويحدث ضرراً بليغاً في موارد البلاد المالية، وتعرقل سير تقدمها الاقتصادي.

٦- ان المعاهدة المعقودة بين بريطانية العظمى والعراق في ١٤ كانون الأول ١٩٢٧ وان نصت على استمرار نفاد حكم «الاتفاقية العدلية» إلا أن حكومة صاحب الجلالة في المملكة المتحدة لبريطانية العظمى، وشمالي ايرلندة، كانت - منذ التوقيع على تلك المعاهدة، تتأمل في إمكان الغاء «الاتفاقية العدلية» واستبدال الترتيبات القضائية الموجودة في العراق، بنظام عدلي موحد، يسري حكمه على جميع العراقيين والأجانب على السواء. ان تغيراً كهذا مما يزيل الأوضاع الشاذة المذكورة أعلاه، وان القيام بذلك مما يؤدي إلى تقدم العلاقات الحسنة بين العراق والدول المجاورة له.

٧- ان حكومة صاحب الجلالة البريطانية مقتنعة، بنتيجة التحقيقات الابتدائية، أنه يمكن إدخال تغييرات في الترتيبات القضائية، الموجودة في العراق تؤمن إدارة الامور العدلية بصورة ملائمة لاحتياجات جميع الأشخاص المقيمين في العراق، سواء كانوا عراقيين أم أجانب، بدون حاجة إلى التمييز، وبدون وضع عبء ثقيل على موارد العراق المالية، وهي تدرك أن «الاتفاقية العدلية» لا يمكن إلغاؤها بدون أخذ موافقة مجلس العصبة على ذلك مقدماً وبالنتيجة لا فائدة من الدخول في مذاكرات مفصلة مع الحكومة العراقية بشأن تقوية القضاء البريطاني، وتعديل قانون البلدية في العراق، مالم يكن معلوماً لديها بأنها حائزة في هذا العمل على موافقة المجلس على ذلك مبدئياً. على أن المجلس إذا كان مستعداً للموافقة مبدئياً على الاقتراح الحاضر، فإن حكومة صاحب الجلالة البريطانية تشرع في الحال، بالاشتراك مع الحكومة العراقية، في تنظيم تفاصيل النظام الجديد، والترتيبات اللازمة، وتقدم في الوقت المناسب إلى المجلس النتائج لاستحصال موافقته على ذلك.

٨- وقد أبدت الحكومة العراقية أنها ترغب، فيما إذا الغيت الاتفاقية العدلية، في تزييد عدد الحكام البريطانيين في العراق واستخدام هؤلاء الحكام بموجب مقاولات طويلة الأجل لتأمين بقاء الترتيبات العدلية في العراق في حالة مرضية من حيث الكفاءة.

٩- وعليه تدعو حكومة صاحب الجلالة في المملكة المتحدة لبريطانية العظمى وايرلنده

الشمالية ، المجلس إلى الموافقة مبدئياً على الاقتراح القائل بإلغاء الاتفاقية العدلية القائمة بين بريطانية والعراق ، وإلى تفويض حكومة صاحب الجلالة باستحضار اقتراحات مفصلة ، بالاشتراك مع الحكومة العراقية ، لتأسيس نظام عدلي موحد يسري حكمه على جميع المقيمين في العراق ، من غير تمييز ، بشرط أن لا تنفذ تلك الاقتراحات إلا بعد عرضها على المجلس ، واقترانها بموافقته ، وأن يستمر حكم الاتفاقية العدلية الحاضرة في الوقت نفسه نافذاً ومرعياً بصورة تامة » إه

اقرار الطلب البريطاني

وقد أسرعت عصبة الامم إلى الموافقة ، على استبدال الاتفاقية العدلية ، موضوعة البحث ، باتفاقية جديدة ، تلغى فيها الامتيازات الأجنبية ، ويتساوى الأجانب في الحقوق ، فأسرع جلالة شاه إيران في إرساله البرقية التالية في أول نيسان ١٩٢٩م إلى :

جلالة الملك فيصل الاول ، ملك العراق ، بغداد

إني مرتاح كل الارتياح لما قد نالت بلاد جلالتكم من الموفقية العظمى ، بسبب نقض الاصول القضائية في العراق ، الذي حصل بواسطة القرار الصادر من قبل لجنة الشورى في عصبة الأمم ، ان هذه هي الامنية ، التي كانت تتوخاها الأمتان الايرانية والعراقية دائماً ، قد حصلت الآن ، وزالت العراقيل التي كانت موجودة بين الطرفين ، واني آمل أن تتخذ دولتنا التدابير اللازمة لتقرر روابط الصداقة بين البلدين ، وتأسيس العلاقات الودية القديمة على أسس رصينة جديدة ، واني اهنئ جلالة أخي بهذه الموفقية راجياً من المولى صحته وسعادته

رضا شاه بهلوي

فكان لهذه البرقية ابلغ أثر في نفس الملك فيصل حمله على ارسال هذا الرد إلى :

صاحب الجلالة الانبراطورية رضا شاه بهلوي شاه ايران — طهران

لقد كان لبرقية جلالتكم الانبراطورية ، وما احتوته من تمنيات جميلة ، اعظم أثر في نفسي ، فأتقدم إلى تلك الذات العالية بعبارات الشكر الصميم ، وأرجو أن تكون هذه المناسبة الحسنة ، مقدمة خير لاعادة أسباب استقرار الروابط الودية بين الامتين المتجاورتين ، اللتين تربطهما صلات أخوية متينة وقديمة العهد . إن تجديد هذه الصلات بأقرب وقت ، وتوطيدها ، وتنميتها ، لمن أجل أماني الشعب العراقي ، وأماني الخاصة ، فأكرر الشكر على تهانيكم الجميلة ، وأتمنى لجلالتكم تمام السعادة ، ولشعبكم النبيل كمال الرفاه

فيصل

وفي جلسة مجلس الوزراء المنعقدة في يوم ١٣ نيسان ١٩٢٩

« تلي كتاب رئيس الديوان الملكي المرقم ج/١١٠ والمؤرخ في ١٣ نيسان سنة ١٩٢٩ المتضمن أن حضرة صاحب الجلالة قد استحسن ايفاد رستم بك حيدر ، رئيس الديوان الملكي ، ممثلا الى طهران ليعرب إلى جلالة الشاه عن تشكرات جلالة الملك على برقية التهاني التي بعث بها جلالة الشاه لمناسبة قرار مجلس عصبة الامم المتعلق بالغاء الاتفاقية العدلية فقرر مجلس الوزراء ما يأتي

(١) ايفاد رستم بك حيدر ، رئيس الديوان الملكي إلى طهران ، لأداء المهمة المذكورة برتبة وزير مفوض ومندوب فوق العادة وأن يذهب معه أحمد حامد أفندي الصراف مدير المطبوعات بصفة سكرتير

(٢) منح رستم بك ، بناء على اقتراح فخامة رئيس الوزراء ووزير الخارجية ، وسام الرافدين من الدرجة الثالثة ومن النوع المدني » اهـ

﴿ ايران تعترف بالعراق ﴾

وفي يوم ٢٠ نيسان من هذه السنة «١٩٢٩م» سافر إلى «طهران» الوفد العراقي يرأسه رئيس الديوان الملكي ، رستم حيدر ، لتلقي اعتراف ايران بالعراق ، وكان الوفد يحمل رسالة شخصية من الملك فيصل ، إلى شاه ايران ، مملوءة بالعواطف الاخوية والعبارات الودية .

وفي يوم ٢٥ من هذا الشهر أدب رئيس وزراء ايران ، مأدبة فخمة للوفد العراقي ، وتلا فيها اعتراف ايران بالعراق ، فرد عليه رئيس الوفد شاكراً لايران اعترافها هذا ، ومحييا في الحكومة الايرانية جميل صنعها ، ثم قفل الوفد عائداً إلى بغداد يحمل رسالة شخصية من شاه إيران إلى الملك فيصل يبادله فيها تحيات الود والولاء ، ويتمنى للعراق كل رقي وازدهار

﴿ صك اعتراف ايران بالعراق ﴾

وفي رأينا أن الخطاب الذي بعث به الملك فيصل إلى شاه ايران ، مع الوفد العراقي المذكور ، وجواب الشاه عليه ، وكذا الخطاب الذي القاه رئيس الوزارة الايرانية عن اعتراف إيران بالعراق وجواب وزير العراق المفوض عليه ، كل ذلك يكون وثائق خطيرة لهذا الحدث التاريخي الخطير ، لا يمكن لمن تتبع العلاقات القائمة بين المملكتين المتجاورتين أن يستغني عن الاطلاع عليها ، فآثرنا نشرها هنا وهي :

﴿ كتاب الملك فيصل الى جلالة الشاه ﴾

﴿ بفضل الله وتوفيقه ﴾

فيصل الاول ملك العراق

الى حضرة صاحب الجلالة الامبراطورية ، رضا شاه بهلوي ، شاهنشاه ايران حرسه الله

اخي العزيز

سلام الله وبركاته عليكم : وبعد فلتسمح لي اخوتكم الجليلة ، أن اقدم اليها الحائز على اعتمادنا ثقتنا ، رئيس ديواننا ، رستم حيدر المندوب فوق العادة ، والوزير المفوض ، موفداً لسدتكم السنية بمهمة خاصة ألا وهي الاعراب عما يكنه قلبي لذاتكم العالية من عواطف الشكر والولاء.

إن البرقية التي هنأتموني بها ، لمناسبة قرار مجلس عصبة الامم فيما يتعلق بإلغاء الامتيازات العدلية ، لايزال أثره المحمود عالقا بقلبي ، ولا أشك في ان الموقف الكريم الذي وقفتموه جلالتكم لمن اكبر العوامل على إزالة تلك القيود ، التي ورثناها غير مخيرين ، والتي كانت بما تحدثه من فوارق عقبة في سبيل رجوع حسن الصلات بين امتين ، تجمعهما أواصر اخوية قديمة ، ومصالح جسيمة ، فأحمد الله على رجوع صلات الصداقة الى مجراها الطبيعي ، تلك الصلات التي كانت ولاتزال موضع اهتمامي العظيم ومن أجل أماني الخالصة ، معتمداً دائما على مظاهر اخوتكم في تأييدها وتقويتها بين مملكتينا المجاورتين راجيا لذاتكم العالية دوام السعد والاقبال ولشعبكم النجيب كل خير وتقدم؟

كتب ببغداد في ١٠ ذي القعدة ١٣٤٧م في ٢٠ نيسان ١٩٢٩

وزير الخارجية - عبد المحسن السعدون

اخوكم فيصل (١)

٢ - ﴿ جواب جلالة الشاه ﴾

جلالة الملك فيصل ملك العراق

أخي العزيز

سرنا وصول كتاب جلالتكم المؤرخ في ١٠ ذي القعدة سنة ١٣٤٧ والمرسل بواسطة جناب رستم بك حيدر ، الوزير المفوض ، والممثل فوق العادة ، ورئيس ديوان ذلك الاخ العزيز ، وانا نزيد السرور قبلنا المومى اليه في حضرتنا ، وأصغينا إلى ما ابداه من البيانات ، الحاكية محبة جلالتكم ومودتكم الخاصة . ولئن تأخر ايجاد الروابط الودية بين الامتين الإيرانية والعراقية ، اللتين لا حاجة لذكر علاقتهما الجوارية والاخلاقية ، ردحا من الزمن ، لسبب بعض الموانع والمشاكل ولعل بعض الذين لا علم لهم بتلك المشاكل يسيئون تأويل ذلك التأخير ، غير أني مسرور وممتن جداً بأن حسن نيتنا ، وعقيدتنا الخاصة ، في توطيد الروابط ، واستقرار العلاقات ؛ قد انكشفت ، وظهرت بصورة كاملة ، لدى ذلك الاخ العزيز . وأنتم بعبارتكم الرقيقة ، وبيان حسياتكم الصميمية ، قد تفضلتم وأبديتم الرضا والتقدير

والآن بحمد الله تعالى ، بعد أن تم أمر الاعتراف ، وجددت العلائق الودية القديمة ، إني آمل بحسن نية جلالتكم ، ومساعدتكم الخاصة ، أن تزداد الروابط تحكيما وتأييدا ، يوما فيوما ،

(١) جريدة العالم العربي : العدد (١٥٧٩) بتاريخ ٧ ايار ١٩٢٩

وتتحقق آمال الامتين الايرانية والعراقية ، المشتركة في سبيل الرقي والتعالي

وفي الختام أبدي حسن قبولي من مساعي واهتمام جناب رستم بك حيدر ، في القيام بإبلاغ مودة جلالتكم ، راجيا من الله تعالى السلامة والتوفيق لذلك الاخ العزيز ، والرقي والسعادة للامة العراقية   القصر البهلوي في (١٨) اردبيهشت ١٣٠٨   رضا شاه بهلوي

٣ - ﴿ خطاب رئيس وزارة إيران ﴾

يا صاحب الفخامة . أصحاب المعالي . أيها السادة

اني لسعيد بأن أعلن ان حكومة إيران الامبراطورية ، قد اعترفت بالعراق ، وعلى هذه الصورة قد افتتح عهد جديد في علائق المملكتين اللتين تربطهما روابط مودة واحترام متقابل ، ومنافع مشتركة عديدة .

إن الاحتفاظ بعواطف المودة الخالصة نحو العراق هو من تقاليدنا ، وسعادة وتقدم الامة العراقية نحو الامام كانا دائما عزيزين على الأمة الفارسية ، فإذا كانت الموانع الموقتة حالت دون حكومة إيران الامبراطورية من أن تظهر عواطفها الودية نحو الامة المجاورة ، فهذه الموانع قد ارتفعت اليوم لحسن الحظ ، والمملكتان ستسيران في طريق الاحترام المتقابل ، والمصالح المشتركة ، عاملتين بصورة سليمة على نهوضهما الوطني

ولما كان ملكا البلدين هما العاملان في هذا التقارب ، فليس المعاصرون فقط ، بل التاريخ ذاته سيذكر قيمة عملهما هذا

وإذا كنا نرى بسرور بيننا صاحب المعالي رستم بك حيدر ، المندوب فوق العادة ، والوزير المفوض لصاحب الجلالة الملك فيصل ، فنحن مدينون بهذا السرور إلى هذا الشعور الولائي القائم ما بين الملكين . فلنرحب به كأول ممثل لمملكة صديقة

والآن أرفع قدحي لأشرب على محبة المملكتين ، وصحة معالي رستم بك حيدر

٤ - ﴿ جواب صاحب السعادة رستم بك حيدر ﴾

أصحاب الفخامة والمعالي . سادتي:

لقد تلقيت صورة من خطاب صاحب الفخامة ، وأنا متوجه إلى هنا ، فلم يكن لديّ متسع من الوقت لأدون جوابي ، لذلك ارجو المعذرة عما قد يقع من شطط

يسرني سادتي أن أقف لأقدم إلى صاحب الفخامة ، تشكراتي الخالصة على بياناته الجميلة ، والتمنيات الطيبة ، التي وجهها إلي . إن الخبر الذي رفعتموه الينا ، ياصاحب الفخامة ، عن اعتراف حكومة صاحب الجلالة الامبراطورية بدولة العراق لثمين ، وعظيم جدا ، وإني لمتأكد بأن هذا

الخبر سيكون له صدى مؤثر ، وسيتلقاه الشعب العراقي ، وعلى رأسه مليكي المعظم صاحب الجلالة الملك فيصل ، بكامل الترحاب والتقدير ، وسيكون فاتحة عهد جديد يعود على البلدين بالخير العميم .

لقد أشرتم يا صاحب الفخامة إلى الصلات ما بين المملكتين : إيران والعراق ، فاسمحوا لي أن أقول لكم أن هذه الصلات ليست وليدة ساعة أو يوم . بل ليست وليدة سنوات معدودة ، إنما هي وليدة قرون عديدة ، بدأت منذ أقدم العصور ، بل يمكننا أن نقول ، بلا شيء من المبالغة ، إنها بدأت منذ أن اوجدت الطبيعة هذين القطرين ، وجعلت العراق إلى جانب إيران ، وايران إلى جانب العراق . فإذا ما اعتور هذه الصلات شيء من الفتور ، وإذا ما وقف في سبيل حسن التفاهم شيء من الصعوبات ، فإنا كنا دائما متفائلين ، وكنا نعتقد بأن هذه العثرات لا تستطيع أن تستمر زمنا طويلا ، ولا يمكنها أن تقوى على ما بيننا من تقاليد قديمة ، وأواصر متينة ، وهكذا قد كان ومن أجل ذلك نتمتع الآن بهذه الدقائق السعيدة

إن العقبات التي أشرتم اليها يا صاحب الفخامة لا أظن بأن مسؤوليتها تقع على أحد منا ، لقد كان لكل منا وجهة نظر جديرة بالاعتبار

إن الشعب العراقي ايها السادة شعب شاب ناهض ، يريد أن يتبوأ منزلة محترمة بين جيرانه ، وسائر الامم الراقية ، في الوقت الذي كان يرى الامم المجاورة له تقضي على الامتيازات الاجنبيه ، كان يستحيل عليه أن يفتح بابا جديداً لتوسع الدائرة المحدودة ، التي اضطرته الظروف إلى قبولها .

أما وجهة نظر حكومتكم ياصاحب الفخامة فلم تكن لتخفى علينا . إن الشعب الايراني الذي يفاخر بماضيه القديم ، وبتمدنه الزاهر ، والذي يفاخر ، بمجهوداته الحاضرة ، والذي يحق له قبل كل شيء أن يفاخر بعاهله الكبير ، ذلك الذي لم يسجل تاريخ الانسانية إلا نادرا . ارادة ماضية كإرادته ، ونفوذ نظر كنفوذ نظره ، وخاصة محبة عميقة لشعبه كمحبته . إن هذا الشعب أيها السادة الذي يملك هذه الامجاد ، كان ثقيلا عليه ، ولا شك ، بالنظر الى الروابط والمصالح الجسيمة التي تربطه بالعراق المجاور له أن يرى أبناءه غير متمتعين بالنظر الى بعض الاجانب بقواعد المساواة التامة

اننا أيها السادة لا يمكن أن نلقي باللائمة على أحد الطرفين ، فكلاهما كان محقا بوجهة نظره ، والآن نحمد الله على زوال تلك العقبة . واذا كنا أيها السادة نتمتع بهذه الدقائق السعيدة ، في الوقت الحاضر ، فالفضل يرجع في الدرجة الاولى الى تلك المودة المتقابلة التي ينطوي عليها قلبا مليكينا المعظمين والى ما بين الشعبين من أواصر قديمة العهد

وبهذه المناسبة لا أدري اذا كان صاحب السعادة السير روبرت كلايف يسمح لي بأن أنوه بالجهود المستمرة التي بذلتها حكومته في سبيل ازالته تلك العقبات . انها لجهود مثمرة تستحق شكرنا نحن العراقيين

وقبل أن اختم كلمتي ايها السادة احب أن أشكر فخامـة رئيس مجلس الوزراء على حسن ضيافته وان اشاركه تمنياته الجميلة . اني اعتقد أن هـذا العهد الجديد سيؤدي إلى تقوية الروابط المادية والمعنوية بين القطرين الشقيقين وسيفتح عهداً جديداً يعود علينا جميعاً بالخير والتقدم

والآن ارجوكم سادتي أن تشربوا معي نخب المحبة القائمة بين الامتين وعلى سعادة بلاد ايران العظيمة وصحة صاحب الفخامة رئيس مجلس الوزراء إ هـ

* العلاقات بين بريطانية والعراق *

نصت المادة الثانية عشرة من المعاهدة العراقية — البريطانية الموقّع عليها في لندن في يوم ١٤ كانون الاول سنة ١٩٢٧ على أن :

« ستعقد اتفاقية منفردة لتنظيم العلاقات المالية بين الفريقين المتعاقدين الساميين ، وهـذه الاتفاقية ستقوم مقام الاتفاقية المالية المنعقدة في اليوم الخامس والعشرين من شهر آذار سنة ١٩٢٤ الموافق لليوم التاسع عشر من شهر شعبان سنة ١٣٤٢ هجرية التي سينتهي حينئذٍ العمل بموجبها » إهـ

ونصت المادة الثالثة عشرة من المعاهدة ، موضوعة البحث ، على أن :

« ستعقد اتفاقية منفردة لتنظيم العلاقات العسكريه بين الفريقين المتعاقدين الساميين ، وهذه الاتفاقية ستقوم مقام الاتفاقية العسكرية المنعقدة في اليوم الخامس والعشرين من شهر آذار سنة ١٩٢٤ الموافق اليوم التاسع عشر من شهر شعبان سنة ١٣٤٢ هجرية ، التي سينتهي حينئذٍ العمل بموجبها » إ هـ

وكانت « الوزارة العسكرية الثانية » التي عقدت المعاهدة المنوّه عنها أعلاه قد استقالت في يوم ٨ كانون الثاني ١٩٢٨م وقامت مقامها « الوزارة السعدونية الثالثة » في يوم ١٤ من هذا الشهر فلم تستطع « الوزارة الجديدة » أن تتولى عقد الاتفاقيتين الواجب الحاقها بتلك المعاهدة فوراً ، وانما انصرفت إلى « حل المجلس النيابي » القائم والشروع في انتخاب مجلس جديـد ، كما عالجت الكثير من القضايا الداخلية التي كانت تقلق بالها

وفي يوم ١١ تشرين الاول ١٩٢٨ « قرر مجلس الوزراء أن يفوّض إلى معالي وزراء المالية والدفاع والمعارف المفاوضة مع فخامة المعتمد السامي في مسألة تعديل الاتفاقيتين المالية والعسكرية

فتقدمت « الحكومة البريطانيـة » بمسودتين لاتفاقيتين جديدتين تحلاّن محل الاتفاقيتين الملحقتين بمعاهدة سنة ١٩٢٢م فلم تجد « اللجنة الوزارية العراقية » فيها ما يحقّق الاهداف الوطنية العراقية فوضعت حلولا مقابلة ، ردّ عليها الجانب البريطاني رداً قاسياً

لا نرى ضرورة لاثبات المسوّدتين اللتين تقدّم بها الجانب البريطاني هنا ، ولا أن نثبت الرد العراقي أو المقترحات العراقية لأن ذلك يأخذ وقتاً طويلا من القارئ ، ويستغرق عدة صفحات

من هذا الكتاب ولكنا ننشر كتاباً مطولا كان قد بعث به رئيس الوزارة العراقية ، عبد المحسن السعدون ، إلى المعتمد السامي البريطاني في العراق ، السر هنري دوبس ، في يوم ٢٧ كانون الاول سنة ١٩٢٨م وهو يتضمن آراء الحكومة العراقية في النقاط المختلف عليها ، كما ننشر الردّ الوارد من المعتمد المشار إليه في تنفيذ هذه الآراء ، ثم نشفع ذلك بالرد النهائي لرئيس الوزارة العراقية على المقترحات البريطانية واعلانه التصميم على ترك المسؤولية ثم البرقية الخطيرة التي بعث بها وزير المستعمرات البريطانية ، المستر ايمري ، إلى رئيس الوزارة العراقية ، بواسطة المعتمد السامي ، فنحن باثباتنا نصوص هذه المراسلات انا نعطي صورة واضحة لوجهات نظر الطرفين وهذه هي :

النص الرسمي لوجهة النظر العراقية

بغداد : ٢٧ كانون الاول سنة ٩٢٨

عزيزي السر هنري

١- اطلعت الحكومة العراقية على كتاب فخامتكم المرقم بي أو/٤٧٥ والمؤرخ في ٢١ كانون الأول سنة ١٩٢٨ المتعلق بالآراء الاخيرة لحكومة صاحب الجلالة البريطانية في مسودّتي الاتفاقيتين المالية والعسكرية ، المرسلة طيه نسخاً من المسودتين المذكورتين بالشكل الذي يكونان فيه إذا قبلت الحكومة العراقية بتلك الآراء . واطلعت أيضاً على كتب فخامتكم المتضمنة آراء حكومة صاحب الجلالة البريطانية في تعديل المادتين٨و١٠ من الاتفاقيةالعسكرية وفي الاقتراحات المقابلة للحكومة العراقية بشأن مستقبل السكك الحديدية ، وبعد أن أنعمت النظر في تلك الآراء ، وتأملت الايضاحات الشفوية التي أدليتم بها فخامتكم في البلاط الملكي يوم ٢٠ كانون الاول ، توصلت إلى القرار الذي نرجو من فخامتكم أن تتفضلو بتبليغه إلى حكومة صاحب الجلالة البريطانية

٢- عندما وضعت الحكومة العراقية اقتراحاتها المقابلة بشأن تعديل الاتفاقيتين ، كانت مقتنعة بأنه ليس في امكانها أن تقدم اقتراحات من شأنها أن تحقق جميع رغبات الامة العراقية لدى فخامتكم وحكومة صاحب الجلالة البريطانية والتي أعربت عنها الامة بلسان نوابها في المجلس التأسيسي عند ابرام المعاهدة الأصلية والاتفاقيات الملحقة في سنة ١٩٢٤ وقد تمسك المجلس التأسيسي بهذه الرغبات مما حمل حكومةصاحب الجلالة البريطانيةعلى أن تعد وعداً صريحاً بالدخول في المفاوضة لتعديل هذه الوثائق على الفور ، وعند توقيع معاهدة ١٩٢٦ جدد وكيل فخامتكم آنئذٍ ذلك الوعد بصورة شفوية .

وكان المفهوم لدى العراقيين أن تعبير (على الفور) بالنسبة إلى وثيقة مدتها أربع سنوات يعني

الدخول في المفاوضات للتعديل قبل انتهاء تلك المدة ، وكان المفهوم أيضاً أن التعديل سيكون على صورة تخفف معها وطأةالمعاهدة والاتفاقيات تلك الوطأة التي تذمّر منها العراقيون جميعاً. أماما حدث بعد ذلك فليس فيه ما يؤيدما كان مفهوماً ومتوقعاً

مرّت السنوات الأربع ، والحكومة العراقية لا تزال تتفاوض للوصول إلى التعديل الذي وعدت به ، والذي ينبغي أن يكون في مصلحة العراق من غير أن نصل إلى نتائج حاسمة ، وذلك رغم جميع البراهين التي أقامها العراق على رغبته الأكيدة في التفاهم والتساهل الزائد الذي أبداه في هذا السبيل ، وعندما شرعت الحكومة العراقية الحاضرة في المفاوضات ، وشعرت بالصعوبات التي تعتور طريقها ، دفعها حرصها على التفاهم إلى التنازل عن معظم التعديلات الجوهرية التي كانت تنوي أن تتمسك بها وحصرت مساعيها في تعديل النقاط الآتية :

٣- المعاهدة العسكرية

النقطة الأولى - تولّي العراق المسؤولية التامة عن الدفاع

رأت الحكومة العراقية ضرورة التمسك بتولي العراق مبدئياً المسؤولية التامة عنه حفظ الأمن الداخلي والدفاع ضد الاعتداء الخارجي ليمارس مسؤوليات أعلى من تلك التي يمارسها في الوقت الحاضر وليخطو خطوة نحو المسؤولية التامة نهائياً عندما يفاجأ بها في المستقبل

وقد كان الفكر السائد لدى الحكومةالعراقية الحاضرة ، المستمدّ من المفاوضات التي دارت في لندن في العام الماضي ، ومن الوثائق والأحاديث التي جرت مع صاحب الجلالة هناك ، ان حكومة صاحب الجلالة البريطانية عازمة عزماً أكيداً على إدخال العراق عصبة الامم ، وجعله مسؤولا مسؤولية تامة عن جميع شؤونه في سنة ١٩٣٢

ولاحظت الحكومة العراقية من المفاوضات التي جرت بين المفاوضين العراقيين والبريطانيين ان الأخيرين يرون أن طلب العراق تولّي المسؤولية التامة لا يتفق مع مبدأ المساعدة البريطانية . لذلك فان الاعتراضات التي أبدوها على هذا الطلب كان اكثرها مستنداً إلى هـذه النقطة ، أي التناقض بين مبدأي المسؤولية التامة والمساعدة

إنّ الحكومة العراقية لا تشاطر المفاوضين البريطانيين هـذا الرأي ، وترى أن تولي العراق المسؤولية التامة لا يحول دون مساعدة الحكومة البريطانية له بقواتها إذا مست الحاجة إلى ذلك لان جميع الدول المستقلة ، التي تتولى المسؤولية التامة في بلادها لا تستغني غالباً عن مساعدة حلفائها في أوقات الحرب ، أو في ظروف اخرى كما وقع في دول البلقان

لقد جاء في المادة الاولى من الاتفاقية العسكرية الملحقة بمعاهدة ١٩٢٢ ما يأتي :

« الحكومتان تعترفان بالمبدأ انه ينبغي لحكومة العراق ، في أقرب وقت ممكن ، بشرط

أن لا يتجاوز أربع سنوات من تاريخ عقد هذه الاتفاقية ، أن تقبل بالمسؤولية التامة عن تأييد الانتظام الداخلي ، وعن الدفاع عن العراق ضد التعدي الخارجي

فما دام الاتفاق قد تم بين الحكومتين على مبدأ تولي العراق المسؤولية التامة بأسرع ما يمكن على أن لا يتجاوز ذلك أربع سنوات من تاريخ عقد تلك الاتفاقية ، وما دامت الحكومتان لا تزالان عند رغبتهما في التمسك بهذا المبدأ ، ترى الحكومة العراقية أنه ينبغي أن تخطو خطوة في هذا السبيل ، منذ الآن ، حيث قد انقضت أربع سنوات على عقد تلك الاتفاقية ، وإذا لم تفعل ذلك فسيتعذر عليها جدا تولي هذه المسؤولية بالسرعة التي ينشدها كلا الفريقين

النقطة الثانية — قيادة القوات المشتركة

رأت الحكومة العراقية في بادئ الأمر أن تحذف من الاتفاقية العسكرية كل ما يتعلق بأمور قيادة القوات البريطانية والعراقية التي تقوم بحركات مشتركة ولكنها ، بناء على اصرار فخامتكم لم تر بأساً من توحيد قيادة تلك القوات وفي الوقت الذي سلم فيه المفاوضون العراقيون بأن يعهد بقيادة القوات المشتركة إلى قائد بريطاني ينتخب لهذا الغرض في حالة اشتراك قوات انبراطورية برية في حركات كهذه ، فإنهم اعترضوا على تولي ضابط طيران قيادة حركات مشتركة فيها قوات جوية بريطانية فقط مع قوات الجيش العراقي ، ولكنهم نظراً إلى تصلب الحكومة البريطانية الشديد تساهلوا وطلبوا — بناء على اقتراح فخامتكم — أن يعهد بقيادة الحركات التي تشترك فيها قوة جوية تزيد على ست طيارات الى ضابط بريطاني من الضباط المستخدمين في وزارة الدفاع اما بقرار من الحكومة العراقية ، او بارادة ملكية ، وقد اقترح المفاوضون العراقيون — في حالة عدم قبول حكومة صاحب الجلالة البريطانية بالطلب السالف الذكر — أن ينتخب الضابط البريطاني ، الذي يعهد اليه بقيادة الحركات المشتركة من قبل جلالة الملك

لم يخطر على بال المفاوضين العراقيين أن ضباط الجيش العراقي البريطانيين لا يستطيعون الالمام بما تتطلبه القوات الجوية عند اعطائها الاوامر بالحركات . وحسبما تعلم الحكومة العراقية أن ضباط الطيران البريطانيين في الهند وفي جميع الاقطار الانبراطورية هم تحت تصرف آمري الجيش في حالة الحركات

النقطة الثالثة — ادارة الاحكام العرفية

تمسكت حكومة صاحب الجلالة البريطانية بأن يعهد بإدارة الاحكام العرفية — التي تعلن في حالة وقوع اضطرابات أو حدوث ما يدل على احتمال وقوعها او في حالة تهديد بهجوم عدائي على أية جهة من جهات العراق — إلى قائد القوات البريطانية او من قد يعينه القائد المذكور من ضابط

بريطاني او عراقي أو اكثر . وقد رأت الحكومة العراقية أن يعهد بإدارة تلك الاحكام إلى قائد عراقي، مادام القانون الاساسي يعتبر الوزارة مسؤولة عن الاعمال التي تقع تحت ظل هذه الاحكام فالمادة (١٢٠) من القانون المذكور تنص على ان القائمين بتنفيذ البيان الذي تعلن به الاحكام العرفية معرضون للتبعة القانونية التي تترتب على اعمالهم الى أن يصدر من مجلس الامة قانون خاص باعفائهم عن ذلك

وما دام القائد البريطاني الذي قد يعهد اليه بادارة تلك الاحكام غير خاضع للقوانين العراقية، ولا مسؤول الى حكومة البلاد فلا تعلم الحكومة العراقية كيف يمكن تحميله المسؤولية القانونية التي تترتب على اعماله ؟

ولا يخفى على فخامتكم أن لائحة القانون الاساسي الاصلية قد وردت من حكومة صاحب الجلالة البريطانية، وأن الحكومة المذكورة وافقت على القانون الاساسي بعد أن اقره المجلس التأسيسي العراقي، وسجل في عصبة الامم . ومن البديهي أنه ليس في وسع الحكومة العراقية أن توافق على اي اقتراح يخالف احكام القانون الاساسي

النقطة الرابعة — سلطة قائد القوات الجوية

لاترى الحكومة العراقية مبررا لان تكون لقائد القوات الجوية على الجيش العراقي السلطات الواردة في الاقتراحات البريطانية، ما دامت الحكومة العراقية قد قبلت بتعيين مفتش عام للجيش العراقي برتبة فريق ينتخب من خيرة رجال الجندية الاخصائيين في بريطانية العظمى، مزوداً ببعثة كثيرة العدد، منتقاة من خيرة الضباط البريطانيين

كانت الحكومة العراقية تعتقد بأن السلطات المزود بها المفتش العام تكفي لتحسين حالة الجيش العراقي وقد تعجبت الحكومة العراقية عند ما اطلعت الآن على التعليمات الصادرة من حكومة صاحب الجلالة البريطانية إلى المفتش العام للجيش العراقي بشأن علاقاته بقائد القوات الجوية، المرسلة نسخة منها طي كتاب فخامتكم المرقم بي أو/٤٧٧ والمؤرخ في ٢٢ كانون الاول ١٩٢٨ لان مسودة التعليمات المذكورة كانت قد عرضت على الحكومة العراقية في سنة ١٩٢٦ فلم توافق عليها للاسباب المفصلة في المراسلات التي دارت حول هذا الموضوع، واخيراً ورد كتاب من المستر بورديلون بصفته وكيلا للمعتمد السامي يطلب إلى الحكومة العراقية اعتبار كتابه المرسلة طيه مسودة التعليمات ملغياً (أرجو مراجعة المراسلات المنتهية بكتاب المستر بورديلون المرقم بي او/٩٩ والمؤرخ في ١١ ايار سنة ١٩٢٦)

لا تستطيع الحكومة العراقية أن تفهم كيف أن حكومة صاحب الجلالة البريطانية قد

اصدرت هذه التعليمات ، بعد أن أخبرت الحكومة العراقية بأنها ملغاة . تود الحكومة العراقية أن تكرر هنا اعتراضاتها على تلك التعليمات ، وتتمسك كل التمسك باقتراحاتها المتعلقة بقيادة القوات المشتركة ، لأن التعليمات المذكورة من شأنها أن تجعل الجيش العراقي تحت تصرف قائد القوات الجوية بصورة دائمة ، الامر الذي لا يسع الحكومة العراقية أن تسلم به

النقطة الخامسة — عدد الضباط البريطانيين في الجيش العراقي

كانت الحكومة العراقية قد اقترحت أن يكتفى بالنص الوارد في الفقرة ٣ من المادة ٢ من الاتفاقية القديمة وحسبما يتخطر المفاوضون العراقيون كنتم فخامتكم قد وافقتم على هذا الاقتراح، ولا ترى الحكومة العراقية ما يدعو الى العدول عن اقتراحها

النقطةالسادسة — الدفاع البحري عن العراق

لقد نصت المسودة البريطانية للاتفاقية العسكرية على تعهد حكومة صاحب الجلالةالبريطانية بالدفاع عن العراق بحرا في حين أنه لا وجود لنص كهذا في الاتفاقية القديمة.. إن السبب الذي دعا الحكومة العراقية إلى طلب حذف هذه المادة (المادة ٣ من المسودة البريطانية) هو أن ليس للعراق سواحل بحرية إلا الشقة الضيقة الواقعة على خليج فارس . ولما كان لا ينتظر في الوقت الحاضر أن يعتدى على تلك الشقة من جهة البحر ، نظراً إلى عدم وجود دول بحرية قوية على سواحل ذلك الخليج ، ونظراً إلى سيطرة الاسطول البريطاني عليه سيطرة تامة فلا ترى الحكومة العراقية ضرورة لابقاء المادة المذكورة

النقطة السابعة — مدة الاتفاقية

رأت الحكومة العراقية أنه من الضروري أن يكون للاتفاقية العسكرية أجل معين ينتهي فيه العمل بها وذلك عملا بالاصول المرعية في المعاهدات والاتفاقيات الدولية ، إذ لم تجر العادة على أن تكون معاهدات واتفاقيات كهذه من غير أجل محدود

ومن المعلوم أن اجل المعاهدة الاولى ، والاتفاقيات الملحقة هو اربع سنوات ، وقد مددت هذه المدة بمعاهدة سنة ١٩٢٦ التي اشترط فيها أن يعاد النظر في الاتفاقيات كل اربع سنوات

وفي المادة الثامنة من معاهدة سنة ١٩٢٧ نص على تعهد صاحب الجلالة البريطانيـة بعضد ترشيح العراق لدخول عصبة الامم في سنة ١٩٣٢ كما ان ما وقفت عليه الحكومة العراقية من الوثائق والاحاديث الشفهية التي جرت مع صاحب الجلالة العراقية عند ما كان في لندن يؤيد عزم الحكومة البريطانية الاكيد على ادخال العراق عصبة الامم في تلك السنة . لهذه الاسباب رأت الحكومة العراقية أن يكون أجل الاتفاقية العسكرية أربع سنوات وهي متمسكة برأيها

٤- الاتفاقية المالية

تنحصر النقاط التي تتمسك بها الحكومة العراقية ، والتي لم تحصل على حل مرض بشأنها فيما يلي :

النقطة الأولى - مسؤولية العراق المالية عن قواته الخاصة البرية والجوية

تعتقد الحكومة العراقية بأنها تتولى فعلا ، في الوقت الحاضر ، المسؤولية التامة عن جميع قواتها وشؤونها الادارية أما المساعدة المالية التي تتناولها من حكومة صاحب الجلالة البريطانية ، فهي لقاء نفقات العدد الكبير من الضباط البريطانيين المستخدمين في الجيش العراقي ، الذي تراه الحكومة العراقية زائداً عن الحاجة ؛ وبناء على ذلك فإن هذه المساعدة لا يمكن أن تؤثر قط في الحقيقة الملموسة ، وهي أن العراق يتولى الآن المسؤولية المالية عن كل شؤونه تامة غير منقوصة

النقطة الثانية - مصروفات المعتمد السامي وحاشيته

تسلم حكومة صاحب الجلالة البريطانية بأن موارد العراق الحالية محدودة ولا تكفي لسد جميع ما يحتاج اليه وخاصة أمور الأمن والدفاع. لذلك فإن اشتراك الحكومة العراقية في مصروفات المعتمد السامي وحاشيته هو اثقال لكاهل البلاد ، كما أن هذا الاشتراك مناف لسيادة العراق المعترف بها في المعاهدات ، التي عقدها مع حكومة صاحب الجلالة البريطانية

النقطة الثالثة - الرسوم الكمركية

إن الحكومتين متفقتان على اساس عدم فرض رسوم كمركية على المواد العائدة إلى القوات والمعاهدات العسكرية البريطانية وقد أعرب مفاوضو العراق عن رغبة الحكومة العراقية في أن لا تربح أي درهم من وراء ذلك ، ولكنها مع تمسكها بهذا الاساس عرضت بعض اقتراحات لمنع سوء الاستعمال الذي يشكو منه حتى الاخصائيون البريطانيون الذين انتخبتهم حكومة صاحب الجلالة البريطانية للخدمة في مصالح الكمرك العراقية. وهذه الاقتراحات ابداها اولئك الاخصائيون انفسهم والغاية منها منع الاضرار التي تلحق بالتجارة المحلية وليس فيها ما يرمي إلى أي ربح للخزينة على حساب القوات البريطانية

النقطة الرابعة - السكك الحديدية

لقد حسمت مسألة السكك الحديدية ، عدا ثمنها ، بالاتفاقية المالية الحالية . وترى الحكومة العراقية أن أفضل حل لحسم مسألة الثمن هو ما تضمنه اقتراحها الاخير بشرائها نقداً بمبلغ ٧٧ لك وكسور ربية ، وبالشروط التي يحتوي عليها ذلك الاقتراح ، وإلا فإنها ترجح الذهاب إلى التحكيم وفقاً لأحكام الاتفاقية المذكورة

النقطة الخامسة – اجل الاتفاقية

تتمسك الحكومة العراقية بأن يكون للاتفاقية المالية أجل معين استناداً إلى عين الاسباب التي أوردتها بشأن الاتفاقية العسكرية

الخلاصة

هذه هي النقاط الجوهرية التي ترى الحكومة العراقية لزوم تمسكها بها ، ولم تشأ أن تعيد البحث في أمر الصيانات الخاصة بالقوات البريطانية ، بعد أن تساهلت وقبلت بما تضمنه المرسوم رقم ٧٩ لسنة ١٩٢٦ وبما أن احتواء الباب الثاني عشر من قانون العقوبات البغدادي ، معتبرة ذلك مطمناً لرغبات حكومة صاحب الجلالة البريطانية بشان الصيانات المطلوبة وقد تساهلت كذلك بالسماح للحكومة البريطانية بأن تجند مايكفي لاكال ما يحتاجه الفوجان الآثوريان من الافراد

فبعد التساهل العظيم الذي ابدته الحكومة العراقية حرصاً على حسن التفاهم ، ورغبة في الوصول إلى اتفاق مرض ، لم تجد في اقتراحات الحكومة البريطانية الاخيرة ما يحقق واحدة من النقاط الآنفة الذكر ، التي تمسكت بها ، والتي تعتقد بأنها أقل ما يحقق رغبات الامة العراقية ، واقل ما يحتمل أن يقبل به برلمانها

بناء على ذلك لا تجد الحكومة العراقية أي مبرر لقبول الاقتراحات الأخيرة لحكومة صاحب الجلالة البريطانية وترى أنها مضطرة إلى التمسك باقتراحاتها الأخيرة المتعلقة بالنقاط المبسوطة في هذا الكتاب ، و إذا أصرّت حكومة صاحب الجلالة البريطانية على اقتراحاتها السالفة الذكر فسيتعذر على الحكومة العراقية الحاضرة تقديم معاهدة ١٩٢٧ على مجلس الامة العراقي

المخلص عبد المحسن السعدون

❊ الرد البريطاني على المطالب العراقية ❊

دار الاعتماد — الرقم بي . أو /١٨

بغداد — التاريخ ١٦ كانون الثاني سنة ١٩٢٩

عزيزي رئيس الوزراء

تلقيت كتاب فخامتكم السري المؤرخ في ٢٧ كانون الاول سنة ١٩٢٨ حول لائحتي الاتفاقيتين العسكرية والمالية الجديدتين واني أفهم من هذا الكتاب أن الحكومة العراقية لم تتزحزح في نقطة ما عن الموقف الذي اتخذته عند الشروع في مفاوضاتنا ، وأن قرارها النهائي هو أنه : إذا كانت حكومة صاحب الجلالة البريطانية لا تتمكن من قبول آرائها فإنها لن يكون في وسعها عرض معاهدة ١٩٢٧ الجديدة علي مجلس الامة العراقي لأجل قبولها .

قبل البحث فيما يترتب على هذا القرار من النتائج ، أشعر بأن المحتم عليّ ان أستدرك بايجاز التذمرات التي أبديتموها فخامتكم بصدد ما حصل من التأخير في المباحثة في هاتين الاتفاقيتين إذا راجعتم فخامتكم سجلاتكم ترون أن المستر بورديللون كان قد بدأ مباحثاتـه حول تعديل الاتفاقيتين بعد ابرام معاهدة ١٩٢٦ على الفور ، وأني واصلت تلك المباحثات طيلة اوائل صيف ١٩٢٦ وبعد ذلك كفت عنها الحكومة العراقية ، أو لم تجب على كتابي المتضمن بياناً بالنتائج التي كان قد توصل اليها مؤقتاً ما بين ممثلي العراق وبيني

أما فيما يخص الحجج المدلى بها في كتاب فخامتكم فيما يتعلق بتفاصيل لائحتي الاتفاقيتين الجديدتين ، فقد سبق لي أن بحثت فيها ملياً مع صاحب الجلالة الملك فيصل بحضور فخامتكم ، ومع ممثلي العراق ، وقد أوضحت أسباب تمسك حكومة صاحب الجلالة البريطانية بالمبادى المتضمنة في لائحتيها . ويكاد ان لا يكون من الضروري أن اكرر بيان تلك الاسباب في هذا الكتاب الا انه يجب علي أن استدرك بيانات فخامتكم المتعلقة بنقاط الخلاف الرئيسية ، الحاصلة في لائحة الاتفاقية العسكرية

فأولا اني إعتماداً على بيانات اعطيت من قبل كل من صاحب الجلالة وفخامتكم ، قد بلغت حكومة صاحب الجلالة البريطانية أنه إذا دبرت مسائل الميناء ، والسكك الحديدية والزيادة في نفقة القوات البريطانية ، لن نصادف صعوبة تذكر في المفاوضة على بقية مواد الاتفاقية ، وبناء على هذا التأكيد ، وافقت حكومة صاحب الجلالة البريطانية على أن لا تلح في الوقت الحاضر في الاقتراح القائل بأن يدفع العراق الزيادة في نفقة القوات البريطانية ، وقدمت كذلك اقتراحات بشأن الميناء والسكك الحديدية كان يظهر أنه من المرجح أن تكون مقبولة لدى الحكومة العراقية ، وعندئذ تقدم ممثلوا العراق بعدد من المطالب باجراء تعديلات إضافية في لائحتي الاتفاقيتين وأن هذه المطالب ، في رأي حكومة صاحب الجلالة البريطانية ، تظهر عدم اكتراث بالكلية بحقائق الحال ، على الأخص فيما يتعلق بمسألة طاقة العراق على الاستغناء عن المساعدة العسكرية البريطانية ، وعلى أخذ المسؤولية التامة فوراً عن الدفاع عن العراق ، وان حكومة صاحب الجلالة البريطانية مع كل رغبة في مراعاة الاحساسات الوطنية العراقيـة ، حيثما أمكن ، لا يسعها ان ترمق بعين القبول عدم تقدير الحقائق الراهنة على هذا النحو

لا بد أن يكون من البين لصاحب الجلالة ولفخامتكم ، كما هو من البين لحكومة صاحب الجلالة البريطانية ، أن الجيش العراقي في الدور الحاضر من أدوار تطوره لن يكون له حول ولا طول من غير معاضدة القوات البريطانية على حماية العراق من التعدي الخارجي ، أو على مقاومة قوات التضعضع الداخلي ، ومادامت المسؤولية النهائية عن سلامة العراق عائدة على حكومة

صاحب الجلالة البريطانية ، فإن الرقابة القصوى على قوات الدفاع في تلك البلاد ، من عراقيـة وبريطانية يجب أن تظل بأيدي بريطانية

على أنه رغماً عن هذا ، ولأجل أن تتمكن الحكومة العراقيه من اكتساب الخبرة اللازمة لتمكينها من تولي المسؤولية التامة عن تسيير شؤون الامة في أقرب تاريخ ممكن ، إن حكومة صاحب الجلالة البريطانية قد أظهرت دائماً أنها مستعدة غاية الاستعداد للبقاء على جنب ، والعمل بالاستشارة الوثيقة مع الحكومة العراقية وبواسطتها ، وبهذه الروح ، وبناء على الحاح الحكومة العراقية وافقت حكومة صاحب الجلالة البريطانيةعلى إعادة النظر في شروط الاتفاقيتين الحاليتين بغية جعلها أطيب مراقاً على الشعور المحلي ، وأعدت لائحتان منقحتان تمثلان أقصى ما كانت حكومة صاحب الجلالة البريطانية مستعدة للنزول اليه من حد .

إن حكومة صاحب الجلالة البريطانية كانت طبعاً — كما أخبرت فخامتكم والمفاوضين العراقيين في أثناء المباحثات — مستعدة للبحث في النقاط التفصيلية أو نص العبارات . وقد بلغتم فخامتكم إلى أي حد كانت حكومة صاحب الجلالة البريطانية مستعدة لتعديل الاتفاقيتين الاصليتين ، الا أن هذه التعديلات لم تفضي إلى اتفاق بين الفريقين ، ويجب علي الآن أن أقبل بيان فخامتكم من أنـه يتعذّر على الحكومة العراقية الحاضرة عرض معاهدة ١٩٢٧ الجديدة على مجلس الامة العراقي . أما والحالة كذا فإن حكومة صاحب الجلالة البريطانية لا رغبة لها في الالحاح لأجل ابرام معاهدة ١٩٢٧ التي جرت المفاوضة فيها بناء على طلب الحكومة العراقية ، وهي مستعدة تمام الاستعداد لتمديد أجل دوام الترتيبات الحالية ، وللاستمرار على أساس الوثائق المعمول بها الآن إلى أن يبرر تقدم العراق العام تغييراً ما

لقد استشارت حكومة صاحب الجلالة البريطانية بشأن الوضعية الدستورية التي قد تنشأ فيما إذا وجدت الحكومتان نفسيهما مضطرتين لاتباع هذا السبيل ، وهي وإن كانت بالطبع لاتدعي أنها السلطة النهائية فيما يعود إلى تفسير القانون الأساسي العراقي ، قد بلغتني أنها لا ترى شيئاً ما في تلك الوثيقة ، مما يقتضي موافقة مجلس الامة بصورة معينة على تدبير مـا — لا يتطلب وثيقة رسمية جديدة — لأجل الاحتفاظ موقتاً بنفاذ أحكام الاتفاقيتين المالية والعسكرية ، اللتين قد سبق لمجلس الامة أن وافق عليها ، وعليه اني اقترح أن تعلنوا فخامتكم لمجلس الامة ، إذا كنتم لا ترون مانعاً ، أن الحكومة العراقية لم تتمكن إلى الآن من التوصل إلى اتفاق بخصوص شروط الاتفاقيتين الجديدتين ، وعليه ، ومع عدم الالتفات إلى المواعيد الزمنية المعينة في الاتفـاقيتين الحاليتين ، لأجل المساعدة العسكرية ، التي تقدمها حكومة صاحب الجلالة البريطانية ، ولأجل تولي المسؤولية التامة من قبل الحكومة العراقية ، لقد تم الاتفاق على أن تبقى أحكـام هاتين

الاتفاقيتين نافذة إلى أن تعقد الاتفاقيتان الجديدتان

كما سبق وبلغت فخامتكم بحضور صاحب الجلالة الملك فيصل ، أن عدم ابرام معاهدة ١٩٢٧ لن يمس التعهد المعطى من قبل حكومة صاحب الجلالة البريطانية بأن تعضد ترشيح العراق للدخول في عصبة الامم في سنة ١٩٣٢ بشرط أن يحتفظ بمستوى التقدم الحاضر ، وأن تسير الأحوال جيداً في نفس الفترة

المخلص　　　　هـ. دوبس

حضرة صاحب الفخامة السير عبد المحسن بك السعدون كي . سي . ام . دجي

رئيس مجلس الوزراء الموقر — بغداد

❋ موقف السعدون الصلب ❋

على أثر تلقي السعدون الرد البريطاني الاخير استدعى إلى ديوان مجلس الوزراء في يوم ١٩ كانون الثاني ١٩٢٩ لفيفاً من رجال السياسة والمال اضراب : ياسين الهاشمي ورشيد عالي وجعفر ابو التمن وساسون حزقيل وبعد ان أطلعهم على هذه المراسلات استشارهم فيما يجب عمله ، فاكبر هؤلاء موقفه ، وأشاروا عليه بوجوب ترك المسؤولية ، بعد أن اكدوا له أن احداً من المعارضة لن يقدم على تكوين وزارة جديدة

وفي مساء اليوم المذكور جمع السعدون « حزب التقدم » وبعد أن اطلعه على الموقف بالتفصيل قرر الحزب ضرورة تأييد رئيس الوزراء في موقفه الصلب واعتبار مطالبه مطالب الشعب لا يجوز لاي احد ان يتراجع عنها فبعث السعدون إلى المعتمد البريطاني هذا الكتاب فوراً :

سري وخصوصي　　　　العدد ١٩١

عزيزي السر هنري　　　　التاريخ ١٩ كانون الثاني سنة١٩٢٩

أكتب إلى فخامتكم هذا الكتاب بصورة خصوصية ، وقد قصدت منه أن اطلعكم على موقف الوزارة الحالية بعد أن بُلغت بقرار حكومة صاحب الجلالة البريطانية النهائي ، فيما يتعلق بتعديل الاتفاقيتين : المالية والعسكرية ، كما ورد في كتاب فخامتكم المرقم بي او / ١٨ والمؤرخ في ١٦ كانون الثاني سنة ١٩٢٩

لقد أبديت لفخامتكم في فرص مختلفة أن التعديلات التي طلبت هذه الوزارة إدخالها على الاتفاقيتين هي أقل ما يمكن أن يرضى به مجلس الأمة والشعب العراقي ، اللذان يعتقدان أن في تلك التعديلات ما يخفف وطأة الاتفاقيتين الحاليتين ، اللتين يعتبر أنهما مجحفتين بحق البلاد ، ولا تأتلفان

مع مبدأ السيادة الوطنية . وكانت هذه الوزارة تعلق آمالا كبيرة على عطف حكومة صاحب الجلالة البريطانية ، ومساعدتها ، لعلمها أن الاقتراحات التي أبدتها لا تضر بحقوق حكومة صاحب الجلالة البريطانية ولا تؤثر على المصالح التي لها في هذه البلاد. أما وقد بعثت الآن حكومة صاحب الجلالة البريطانية بجوابها النهائي ، وهي أنها ليست مستعدة للموافقة على تلك الاقتراحات ، فقد شعرت الوزارة الحاضرة بقسط كبير من اليأس والفشل ، وترى أن موقفها اصبح حرجا جداً

ذكرتم فخامتكم ، في كتابكم المبحوث عنه في أعلاه ، أنه : لما كانت التعديلات لم تفض إلى اتفاق بين الفريقين فان حكومة صاحب الجلالة لا رغبة لها في الالحاح على ابرام معاهدة ١٩٢٧ كما أنها مستعدة تمام الاستعداد لتمديد أجل دوام الترتيبات الحالية ، والاستمرار على اساس الوثائق المعمول بها الآن إلى أن يبرر تقدم العراق تغييرا عاما . واقترحتم فيما يتعلق بالوضعية الدستورية التي قد تنشأ فيما إذا وجدت الحكومتان نفسيهما مضطرين إلى اتباع هذا السبيل أن اعلن لمجلس الامة أنه : قد حصل الاتفاق على أن تبقى أحكام الاتفاقيتين الحاليتين نافذة في الحال الحاضر ، مع عدم الالتفات إلى المواعيد الزمنية المعينة في الاتفاقيتين المذكورتين بشأن المساعدة العسكرية التي تقدمها حكومة صاحب الجلالة البريطانية ، وتولي المسؤولية التامة من قبل الحكومة العراقية

لقد اخبرتموني فخامتكم بهذا الاقتراح شفوياً في المواجهة التي جرت لي معكم يوم الاربعاء الماضي ، وفي ذلك الاثناء أبديت لفخامتكم موافقتي على الادلاء ببيان إلى مجلس الامة ، على الصورة المتقدمة ، ولكن في نفس الوقت ذكرت لكم الصعوبات والمشاكل التي أخشى أن تصادفها الوزارة إذا ما عملت بهذا التدبير

بعد أن تركت فخامتكم فكرت في الأمر مليا ، فوجدت أن العمل بهذا الاقتراح لا يمكن أن يؤدي إلى النتيجة المتوخاة منه . لو فرضنا أن الوزارة أدلت إلى مجلس الامة بالبيانات المقترحة فمما لاشك فيه أن مجلس الامة لن يوافق على استمرار الحالة الحاضرة وسوف يقرر اما اعتبار العراق متوليا المسؤولية التامة ، و إما عدم الثقة بالوزارة ، والشق الأول معناه أيضاً عدم الثقة ، لان تولي المسؤولية هي من جملة الامور التي لم يحصل الاتفاق عليها بين الفريقين

ثم لو فرضنا أن الحكومة بمساعدة حزبها — مع إعتقادي بأن هذا مستحيل — تمكنت من الحصول على تأييد المجلس لهذا التدبير ، فإنها لن تتمكن من البقاء في دست الحكم ، حيث أن المعارضين سيسعون طبعاً بكل ما لديهم من الوسائل للاحتجاج على مسلك الوزارة ، ومن المحتمل جداً أن تؤدي مشاغباتهم ، واحتجاجاتهم ، إلى قلاقل واضطرابات قد تأتي بنتائج وخيمة على البلاد لا يمكن أن يعرف مداها أحد .

وهنالك اعتبار آخر يمنع الحكومة من العمل بهذا الاقتراح ؛ وهو أن قبولها به ، ومجابهتها مجلس الامة بهذه النتيجة ، بعد أن صرحت على لسان أعضائها مراراً انها ستبذل كل ما في وسعها لتعديل الاتفاقيتين ، بالصورة التي تطمئن رغبات الامة ، معناه الرجوع إلى القهقرى ، وقبول الحالة الحاضرة ، التي أعربت هي نفسها عن عدم الارتياح اليها . أعتقد ان هـذا مخل بكرامة الوزارة ومدعاة إلى القول بحقها أقاويل شتى .

بناء على هذه الاعتبارات ، يظهر أنه ليس امام الوزارة سوى طريق واحـد للتخلص من الورطة التي هي فيها ، وهو تقديم استقالتها ، وترك مقاليد الحكم إلى وزارة اخرى وعليه عزمت على أن أرفع استقالتي إلى جلالة الملك ، بداعي ان حالتي الصحيـة لا تسمح لي بالاستمرار على ادارة امور الحكومة بعد الآن

لا أنوي أن ادلي إلى مجلس الامة باية بيانات عن المفاوضات ، لانني أخشى أن يتخـذ المجلس المذكور قراراً قد يكون مخالفاً لخطة الوزارة المقبلة . على انني إذا اضطريت إلى ذلك ، فلا أرى مانعاً من اخباره بالنتيجة بصورة مختصرة .

تفضلوا يا صاحب الفخامة بقبول فائق الاحترام .

المخلص — عبد المحسن السعدون

فخامة السر هنري ار . سي . دوبس .
كي . سي . اس . آي . كي . سي . ام . دجي . الخ
المعتمد السامي لحكومة جلالة ملك بريطانيا بالعراق — بغداد

المستر ايمري يحاول عبثاً

بهت المستر ايمري ، وزير المستعمرات البريطانية ، للخطوة التي اعتزم عبد المحسن السعدون ، رئيس الوزارة العراقية ، أن يخطوها وذلك بالتخلي عن مسؤوليته الوزارية فأبرق إليه البرقية التالية وقد بلغها له المعتمد السامي البريطاني في العراق ، بهذا الكتاب

رقم بي . أو / ٢٩

دار الاعتماد — الرقم بي أو / ٢٩

بغداد في ١٩ كانون ثاني ١٩٢٩ .

عزيزي رئيس الوزراء .

تلقيت الساعة ، بالبرق ، الرسالة الشخصية الآتية من المستر ايمري اليكم ، وعند بعثه بهذه

الرسالة التي أضاف المستر ايري أن لفخامتكم الحرية بالاستفادة منها على الوجه الذي قد تستنسون وهذا هو نص الرسالة:

« تبلغت من المعتمد السامي بأسف عميق، أن حكومة فخامتكم تجد نفسها غير قادرة على قبول آراء حكومة صاحب الجلالة البريطانية في ما يتعلق بالاتفاقيتين المالية والعسكرية. الا أني أدرك أن معارضتكم هي معارضة صديق شريف، مخلص، وانكم مدفوعون بأسمى العوامل لي الثقة بأنكم قد تجدون أن في الامكان، من أجل مصلحة العراق، ان تغفلوا ميولكم الشخصية، وتقوموا بما أفهم انه رغبة صاحب الجلالة الملك فيصل الشديدة، الا وهو أن تستمروا في الوظيفة رغماً عن فشلنا إلى الآن في التوصل إلى اتفاق. لا بد أن يكون المعتمد السامي قد سبق فبلغكم ان هذا الفشل لايمس بوجه من الوجوه الوعد المعطى من قبل حكومة صاحب الجلالة البريطانية، بان تعضد ترشيح العراق للدخول في عضوية عصبة الامم في سنة ١٩٣٢ على شرط أن يحتفظ بمستوى التقدم الحاضر في العراق، وأن تسير الاحوال جيداً في نفس الفترة. وفضلا عن هذا إن حكومة صاحب الجلالة البريطانية — رغماً عن عدم اقتناعها من أن الجيش العراقي قد تقدم التقدم الكافي لتبرير ذلك التخفيف العظيم في الرقابة الذي تفكر به الحكومة العراقية — ستتمكن في تاريخ مقبل من النظر ثانية في هذا الموضوع برمته، على نور ما قد يردها من المعتمد السامي الجديد في حينه من التقارير عن التقدم في المستقبل. وعلى كل حال اني متأكد من أن فخامتكم سترون أن الطريق الفعلي لتأمين الغاية التي ترمون اليها، هي المحافظة على استمرار واستقرار الحكم الدستوري في العراق، وتجنب تشويش واضعاف ذلك الاستقرار، بما ينجم عن استقالة وزارتكم في مثل هذه الآونة » إ هـ

المخلص : هـ . دوبس

حضرة صاحب الفخامة السير عبد المحسن بك السعدون كي . سي . ام . دجي .
رئيس مجلس الوزراء الموقر — بغداد

❋ استقالة الوزارة ❋

كان عبد المحسن السعدون صلباً في آرائه، متمسكاً بقناعته، حريصاً على صيانة سمعة قبيلته مما يشينها، وقد رأى في قبوله لوساطة وزير المستعمرات البريطاني، المستر ايري، مصانعةلا طائل تحتها، وملهاة لا يصح الاستناد اليها، فقرر رفس الكرسي بإباء وشمم، ورفع إلى الملك فيصل كتاب استقالة وزارته وهو :

ديوان مجلس الوزراء
في ٢٠ كانون الثاني سنة ١٩٢٩
سيدي صاحب الجلالة

عندما تسلمت الوزارة الحاضرة = التي أتشرف برئاستها = مقاليد أمور الحكومة ، أخذت على نفسها عهداً بأن تبذل كل ما في وسعها لتحقيق الأماني التي أعربت عنها الأمة في فرص مختلفة ومن جملة هذه الاماني تعديل الاتفاقيتين المالية والعسكرية ، الملحقتين بمعاهدة التحالف ، المعقودة بين جلالتكم وصاحب الجلالة البريطانية في سنة ١٩٢٢

ابتدأت الوزارة المفاوضات مع ممثلي الحكومة البريطانية وهي واثقة بالنجاح ، اعتماداً على ما سبق لحكومة صاحب الجلالة البريطانية من الوعود ، بأنها ستنظر في تعديل الاتفاقيتين المذكورتين بروح العطف والسخاء ، وكانت ولا تزال تعتقد أن الاقتراحات التي قدمتها هي أقل ما يمكن أن يرضى به مجلس الامة ، والشعب العراقي ، كما انها لا تضر بحقوق حكومة صاحب الجلالة البريطانية ولا تؤثر على مصالحها في هذه البلاد . غير ان حكومة صاحب الجلالة البريطانية أبدت تصلباً شديداً ، ولم توافق على تلك الاقتراحات ، فانتهت المفاوضات بالفشل التام ، وقد شعرت الوزارة من جراء ذلك بقسط كبير من اليأس والخيبة ، وأصبح موقفها حرجاً جداً .

لقد أبدت الحكومة البريطانية انه ، لما كانت التعديلات لم تفض إلى اتفاق بين الفريقين ، فإنها لا تلح على ابرام معاهدة ١٩٢٧ ، كما انها مستعدة لتمديد أجل الترتيبات الحالية ، واستمرار على أساس الوثائق المعمول بها الآن ، إلى أن يبرز تقدم العراق تغييراً عاماً .

ترى الوزارة ان العمل بهذا الاقتراح يعني توقيف سير البلاد نحو التقدم المنشود إلى أجل غير مسمى ، والتسليم بقبول الحالة الحاضرة ، التي أعربت الامـــة على اختلاف طبقاتها عن عدم الارتياح إليها

هذا من جهة ، ومن جهة اخرى إن حالتي الصحية لا تسمح لي بالاستمرار على إدارة أمور الحكومة ، وأراني مضطراً إلى الاعتزال طلباً للاستراحة .

بناء على ما تقدم بيانه من الأسباب ، أتشرف بأن أرفع إلى سدتكم العلية استقالتي ملتمساً إصدار أمر جلالتكم بقبولها . وفي الختام أدعو إلى الله تعالى أن يؤيد عرش جلالتكم ، ويهيء للأمة نوال رغباتها وأمانيها في ظل حكم جلالتكم السعيد .

العبد المخلص : رئيس الوزراء عبد المحسن السعدون

وفيما يلي جواب صاحب الجلالة على كتاب الاستقالة :

البلاط الملكي الديوان　　　　بغداد في ٢١ كانون الثاني ١٩٢٩

عزيزي عبد المحسن

تلقيت كتابكم المؤرخ في ٢٠ كانون الثاني سنة ١٩٢٩ وفيه تقدمون استقالتكم من منصب رئاسة مجلس الوزراء.

ان الظروف التي أحاطت بكم، منذ أقدمتم على تأليف وزارتكم، وإدارة شؤون المملكة لم تخف علينا دقتها وحراجتها، ويسرني أن أعترف بأنكم لم تدخروا وسعاً في معالجة الأمور بالاناة والحكمة، وانكم سرتم في جميع أدوار المذاكرات التي دارت ما بيننا وبين حكومة صاحب الجلالة البريطانية، معتمدين على روح الصداقة والتحالف الصميم، ولقد ساءني جداً عندما تبين لي أخيراً انكم ترومون الاستقالة لعلمي ان ذلك سيحرمني من معونتكم الصادقة واختباراتكم السديدة.

والآن وقد وقع مع الاسف ما كنت أخشاه، فلا يسعني، في مثل هذه الظروف العصيبة، إلا أن أسألكم أن تداوموا موقتاً على بذل مساعيكم في تدوير شؤون الدولة إلى أن يتم تأليف الوزارة الجديدة.

فيصل

البلاد بلا وزارة

استقالت «الوزارة السعدونية الثالثة» في يوم ٢٠ كانون الثاني ١٩٢٩م، على النحو الذي شرحناه، وبقيت البلاد بدون وزارة مسؤولة مدة تربى على ثلاثة أشهر، ولما رأى المعتمد السامي ان المدة التي ينبغي أن يستغرقها تأليف الوزارة الجديدة تجاوزت الحد المعقول، هرع إلى البلاط الملكي يستنجد بالملك فيصل لانقاذ الموقف، فذكره الملك بالتقارير التي كان يبعث بها إلى وزارة المستعمرات، ويشكو فيها تدخل جلالته في الصغيرة والكبيرة من شؤون البلاد وهكذا صفع المعتمد صفعة أليمة فاراد رئيس الوزراء المستقيل ان ينقذ الموقف فرفع إلى جلالة الملك هذا الكتاب

بغداد في ٣٠ آذار سنة ١٩٢٩　　　　خصوصي

سيدي صاحب الجلالة

بعد أن تفضلتم جلالتكم بقبول استقالتي، وأمرتم بأن تستمر الوزارة على العمل موقتاً، قد سنحت لي الفرصة في أوقات مختلفة لأن ابدي إلى جلالتكم رأيي في الموقف الذي نشأ عن استقالة الوزارة

لقد عرضت على جلالتكم اني لا اظن ان الحكومة البريطانية ستعدل عن الخطة التي اتخذتها فيما يتعلق بتعديل الاتفاقيتين المالية والعسكرية ، ولذلك لا أرى فائدة ترجى من الانتظار وبقاء الامور على ما هي عليه الآن . وقد كنتم جلالتكم تجيبون على معروضاتي هذه ما يحملني على حسن الظن والتفاؤل بالمستقبل ، وتشيرون علي بالتريث والاصطبار

تعلمون جلالتكم أن قد مضى على استقالة الوزارة شهران ونيف ، وأرى أنه لو كانت الحكومة البريطانية مستعدة للتساهل في النقاط التي انقطعت المفاوضات بسببها لكان بامكانها ان تخبرنا بذلك خلال هذه المدة ، ثم لا اظن انني بحاجة إلى أن أقول أن مجلس الامة والشعب كله قد اعربا عن ضجرهما من هذه الحالة ، التي هي من الحالات الشاذه في تاريخ الحكومات الدستورية ، كما انني شخصياً اشعر بانني لا استطيع بعد الآن أن ابقى في موقفي هذا لاجل غير مسمى ، لذلك استرحم من جلالتكم ان تفسحوا لي المجال بالانسحاب ، وذلك بأن تصدروا ارادتكم المطاعة بايداع زمام امور الحكومة إلى من تثقون به من أبناء شعبكم . وفي الختام أدعو إلي الله تعالى أن يؤيد عرشكم برعايته وعنايته

العبد المخلص — عبد المحسن السعدون

سفر السر هنري دوبس

كانت خدمات المعتمد السامي ، السر هنري دوبس قد انهيت قبل الأجل المضروب لها على أثر المشادة التي حصلت بينه وبين الملك فيصل ، وبمناسبة اعتزامه مغادرة العراق نهائياً أمر الملك فاقيمت حفلة وداعية له في مساء يوم أول شباط سنة ١٩٢٩ علق فيها صاحب الجلالة على صدر المحتفل به وسام الرافدين من اعلى درجة لحامله والقى فيها جلالته الخطاب التالي :

يا صاحب الفخامة !

بعد يومين ستغادرون هذه البلاد ، حاملين معكم ذكريات ست سنوات حافلة بأعمال خطيرة لها علاقة عظمى بتاريخنا ، ولكم فيها اليد الطولى . لقد كنت شخصياً طوال هذه المدة على اتصال دائم مع فخامتكم ، ولا اظن ان احداً يستطيع أن ينكر علي قولي ، عندما اصرح امام هذا الجمع ، بانكم كنتم دائماً صديقاً مخلصاً لشخصي ، ومحباً صميمياً يغار على تقدم هذه البلاد ونجاحها

إن الشعب العراقي — يا فخامة المعتمد — يقدر المعروف الذي يسدى اليه ، ولذا فهو يعترف بما كان لكم من مآثر جميلة في الدفاع عن حقوقه ومصالحه . لا اريد ان اتعرض إلى ذكر تلك

المواقف العديدة فكثير من الحاضرين يعرفونها حق المعرفة. والحق أن كل من يذكر منا تلك الايام العصيبة ، التي مرت عليه ، عندما كانت مقدرات القسم الشمالي من بلادنا موضوعة على بساط البحث ، ويتذكر موقفكم الحازم ، مدافعين عن حقوقه ؛ يزداد احترامه واعترافه لكم بالجميل

لقد اختبرتم العراق والعراقيين طوال هذه المدة المديدة ، وأظنكم توافقوني على ان الشعب العراقي بمجموعه ؛ شعب حي ، تواق إلى التقدم ، محب للاستقلال ، يريد أن يستعيد ما فقده من حضارة تحت عوامل قاهرة ، ويرغب في أن يلحق بالامم الناهضة ، ويمشي وإياها جنباً إلى جنب ومن أجل ذلك ترونه حريصاً على استبقاء صداقته مع بريطانيا العظمى ، تلك الصداقة التي يعلم بأن امانيه لا تتحقق إلا بها . ولئن رأيتم منه ، في مختلف الاوقات ، شيئاً من القلق ، فما ذلك إلا لأنه لا يحب ان يكون عالة على حليفته ، ولأنه يعلم بأنه لا يكون جديراً بصداقتها ، وبثقتها في هذا الشطر من الشرق الاوسط ، إلا إذا قام بواجبه ، معتمداً في الدرجة الاولى على نفسه ، ونهض إلى المنزلة التي تجعله عزيز الجانب في نظر جيرانه .

انكم تفارقوننا وقد خطونا في سبيل التقدم خطوات واسعة ، قربتنا كثيراً من كعبة آمالنا وأملنا وطيد بأن الصداقة التي لم تدخروا وسعا في إنمائها وتقويتها ، ستكون رائدكم في بيان ما نصبو اليه من اماني أنتم اعلم الناس بحقيقتها .

يا صاحب الفخامة ! ان هذه البلاد ستحفظ لكم مواقفكم الطيبة ، وهي لاشك تشاركني في تمنياتي لكم سفراً هنيئاً ، ومستقبلا سعيداً (١)

❊ جواب السر هنري دوبس ❊

يا صاحب الجلالة !

أنا أشعر بامتنان عميق من اجل العبارات المنطوية على السماحة ، والكرم ، التي وقعت من شفتي جلالتكم الكريمتين بحقي ، في هذه الدفعة الأخيرة ، التي يتاح لي التمتع بنعمة ومسرة الضيافة تحت سقف جلالتكم ، المعروف بكرم الضيافة في كل حين . حقا ماتفضلتم به جلالتكم من أن قد مرت علينا ، من اليوم الذي جعلتُ فيه موضوع استشارتكم وثقتكم ، بصفتي ممثل حليفة جلالتكم ، ست سنوات حافلات بالحوادث ، سواء فيما يخص العراق ، او جيران العراق . ففي العراق نفسه قد شهدنا معا ولادة قانون اساسي ، وأمة جديدة . وفي تركية ، وايران ، ونجد وسورية ، شاهدنا انقلابات ثورية ، وقد رقبنا ونحن جلوس هنا في بغداد ، حركات ثلاث وزارات

(١) جريدة العالم العربي : العدد (١٥٠٢) بتاريخ ٣ شباط ١٩٢٩

بريطانية ، وشاهين من شاهات ايران ، وسلطان من سلاطين تركية ، ورئيس جمهورية تركية ، وخمسة معتمدين سامين في سورية ، وثلاثة منهم في فلسطين ، واثنين في مصر ، وخمس وزارات مختلفة في العراق ، وفي كل هذه المدة الحافلة بالحوادث ، كان العامل الدائم في حياتي الخصوصية والرسمية معا ، لطف وكرم وصداقة جلالتكم الخالصة ، وذلك ليس لصفات شخصية مما يعود إلي بل لكوني هنا ممثل صاحب الجلالة الملك جورج حليف جلالتكم الثابت

حقا إن أوضح ذكرى ما سأحمله معي من العراق ، هي ذكرى اللطف والكرم اللذين لقيت : ليس فقط من جلالتكم ، بل من الشعب العراقي بأسره ، سواء الموظفين ، وغير الموظفين ، واني لا أعتقد أن في الدنيا شعباً أكثر لطفاً من هذا الشعب ، ومثالا على ذلك اود أن أقص قصة صغيرة آمل أنها اقصر من بعض القصص الاخرى ، التي تليت حول هذه المائدة ، وهي تتعلق بما حصل لي ولزوجتي في أحد الأيام ببغداد

كنا مرة ماشين بقرب الجسر القديم ، على ممر ضيق جداً ، زلق على ضفة النهر الفائض وكنت أنا في المقدمة ، فحدث لزوجتي ، وهي معرضة للدوران في الممرات الضيقة ، ان أصابها دوار فجأة ، فتمسكت بجدار أقرب منزل وفي الحال اسرع إلى مساعدتها امرأتان عربيتان فأمسكتاها بذراعها ، واخذتا تلطفانها بقولها لا تخافي ، لا تخافي يا خانم ! ثم ارشدتاها إلى مكان أوسع ، حيث عادت إلى نفسها ، وما كان أحد يعرف من نحن ؟ إنما رأت هاتان المرأتان العربيتان المسكينتان شخصاً غريباً في ضيق ، فذهبتا لنجدته ، بأشد ما شهدت في حياتي من اساليب الرقة والوداعة . وقد وقعت هذه الحادثة موقعاً عميقاً من قلبي ، وقلب زوجتي ، وجعلتنا ندرك اكثر من كل ما ادركنا في الماضي ، ما انطوى عليه اهل هذه البلاد من اللطف الفطري الاختياري الحقيقي . ان مثل هذه الاختبارات هو الذي جعلني صديقاً للعراق ، واني اعد جلالتكم بالتمسك بهذه الصداقة اينما كنت .

واني في كل هذه السنوات الطويلة – وهي عشر حياة الانسان الاعتيادي كنت دائماً اشعر مع جلالتكم في اهتمامكم ، وعنايتكم ، بتقدم واستقلال شعبكم ، وفي سروركم بكل دلالة من دلائل هذا التقدم ، فإنه مهما قيل بخلاف ذلك ، لقد حصل تقدم وتحسن مدهشان ، ومن الفوائد العظيمة التي حصلت للعراق ، منذ وصولي هنا ، أمر لي فيه فضل كبير لا ينكره حتى « محرر الاستقلال » ألا وهو أن كلامنا هنا ، قد اصبح ست سنوات اكبر عمراً ، وقد قال بعض علماء التاريخ ان امبراطورية القسطنطينية البيزنطية العظيمة ، كانت مدينة ببقائها عدة قرون ، بعد سقوط الامبراطورية الرومانية ، لما أتيح لها بحسن الحظ من أن يحكمها خلال اربعة

أو خمسة قرون متتابعة سلسلة من الحكــام المتقدمين في السن ، أو من يدعوهم صديقي الميجر ادموندس Ronds de cuir (او المنادر او الدواشك الجلدية) بلغ كل منهم العرش بعد ان ترك وراءه حماس الشباب . فلما جئت أنا هذه البلاد ، كنت من أصحاب الكراسي الحكومية المتقدمين في السن ، ولكن عبثاً التفت حولي أنشد غيري على مثالي في العراق

اما انتم يا صاحب الجلالة ! فكنتم قد بلغتم قسطاً كبيراً من العمر ، ونلتم شهرة عالميــة ، بالشجاعة والبأس ، والحنكة السياسية ، بصفتكم قائد وتمثال النهضة العربيــة الكبرى ، تحت زعامة والدكم الجليل ، صاحب الجلالة الملك حسين ، ولكن ليس من يقدر على القول بأن جلالتكم متقدم بالسن ، فقد رأيت حولي من كل جهة وزراء شباناً ، وموظفين شبانا ، ومستشارين شبانا ، وما من (سياسي متقدم في السن) ذلك العنصر الذي لا يثمن في الأمة سوى اللهم ذلك الشخص الجدير بالاحترام والاعجاب الكثير ، السر ساسون حزقيل ، وصاحب العظمة المغفور له النقيب ، وكان قد اعتزل الخدمة حينئذ ، وصاحب الفخـامة يوسف بك السويدي ، الذي ما كان آنئذ مشتركاً في إدارة أمور الدولة

اما الآن ، فقد تبدّل كل ذلك ، إذ اني أرى حولي ملكاً محبوباً لم يعد بعيداً كثيراً عن سن الكهولة ، وهالةً من كهول محترمين مجربين ، حذقوا السياسة ، وهــذا ما يجعلني كبير الأمل في مستقبل العراق . فمع ان الشباب هو الذي يقوم بالثورات ، فالكهولة هي التي توطدها ويسرني أن أقول ان السر جلبرت كلايتن [1] ليس صغيراً جداً في السن ، فهو ليس بأصغر مني إلا بثلاث سنوات ، واكبر بمثلها مني ، يوم أتيت إلى العراق ، وهو رجل كثير الاختبار ، شديد الاقدام ، ذكي الفؤاد ، واسع الاطلاع في شؤون العالم العربي ، بحيث يمكنكم أن تثقوا تمام الثقة في حكمته ، ونافع مشورته ، إلا ان أملي الاكبر في شخصية جلالتكم ، وفي الصفات المحببــة الجذابة الرفيعة السامية المنطوية عليها تلك الشخصية ، واني اعتبر جلالتكم أعظم كنز للأمة العراقية

كان يقال ان صاحب الجلالة المغفور له الملك أدوارد السابع ، كان أفضل سفراء بريطانيـا وعلى عين المنوال يمكن القول بحق ، أن جلالتكم أفضل سفير للعراق ، ليس ذلك فحسب ، بل افضل مرشد للعراق ، وسأحتفظ دائمـاً بذكريات الطاف جلالتكم العديدة ، ومن جملة تلك الألطاف ، وهي ليست بأصغرها ، ما تشرّفت بنواله الليلة ، وهو وسام الرافدين الذي تفضلت به جلالتكم بالإنعام به علي منةً وكرماً .

ان بلاد الرافدين ستكون على الدوام موضع محبتي ، وان جلالتكم مصيبون في ما بينتم

1 *Sir Gilbert CLAYTON*

من الثقة ، بأني في اثناء اعتزالي الخدمة ، سأبذل دائماً غاية جهدي بالإلحاح على استقلال هذه البلاد ، والعمل على تقدمها

ان الجو يشوبه في الحاضر شيء من الغيوم ، إلا ان هذه الغيوم لن تلبث أن تنقشع سريعاً ، واني أتكهن للعراق بمستقبل باهر في ظل حكم جلالتكم

وآخر رسالة أود ان أتركها للعراق هي هذه : ان قوة ايمان أمة متحدة لهي أعظم من قوة الجيوش ، أو موارد الايراد الفنية ، اوالطرقات والسكك الحديدية أو الطيارات . فإذا انضمت في اتحاد حقيقي ، واخاء صادق ، جميع الملل والطوائف العراقية ، من عرب ، وكرد ، ويهود ومسيحيين ، ويزيديين ، وسنيين ، وجعفريين ، بروح قومية عراقية واحدة ، فعندئذ لا يبقى عظيم أهمية لماهية اسلحتكم ، وجيوشكم ، وتنالون الاستقلال التام الصحيح ، وكذلك تنالون احترام العالم . والآن اني واثق من ان أسس مثل هذه القومية قد وضعت وضعاً رصيناً بارشاد جلالتكم وانها ستثبت وتثمر بقيام بناء زاهر عليها ، اني احول وجهي شطر وطني وبلادي[1]

سفر معتمد وقدوم آخر

وفي صباح يوم ٢٣ شعبان ١٣٤٧ (٣ شباط ١٩٢٩) طار السر هنري دوبس إلى بلاده مشيعا بالاحترام ، وفي يوم ٢ مارت ١٩٢٩ وصل بغداد السر جلبرت كلايتين ليخلف السر هنري دوبس ، في منصب دار الاعتماد ، فاستقبل فيها استقبالا فخما ، وأمل الناس انتهاء الازمة الوزارية ، وحصول تبدل جوهري في سياسة الدولة ، بمناسبة مجيئه .

وقبل ان نتطرق إلى تفصيل ذلك ، نرى ان نذكر ان صاحب الجلالة الملك امر باقامة حفلة تكريمية للمعتمد السامي البريطاني الجديد ، فأقيمت في البلاط الملكي مساء يوم الثلاثاء الموافق ١٤ ايار سنة ١٩٢٩ وحضرها كل من رئيس الوزراء ، ورئيس مجلس النواب ، وأصحاب المعالي الوزراء السابقون ، والحاليون ، وقائد القوات البريطانية الجوية في العراق ، ورجال حاشيته ، وكبار موظفي دار الاعتماد ، والمستشارين ، وغيرهم ، فخطب فيها الملك خطبة ترحيبية أجاب عليها المحتفل به بخطبة بددت الشيء الكثير من الأوهام ، وبعثت في النفوس روح نشاط جديدة وإلى القارئ نص الخطبتين : —

---

(١) جريدة العراق : العدد ٢٦٧٩ بتاريخ ٤ شباط ١٩٢٩

﴿ خطاب حضرة صاحب الجلالة ﴾

ايها السادة !

اني مسرور جداً بأن احيي ، في هذه الليلة ، ضيفاً عزيزاً علينا ، هو فخامة السير كلبرت كلايتن . إن الصداقة التي تربطنا به قديمة العهد ، واني لا اذكر تلك الايام العصيبة ، التي كانت فيها مقدرات العالم ، بما فيها مقدرات بلادنا ، على مفترق الطرق ، الا واذكر معها تلك الهمة العالية وذلك النظر النافذ ، اللذين امتاز بهما ضيفنا المحبوب ، وما كان لهما من أثر طيب في معالجة الامور الخطيرة . والآن وقد جمعتنا الأيام من جديد في هذا الوطن العزيز ، فإنني لا أود ان أفتح باب القديم ، وأتعرض للادوار المختلفة التي مرّت بنا ، حيث انكم لا شك عالمون بها ، بالنظر إلى قربها منا ، وعالمون كذلك بما صادف هذا الشعب من صعوبات ، وما بذله من جهود في سبيل تأييد كيانه ، وتعزيز مركزه السياسي. لقد تغلبنا مع الصبر على قسم غير قليل من تلك الصعوبات واني بفضل معاضدة حليفتنا العظمى ، لواثق كل الوثوق باننا ستتغلب في مدة قصيرة على القسم الباقي منها

لقد شاءت الأقدار — يا صاحب الفخامة — أن تفدوا الينا ونحن في أزمة وزارية مديدة ، ولكن بالرغم من ذلك كله ، ما كنت إلا متفائلا بالمستقبل ، وواثقاً بالنظر إلى ما بين شعبينا من أواصر صداقة متينة ، ومنافع مشتركة جسيمة ، من امكان التغلب على كل عثرة في سبيل حسن التفاهم . واني لاشكر لكم ما بذلتموه من جهود طيبة في هذه البرهة الوجيزة ، التي قضيتموها معنا ، في تقوية الثقة المتقابلة ، التي لولاها ، ولولا الاعتماد على وعود حليفتنا ، وعزمها على انجاز ما قد تحقق لديها من رغبة الشعب الاكيدة في انضمامه إلى العصبة ، وتبوئه المنزلة التي يصبو اليها بين الامم ، لما ارتاحت الافكار ، وهدأت الخواطر . لقد وضعنا هذه الثقة ، وهذا الاعتماد ، موضع كل وثيقة سياسية ، وبدأنا ننظر إلى المستقبل القريب بعين ملؤها الأمل والاطمئنان

إن بلادنا في ظروفها الحاضرة ، كما لا يخفى على فخامتكم ، في حاجة عظمى إلى سياسة مبنية قبل كل شيء على الانشاء والاعمار ، ومما يزيد في اغتباطي هو ما شاهدته فيكم شخصياً من الاهتمام الخاص في الاخذ بيدنا ، ومساعدتنا على القيام بالإصلاحات المفيدة ، والمشاريع النافعة اني شخصياً متفائل من المستقبل جداً وأملي قوي بأن يؤدي التعاون الصميم فيما بيننا إلى تحقيق هذه الرغبات ، وانعاش مرافق البلاد الاقتصادية ، والحياة الاجتماعية ، في اقرب وقت

وقبل ان اختم كلمتي احب ان ارحب بكم ، وبحضرة اللايدي كليتن ، التي يسرنا أن نراها بيننا على هذه المائدة ، وأتمنى لكم كل خير ونجاح في بلادنا العزيزة

✻ جواب فخامة المعتمد السامي ✻

يا صاحب الجلالة

إني أشعر بامتنان عميق من أجل العبارات اللطيفة التي بها رحبتم جلالتكم بقدومي، واللايدي كلايتن إلى العراق . إن جلالتكم قد شرفتموني بالتكلم عن الصداقة القديمة العهد بيننا التي بدأت في تلكم الايام ، عند ما كان مستقبل هذه البلاد مكتنفا بغوامض الحرب ، ولقد كان من حسن حظي ، في ذلك الوقت اني كنت في اتصال وثيق مع العرب في جهادهم في سبيل الحرية . واني اتكلم عن اطلاع تام عند ما استعيد إلى الذاكرة تلكم الشجاعة ، والحكمة ، ورباطة الجأش ، التي قدتم بها العرب إلى النصر والظفر . إنه لا يجوز لأحد من العرب ان ينسى مآتي جلالتكم في سبيل قضية الحرية ، كما أنه لا يجوز لأحد من الانكليز ان ينسى ولاء جلالتكم الشديد لحلفائكم

اني بعد مرور اكثر من عشر سنوات ، على ختام الحرب ، آتي إلى هذه البلاد ، وأجد نفسي مرة أخرى باتصال مع جلالتكم ، واتصالي هذه المرة هو في العمل السلمي على التقدم ، وعلى النهوض الاقتصادي

لا شك أن في هذه البلاد بعضاً ممن يشعرون بخيبة امل ، وبأن التقدم قد كان بطيئا وصعباً ، ولكني كقادم جديد ، في امكاني ان اؤكد لكم أن ما تم إلى الآن من الخطوات في سبيل تشييد دولة مستقلة ثابتة الاركان لما يستدعي العجب في رأيي

فإن وضع الاسس القوية الرصينة لا بد من أن يكون دائمًا مهمة مملة ، لا تبعث الامل في النفس ، وغالبا ما يحدث أن الكثيرين من أولئك ، الذين ساعدوا في العمل التمهيدي ، يحرمون غبطة الاشتراك في اتمام الصرح المقام . وكذا كان الامر مع سلفيّ الممتازين السير برسي كوكس ، والسير هنري دوبس ، فإنهما قد جاهدا جهاداً طيبا صحيحا لمساعدة العراق في طريقه صُعُداً ، والنتائج التي نؤمل الحصول عليها ستكون كل ما يطلبان من مكافأة

اني اعتقد ان العراق داخل الآن في دور جديد من أدوار التقدم ، ستكون فيه النتائج اسرع وأشد ظهوراً . إن المبدأ المنطوية عليه العلاقات ما بين حكومة صاحب الجلالة البريطانية، وحكومة العراق هو — كما كان دائما — التعاضد في سبيل غاية مشتركة ، الا وهي القيام بصورة تدريجية مطردة ، بتأسيس حكومة عراقية مستقلة، مرتبطة مع حكومة صاحب الجلالة البريطانية برابطة التحالف الوثيق ، والعطف الصميمي . هذه هي السياسة التي أنا هنا لاجل تنفيذها ، وسأكرس جميع جهودي في سبيل تأييدها . اني اعتقد ان مصالح بريطانيا العظمي والعراق الحقة

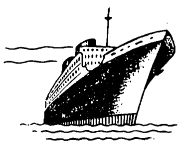
مرتبطة بعضها ببعض ارتباطا وثيقاً ، وأن ليس هناك من تضارب حقيقي بينها

وعليه يمكن لجلالتكم ، وحكومة جلالتكم ، الاعتماد على معاضدتي ، من كل قلبي ، في سبيل هذه الغاية. ولي الثقة بأن أرى العراق يتبوأ مقامه في هيئة جمعية الامم قبل انتهاء مدةوظيفتي

إن نفسي تطفح بالآمال عند ما ارى ما ينطوي عليــه من النتائج الممكنة ، ذلك التطور الزراعي ، والاقتصادي التي تهتم به جلالتكم ذلك الاهتمام الشديد

إن كل ما هو ضروري لبلوغ الغايات ، التي نتوخاها جميعنا ، هي المحافظة على الثقة والاعتماد المتبادلين . اما الارتياب ، والتفريق ، فلا يمكن أن يؤديا الا إلى تأخير التقدم ، ووضع العراقيل في الطريق . ففي ما يخصني ان المهمة التي امامي لمهمة اقابلها بالترحيب والسرور ، وذلك من حيث أنه يتسنى لي ان اجدد ، وعلى ما ارجو كذلك اؤيد ، الصداقة الشخصية التي شرفتموني بهــا جلالتكم ، وأن اعمل ثانية في سبيل ، ومع شعب ، قد قضيت بعضا من افضل سني حياتي باتصال معه

والآن أشكر جلالتكم مرة ثانية الشكر الخالص جداً من أجل عباراتكم اللطيفة ، واتمنى أن أقوم بوفاء جزء من كرم الضيافة التي يشملني به العراق ، وذلك بالمساعدة في العمل المضطلع به جلالتكم والشعب العراقي



الوزارة السويدية الاولى

﴿ كلمة استطرادية ﴾

في اليوم الذي قدّم عبد المحسن السعدون استقالة وزارته الثالثة ، وهو يوم ٢٠ كانون الثاني ١٩٢٩م « عقد نواب حزب التقدم ، الذي كان يرأسه السعدون ، اجتماعاً قرروا فيه استصواب عمل رئيسهم ، وأعلنوا أنهم سوف لا يؤيدون أية وزارة لا تعضد التعديلات التي أراد إدخالها على الاتفاقيتين المالية والعسكرية ، فبقي أعضاء الوزارة يزاولون أعمالهم بطريق الوكالة ، دون أن يتحملوا سلطة أو مسؤولية وزارية تامه ، وظلت الوزارة تعرض على البرلمان القوانين الجديدة ، التي كانت قد وضعتها قبل استقالتها ، إلا أنها لم تضع أية لائحة قانونية اخرى »[1]

وكانت البلاد مهددة بخطر الغزاة النجديين من جهة ، ومن جهة اخرى كان الغموض الذي استولى على العلاقات بين بريطانية والعراق ، بعد انقطاع المفاوضات بين الطرفين ، يقلق بال العراقيين والبريطانيين على السواء ، ولا سيا بعد أن انهيت خدمات السير هنري دوبس ، المعتمد السامي البريطاني في العراق ، قبل الأجل المحدود لها ، وكان يمكن أن تنتهي في أجلها ، لولا سوء التفاهم الذي حصل بينه وبين الملك فيصل .

وفي اليوم الثاني من آذار ١٩٢٩م وصل المعتمد السامي الجديد ، السر جلبرت كلايتن ، إلى بغداد فوجد الجو السياسي مكفهراً ، والقنوط قد استولى على السياسيين كافة ، فاتصل بالملك فيصل ورجال حاشيته ، واجتمع بالسعدون وأركان وزارته ، واستمع إلى آراء رجال المعارضة كافة ، وما لبث أن صرح بأنه يحمل نيات طيبة نحو العراق ، وأنه يريد أن يجرب حظه في خدمة هذه البلاد ، ثم صار يوالي الكتابة إلى لندن باسطاً مقترحاته وآراءه .

قالت جريدة « بغداد تايمس » في عددها الصادر في يوم ١١ نيسان ١٩٢٩م :

« ان زعماء الأحزاب العراقيين لم يزالوا في انتظار الكلمة الاخيرة من لندن ، وآخر ما اقترحه بعضهم هو الغاء معاهدة ١٩٢٧ واستمرار تنظيم العلاقات بين بريطانية والعراق بموجب معاهدة ١٩٢٢ بشرط أن تعد الحكومة البريطانية ، من دون تحفظ ، معاضدة طلب العراق في الدخول إلى حظيرة عصبة الامم في سنة ١٩٣٢م »

ولما جاء الجواب من « لندن » مطمناً رغبة المعتمد السامي في معالجة القضية العراقية من جديد على الاسس التي تضمن تحقيق رغبة العراقيين ، كتب فخامته إلى الملك فيصل هذا الكتاب :

(١) تقرير دار الاعتماد البريطانية عن سير الادارة في العراق خلال السنة ١٩٢٨

دار الاعتماد | الرقم سري آر . او/٩٧
بغداد | التاريخ ٢١ نيسان ١٩٢٩

يا صاحب الجلالة !

كما أخبرت جلالتكم شفهياً في هذا الصباح . لقد تلقيت الآن من وزير المستعمرات تعليمات حكومة صاحب الجلالة البريطانية النهائية بخصوص مفاوضات المعاهدة ، ولقد لخصتها في مسودة الكتاب الملحق بهذا . (١)

إن الاقتراحات التي تحتوي عليها المسودة هي ، بالطبع ، شرط على أن تؤسس وزارة للقيام بمهام حكومة البلاد ، ولا أنوي توقيع الكتاب وارساله إلى جلالتكم قبل أن أتلقى من جلالتكم تأكيداً بأن سيكون جلالتكم فرغ من تشكيل وزارة ، و إلى ان نكون قد اتفقنا على شكل الجواب الذي سترسلونه جلالتكم الي .

ألحق بهذا أيضاً مسودة الكتاب الذي انوي توجيهه إلى رئيس الوزارة الجديدة على أثر تشكيلها

صديق جلالتكم المخلص — كلبرت كلايتن

---

(١) هذه هي مسودة الكتاب التي يشير اليها المعتمد في هذه الفقرة :

يا صاحب الجلالة !

بالرغم من جميع الجهود التي بذلت من قبل الفريقين للتوصل إلى الاتفاق على شروط الاتفاقيتين المالية والعسكرية الجديدتين ، اللتين ستحلان محل معاهدة ١٩٢٧ . يظهر أنه ليس لهذه المفاوضات من نصيب في التوصل إلى نتيجة مرضية

إن عدم وجود حكومة مسؤولة في ذات الوقت أخذ يعرقل إدارة وتقدم البلاد ، فحكومة صاحب الجلالة البريطانية من أجل وضع حد لهذه الحالة ، غير مرضية من الشؤون ، مستعدة لأن تقوم بتنفيذ الاقتراحات التالية بشرط أن تؤكدوا جلالتكم بأن هذه الشروط ستمكن جلالتكم من تشكيل وزارة .

١ — ان حكومة صاحب الجلالة البريطانية مستعدة لترك معاهدة ١٩٢٧ أو الاتفاقيتين الجديدتين الملحقتين بها ، بشرط أن تمدد المدد التي نصت عليها المادتان (١) و(٢) من المعاهدتين العسكرية والمالية الحاليتين إلى نهاية حزيران سنة ١٩٣٢ بالواسطة التي تتراءى لحكومة العراق صلاحيتها

٢ — إن حكومة صاحب الجلالة البريطانية مستعدة لأن تعلن لمجلس العصبة في أول فرصة متيسرة بعد انتهاء المفاوضات لتمديد المدد المذكورة آنفاً بأنه لا ينوي العمل بمعاهدة ١٩٢٧ وأن تخبر رئيس مجلس العصبة بذات الوقت إما (١) بأنها مع ذلك ترى نفسها مسؤولة عن القيام بالتعهد الذي نصت عليه المادة (٨) من تلك المعاهدة أو (٢) بأن في نيتها أن تقدم اقتراحاً إلى مجلس العصبة في دورة حزيران ١٩٣٢ بوجوب دخول العراق في عضوية العصبة منذ ذلك الحين ، مالم يحصل في ذات الوقت توقف جدي في تقدم البلاد السياسي والاقتصادي

٣ — كذلك ان حكومة صاحب الجلالة البريطانية مستعدة للموافقة على تمديد المدة التي نصت عليها الفقرتان الأولى والثانية من المادة (٨) من الاتفاقية المالية إلى آخر سنة ١٩٣٠ ومستعدة لاعادة المفاوضات حالا لنقل السكة الحديدية نهائياً بشرط أنه فيما إذا حصل توقف في سير المفاوضات قبل نهاية المدة الجديدة أن يكون لأي من الفريقين الحق في طلب إحالة الأمر حالا إلى التحكيم اه

﴿ تكوين الوزارة ﴾

ولما كان المعتمد السامي الجديد قد تعرف على وزير المعارف في « الوزارة السعدونية الثالثة » السيد توفيق السويدي اثناء المفاوضات التي أجرياها مع ممثلي ابن سعود في جدة في تموز ١٩٢٨م وجه الملك فيصل هذا الكتاب :

وزيري الأفخم توفيق السويدي

بناء على استقالة عبد المحسن السعدون من منصب رئاسة الوزراء ، ونظراً إلى اعتمادنا على درايتكم واخلاصكم فقد عهدنا اليكم برئاسة الوزارة الجديدة ، على أن تنتخبوا زملاءكم وتعرضوا أسماءهم علينا والله ولي التوفيق

صدر عن قصرنا الملكي في اليوم التاسع عشر من شهر ذي القعدة لسنة الف وثلثمائة وسبع وأربعين الهجرية ، الموافق لليوم الثامن والعشرين من شهر نيسان لسنة الف وتسعمائة وتسع وعشرين ميلادية

فيصل

﴿ هيأة الوزارة ﴾

وهكذا تم تكوين « الوزارة السويدية الاولى » في يوم ٢٨ نيسان ١٩٢٩ كما يلي :

١– توفيق السويدي : رئيساً لمجلس الوزراء ، ووزيراً للخارجية والاوقاف

٢– عبد العزيز القصاب : وزيراً للداخلية	٦– سلمان البراك : وزيراً للري والزراعة
٣– يوسف غنيمة : وزيراً للمالية	٧– خالد سليمان : وزيراً للمعارف
٤– داود الحيدري : وزيراً للعدلية	٨– الحاج عبد المحسن شلاش : وزيراً للمواصلات والاشغال
٥– محمد أمين زكي : وزيراً للدفاع	

وكان رئيس الوزراء ، السيد توفيق السويدي ، قد رشح مدير المعارف العام ، السيد طه الهاشمي إلى منصب وزارة المعارف ، ولكن الهاشمي اعتذر عن ذلك ، وفضل الاستمرار على العمل كموظف في الدولة . فلما أصر عليه بوجوب الاشتراك في وزارته ، أصر هذا بدوره على الرفض ، ولما فاتح الملك فيصل السيد الهاشمي في أمر ترشيحه لمنصب وزير المعارف اعتذر الهاشمي عن قبول المنصب الوزاري لاسباب يطول شرحها [1]

---

(١) سألنا السيد طه الهاشمي عن صحة تكليفه بالمنصب الوزاري ، ورفضه التكليف ، فكتب الينا يقول : « ما ذكرتموه صحيح . انا شخصياً لا أظن أن السويدي أراد أن يستغل مواهبي ، ولعله اراد بادخالي في الوزارة ان يأمن جانب المرحوم اخي . وكان فخامة نوري السعيد ايضاً يصر كل الاصرار على دخولي في الوزارة ولعله هو الذي اشار على المرحوم الملك فيصل بأن يقنعني ودمتم ٢٣/٣/١٩٤٠

❋ حيرة الناس ❋

لاحظ الناس أن هيأة « الوزارة السويدية الاولى » تكونت من هيأة « الوزارة السعدونية الثالثة » نفسها مع أن حزب التقدم الذي تستند الوزارتان « المستقيلة والجديدة » اليه كان قرر أن لايعضد أية وزارة لا تعضد التعديلات التي أراد السعدون إدخالها على الاتفاقيتين المالية والعسكرية، واخذتهم الحيرة والدهشة في تعليل هذا التراجع

ومع أننا لانؤمن بالحزبية ، ولا نثق بمعظم المناهج والمبادئ التي بشرت بها معظم الاحزاب السياسية في العراق فقد وجدنا رئيس الوزارة الجديدة يتجه اتجاها جديداً في بحث العلاقات بين بريطانيا والعراق ، بعد أن اتعبت المفاوضات الجانبين العراقي والبريطاني زمناً طويلا دون التوصل إلى نتيجة حاسمة كما هو صريح منهاج وزارته الآتي نصه :

❋ منهاج الوزارة ❋

لما عقد المجلس النيابي جلسته الاربعون في يوم الاثنين الموافق ٦ مايس ١٩٢٩م انتصب رئيس الوزراء وتلا منهاج وزارته الجديدة وهو :

سادتي الكرام ! إني وزملائي مغتبطون لتقدمنا إلى مجلسكم الموقر بخطة وزارتنا ، وبما تنوي القيام به من الاعمال طيلة اضطلاعها بمسؤولية الحكم ، مستندة على ما أولاها إياه حضرة صاحب الجلالة الملك المعظم من ثقة ، وما تأمل ان تتمتع به من اعتماد من لدن مجلسكم العالي ومما يزيد في اغتباطنا هذا اننا نتمكن اليوم من مكاشفة حضراتكم في موضوع المفاوضات التي جرت بين العراق وحليفته في الخريف الماضي

تعلمون أيها السادة أن العراق لم يقبل بمعاهدة ١٩٢٢ ، بما فيها من قيود ثقيلة ، إلا حرصاً على سلامة كيانه ، واعتماداً على حسن نية الحليفة العظمى، التي أعربت في فرص مختلفة عن استعدادها لمعاضدته على السير في مضمار الرقي والتكامل ، حتى يصبح في وقت قريب قادراً على النهوض بنفسه ، وتحمل الأعباء التي تترتب عليه كدولة مستقلة .

مرت الايام والعراق يتقدم نحو الرقي الاجتماعي والاستقلال السياسي ، وقد كانت الآمال متجهة إلى أن حلول سنة ١٩٢٨ التي كان يجب أن تنتهي فيها معاهدة ١٩٢٢ بموجب البروتكول المؤرخ ٣٠نيسان ١٩٢٣ ، سيكون مبدأ لدور خطير في حياة هذه البلاد السياسية ، يقضي على كثير من الشواذ الذي يتخلل الوضع المستثنى ، المستند إلى أحكام المعاهدة المذكورة ، غير أن ظهور قضية الموصل ، وحاجة العراق إلى الاحتفاظ بجميع أراضيه ، قد جعل من الضروري عقد معاهدة ١٩٢٦ ، التي مددت أجل المعاهدة الاولى إلى ٢٥ سنة ، مما أدى إلى التأخير في بلوغ

الوزارة السويدية الاولى



رئيس الوزراء ووزير الخارجية
ووزير الاوقاف
توفيق السويدي



وزير الداخلية * عبد العزيز القصاب



وزير العدلية *داود الحيدري



وزير المالية * يوسف غنيمة



وزير الدفاع * محمد أمين زكي



وزير المواصلات والاشغال * عبدالمحسن شلاش



وزير المعارف * خالد سليمان



وزير الري والزراعة * سلمان البراك

الغاية التي يصبو إليها كل عراقي صميم ، وهي إنهاء العلاقات المستثناة بين الحليفتين ، والتخلص منها في أقرب وقت مستطاع . ومع ذلك فإن معاهدة ١٩٢٦ لم تمس أحكام المادة الاولى من الاتفاقيـة العسكرية ، التي نصت على تولي العراق المسؤولية التامة عن تأييد الانتظام الداخلي ، والدفاع ضد التعدي الخارجي في ١٩ كانون الاول ١٩٢٨ كما أنها احتوت على نصوص تمكن العراق من مطالبة حليفته في كل أربع سنوات مرة ، بأن تنظر في مسألة إدخال العراق في عصبة الامم ، وفي مسألة تعديل الاتفاقيتين المالية والعسكرية

وعندما قرب موعد النظر في المسألتين السالفتي الذكر ، وجد أنـه من المرغوب فيه وضع معاهدة جديدة تحل محل معاهدة ١٩٢٢ وذيولها ، ومعاهدة ١٩٢٦ ، وتنص على ترشيح العراق للدخول في عصبة الامم في تاريخ معين ، وتنتهي مسؤوليات بريطانية ، كما هو منصوص عليه في الاتفاقية العسكرية ، وبناء على ذلك جرت المفاوضات بين الطرفين ، وفي النتيجة عقدت معاهدة ١٩٢٧ ، وقد كان من المتفق عليه - بناءً على رغبة بريطانية الشديدة - أن لا تنفذ هذه المعاهدة إلا بعد تعديل الاتفاقيتين : المالية والعسكرية ، حتى تبرم هـذه الوثائق كلها ، وتصبح نافذة الحكم في آن واحد .

لا ترى وزارتنا حاجة لأن تعلق شيئاً على ما اتت به معاهدة سنة ١٩٢٧ من تبدل في وضع العراق السياسي ، لأن هذه المعاهدة لم تنفذ حتى يومنا هذا ، وقد أصبحت بطبيعة الحـال مهملة بسبب عدم تمكن الطرفين من الاتفاق على تعديل الاتفاقيتين

وقد بدأت المفاوضات فعلا في تشرين الاول ١٩٢٨ بين ممثلي الحكومتين ، وذلك لتعديل الاتفاقيتين المذكورتين . وقد كانت غاية الحكومة العراقية أن تحصل على تعديلات تلائم التقدم الذي أحرزه العراق خلال الأربع سنوات المنصرمة ، وبعد المداولات المستفيضة لم يتمكن كل من الطرفين من إيجاد حل ، رغماً عما أبدياه من حسن نية ، إذ ظهر أن نقطة نظر كل منهما تصطدم في كثير من المواضيع ، وان التوفيق بينهما من الامور الصعبة التي لا يمكن التغلب عليها .

ان أهم النقاط التي لم يحصل الاتفاق عليها تتلخص فيما يلي : -

١ - تولي العراق المسؤولية التامة عن الدفاع

٢ - قيادة القوات المشتركة

٣ - إدارة الأحكام العرفية

٤ - سلطة قائد القوات الجوية

٥ - مدة الاتفاقيتين العسكرية والمالية

٦ - مسؤولية العراق المالية عن قواته الخاصة البرية والجوية

٧ – مصروفات المعتمد السامي وحاشيته

٨ – الاعفاء من الرسوم الكمركية

٩ – السكك الحديدية

لقد كان من الضروري ، بعد أن ظهرت النتيجة السلبية للمفاوضات ، أن توجه الانظار إلى طريقة أخرى يستطاع أن تتحقق بها أماني البلاد ورغباتها ، وذلك بواسطة إنهاء المعاهدات الحالية عن طريق دخول العراق في عصبة الامم في زمن معين ، وبناء عليه كانت قد بذلت الجهود المتواصلة في سبيل الحصول على تصريح قطعي بترشيح العراق للدخول في العصبة في وقت قريب جداً ، خال من كل قيد وشرط . إن هذه الجهود ، وإن كانت لم تثمر بعد ، إلا انه لا يوجد ما يدعو إلى قطع الرجاء من الحصول على التصريح المذكور ، إذا عولجت الامور بالصبر وطول الاناة

لقد تبين بالاختبار ان المفاوضات قد أشغلت الحكومات العراقية المتتابعة أزماناً طويلة من دون جدوى ، فأعاقتها عن الانصراف إلى تحسين أحوال البلاد الداخلية ، كما ان اتخاذ سياسة سلبية في هذا الصدد ، وبقاء البلاد مدة طويلة بدون حكومة مسؤولة تتولى اعباء الحكم قد أورثها أضراراً جمة ، كما قد يورثها ضياع حقوقها المكتسبة مما لا يمكن الاستمرار عليه ، لذلك اعتزمت وزارتنا انتهاج خطة عملية مثمرة ، من شأنها رفع المستوى الاقتصادي والعلمي ، مع بذل الجهود العظيمة لتحسين الموقف السياسي ، وانتهاز كل فرصة سانحة لتحقيق الرغبات القومية ، ولا تود وزارتنا أن تتقدم بمواعيد خلابة لكنها صعبة التنفيذ ، إنما هي ترغب أن تعالج أعمالا مستطاعة ومتناسبة مع قدرة البلاد المالية ، فهي ستسير بمقتضى أحكام معاهدة ١٩٢٢ وذيولها ، ومعاهدة ١٩٢٦ ، بما في ذلك الاحكام الموجودة في الاتفاقيتين المالية والعسكرية ، فيما يختص بتولي العراق المسؤولية التامة ، وستستمر على التمسك بحقوقها المنصوص عليها في تلك الوثائق ، كما أنها ستواضب على استعمال سلطاتها الدستورية بحرية ، وتسعى لتوطيد الشعور بالمسؤوليات الملقاة على عاتق الحكومة ، بمقتضى هذه السلطات ، وتنفيذ ذلك كله من قبل الوزراء المسؤولين أمام مجلس الأمة

ترى وزارتنا أن البلاد تحتاج إلى إحصاء رسمي لبيان عدد نفوس سكانها بالضبط ، و ان عملية تسجيل النفوس أمر ضروري يجب الاعتناء به ، وإكماله في أقرب وقت مستطاع . وهي ترى أيضاً أن هنالك ضرورة قصوى لتنقيح نفقات خدمات الدولة ، و إجراء وفور كبيرة لصرفها على مشاريع مثمرة ونافعة .

إن بقاء الجيش في حالته الحاضرة ، وتحميل البلاد مصاريفه الكبيرة ، بدون أن تحصل على نتائج ملموسة منه ، أمر لا يمكن دوامه اكثر ، فوزارتنا عازمة على حسم هذه المشكلة نهائياً

وذلك بتقديم اقتراحات قطعية بشأن النظام العسكري في البــلاد إلى مجلس الامة في دورته الاعتيادية الآتية

أما سائر المشاريع المفيدة ، كمشروع خزان الحبانية ، وخزان عقرقوف ، وإصلاح التلفونات وتخفيض أجورها تخفيضاً هاماً ، وحل مشكلة المنازل ، وأعمال التثقيف العامة ، والعملة ، والبنك الأهلي ، وتحسين المنتوجات الوطنية كالتبغ ، والقطن ، والتمر ، وتشجيع إصدارها ، وتـأمين رواجها في الاسواق الاجنبية ، وغير ذلك من الامور المهمة ، فهي بلا شك من جملة وظـائف وزارتنا الاصلية ، ولا نرى هنالك حاجــة إلى تنظيم قوائم طويلة مشحونة بهذه الاعمال وأمثالها إذ أنها لا تريد أن تضيع على مجلسكم الموقر أوقاته الثمينة بسماع وعود قد لا يتسنى تحقيقها في القريب العاجل

فنحن بموقفنا هذا نكتفي بأن نطلب مؤازرة مجلسكم الموقر لتأييد حقوق هــذه البلاد عهداً أو فعلا مؤملين أن يوفقنا المولى لتحقيق رغبات البلاد . اه [1]

❋ مناقشة منهاج الوزارة ❋

ما كاد رئيس الوزراء ينتهي من تلاوة منهاج وزارته حتى هاجت المعارضة وماجت ، وطالبت بالحاح أن يؤجل المجلس العالي مناقشة المنهاج إلى جلسة مقبلة ، ليتسنى لنواب الامة قراءته وتفهم معانيه ، ولكن رئيس الوزراء أصر على أن تجري هذه المناقشة في الجلسة النيابية نفسها ، ولما وضع اقتراح التأجيل في التصويت رفضته الاكثرية الحكومية

قال نائب بغداد ، محمد جعفر أبو التمن : « ان الوزارة الحــاضرة الفت من انقاض الوزارة السابقة ، التي كثيراً ما قام رئيس الوزراء الحاضر ، والذي كان ركن الوزارة السابقة ، والبارز فيها ، وكثيراً ما كان يعد المجلس بمسائل كانت موضع البحث ، والتي كان يتفاءل من نتائجها . وما كنت لأعتقد ، بعد اعلانه باسم الحكومة السابقة فشل المفاوضات ، أن يقبل تحمل المسؤولية فيؤلف وزارة . . . » [2]

وقال نائب بغداد ، ياسين الهاشمي : « أنا استغرب كيف يتفق شخصان على مبدأ واحد ، يأتي أحدهما بمبدأ والحكومة البريطانية لا توافق عليه ، ويترك المسؤولية ، وينسحب ، والثـاني يقول اني سائر على نفس المبدأ ، ويأتي ويجلس ثم يقول ان هذه المبادئ انما هي المبادئ المدرجة في العهود التي قبل بها مجلس الامة ، والعبارة التي يتمسك بها في منهاجه تقول « فهي ستسير بمقتضى أحكام معاهدة ١٩٢٢ وذيولها ومعاهدة ١٩٢٦ بما في ذلك الأحكام الموجودة في الاتفـاقيتين

(١) محاضر مجلس النواب : الدورة الانتخابية الثانية : اجتماع ١٩٢٨/١٩٢٩ص٥١٩/٥٢١
(٢) المصدر نفسه ص (٥٢٤)

المالية والعسكرية فيما يختص بتولي العراق المسؤولية التامــة » وفي سجل المواد المرفوضة المادة الاولى « تولي العراق المسؤولية التامة عن الدفاع » فبماذا تتمسك يازميلي المحترم المنكود الحظ، الذي جاءت بك الظروف لأن تكون رئيساً في هذا الوقت؟ »(١)

وقال نائب ديالى، محمود صبحي الدفتري: « أنا لا أرى لزوماً للمنهاج في هــذه البلاد لأنه ما رأينا يوماً من الايام أتتنا حكومة بمنهاج وطبقته، فإذا كانت الحكومة تأتي بمنهاج معين ثابت وتطبق القسم القليل منه، وتبقي القسم المهم منه، من دون تطبيق، فما الفائدة من المنهاج؟ »(٢)

وردّ رئيس الوزراء، توفيق السويدي، على اعتراضات المعارضين بقوله:

« إن ما يجب أن يفهم – وأرجو أن يفهم – هو أن الموقف الذي تمشت عليه الوزارة السعدونية لم يتغير، وأننا لازلنا مواضبين على التمسك بعين المبادىء التي قيل عنها أننا عدلنا أوحدنا عنها، تلك المبادىء التي إن كان فيها شرف عظيم لفخامة السعدون، فيها أيضاً شرف يعني شخصياً، بصفتي أحد المفاوضين، ويمس ايضاً رفقــائي المفاوضين واني لم أحد قيد شعرة عما تحسست به أنا ورفقائي عن النقاط التي طالبنا بها وتمسكنا بها »(٣)

وانتهت الجلسة بعد أن منح المجلس الوزارة ثقته بأكثرية (٥٦) صوتاً ضد ستــة عشر صوتاً وانفض الاجتماع

* قرعة الاعيان *

تنص المادة الثانية والثلاثون من « القانون الاساسي العراقي » على أن:

« مدة العضوية في مجلس الاعيان ثماني سنوات، على أن يتبدل نصفهن في كل أربع سنين، ويجوز اعادة تعيين الاعضاء السابقين، والنصف الاول، لأجل التبديل الاول، يفرز بالاقتراع »

ولما كان « مجلس الامة العراقي » قد اجتمع لاول مرة في ١٦ تموز سنة ١٩٢٥م فقد جرى الاقتراع القانوني على نصف أعضاء « مجلس الاعيان » في يوم ١٣ حزيران ١٩٢٩م بحضور الملك فيصل فأسفر عن فوز:

١– محمد الصدر ٢– عدّاي الجريان ٣– آصف وفائي ٤– عبدالله النقيب ٥– فخري جميل ٦– حسن الشبوط ٧– مولود مخلص ٨– يوسف غنا نوئيل ٩– محمود الاسترابادي ١٠– عبد الكريم السعدون

أما الذين سقطوا في القرعة فكانوا:

---

(١) المصدر نفسه ص (٥٣٨)
(٢) المصدر نفسه ص (٥٣٤)
(٣) المصدر نفسه ص (٥٣٦)

١١- يوسف السويدي ١٢- جميل الزهاوي ١٣- ابراهيم الحيدري ١٤- عبد الله صافي ١٥- صالح باش أعيان ١٦- محمد علي فاضل ١٧- مناحيم دانيل ١٨- الحاج سعيد ١٩- عبد الحسين كليتدار ٢٠- عبد الغني كبة

واستناداً إلى المادة الـ (٣٢) من القانون الاساسي أصدر الملك فيصل ارادته الملكية في يوم ١٢ تشرين الاول ١٩٢٩م باعادة تعيين الذوات الآتية أسماؤهم أعضاء في مجلس الاعيان وهم :

١- ابراهيم الحيدري ٢- عبد الله صافي ٣- الحاج سعيد ٤- مناحيم دانيل ٥= محمد علي فاضل

وفي يوم ١٢ (تشرين الاول) من هذه السنة ايضاً اصدر الملك فيصل ارادته بتعيين :

٦= السيد نور الياسري ٧- عبد اللطيف المنديل ٨= محمد علي بحر العلوم

اعضاء في المجلس المشار اليه

وفي يوم اول تشرين الثاني ١٩٢٩م صدرت الارادة الملكية بتعيين ٩= الحاج ياسين الخضيري

ولما كان العين يوسف السويدي قد لبى دعوة ربه في منتصف عام ١٩٢٩م بقيت العضوية العاشرة في مجلس الاعيان شاغرة حيناً من الدهر مؤاساة لآله وذويه

✻ بين العراق وسورية ✻

كانت « سورية » أحد الاقسام التي تكوّن « الانبراطوية العثمانية » كما كان « العراق » أحد أجزاء هذه الانبراطورية . فلما انتهت الحرب العالمية الاولى ، بسلخ الأجزاء العربية من تلك الانبراطورية ، وإقامة كيانات مستقلة لكل منها ، حسب الخطط الاستعمارية التي رسمتها اتفاقية سايكس = بيكو السرية ، قضت المصالح في هذه الكيانات أن تعقد اتفاقات ثنوية بينها ، كما لو كانت تعقد بين الدول الاجنبية ، وفيما يلي نص الاتفاقية المعقودة بين الحكومة العراقية ، وبين السلطات الفرنسية المنتدبة في سورية ولبنان حول استرداد المجرمين ، بعد مفاوضات استغرقت زمناً ليس بقصير :

✻ اتفاق مؤقت لاسترداد المجرمين ✻

عقد هذا الاتفاق الموقت الآتي :

بين فخامة توفيق بك السويدي ، وزير الخارجية للحكومة العراقية ، وفخامة المسيو هنري بونسو ، المعتمد السامي للجمهورية الافرنسية في سورية ولبنان ، استناداً إلى السلطة المخولة لكل منهما يستبدل هذا الاتفاق بماهدة قطعية فيما بعد :

المادة الاولى : يوافق الطرفان المتعاقدان على أن يسلم كل منهما الآخر ، بمقتضى الشروط

المعينة في هذا الاتفاق ، كل من كان :

(أ) متهما او محكوما عن جريمة ارتكبت في العراق ، ووجد في سورية أو لبنان ، سواء كان فاعلا أصليا أو معيناً .

(ب) اومن كان محكوماً او متهما عن جريمة ارتكبت في سورية ولبنان ، ووجد في العراق سواء كان فاعلا اصليا او معينا

المادة الثانية : لا يسمح بالاعادة مالم يكن الشخص المطلوب استرداده متهما او محكوماً بالحبس سنة واحدة ، او بعقوبة اشد ، عن جريمة تستلزم بموجب قوانين كلا القطرين عقوبة لا يقل حدها الاعظم عن الحبس سنة واحدة

المادة الثالثة : لا يحاكم الشخص الذي سمح باعادته إلا عن الجريمة التي وقع طلب الاسترداد من أجلها ، أوعما يتعلق بها من الافعال التي تظهر بعد الاسترداد

إذا برئ من هذه التهم ، فلا يجوز توقيفه او محاكمته عن أية جريمة اخرى ، مالم يمنح في بادئ الأمر فرصة وتسهيلات معتدلة لأجل العودة إلى القطر الذي كان قد سلمه فيعرض عن ذلك

لا يطبق هذا الشرط على الجرائم التي ترتكب بعد الاسترداد

المادة الرابعة : لا يسمح بالاعادة عن جريمة سياسية ، او عسكرية . وإذا تبين للسلطات الحكومية ، التي رفع طلب الاسترداد اليها ، أن الجريمة ذات صبغة سياسية، او أن طلب الاسترداد وقع بغية محاكمة المتهم، او معاقبته عن جريمة سياسية ، فإنها تطلب إلى حكومة البلاد ، التي طلبت الاسترداد ، ان تقدم إيضاحات بذلك ، وتعطي جميع المعلومات اللازمة

لا تعتبر الافعال الآتية جرائم سياسية : —

(أ) جميع أفعال القسوة ، أو قطع الطريق ، أو السرقة ، المصحوبين بالقسوة ، سواء ارتكبها شخص واحد ، أو عصابة ضد الافراد ، أو ضد أموالهم الخاصة ، أو ضد السلطات المحلية ، أو ضد السكك الحديدية ، أو غيرها من وسائط النقل والمواصلات

(ب) كل جريمة موجهة ضد شخص معتمد صاحب الجلالة البريطانيـــة في العراق ، أو معتمد الجمهورية الفرنسية في سورية ولبنان، أوضد شخص رئيسي الحكومتين، أوضد احد أفرادعائلاتهم

المادة الخامسة : (ا) يحتفظ المعتمد السامي في سورية ولبنان لنفسه بحرية الرأي المطلقة في تسليم السوريين أو اللبنانيين أو رفض تسليمهم . وكذلك تحفظ الحكومة العراقية لنفسهابحرية الرأي المطلقة في تسليم العراقيين أو رفض تسليمهم .

(ب) وكذلك يحتفظ المعتمد السامي لسورية ولبنان بنفس حرية الرأي في رعايا الافرنسيين الذين ارتكبوا جريمة في العراق .

(ج) وتحتفظ الحكومة العراقية أيضاً بنفس حرية الرأي في أحد الرعايا البريطانيين الذين ارتكبوا جريمة في سورية أو لبنان

المادة السادسة : كل طلب استرداد يجب ارساله بواسطة المراجع الديبلوماسية المستخدمة على الأصول بين الطرفين المتعاقدين .

المادة السابعة : يجب أن يكون طلب الاسترداد مصحوباً : —

(أ) بمذكرة توقيف ، أو أمر بالقاء القبض صادر من سلطة عدلية ذات اختصاص ، ومتضمنة نوع الجريمة ، ونسخة من نص القانون الذي سيبنى الحكم عليه

(ب) ببيان مفصل ، على قدر الامكان ، يتضمن هوية الشخص المتهم ووصفه

(ج) بنسخة صحيحة من الاعترافات ، والافادات التي ، اخذت بعد حلف اليمين ، مصدقة من قبل الحاكم الذي أجرى التحقيق في القضية

المادة الثامنة : تطبق القاعدة نفسها ، عند ما يكون الاسترداد خاصاً بشخص قد حكم عليه غيابا ، او في حالة التمرد ، غير انه في هذه الحالة يجب أن يكون الطلب مصحوباً بخلاصة الحكم ، أو أمر تنفيذ الحكم ، وبنسخة من المادة القانونية التي بني عليها الحكم .

المادة التاسعة : إذا كان طلب الاسترداد خاصاً بشخص محكوم بحكم صدر في حضوره ، فيجب ان يكون طلب الاسترداد مصحوباً بما يأتي : —

(١) نسخة من كل الحكم أو امر تنفيذ الحكم

(٢) بيان بهوية الشخص المحكوم ، الذي يجب أن يكون مفصلا على قدر الامكان

(٣) نسخة من المواد القانونية التي بني عليها الحكم .

(٤) شهادة من سلطة عدلية ذات اختصاص ، تتضمن أن الحكم واجب التنفيذ

المادة العاشرة : على الحكومة التي تتلقى طلباً باسترداد شخص ، أن تقتنع اولا بأن الجريمة هي مما يجب اجراء الاسترداد من اجلها ، بموجب هذه الاتفاقية ، فإذا اقتنعت الحكومة من هذه النقطة ، فعليها ان تصدر أمراً بتوقيف هذا الشخص ، وبإجراء التحقيق في القضية ، وفي نهاية التحقيق إذا اقتنعت الحكومة ان الشخص الموقوف هو الشخص المتهم بالجريمة ، وانه توجد أدلة كافية لتبرير محاكمته عن الجريمة ، فعليها أن تصدر أمراً بالاعادة

المادة الحادية عشرة : (١) إذا كان الشخص المطلوب من قبل أحد الطرفين المتعاقدين ، وفقاً لهذه الاتفاقية ، مطلوباً ايضا من قبل دولة أوبضع دول أخرى ، بسبب جرائم قد ارتكبت ضمن اختصاص قضائها ، فيجب تسليمه إلى الدولة التي قدمت طلبها قبل غيرها ، إلا إذا صرفت النظر عن طلبها هذا

(ب) كل شخص تصدر بحقه إحدى الحكومتين أمراً بالتسليم ، يجب تسليمه بموجب ذلك الأمر إلى وكلاء الحكومة الاخرى ، الذين لهم صلاحيــة على تسلمه ، وستعطي كل حكومة امثال هؤلاء الوكلاء جميع المساعدات التي تكون ضرورية لتمكينهم من نقل الشخص المسلم .

المادة الثانية عشرة : لكل حكومة الحرية في اطلاق سراح أي شخص موقوف ، إذا لم يؤخذ خلال شهرين من ابلاغ الحكومة الأخرى بأمر الإسترداد .

المادة الثالثة عشرة : على الحكومة التي تطلب الاسترداد ، أن تدفع إلى الحكومة الأخرى جميع المصاريف الواقعة لتنفيذ الطلب ، ولتسليم الشخص

يجب حسم التأدية بشهادة تعطى من مدير الأمور العدلية في سورية ، أو من وزير العدلية في العراق

المادة الرابعة عشرة : تنفذ هذه الاتفاقية من تاريخ توقيعها ، ويمكن انهاؤها من قبل أحد الطرفين المتعاقدين ، بارسال إخبار في هذا المعنى إلى الحكومة الاخرى ، قبل ستة اشهر

لأجل ما ذكر اعلاه أمضى الموقعون أدناه هذه الاتفاقية : كتب في بغداد في ٢٣ ايار ١٩٢٩

Beyrouth le 6 Mai 1929
HENRI PONSOT

توفيق السويدي

التعرفة الكمركية

شعرت وزارة المالية بضرورة تزييد عائداتها الكمركية ، من بعض الصفوف التجـارية ، فقررت وضع لائحة قانونية « للتعرفة الكمركية » والتقدم بها إلى مجلس الامة لتشريعها ، في أوائل حزيران ١٩٢٩م. ولكن قبل أن تعرض اللائحة للابرام ، وقعت مضاربات في الاسواق اضرت بالحكومة وبالأهلين معاً ، وأدت إلى أن يهاجم المعارضون الوزارة السويديه متهمين اياها بـ :

« إما أن تكون الحكومة هي التي أفشت السر ؛ أو الحزب الذي رجعت إليه — وهوحزب التقدم — هو الذي أفشى السر . فإذا كان الحزب بريئاً ، وحقيقة هو بريء ، فالحكومة هي التي إذن أفشت السر ، فيجب أن تسأل الحكومة عن هذا الأمر » (١)

وفي اليوم الثامن من شهر حزيران سنة ١٩٢٩وقف وزير المالية ، يوسف غنيمة ، ليرد التهمة عن الحكومة فقال :

« الحكومة بلغها أن هناك اشاعات في الاسواق ومضاربات في أنواع معلومة كانت في ضمن ما تنوي الحكومة تقديمه في هذه اللائحة ، وعندما سمعت المضاربات التي حصلت على أنواع لم يكن قسم منها في هذه اللائحة. . . وبما انها من الخطط السرية راجعت فخامة رئيس الوزراء في المسئلة

(١) محاضر مجلس النواب « الدورة الانتخابية الثانية ص ٨٢١

وتداولت معه ومع مدير الكمرك ومستشار المالية بصورة سرية عن هذه القضية . أما المضاربات التي جرت الاشاعة عنها فلم تكن مبثوثة بين التجار بشكل اللائحة المنوي تقديمها ، لأن المضاربات صارت على أشياء لم تكن داخلة فيها ، بل يظهر ان الخبر شاع بأن هناك تعرفة كمركية ستقدم وأن وزارة المالية قائمة بواجبها في تحقيق الامر وايجاد المسؤول الذي أفشى هذا السر ، والآن لا يمكنني أن اعطي ايضاحات زائدة عن التحقيقات الجارية في هذا الأمر ، ولكن الحكومة إذا توصلت إلى النتيجة فستعطي المعلومات بصورة اوسع » (١)

والواقع ان المعارضة كانت تعتقد بأن المضاربات التي أجراها بعض التجار ، ولا سيما في شراء السكر والشاي ، انما أجروها لمصلحة رئيس الوزراء. على حين أن الرئيس المشار اليه يصرح في مذكرته المنشورة في آخر هذا الفصل بقوله « انتهت التحقيقات الخاصة بالتعرفة الكمركية وتبين من خلالها أن ليس لاحد من أعضاء الحكومة دخل فيها ، وعرضت نتائجها على البلاط ، وهدأت سورة الغضب وعادت الامور إلى مجاريها الطبيعية .

بينما كتب الينا وزير المالية ما يلي :

عزيزي السيد عبد الرزاق افندي الحسني بغداد ٢٩ ديسمبر ١٩٣٠

جوابا على سؤالكم عن لائحة التعريفة الكمركية التي نوت الحكومة تقديمها في سنة ١٩٢٩ إلى مجلس الامة ثم ضربت صفحا عنها فإنكم تجدون إيضاحات مسهبة عن هذه القضية بينتها إلى مجلس النواب بصفة كوني وزيراً للمالية يومئذ وذلك في الجلسة السادسة والخمسين من الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٢٨ في يوم السبت المصادف ٨ حزيران ١٩٢٩ راجعوا ص ٨٢٢و٨٣٢ من مذكرات المجلس لذلك الاجتماع

ومما يؤسف له أن الحكومة لم تتوصل إلى الوقوف على مصدر ذلك الافشاء مهما بذلت من الجهود واتخذت من الوسائط بل بقي هذا الامر في طي المجهولات والمستقبل كفيل في إزاحة الستار عن هذا السر والسلام

التوقيع — يوسف غنيمه —

❊ جسر الفلوجة ❊

كانت « شركة السير جون جالسون » الانكليزيــة قد منحت في آذار ١٩٢٧م تعهد انشاء جسر حديدي دائم على نهر الفرات في « الفلوجة » بمبلغ قدره (٦٥،٨٤٢) ليرة انكليزية على أن يتم العمل خلال ستة عشر شهراً من ذلك التاريخ . وقــد حدث في شتاء سنة ١٩٢٨م فيضان

(١) المصدر نفسه ص ٨٣٢

أدى إلى انهيار الدعائم المؤقتة لبناء هذا الجسر ، وغرق اسطوانتين ، فأرادت الشركة أن تتخلص من الاضرار التي لحقت بها من جراء هذا الفيضان فادعت إن أسباب ما وقع نشأت عن :

١- تأخر دائرة القطار عن نقل مواد الجسر من البصرة إلى الفلوجة

٢- إعطاء وصف مغلوط من قبل الحكومة عن طبيعة النهر في موضع العمل

٣- انهدام أعمال الجسر البدائية من جراء تعلية السدود الغربية للفلوجة

وطالبت بتعويض قدره ٣٠،٠٠٠ ليرة انكليزية وأن تقوم الشركة باكمال الجسر نيابة عن الحكومة ، أي بطريق الامانة ، فرفضت الحكومة هذا الطلب ، واتخذ مجلس الوزراء قراراً في ٢٣ تموز ١٩٢٩ م باحالة القضية على التحكيم للبت في النقاط التالية :

أ- عما إذا كانت الحكومة أو وكلاء التاج ملزمين أم لا بدفع إلى المقاولين أي مبلغ اضافي عن المبلغ ٩٣٦٣/٩/٣ ليرة انكليزية الذي استرده وكلاء التاج من أصحاب الضمان بمقتضى أحكام بوليسة الضمان ، وعما إذا يجب دفع المبلغ الاضافي هذا = إذا وجد = إلى المقاولين عملا بالمادة ١٢ من المقاولة أم لا ؟ ومن المسلم به ان وكلاء التاج يجب اعتبارهم كفريق يهمهم الامر لاصدار الحكم عن هذه المسألة .

ب- عما إذا كانت الحكومة مسؤولة عن جميع الخسائر أو الضرر أو قسم منه الذي تسبب من جراء الفيضان أم لا ؟

ج- عما إذا كانت الحكومة مسؤولة عن دفع إلى المقاولين تعويضات عن التأخير المزعوم تسببه من قبل السكك الحديدية أم لا ؟

د - من يتحمل اجور المحكم والمقدر القانوني

وبعد استقالة « الوزارة السويدية الاولى ، صدر قرار التحكيم في ٥ ايار من سنة ١٩٣٠م وإذا به ينص على عدم مسؤولية الحكومة العراقية في الامرين أو ب أما ما ورد في الفقرة (ج) فقد الزم القرار الحكومة بالاضرار الناجمة عن تأخير شحن مواد الجسر بالقطار من البصرة إلى الفلوجة ، على أن تقدر هذه الاضرار من قبل المهندسين الاستشاريين كما ألزم القرار الحكومة والشركة باجور التحكيم مناصفة

بعد أن انتهت الشركة من انجاز الجسر الذي تعهدت به ، طالبت بمبلغ قدره ٤٢،٦٠٠ ليرة انكليزية عن كلفة الاعمال الاضافية التي طلب اليها القيام بها ، وعن التعويضات المستحقة عن تأخير نقل المواد بالسكة الحديدية ، فاستبهظت الحكومة العراقية هذا المبلغ وأوفدت أحد المهندسين البريطانيين ، المستخدمين في دواوينها ، إلى لندن لمناقشة الشركة الحساب المزعوم امام المهندسين الإستشاريين فقضى هؤلاء بأن تدفع الحكومة إلى الشركة مبلغاً قدره ٢٣،٥٤٢ ليرة انكليزية

بدلا من المبلغ المطالب به من قبلها

﴿ حوادث وامور متنوعة ﴾

١= ألغت « الوزارة السويدية الاولى » وزارة الاوقاف ، وجعلتها مديرية عامة ملحقة بديوان مجلس الوزراء اعتباراً من ٢ تموز سنة ١٩٢٩

٢- نعت أنباء المانيا السيد طالب النقيب « وزير الداخلية في الوزارة النقيبية الاولى » يوم ١٦ حزيران ١٩٢٩

٣- ونعت أنباء الاستانة في يوم ١٩ تموز ١٩٢٩م السيد صبيح نشأت الذي كان وزيراً للمواصلات والاشغال والمالية وغيرهما اكثر من مرة

٤- حاولت الوزارة تحقيق « مشروع الخبانية » ورأت أن تتدارك نفقاته من واردات النفط ولكن الأجل وافاها قبل ان تحققه

٥ - كان الملك أمان الله خان قد فقد عرشه في الأفغان ، اثر محاولته ادخال بعض النظم الاوربية في ملكه لم يقره الرجعيون عليها ، فجاء إلى بغداد في ١٣ تموز ١٩٢٩ تصحبه أميرات وامراء البيت المالك ، واستقبل من قبل الملك فيصل استقبالا فخماً وبعد أن زار واسرته المراقد المقدسة في العراق غادر البلاد إلى ايران في ٢١ من الشهر المذكور

٦- غادر وزير المالية ، يوسف غنيمة ، العراق إلى أوربا باجازة رسمية في ٢٥ تموز ١٩٢٩م فصدرت الارادة الملكية باسناد منصب وزارة المالية بالوكالة إلى وزير الدفاع ، محمد أمين زكي ، وقد استقالت « الوزارة السويدية الاولى » والوزير المذكور في الخارج

٧- بينما كانت « مواكب العزاء الحسيني » تقوم بواجباتها الدينية في كربلا يوم ٢٠ صفر ١٣٤٨ (٢٧ تموز ١٩٢٩) على عادتها السنوية إذ حدث عراك عنيف بين موكب الكاظمية وموكب النجف اسفر عن قتل ثلاثة اشخاص وجرح عشرة ، وكان كل من الموكبين المذكورين يريد الدخول إلى صحن الامام (ع) قبل غيره

٨- وصل بغداد في يوم ١٥ تموز ١٩٢٩م وزير ايران المفوض في العراق ، سميعي خان ، فاستقبل استقبالا فخماً بوصفه أول وزير ايراني مفوض يصل العراق ممثلا عن حكومته الانبراطورية الايرانية . وفي ١١ آب من هذه السنة وقع الاتفاق الموقت الآتي ذكره :

﴿ الاتفاق مع ايران ﴾

بحثنا عن العلاقات العراقية - الايرانية بحثاً مفصلا أثناء الكلام على « الوزارة السعدونية الثالثة » في الفصل المتقدم وقلنا أن المفاوضات بين الجانبين « العراقي والايراني » أسفرت عن توقيع

اتفاق مؤقت بين العراق وايران في ١١ آب سنة ١٩٢٩ وان هـذا الاتفاق لا يزال يمدد أجله ، ونظراً لاهمية هذه الوثيقة فإننا ننشر نصها فيما يلي :

وزارة الخارجية » بغداد في ١١ آب سنة ١٩٢٩

سيدي الوزير

لي الشرف بأن أحيط معاليكم علماً أنه لما كانت حكومتي متشبعة برغبة صادقة في أن تنهي بأقصر وقت ممكن المفاوضات الجارية مع الحكومة الايرانية بشأن عقد معاهدة صداقة، واتفاقيات الاقامة ، والتجارة والملاحة كذلك اتفاقات خاصة لتنظيم المسائل التي يجب تنظيمها بين الفريقين اللذين يخصهما الامر ، فقد كلفتني أن أبلغ إليكم باسمها الاحكام الآتية لتكون قاعدة موقتة للعلاقات بين بلدينا :

١- إن ممثلي ايران السياسيين والقنصليين في العراق يتمتعون ، على شرط المعاملة المتقابلة ، بالحقوق ، والامتيازات ، والصيانات ، والاستثناءات المقررة بمبادىء وتعامل القانون الدولي العام ، والتي لن تكون بأي حال من الاحوال، أقل من الحقوق، والامتيازات ، والصيانات والاستثناءات الممنوحة إلى الممثلين السياسيين والقنصليين ، التابعين لأكثر الامم حظوة .

٢- للحكومة الايرانية ، بشرط المعاملة المتقابلة ، أن تعين في الاراضي العراقيـة ممثليها القنصليين ، الذين يمكنهم أن يقيموا في أي مكان فيها حيث منافعها من وجهتي الاقتصـاد والثقافة تسوغ اقامتهم ، ومع ذلك لا يمكنهم أن يمارسوا وظائفهم إلا بعـد أن يتلقوا « الاكسكواتر » المعتاد

٣- يقبل الرعايا الإيرانيون إلى الاراضي العراقية ، ويعاملون وفقـاً لقواعد الحقوق الدولية ويجب أن لا يعاملوا بأي حال من الأحوال ، بشرط المقابلة بالمثل ، بمعاملة أقل شأناً من المعاملة التي يعامل بها رعايا أكثر الامم حظوة [1]

لما كانت صلاحية السلطات على النظر في أمور الاحوال الشخصية ستنظم فيما بعد بين الدولتين فإن رعايا احداهما الموجودين في أراضي الأخرى يبقون موقتاً خاضعين في هذه الامور إلى محاكم البلد المقيمين فيه .

---

(١) ... عندما احضرت مسودة الاتفاق المؤقت في بادىء الامر اعترضت الحكومة العراقية على نص المادة الثالثة منها لأنها في الحقيقة لا تمنع الحكومة الايرانية من مطالبة الحكومة العراقية بمعاملة رعاياها في الامور القضائية وفقاً لأحكام الاتفاقية العدلية ، وبنتيجة المذكرات التي تلت ذلك حصل الاتفاق على أن ترسل الحكومة الايرانية كتاباً إلى الحكومة العراقية بخصوص عدم استفادة الرعايا الايرانيين من الاتفاقية العدلية ، وقد تلقت الحكومة العراقية فعلا هذا الكتاب ، وهي تعتبره كافياً لايضاح المادة الثالثة من الاتفاق »

- مدير المطبوعات -

٤- تستفيد، بشرط المعاملة المتقابلة، المحصولات الارضية، والصناعية، الايرانية المستوردة إلى العراق، في جميع الخصوصات، من النظام الذي تعامل به محصولات اكثر الامم حظوة التي هي من هذا النوع .

٥- تدخل الاحكام المذكورة في أعلاه في حيز التنفيذ ابتداء من اليوم، وتبقى معمولا بها إلى أن تعقد المعاهدات والاتفاقيات والاتفاقات المفكر بها في أعلاه أو لمدة سنة على الاكثر

تفضلوا يا سيدي الوزير بقبول فائق احترامي .

عناية الله خان سميعي — توفيق السويدي

المندوب فوق العادة لصاحب الجلالة الانبراطور شاه ايران في العراق — وزير الخارجية لحكومة العراق

✻ الصهيونية في العراق ✻

لمحة تاريخية

« الصهيونية » نسبة الى « صهيون » وهو جبل في « القدس » ويراد بها اليوم : نظام اجتماعي يرمي الى تكوين قومية يهودية محضة، واحياء اللغة العبرية القديمة، وبعث الثقافة اليهودية البحتة، ومن ثم اتخاذ فلسطين العربية وطناً قومياً مستقلا، خاصاً باليهود

وقد تغلغلت هذه الفكرة في نفوس العالم على اختلاف طبقاتهم، وتفاوت درجاتهم، منذ زمن بعيد حتى أنك لن تجد في يوم من الايام يهودياً واحداً لا يتغنى بهذا الحلم اللذيذ، أو يتقاعس عن تحقيق هذه الامنية، ولا سيما وهم يسندون أحلامهم إلى بعض عبارات وردت في التوراة [1]

ولما نشبت الحرب العالمية الاولى في عام ١٩١٤ م كانت « الحركة الصهيونية » في جمود تام وأخذ عدد المؤمنين بالفكرة يتضاءل بالتدريج، ولكن ما كادت « الامبراطورية العثمانية » تشترك في هذه الحرب ضد بريطانية وفرنسة حتى اتضح لليهود أن السيطرة على فلسطين ستنتقل

---

(١) جاء في العدد السابع من الأصحاح الثاني عشر من سفر التكوين « وظهر الرب لابرام وقال لنسلك، أعطي هذه الأرض » - اي ارض فلسطين -

ويدعي اليهود أن ملكهم في فلسطين قد حدد في زمن ابراهيم الخليل، علـى ما جاء في العدد الثامن من الاصحاح الخامس عشر من سفر التكوين، أيضاً، وهو قول الرب « في ذلك اليوم قطع الرب مع ابرام ميثاقاً قائلا : لنسلك أعطي هذه الارض من نهر مصر إلى النهر الكبير نهر الفرات »

ويقولون أن هذا الميراث قد خصص في أولاد إسحاق دون اسماعيل بدليل ماجاء في العدد (٢١) من الاصحاح (١٧) من سفر التكوين « ولكن عهدي أقيمه مع اسحاق الذي تلده لك سارة في هذا الوقت في السنة الآتية

على أن تمسك اليهود بفلسطين يتجلى في العدد الرابع من الاصحاح السادس من « سفر الخروج » ونصه وأيضاً أقمت معهم عهدي أن أعطيهم أرض كنعان، أرض غربتهم التي تغربوا فيها » وفي العدد الثامن من الاصحاح نفسه من هذا السفر، وهو « وأدخلكم إلى الارض التي رفعت يدي أن أعطيها لابراهيم واسحق ويعقوب، وأعطيكم إياها ميراثاً أنا الرب » انتهى المقصود

حتما من أيدي العثمانيين إلى غيرهم ، ولاح لهم « أن انتصار الحلفاء قد يفتح باباً لرجعتهم إلى فلسطين على مجال أوسع كثيراً مما كان يظن ممكناً في ذلك الحين »[1]

وكانت الحكومة البريطانية مرتبكة ، وإمكانياتها الاقتصادية دون إمكانيات خصومها الالمان إذ ذاك ، وأدركت أن كسب صداقة أمريكا وعونها لكسب الحرب يتوقف في الدرجة الاولى على ضمان صداقة اليهود وعطفهم لما لهم من تأثير كبير في الاوساط المالية والسياسية والصحفية ، سواء أكان ذلك في لندن أو في نيويورك . ولكن ضمان صداقة اليهود يتوقف على تحقيق أحلامهم باتخاذ فلسطين وطناً قومياً لهم ، فقررت أن تخطو خطوتها الاجرامية فتنكث بوعودها للعرب، وبعهودها للملك حسين فوجهت إلى زعيم الصهاينة ، البارون دي روتشلد، الكتاب التالي في ٢ تشرين الثاني ١٩١٧ م

« إن حكومة صاحب الجلالة البريطانية تنظر بعين العطف والاستحسان إلى إنشاء وطن قومي في فلسطين للشعب اليهودي ، وأنها ستبذل خير مساعيها لادراك هذا الغرض . على أن يكون من الجلي الواضح أنه لن يتخذ أي عمل يضر بالحقوق المدنية والدينية للطوائف غير اليهودية المقيمة بفلسطين ، أو بوضع اليهود السياسي ، وحقوقهم التي يتمتعون بها في أي بلد آخر . »

وزير خارجية إنكلترة — اللورد بلفور

العرب ووعد بلفور

لم يكن « وعد بلفور » مرغوبا فيه من جانب العرب، ولا سيما العراقيين منهم، ولهذا ما كادت الجموع المتشردة من يهود أوربا تقصد فلسطين حتى قوبلت هجرتهم بسخط شديد ، واحتجاج مستمر ، ومقاومة غير منكرة ، ولكن الانكليز الذين عرفوا من أين تؤكل الكتف، وحذقوا سياسة المكر والخداع ، لم يعيروا الاحتجاجات العربية جانباً من التفاتهم ولم يقيموا وزنا للمقاومة التي ذر قرنها في فلسطين ، بل أخذوا يمرنون اليهود على استعمال الاسلحة المتنوعة ، ويمكنونهم من تشييد الحصون ، وأبقوا باب الهجرة مفتوحا على مصراعيه

وكان العراق في مقدمة الاقطار العربية التي قاومت فكرة اتخاذ فلسطين العربية وطناً قومياً لليهود ، وكان يهتبل كل فرصة للذب عن كيانها ، والبذل في سبيلها ، والاحتجاج من أجلها، وقد بحثنا في حوادث ٨ شباط ٩٢٨ « في الفصل المتقدم » ما ولدته زيارة السر الفرد موند للعراق من عواقب سيئة فلا نعود إلى الموضوع هنا .

حوادث جديدة

وفي آب ١٩٢٩ م وقعت في فلسطين حوادث دامية بين العرب واليهود أزهقت بسببها عدة

(٢) تقرير اللجنة الملكية ص ١٥

نفوس وألحقت بالممتلكات أضراراً جسيمة . فلما وصلت أنباؤها إلى العراق قام الأهلون وقعدوا .

وفي بغداد عقد اجتماع خطير في « جامع الحيدر خانة » في يوم ٣٠ آب ١٩٢٩ م شهده نحو عشرة آلاف شخص وتليت فيه الخطب السياسية المهيجة ، والقصائد الوطنية المثيرة ، وقرئت الفاتحة على أرواح الذين جندلهم الظلم البريطاني في فلسطين، فلما انفض الاجتماع خرج الاهلون على شكل مظاهرات وطنية صاخبة فقصدوا « البلاط الملكي » و « دار الاعتماد البريطانية » وبعض دور الممثليات الاجنبية ، ولما أرادت الشرطة أن تحول بينهم وبين الاستمرار في التظاهرات ، وقعت بعض الحوادث المؤسفة ، وجرح عدد كبير من الشرطة والمتظاهرين

وقد بقيت مخازن اليهود في بغداد ، وفي أمهات المدن العراقية ، مقفلة أكثر من أسبوعين ، فتعطلت الحركة التجارية ، وتضرر الناس من كساد الاسواق ، وظلت دوريات الشرطة تجوب الشوارع والازقة ، وتحرس دور اليهود ومتاجرهم وتحمي أموالهم وأرواحهم ، وكانت هذه المظاهرات تتجدد في كل يوم تقريباً واستمر الحال على هذا المنوال حتى منتصف أيلول حتى إذا حلت ذكرى «وعد بلفور» المشؤومه في يوم ٢ تشرين الثاني ١٩٢٩م بلغ الهياج أشده والمظاهرات ذروتها .

وكانت الصحف المحلية ، طوال هذه المدة ، تحمل على الانكليز حملات منكرة ، وتسند إلى الحكومة البريطانية النكث بالعهود ، والتحيز لليهود ، والمراوغة في سلب فلسطين من أيدي العرب، وتقديمها لقمة سائغة إلى الصهاينة ، فكانت هذه الحملات الشديدة تغيظ « دار الاعتماد البريطانية » وتضطرها إلى تقديم الاحتجاج تلو الاحتجاج فقرر مجلس الوزراء في أول أيلول ١٩٢٩م « تعطيل جريدتي النهضة والوطن موقتاً وفقاً للمادة ٢٣ المعدلة من قانون المطبوعات لنشرهما مقالات مخلة بالأمن العام » و « إنذار جريدتي العالم العربي والعراق وإيصائهما بأن تتجنبا نشر كل ما من شأنه الاخلال بالأمن العام »

فاحتج « الحزب الوطني » إحتجاجا شديداً على هذا القرار الوزاري ، وطلب إلى الوزارة أن تضع حداً لخنق الحريات العامة لأن « تعطيل الجريدتين المذكورتين من قبل الحكومة لا يتفق والشعور السائد في البلاد » .

وشرعت الاحزاب السياسية ، والنوادي الادبية ، في جمع الاعانات المالية لمنكوبي عرب فلسطين ، وكانت حملة الاكتتاب واسعة ، اشترك فيها الجمهور العراقي على اختلاف طبقاته وتباين نزعاته .

والحق ان « الوزارة السويدية الاولى » بذلت أقصى جهودها لمحافظة الامن ومنع الاعتداء على يهود العراق ، فلولا تلك الجهود لوقعت مذبحة لا توصف .

✵ استقالة الوزارة ✵

كانت جلسات مجلس الامة في الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٢٧ م ، قد انتهت في يوم ١٤ جزيران ١٩٢٩ بعد ان عقد مجلس النواب خلال هذا الاجتماع ستين جلسة ، وعقد مجلس الاعيان (٣٥) جلسة

وقد حدث في اثناء العطلة البرلمانيـة حادثان مهمان في انكلترة ، كان لهما رد فعل عظيم في العراق ، بحيث أدى الى استقالة « الوزارة السويـدية الاولى » في ٢٥ آب ١٩٢٩ م وقيـام « الوزارة السعدونية الرابعة » محلها

وكان أول الحادثين المذكورين : الانتخابات العامة ، التي جرت في إنكلترة ، وصعود العمال في دست الحكم ، وثانيهما التصريح الذي أفضت به الحكومة البريطانية في آب ١٩٢٩ م فيما يتعلق بسياسة بريطانيا أزاء مصر .

وكان لفيف من الساسة العراقيين يعلقون على اندحار « حزب المحافظين » في حلبة الانتخابات البريطانية واستلام « حزب العمال » مقاليد الحكم بدلا عنهم آمالا طيبة ، بينما كان الفريق الآخر — ولا يزال — يعتقد

أن السياسة الخارجية البريطانية لن تتبدل مهما تبدلت الوزارات البريطانية

وفي غمرة هذه العقائد السياسية المتباينة انتصرت الفكرة القائلة بوجوب الاستفادة من جهة التبدل فرفع السيد السويدي كتاب استقالة وزارته وهو :

ديوان مجلس الوزراء — بغداد   الرقم ٢٠٧٨   التاريخ ٢٥ آب ١٩٢٩

سيدي صاحب الجلالة !

أتشرف بأن أجرأ على تذكير جلالتكم أنه ، عندما بلغت بالرغبة الملكية في تأليف وزارة تخلف وزارة عبد المحسن بك المستقيلة ، كانت البلاد تعاني أزمة وزارية شديدة ، نشأت اثر انقطاع المفاوضات مع الحليفة ، وان الباعث الذي حمل جلالتكم على تأليف وزارة برئاستي ، كانت الضرورة القاضية بعدم إبقاء البلاد من دون حكومة تقوم بإدارة شؤون الدولة .

وقد تقدمت ملبياً رغبة جلالتكم لتأليف الوزارة الحالية ، التي تحملت مسؤولية الحكم أربعة أشهر ، بعد أن تحققت عدم رغبة عبد المحسن بك في الاستمرار على العمل .

أما الآن وقد زالت تلك الموانع ، فإنني ارى ان المهمة التي تألفت الوزارة الحاليـة من أجلها قد انتهت ، ولذلك أتيت مسرعاً لتقديم استقالتي راجياً من جلالة مولاي التفضل بقبولها

أنتهز هذه الفرصة لأرفع إلى السدة الملكية عظيم شكري للفضل العظيم الذي شملتموني به ، وأضرع لله تعالى أن يطيل بقاء جلالتكم .   العبد المخلص : توفيق السويدي

وفيما يلي الجواب الملكي الصادر بقبول هذه الاستقالة :

البلاط الملكي — الديوان بغداد في ٢٥ آب سنة ١٩٢٩

عزيزي توفيق السويدي

أسفت جداً لتقديمكم استقالتكم من منصب رئاسة مجلس الوزراء ، ومع تقديري العظيم لخدماتكم الطيبة ، التي قمتم بها أنتم وزملاؤكم مدة اضطلاعكم بشؤون الدولة ، فإني آمل منكم أن تداوموا مؤقتاً على تدوير الاشغال العامة لحينما تتألف الوزارة الجديدة

فيصل

﴿بعد استقالة الوزارة﴾

كان السر جلبرت كلايتن ، المعتمد السامي البريطاني الجديد ، قد وصل إلى بغداد يوم ٢آذار ١٩٢٩ م وفي يوم ٢٠ نيسان من هذه السنة ، كتب إلى الملك فيصل أن يعجل في تكوين وزارة جديدة تحل محل « الوزارة السعدونية الثالثة » المستقيلة فتكونت « الوزارة السويدية الاولى » في ٢٨ نيسان سنة ١٩٢٩

وفي عصر اليوم الحادي عشر من حزيران ١٩٢٩ م اجتمع السيد السويدي بالمعتمد البريطاني في حديقة دار الاعتماد واستعرض وإياه القضية العراقية في ضوء التطورات الاخيرة ، واتفق الطرفان على أن يبرق المعتمد إلى حكومة لندن بما استقر الرأي عليه (١)

ولما حدث التبدل الوزاري في لندن ، حدث تبدل وزاري آخر في بغداد فقد استقالت « الوزارة السويدية الأولى » في ٢٥ آب ١٩٢٩ م ولكنها بقيت في الوكالة إلى يوم ١٩ أيلول من هذه السنة حيث ألف عبد المحسن السعدون وزارته الرابعة في اليوم المذكور

وقد حدث بين تاريخ استقالة « الوزارة السويدية الاولى » وتاريخ قيام « الوزارة السعدونية الرابعة » حادثان :

﴿ أولهما ﴾ وفاة المعتمد السامي البريطاني ، السر جلبرت كلايتن ، مساء يوم الاربعاء الموافق ١١ أيلول ١٩٢٩ م بالسكتة القلبية ، وتألم الساسة العراقيين كافة لهذه الوفاة التي جاءت في غير أوانها (٢)

---

(١) في مذكرة السيد توفيق السويدي ، المنشورة في آخر هذا الفصل ، ايضاحات خطيرة عن المقابلة التي تمت بين فخامته ، وبين المعتمد البريطاني ، وقد كتبها فخامته خصيصاً لتاريخ الوزارات العراقية

(٢) جرت حفلة تشييع فخمة للسير جلبرت كلايتن في اليوم الثاني لوفاته ، مشى فيها رؤساء الوزارات ، والوزراء والاعيان ، والنواب ، وممثلو المفوضيات والقنصليات الاجنبية في العراق ، ولفيف كبير من الأشراف ،

﴿ ثانيهما ﴾ وصول الرد البريطاني على مقترحات المعتمد السامي المتوفى ، بعيد وفاته مباشرة، واضطرار وكيل المعتمد إلى تبليغ هذا الرد إلى الحكومة العراقية

ورأت وزارة السويدي أن تختم أيامها باذاعة البيان التالي عن الرد البريطاني (١)

﴿ بيان رسمي ﴾

« بعد ان انقطعت المفاوضات بين الحكومتين العراقية والبريطانية لتعديل الاتفاقيتين المالية والعسكرية في الشتاء الماضي ، رأت الحكومة العراقية ان توجه الانظار إلى طريقة أخرى يستطاع أن تحقق بها أماني البلاد ورغباتها وذلك بإنهاء حكم المعاهدات الحالية عن طريق دخول العراق في عصبة الامم في زمن معين

فاوضت الحكومة العراقية المرحوم فخامة السر جلبرت كلايتن في هـذا الامر فأعرب عن استعداده لتأييد وجهة نظر الحكومة العراقية ومراجعة الحكومة البريطانية بشأنها بالسرعة الممكنة وبعد أن جلست وزارة العمال على دست الحكم ، أخذ فخامة السر كلايتن يؤكد عليها بلزوم اتخاذ قرار عاجل فيما يتعلق بالاقتراحات العراقية . لقد ورد جواب الحكومة البريطانية بالشكل الآتي : —

(أ) إن حكومة صاحب الجلالة البريطانية مستعدة لمعاضدة ترشيح العراق للدخول في عصبة الامم في ١٩٣٢

(ب) إن حكومة صاحب الجلالة البريطانية ستخبر مجلس عصبة الامم في اجتماعه المقبل أنها قررت عدم الشروع في معاهدة ١٩٢٧

(ج) ان حكومة صاحب الجلالة البريطانية ستخبر مجلس عصبة الامم في اجتماعه المقبل أنها تقترح وفقاً للفقرة (أ) من المادة الثالثة من المعاهدة الانكليزية — العراقية لسنة ١٩٢٦ ان توصي بإدخال العراق في عصبة الامم في سنة ١٩٣٢

يلاحظ مما تقدم ان حكومة صاحب الجلالة البريطانية قد رفعت الآن كل قيد او شرط فيما يتعلق بدخول العراق في عصبة الامم

والسراة والمتولين ، وغيرهم ، ودفن الفقيد في « المقبرة الانكليزية » في المنبدي وقد أجمعت الصحف على ان العراق خسر بوفاة هذا المعتمد سياسياً لبقاً ، ورجلا حكم عاله قبل عواطفه في خدمة المصلحة العامة والتوفيق بين الآراء البريطانية والعراقية

(١) لما كانت « الوزارة السويدية الاولى » هي تولت إقناع الجبهة البريطانية بضرورة طي أي شرط او قيد من الوعد الذي وعدت به الحكومة البريطانية عن تأييد ترشيح العراق إلى عصبة الامم في عام ١٩٣٢ م فقد رأت هذه الوزارة نفسها ان تذيع البيان موضوع البحث ، قبل ان تتخلى عن السلطة لغيرها

لما كان من الضروري عقد معاهدة قبل ١٩٣٢ لتنظيم العلاقات بين بريطانية العظمى والعراق بعد دخول الأخير في العصبة فستتخذ الآن التدابير لاحضار مسودة معاهدة لهذا الغرض مبنية بصورة عامة على الاقتراحات الجديدة للاتفاق الانكليزي - المصري

هذا هو نص جواب الحكومة البريطانية ومما يؤسف له ان الجواب المذكور كان في الطريق عند ما كان المرحوم السر جلبرت كلايتن يلفظ أنفاسه الأخيرة ولا شك في انه كان يسر سروراً عظيماً لو قدر له أن يبلغ هذا الجواب إلى الحكومة العراقية بنفسه) اه مدير المطبوعات

﴿ مذكرة خطيرة للسويدي ﴾

ذكرنا في مقدمة الجزء الأول من هذا الكتاب ، اننا اتصلنا بأصحاب الفخامة والمعالي والسعادة : رؤساء الوزراء ، والوزراء ، ورجال السيف والقلم ، لجمع المعلومات المنوعة عن كل ما له علاقة بموضوع الكتاب ،فكان بعضهم يشجعني على المضي في هذا السبيل فيمدني بكل ما لديه من وثائق ومستندات ، والبعض الآخر يرى في عملي ملهاة ومشغلة لا يستحقان التشجيع والتشهير بالاعمال الحكومية »

وقد تفضل السيد ناجي السويدي ، فوضع تحت تصرفنا كافة المستندات المتعلقة بالوزارة التي الفها في يوم ١٨ تشرين الثاني ١٩٢٩ م ، ورأى شقيقه ، السيد توفيق السويدي ، ان يحذو حذوه فيمدنا بالمعلومات والوثائق المختصة بوزارته الأولى ، ولكن وجوده في خارج العراق ، اضطره إلى أن يستعيض عن تلك المستندات بالكتاب التالي عملا بالقاعدة المعروفة « ما لا يدرك كله لا يترك جله »

عزيزي السيد عبد الرزاق جنيف في ١٤ مارت ١٩٣٤

بعد التحية وصلني كتابكم المؤرخ ٢٥ شباط ١٩٣٤ المرسل من « الحلة » وشكرتكم على ما أبديتموه نحوي من شعور طيب ، كما قدرت لكم مجهودكم الثمين المصروف في تأليف « تاريخ الوزارات العراقية »

اني اطلعت على الجزء الأول من كتابكم المهم بواسطة الأمير شكيب أرسلان ،فوجدته حافلا بالمعلومات الضرورية ، فهو تقويم للوزارات العراقية في الحقيقة ، اكثر من تاريخ بالمعنى المتعارف . ومهما يكن فيه من اقتضاب فإنه أول خطوة مفيدة يمكن اعتبارها في « تاريخ العراق السياسي »

لاحظت في الجزء الأول انكم تعرضتم إلى ذكر « الوزارة السعدونية الثالثة » ولم تدخلوا في تفاصيلها ، مرجئين البحث في ذلك إلى الجزء الثاني . ولما كانت الوزارة المذكورة ، أول وزارة اشتركت بواسطتها في الحياة السياسية الفعلية ، فيهمني كثيراً أن يأتي الجزء المذكور بمعلومات مضبوطة عنها ، وهذا الضبط يفتقر بطبيعة الحال إلى منابع موثوقة يعسر الاطلاع عليها بدون مساعدة أرباب العلاقة ، وموازرتهم لكم ، فأرجو أن تكونوا حاصلين على تلك المؤازرة ، بقدر

الامكان ، ومع ذلك أود ان اوضح لكم ببعض الكلمات ، الموقف الذي حصل بعد إمضاء معاهدة سنة ١٩٢٧ من قبل « الوزارة العسكرية الثانية » واستقالة الوزارة المذكورة عقيب ذلك حتى تظهر لكم جلياً العوامل التي أدت إلى أن يأخذ المرحوم عبد المحسن بك السعدون على عاتقه مسؤولية العمل لاستدراك ما أتت به ظروف معاهدة ١٩٢٧ من غبن :—

عقدت معاهدة عام ١٩٢٧ — كما يعلم الجميع — واستقالت « الوزارة العسكرية » بعد أن صادقت عليها ، مع التعليق على كونها معاهدة لا تضمن مطاليب العراق الحقة ، فاقتضى تأليف وزارة جديدة وكان السعدون مخالفاً للمعاهدة المذكورة لاعتقاده بأنها لم تأت بشيء مفيد مؤثر في تحسين الحالة السياسية ؛ وكان يرى عدم عرضها على المجلس ، كما انه كان يرى ضرورة فسخ المجلس النيابي ، الذي انتابه من تفرق وتشتت . وكانت آراؤه هذه غير مؤيدة في البلاط مما أدى إلى النظر في تأليف وزارة بعيدة عن نفوذ السعدون ، أو غير متأثرة بآرائه فلم يمكن ذلك نظراً لما كانت تبديه « دار الاعتماد البريطانية » من آراء أهمها : ان كل وزارة تأتي وعليها مسحة من الميل لسياسة البلاط — كما كانوا يسمونها — تكون قليلة الاستقرار ، بسبب ما يلحقها من تأثيرات يقال عنها انها تأتيها من البلاط ، وكانت آراء الدار المذكورة محترمة آنئذ ، فلم يكن في الامكان إيجاد العناصر اللازمة لتأليف وزارة لا يسيطر عليها السعدون بنفسه .

وربما قيل كيف توافق « دار الاعتماد » على مجيء السعدون وهي عالمة بأنه مخالف لمعاهدة عام ١٩٢٧ ؟ فيجاب على ذلك بأن الانكليز لم يكونوا راغبين في عقد أية معاهدة ، بعد التعديل الذي طرأ على معاهدة سنة ١٩٢٢ في كانون الثاني ١٩٢٦ كما أنهم كانوا يرون عدم حلول الوقت الذي يمكن للعراق أن يعقد فيه معاهدة جديدة ، فلما أصر العراق على لزوم تحقيق مطاليبه المشروعة وافقوا على عقد معاهدة لا تفرق عن سابقاتها إلا ببعض التفاصيل البسيطة ، لهذا فلما وجدوا أن السعدون لا يميل إلى عقد معاهدة ، لا تختلف عن التي كانت قد وضعت بين الطرفين من قبل ، أيدوا موافقتهم على عدم الاخذ بمعاهدة عام ١٩٢٧ إذا صرّح العراق بذلك في أي وقت كان قبل الإبرام .

تم الأمر وألف « السعدون » وزارته الثالثة في ١٤ كانون الثاني ١٩٢٨ فدخلتها عناصر جديدة من النواب ومن غير النواب . أما النواب فكانوا يوسف غنيمة « وزير المالية » وأحمد الداود « وزير الوقف » وعبد المحسن شلاش « وزير الاشغال » وسلمان البراك « وزير الري » وحكمت سليمان « وزير العدلية » وأما غير النواب فكان كل من نوري السعيد « وزير الدفاع » وأنا « أي توفيق السويدي وزير المعارف » وكنت يومئذ أشغل وظيفة « مدير العدلية العام » وبقي

البلاط – كما كان يظهر – محتفظاً برأيه السابق ، الذي كان يرمي إلى تأليف وزارة لا يرأسها السعدون . ومن هنا نشأت حالة تشادد خفيفة ما بين الوزارة والبلاط ، إلا أن هذا التشادد لم يكن ليقف عثرة أمام الوزارة لتحقيق طلبها في فسخ المجلس ، فأمرت بحله بعد ثلاثة أيام

كان أشخاص كثيرون لا يدخرون وسعاً في تأجيج نار المنافسة ما بين الوزارة والبلاط حتى إذا حدثت مظاهرات ٨ شباط ١٩٢٨ بمناسبة مجيء السر الفريد موند ، ظنوا أن مساعيهم قد نجحت لأنهم استغلوا هذه القضية لضرب الوزارة في الصميم ، ولكنهم لم ينجحوا في الحقيقة ، وقد استعمل المعارضون وسائل لمهاجمة الوزارة مغرية وخلابة ، فكانوا يقولون ان وزارة السعدون قد أتت بقوة الانكليز ، ونسوا أن كل شيء كان يأتي ويروح ، ويبقى ويستمر ، بقوة الانكليز ، ثم قالوا ان رئيس الوزارة كان ممن يمالئون السياسة الانكليزية فوجوده في مركز المسؤولية خطر على مصالح العراق . ونسوا انه رفض معاهدة سنة ١٩٢٧ كما رفض أن يتحمل العراق شيئاً من فرق النفقات العسكرية ، التي كانت بريطانية مطالبة بـه . وهو لو قبل – كما كان يتوقعه الكثيرون قبل مجيء وزارة السعدون الثالثة – لاقتضى على العراق أن يدفع مبلغاً سنويا يتراوح ما بين الأربعين والمائة الف ليرة انكليزية على أقل تقدير . ثم قالوا ان جريان الانتخاب على يد هذه الوزارة سيكون خطراً على البلاد ، لأن الأكثرية التي ستأتي إلى المجلس ستكون آلة صماء بيدها مستسلمة للأجنبي ، وفاتهم ان تلك الوزارة قد قامت بالمفاوضات لتعديل معاهدة ١٩٢٢ ووقفت موقفاً مشرفاً للبلاد ، فقطعت المفاوضات التي لم ترها مفيدة ، حتى حملت الانكليز على إجراء حلول أخرى ، أنتجت تصريح أيلول ١٩٢٩ كما سيجيء البحث عنه ، وهي مستندة في ذلك إلى تلك الأكثرية .

وكل هذه المواقف إذا كان فيها شيء من الفخر ، فهو يعود بأول درجة إلى المرحوم السعدون ، الذي كان هو المنبع الذي تستقي منـه الوزارة قوتها ، وإلى المراكز الوطنية التي كانت تشجعه وتؤيده في مواقفه المفيدة للبلاد . وإذا جاز لي أن أخص نفسي بنوع من الخدمة للبلاد في كل ما قام به السعدون من أعمـال فلأني كنت مشاوره الخاص ، وشريكه المخلص في آرائـه ، وتدابيره ، ليس إلا

فوزارة السعدون الثالثة بعد ما أثبتت للبلاد بأنها ليست كما كان يشاع عنها ، وذلك بعدم تصديقها معاهدة سنة ١٩٢٧ ، وعدم قبولها فروق النفقات العسكرية ، وعدم موافقتها على أسس المفاوضة التي انقطعت ، عزمت على الاستقالة لا لأنها كانت ترى الاستقالة ضروريـة فقط ، لأن المفاوضات مع الحليفة قد منيت بالفشل ، بل كتبت بأنها ليست مكترثة بالكراسي الناعمة – كما كان يسميها قليلو الجاه – ولتترك المجال واسعاً لمن يأتي بعدها ، لعله يعالج القضية بطريقة

غير طريقة المفاوضات ، فيجد حلا مناسباً لها ، وهذا ما وقع في الحقيقة فقد استقالت « الوزارة السعدونية » وقبلت استقالتها ؛ ولكنها لم تترك الحكم إلا بعد ثلاثة أشهر ونصف شهر .

وقد كان كل منا يفكر يومئذ فيما يجب عمله لتدارك الخطر المحدق بالبلاد، من جراء الغموض الذي استولى على العلاقات ما بين بريطانية والعراق ، والكل منا يتساءل عما يجب عمله : أتترك الأمور وشأنها وتبقى بريطانية وهي الطرف الأقوى في العقد متصرفة كما تشاء . فتفسر المعاهدة كما تتراءى لها مصالحها ؟ أم يجب إيجاد مخرج معقول يؤدي إلى التفاهم على أسس غير المفاوضات وغير سياسة التعديل ؟

هذا ما كنت — مع الآخرين — افكر فيه حينما بدأ (البلاط) يفكر في حل الأزمة الوزارية بعد أن تأكد من أن السعدون ان يرجع إلى الحكم ، لعدم تبدل الوضع الذي انقطعت المفاوضات من أجله ، فكان لا بد — والحالة هذه — من تأليف وزارة تقوم بالعمل ، في فترة انقطاع المفاوضات ، وتسعى لايجاد أسس جديدة لتنظيم العلاقات بين الدولتين ، وكانت هذه الفكرة تلقى بعض التردد في البلاط ، ولكنها وجدت أذنا صاغية في دار الاعتماد لوجود السر كلايتن فيها ، وهو المعروف بنبل أخلاقه، وبأفكاره المشبعة بالتساهل ، فأثرت المفوضية على البلاط وجعلته يميل إلى تأييد الفكرة القائلة بوجوب تأليف وزارة تقوم بإحضار أسس جديدة ، دون الركون إلى معاهدات ١٩٢٢ و ١٩٢٦ و ١٩٢٧ ودون تضييع الوقت بتعديلها

وكان الحزب المعول عليه آنئذ (حزب التقدم) فكان يجب — والحالة هذه — انتقاء رئيس الوزارة الجديدة من بين أفراد هذا الحزب ، فوقع الاختيار علي بعد مفاوضات طويلة استغرقت أكثر من أسبوع ، وظهر لي خلالها ان البلاط كان مصمما على تنفيذ سياسة فتح باب جديد لمعاهدة جديدة ، بعد أن كان متردداً في الأخذ بها ، فقبلت وكان من أهم الاعمال التي قمت بهـا ، أنني فاوضت المعتمد السامي فيما يجب عمله للتخلص من معاهدة سنة ١٩٢٢ وملحقاتهـا ، وضرورة تعديلها وما يتبع ذلك من مفاوضات عقيمة لا تأتي بنتيجة

ومازلت أتذكر جيداً الظرف والمكان ، الذين وقعت فيهما محادثاتي مع المرحوم السرجلبرت كلايتن في هذا الشأن ، إذ كنت قد اتفقت مع المومى إليه على أن نجتمع في الساعة السادسة بعد ظهر اليوم الحادي عشر من شهر حزيران سنة ١٩٢٩ — إذا لم تخنّي الذاكرة — وكان المندوب يتمشى في الحديقة « حديقة دار الاعتماد » ثم ذهبنا إلى الصالون ، حيث كانت مائدة الشاي جاهزة فجلسنا أنا وهو وحدنا

فاتحني المندوب بالكلام قائلا « فهمت من المحادثات التي جرت لم معكم ، ومع محسن بك قبل أيام ان الحكومة العراقية ترجح الاستعاضة عن المعاهدات والاتفاقيات الحالية بمعاهدة جديدة

تكون على أسس جديدة ، فهل تستطيعون توضيح هذه النقطة لي لعلي أساعدكم على تحقيق هذه الغاية ؟ وبعبارة أوضح هل لكم أن تقولوا لي ماذا تتطلبون لحل المشاكل المعلقة بيننا بعدانقطاع المفاوضات ؟ »

فأجبته بما مآله : أن السؤال يجب أن يوجه لكم من قبلي يا حضرة المندوب « مع الابتسام » فلو استطعت أن أسألكم ماذا تتطلبونه منا لأمكنني أن أصل إلى الحل المطلوب من أقصر طريق! نعم أود أن أسألكم عما تريدونه منا لنعلم ما إذا كان في إمكاننا تحقيقه أم لا ؟ فنحن في بلادنا نريد أن نعيش أحراراً مستقلين ، وهذه الرغبة منطبقة تماماً على مقاصدكم ، على ما نعتقد ، فلماذا إذن هذه الطرق الطويلة لايصالنا إلى مبتغانا ، ولماذا هذه الاتفاقيات ، والمعاهدات ، والتعديلات ، وغيرها ، ونحن متفقون معكم على ضرورة استقلالنا؟فالذي نريده -يا حضرةالمندوب- هو رفع معاهدة عام ١٩٢٢ المعدلة في سنة ١٩٢٦ وما يتصل بهما من وثائق ، وهذا لا يتسنى إلا بدخولنا في عصبة الأمم ، فهل أنتم مستعدون إلى تسهيل دخولنا في العصبة وكيف يكون ذلك؟

ذكرتم في المادة الثامنة من معاهدة ١٩٢٧ بأن بريطانية مستعدة لمعاضدة العراق بدخوله في عصبة الامم ، ولكنكم قيدتم تلك المعاهدة بقيود وشروط لا يمكن تحقيقها بوجه من الوجوه ، فوضعتم كل العراقيل في طريق دخولنا ، والآن هل يمكنكم أن توصوا حكومتكم بقبول حل جديد لهذه المعضلة فيكون بمثابة تمهيد لعقد معاهدة جديدة على أسس جديدة ؟ واني أرى أن يكون الحل الجديد مثلا بهذا الشكل : تتعهد بريطانية بمؤازرة العراق ، وعضده للدخول في عصبة الأمم ، عام ١٩٣٢ بدون قيد وشرط ، ثم تقوم الحكومة الانكليزية بتقديم بيان في حزيران القادم إلى مجلس العصبة تخبره فيه بعزمها على ترشيح العراق لعضوية عصبة الامم ، فيكون الوعد الذي تعطيه إيانا بريطانية مؤيداً ومسجلا لدى العصبة ، حتى إذا حصل تبدل ما في وضع الحكومة البريطانية ، من حيث الأحزاب ، يكون وعدها لنا مصونا من كل اعتراض ، لأنه يصبح حينئذ تعهداً دولياً خارجا عن مؤثرات السياسة الداخلية . فإذا دخل العراق العصبة انتفت المعاهدات الحالية ، وبدأت المعاهدة الجديدة ، التي يتفق عليها الطرفان بشكل مناسب !

قال المندوب : « أما اننا ما نريده منكم - كما تسألون - فهو أمر بسيط . فأولا نريد أن تكونوا مستقلين استقلالا تاماً لا تشوبه شائبة. وثانياً نريد أن تكونوا لنا أصدقاء. تقدرون الجميل الذي قامت به بريطانية نحوكم في مساعداتها لكم على تحقيق أمانيكم القومية . وثالثاً نريد أن تقدروا وضع الامبراطورية الانكليزية ، وحاجتها إلى طرق جوية ، تضمن اتصال أجزائها بعضها ببعض . ولما كان العراق بوضعه الجغرافي في نقطة لها كل الفوائد المأمولة لتحسين المواصلات الجوية الامبراطورية ؛ فإننا نريد منكم أن تسمحوا لنا بإمرار طياراتنا بجوكم ، ولا نريد منكم شيئاً

آخر . فهذه هي السياسة الجديدة التي تريد حكومتي انتهاجهـا معكم . فإذا كنتم مستعدين للتفاهم معنا فأعتقدانه سيكون الاتفاق ممكناً وقريباً . ومع ذلك فإني سأرسل برقية بالمآل الذي تقترحونه ، فيما يخص دخول العراق عصبة الامم ، بلا قيد وشرط ، مع إيضاح الموقف بصورة جلية وأملي أن آخذ الجواب بالموافقة عليه بعد خمسة وأربعين يوماً

وقد شكرت المندوب على وعده بالمساعدة في تحقيق الغرض المطلوب ، وفارقته نحو الساعة السابعة ، وقد عرضت نتائج محادثتي هذه على المغفور له جلالة الملك فيصل ، فأعرب عن ارتياحه .

والذي كان يظهر من محادثات المرحوم الملك فيصل ، انه لا يرتاح من مماطلة البريطانيين ، وانه كان قليل الاصطبار ، فكان يعرب دائماً عن رغبته في إحراج مركز بريطانية ، لإلزامهـا بإجابة مطالبنا وكان يرى في عدم تأليف وزارة عراقية ، بعـد استقالة السعدون ، أحسن وسيلة لهذا الاحراج إلا انه غيَّر وجهة نظره فيما بعد ، ولاأدري ما إذا كان هذا التغيير أساسياً أموقتياً؟ وعلى كل حال ، كان يظهر لي عند مفاوضة جلالته إياي ، بتأليف الوزارة ، انه أصبح مقتنعاًبوجهة نظري في ضرورة معالجة القضية من جديد ، على أسس جديدة ، ولم أر مايشير إلى عكس ذلك.

إلا ان بعض النفعيين قد تمكنوا ــ على ما يظهر ــ من تبديل رأي جلالته الاخير ، وإقناعه بضرورة تبديل الوزارة ، وفسح المجال إلى تأليف وزارة قوية ، تضم الشخصيات الممتازة ــ على حد تعبيرهم ــ ويرأسها السعدون فطلبني الملك في صباح يوم من أيام العشرة الاولى من آغستوس ١٩٢٩ وأفهمني رأي جلالته بضرورة تأليف وزارة يرأسها عبد المحسن بك ، فوافقته على رأيه في المبدأ ، إلا اني خالفته في طريقة تنفيذه للأسباب الآتية :

١ــ إن سبب رفض السعدون تأليف وزارة ، قبل أن أشكل وزارتي ، كان ناشئاً من عدم وجود تغيُّر في الموقف السياسي ، ولم يتبدل هــذا الموقف لحد الآن ، فتكليفه بتأليف الوزارة (قوية كانت ام ضعيفة) سوف لا ينتج شيئاً ، لأن السعدون سيرفض بالمرة تأليف أية وزارة مهما كان شكلها ، ما لم يدخل على الجو السياسي تغيير ظاهر ، وللتأكد من ذلك اقترحت انيكلف عبد المحسن بك بذلك ، فكلف ورفض مبيناً ما كنت بينته لجلالة الملك المعظم

٢ــ ان ما حدث مع المندوب السامي البريطاني من المكالمات الاخيرة ، قوّى الامل بقرب وصول جواب محقق لمطالبنا ، فتنتهي المعاهدات الموجودة ، ونكون بعد ورود الجواب على أبواب مفاوضات جديدة ، وحينئذ يجدر بنا ان نسلممقاليد الأمور إلى ايدي قوية يرأسها السعدون

٣ــ كان قد قدم مشروع قانون بتعديل بعض الاقسام مــن التعريفة الكمركية ، فاتصل خبره بالأسواق ، واحدث وقوع بعض مشتريات ، بقصد الاستفادة من الفرق في الاسعار ، ومن

جملتها السكر، فأعطى هذا الحادث سلاحا جديداً بيد المعارضين لسياسة وزارتي ، جعلهم يتهمونها إما بالتهاون في حفظ اسرار الحكومة ، او بالاشتراك مع المضاربين ، وقد جلبت هذه التهم انظار السلطة فأمرت بإجراء التحقيق عن المسببين .

والآن إذا استقالت الوزارة لمقاصد مهما كانت شريفة ، بحد ذاتها ، وهي افساح المجال إلى وزارة قوية تعالج قضية المعاهدة ، فإن المغرضين سيفسرون هذه الاستقالة بالعزل ، وتكون كرامة الوزارة الحالية ، التي أتحمل أنا مسؤوليتها ، وصيانة شرفها ، مداسة بالاقدام ، وهذا ما لا أرضى به قط « انتهى الحديث مع جلالة الملك »

فهذه الاسباب ، رغم وجاهتها ، كانت قد اعتبرت غير كافية لدى جلالة الملك ، ولكن بعد محادثات طويلة وعديدة ، حصل التفاهم مع ذلك على أخذها بنظر الاعتبار، فتقرر تأجيل الاستقالة إلى أمد أنتخب أنا ظروفه ، فعند ما انتهت التحقيقات الخاصة بالتعرفة الكمركية ، وتبين من خلالها أن ليس لاحد من أعضاء الحكومة دخل فيها ، وعرضت نتائجها على البلاط، وهدأت سورة الغضب ، وعادت الأمور إلى مجاريها الطبيعية ، وجدت أن زمن الاستقالة ، وإن لم يكن قد حان تماماً لأن الجواب البريطاني لم يأت بعد ، ولكن مع ذلك كان الأمل قويا بوصوله بعد أيام قلائل، وصار مناسباً لتمهيد الطريق إلى صاحب الجلالة الملك لإحضار الشكل المطلوب للوزارة القوية ، حالما يأتي التصريح ، فاستقلت ، وجاء التصريح بعد أيام ، وبلغني به وكيل المندوب السامي، لأن المأسوف عليه الجنرال كلايتن ، كان قد توفي ، فنشرته ، وتألفت عقب نشره « الوزارة السعدونية الرابعة » وانتهت وظيفتي

كان في زمن وزارتي من أهم المسائل ، القيام ببعض التنزيلات الهامة في النفقات ، فوفقت إلى تنزيل ٢٠ لكاً من الربيات من المصاريف ، وأمررت الميزانية بعدئذ من المجلس بنجاح

ثم كانت مشكلة تمديد مدة حق اختيار قطع النفط، وإعادة النظر في امتياز شركة النفط التركية على بساط البحث لتقسيمه إلى قسمين : فلم تنته في وزارتي مع اني اشتغلت كثيراً في تمهيد إعادة النظر المطلوبة .

ثم اني اشتغلت في مشروع الحبانية وسعيت إلى تدارك المبالغ اللازمة له، من النفط، وكانت قضيته على وشك الانتهاء عندما استقلت

ثم كانت قضية « جسر الفلوجة » مع شركة جاكسون ، فأحيلت إلى التحكيم ، من قبل وزارتي ، ثم كسب العراق الحق بعد استقالتي .

فترون مما تقدم أني لخصت لكم حوادث كثيرة ، تتطلب تفاصيل أوسع مما كتبت، ولكني

أعتقد مع ذلك بأنها تكفي لإعطاء القارىء فكرة واضحة عن «موقف» وزارة السعدون الثالثة» التي كنت عضواً فيها ، وعن موقف وزارتي ، ولدي تفاصيل كثيرة ، قد تشغل عشرات الصفحات عزمت على تدوينها في مذكراتي الخاصة ، ولم أر من المناسب إدخالها في كتاب ينشر ، وجميع أرباب العلاقة قيد الحياة ، إلا المرحوم الملك فيصل ، والمرحوم السعدون ، والمغفور له كلايتن والذي أطلبه منكم هو أن لا تتقيدوا بنص مذكرتي هذه ، بل تتخذوا منها معيناً لكم في تدوين الحوادث التي ترونها مفيدة لكتابكم ودمتم موفقين

جنيف ١٤ مارت ١٩٣٤ توفيق السويدي

***

وبعد فقد نشرنا هذه المذكرة بنصها ، حرصاً على ما فيها من حوادث مهمة ، وتتبع دقيق للمحادثات والمذاكرات التي أدت إلى تبديل موقف الانكليز أزاء العراق ، وحمل السر جلبرت كلايتن على عضد مطاليب العراق المشروعة .

الوزارة السعدونية الرابعة

﴿ لمحة ﴾

كان عبد المحسن بك السعدون قد سافر إلى لبنان في أول تموز ١٩٢٩ ومعه ناجي بك السويدي بعد أن فشلت المحاولات التي بذلت لحمله على تكوين وزارة جديدة ، بعد استقالة وزارته الثالثة في يوم ٢٠ كانون الثاني ١٩٢٩ م ، وكان في نيته أن يرحل من لبنـان إلى تركية ليقضي بضعة أشهر فيها ، فلما أسفرت الانتخابات البريطانية العامة عن صعود العمال أرائك الحكم في إنكلترة ، أبرق الملك فيصل إلى عبد المحسن السعدون بأن يعود إلى العراق فوراً ، فلم يسع الرجل غير امتثال الأمر ، فعاد إلى بغداد في يوم ١٧ آب من هذه السنة .

« ولم يكن إقناع السعدون بالعودة إلى الحكم سهلا ، فإنه كان قد استقال في كانون الثاني ١٩٢٩ لأنه لم يستطع الحصول على التعديلات التي طلبت وزارته إدخالها على الاتفاقيتين العسكرية والمالية ، اللتين كان في النية ضمهما بصورة معدلة إلى معاهدة ١٩٢٧ البريطانية – العراقية . وفي خلال هذه الفترة كان استهجان هذه المعاهدة قد تضاعف ، وقبل تأليف الوزارة – الجديدة –أراد عبد المحسن بك السعدون أن ينال عهداً من الحكومة البريطانية بنزولها عند أماني العراق الوطنية ، وتعديل السياسة التي أدت إلى استقالته في أوائل السنة . ولا يغرب عن البال ان معاهدة ١٩٢٧ نصت في إحدى موادها على أنه : إذا استمر مقياس التقدم الحالي في العراق ، وسار كل شيء على ما يرام في خلال هذه الفترة ، فإن صاحب الجلالة البريطانية سيعمل على تأمين إدخال العراق إلى عضوية عصبة الأمم عند عام ١٩٣٢ ، وكان هذا الشرط المقرون بهذا الوعد لعضد صاحب الجلالة البريطانية ، لطلب العراق بالدخول إلى عصبة الأمم ، غير مستحسن لدى الحكومة العراقية ، حتى في أثناء المفاوضات لعقد الاتفاقية – المعاهدة – وكان أحد الأسباب التي حدت بعبد المحسن بك السعدون إلى عدم تأليف الوزارة ، ولأجل حل هذه العقدة ، فوضت حكومـة صاحب الجلالة البريطانية ، وكيل المعتمد السامي في ١٤ أيلول ١٩٢٩ بابلاغ الملك ما يأتي :

(أ) ان الحكومة البريطانـية مستعدة إلى عضد ترشيح العراق لإدخاله إلى عصبة الأمم عام ١٩٣٢

(ب) ان الحكومة البريطانية سوف تبلغ مجلس العصبة ، في دورة اجتماع العصبة الامية المقبل أنها قررت عدم العمل بمعاهدة ١٩٢٧

«(ج) ان الحكومة البريطانية سوف تبلغ مجلس عصبة الامم في الوقت عينه أنها في سنة ١٩٣٢ عازمة على التوصية بإدخال العراق إلى عصبة الامم [1]

وأضاف وكيل المعتمد السامي في بغداد على ما تقدم فأوضح للحكومة العراقية :

« ان حكومة صاحب الجلالة البريطانية تأمل عقد معاهدة جديدة مع الحكومة العراقية قبل عام ١٩٣٢ على الاغلب على أساس المقترحات الاخيرة لمشروع المعاهدة البريطانية - المصرية ، وذلك لاجل تنظيم علاقات بريطانية مع العراق بعد دخول العراق إلى عصبة الامم »

✻ كتاب التوجيه الملكي ✻

وفي يوم ١٩ ايلول ١٩٢٩م تلقى عبد المحسن بك السعدون هذا الكتاب :

وزيري الافخم عبد المحسن السعدون

بناء على استقالة فخامة توفيق السويدي ، من منصب رئاسة الوزراء ، ونظراً إلى اعتمادنا على درايتكم واخلاصكم ، فقد عهدنا اليكم برئاسة الوزارة الجديدة على أن تنتخبوا زملاءكم وتعرضوا اسماءهم علينا والله ولي التوفيق

. صدر عن بلاطنا الملكي في اليوم الخامس عشر من شهر ربيع الآخر لسنة الف وثلاثمائة وثماني واربعين هجرية الموافق لليوم التاسع عشر من شهر ايلول لسنة الف وتسعمائة وتسع وعشرين ميلادية

فيصل

✻ هيأة الوزارة ✻

وفي يوم ١٩ ايلول ١٩٢٩ تم تكوين « الوزارة السعدونية الرابعة » كالآتي :

١- عبد المحسن السعدون رئيساً لمجلس الوزراء ، ووزيراً للخارجية

٢- ناجي السويدي : وزيراً للداخلية

٣- ياسين الهاشمي : وزيراً للمالية

٤- ناجي شوكت : وزيراً للعدلية

٥- نوري السعيد : وزيراً للدفاع

٦- عبد الحسين الجلبي : وزيراً للمعارف

٧- عبد العزيز القصاب : وزيراً للري والزراعة

٨- محمد أمين زكي : وزيراً للاشغال والمواصلات

✻ اول كلمة لرئيس الوزراء ✻

كانت أول كلمة فاه بها السعدون في حفلة الاستيزار هي :

«اشكر حضرة صاحب الجلالة، مولاي الملك المعظم، على الثقة التي أولاني وزملائي إياها بدعوتنا إلى تسلم مقاليد الحكم في هذا الظرف الذي تجتاز به البلاد مرحلة خطيرة في حياتها السياسية ، وأرجو الله أن يطيل بقاء جلالته.

---

(1) Report By H. M. G. To The C. of the leage of nations on the administration of Iraq for year 1929

الوزارة السعدونية الرابعة

﴿ امام الصفحة ٢٤٢ ﴾

رئيس الوزراء ووزير الخارجية



عبد المحسن السعدون



وزير الداخلية * ناجي السويدي



وزير المالية * ياسين الهاشمي



وزير العدلية * ناجي شوكت



وزير الدفاع * نوري السعيد



وزير الري والزراعة * عبدالعزيز القصاب



وزير الاشغال والمواصلات * محمدأمين زكي



وزير المعارف * عبد الحسين الجلبي

اطلعتم ايها السادة على البيان الرسمي الذي نشر قبل يومين في الصحف ، عن العلاقات السياسية بين بريطانيا العظمى والعراق ، واظن انكم لاحظتم فيه أن حكومة صاحب الجلالة البريطانية قـد أجابت مطاليب العراق إلى درجة ما ، فإنها أعربت عن استعدادها لتأييد دخول العراق في عصبة الأمم في سنة ١٩٣٢ من دون قيد وشرط ، ولعقد معاهدة لتنظيم العلاقات بين البلدين على اساس الاقتراحات الجديدة للاتفاق الانكليزي — المصري إن موافقة حكومة صاحب الجلالة البريطانية على ما تقدم ذكره من المطالب العراقية ، لدليل ساطع على السياسة المنطوية على التساهل ، وبعد النظر ، التي اعتزمت انتاجها ازاء هذا البلد ، الذي يرتبط وإياها بروابط الود والصداقة . لقد اهتمت وزملائي النظر ملياً في جواب الحكومة البريطانية هذا ، فاقتنعنا من انه محقق لشطر من رغائب الامة العراقية التي لا ترضى عن الاستقلال التام بديلا ، ومن اجل ذلك لبينا نداء سيد البلاد وسندنا الأعظم ، وقبلنا دعوة جلالته إلى تسليم زمام امور الحكومة مع كمال الارتياح ، آخذين على انفسنا بذل كل ما في استطاعتنا من الجهود والمساعي لسير بسفينة الدولة إلى الهدف الأسمى ، الذي ترمي اليه الأماني الوطنية في ظل عرش جلالته المفدى .

اني على ثقة بأن جميع موظفي الحكومة سيساعدوننا على قضاء مهمتنا ، وذلك بتوجيه اعتنائهم إلى المسؤوليات المترتبة عليهم ، والقيام بواجبات وظائفهم حق القيام . ولي وطيد الأمل بأن روح المودة والإلفة ستكون دائما سائدة بين الموظفين العراقيين والبريطانيين ، واني ادعوا الجميع إلى مراعاة أحكام القانون الأساسي والتمسك بها ، واحذرهم من الانحراف عنها بأي وجه من الوجوه

أضرع إلى الله تعالى أن يوفقنا جميعاً إلى خدمة البلاد ، خدمة صادقة . والسير بها إلى اوج الرفاه والسعادة»اه

القصاب بدلا من حكمة سليمان

كان من المقرر أن يشترك السيد حكمة سليمان في هـذه الوزارة ، مضافاً إلى الشخصيات السياسية البارزة التي اشتركت فيها ، ولكن اشترط أن يشغل « منصب وزارة الداخلية » على حين أن السعدون كانقداحتفظ بهذا المنصب لناجي بك السويدي ، لهذا فقداختير عبد العزيز بك القصاب بدلا عن السيد حكمة سليمان في اشغال المنصب الذي كان قد خصص لحكمة بك .

منهاج الوزارة

لم تنشر هذه الوزارة منهاجا لها في الصحف ، ولا اعلن رئيسها خطة عملية مكشوفة لوزارته في البرلمان ، وهو أمر لا بد منه في الوزارات الديمقراطية ، غير أن الوزارة لنفسها اسساً عامة شرحتها شرحا كافيا ، وأبقتها طي الكتمان ، إلى ما بعد انتحار رئيس الوزارة في مساء اليوم الثالث عشر من شهر تشرين الثاني سنة ١٩٢٩ على النحو الذي سنذكره ، فكان لا بد من تسجيل هذه الاسس وشروحها فيما يلي خدمة للتاريخ

امور سياسية

١— العمل على جعل مبدأ تطبيق المعاهدة الجديدة من تاريخ توقيعها ، أعني قبل الدخول في عصبة الامم ، أو تسريع الدخول قبل سنة ١٩٣٢

٢— العمل على رفع كل صبغة احتلالية من صلب المعاهدة الجديدة ، وكل ما ينافي استقلال العراق .

٣- الاخذ بنظر الاعتبار انتهاء مسؤولية الحكومة البريطانية في قضية الدفاع ، والتدرج حالا بالاعمال ، وفق التصريح الجديد .

٤- تطبيق التجنيد العام بصورة سريعة .

٥- إنجاز المسائل المعلقة ، كمسألة السكك الحديدية - إعفاء الشيخين ، وغيرهما من الامور العمومية .

٦- حصر السلطات العامة بشخص الوزير. رفع أصول مخابرة رؤساء الدوائر مع المتصرفين .

٧- جعل المتصرف رئيس القوة الاجرائية في اللواء . ربط جميع الدوائر الفنية ، وغيرها ، بمقام المتصرفية . إصدار أنظمة تعين كيفية العمل في الالوية على هذا الاساس .

٨- منع المخابرات والمراجعات مع المفتشين الاداريين من قبل الدوائر المركزية .

« تنقيح »

١- ربط دائرة الاملاك ، وجعل وظائفها من جملة وظائف مديرية الواردات ، كما كانت سابقاً .

٢- إلغاء دائرة الرستمية ، وتوسيع حقول التجارب في المناطق الزراعية الهامة

٣- إلغاء تشكيلات وكالة القيادة العامة ، وتأسيس رئاسة الاركان في الجيش ، وإرجاع السلطات العامة في الجيش إلى وزارة الدفاع ، ما عدا أمور التنظيم ، والتعليم ، وإلغاء التشكيلات المزدوجة في مقر الجيش

٤- إلغاء التشكيل الجديد فيما يتعلق بتفريق أمور الواردات من المحاسبة

٥- توحيد فروع المحاسبات العامة ، ومزج دائرة التفتيش المالي بهذه الدائرة

٦- الاستعاضة بالموظفين العراقيين عن الموظفين الاجانب المستخدمين في وظائف كتابية وحسابية

٧- تنقيص عدد المفتشين الاداريين والشرطة ، وإلغاء المفتشيات التي لم يبق حاجة بالدوائر إليها

٨- تنقيح كل ما هو ممكن لترفيه وضعية الميزانية ، ومن جملتها إنهاء العقود المعطاة للاجانب من خمس سنوات فما دون ، حسب الامكان

« تشجيع الاعمال »

١- العمل في جعل المناقصات وغيرها في مجالس الإدارة .

٢- تأليف لجنة خاصة للمناقصات الخارجية .

٣- رفع حصر المشتريات بمعرفة « كراون إيجنت »[1]
٤- تشجيع المصنوعات الوطنية لاستعمالها في الجيش والشرطة .
٥- إعادة النظر في التعريفة الكمركية لتشجيع المنتوجات الاهلية .
٦- إعادة تنسيق الدوائر المركزية في الوزارات لرفع القيود والتأخير الحاصل في إنجاز الاعمال
٧- ربط أمور المهاجرة بدائرة النفوس ، وتوسيع أعمال هذه الدائرة .
٨- تأليف دوائر للاحصاء. وللنظر في المسائل الاقتصادية العامة
٩- تشجيع الزراع على إعمار الاراضي ، بتشريع يضمن حقوقهم ، ويعين واجباتهم ، والاسراع في تأليف المصارف الاهلية ، والزراعية ، لمساعدة وانعاش الزراع والتجار ، ولتأسيس العملة الوطنية .

« إيضاح المنهاج »

١ ـ الحكومة العراقية هي المسؤولة عن حفظ الأمن والدفاع عن البلاد ، وهذه المسؤولية لا تمنع التعاون عند الحاجة .

التدرّج يقصد به ان تمارس الحكومة العراقية سلطاتها ، وتنقح موظفيها ، وأمورها تدريجياً ، من حيث تصبح في وقت قريب متمتعة بالحقوق والكيان الذي يشير اليه التصريح الجديد ، المعبر عنه بالاسس العامة للمقترحات المقدمة إلى الشعب المصري (مادة عامة لعموم الوزارات)

٢ ـ إمرار قانون التجنيد ـ الاسراع في إتمام تسجيل النفوس (دفاع ـ داخلية)

٣ و ٤ ـ المسائل المعلقة أكثرها تتعلق بالامور المالية ، سواء من وجهة الاعفاءات ، أو حسم الملكية ، والواجب ان تسرع الحكومة بمفاوضة الحكومة البريطانية لانهاء ما يخالف القوانين المرعية ، وأما ما يخالفها فيقضي إنهاؤها فوراً (مالية ـ أشغال)

٥ ـ إن التعديلات في القانون الاساسي تحتوي على أمور كثيرة ، منها تبديل مبدأ اجتماع المجلس ، وكيفية احتساب المخصصات ، وانتقاء الوزراء من خارج المجلس .. الخ

« أمور عامة »

١ ـ القصد ان يتمتع الوزراء بالسلطات المصرحة في القانون الاساسي ، لتأييد المسؤولية الموجهة اليهم ، فلا يجوز ان يتصرف رؤساء الدوائر بالمسؤوليات المترتبة على الوزير ، والتي هي خارجة عن تمشية أمور دوائرهم ، ولهذا الغرض يجب ان تعنون المراسلات باسم الوزارة ، وترسل

---

(١) كراون الجنت اسم لمحل تجاري في لندن معناه (وكلاء التاج) ويقوم هذا المحل مقام الحكومة البريطانية في تموين مستعمراتها والبلدان المشمولة بنفوذها بما تحتاج كل من لوازمات وغيرها

الأجوبة اليها من الوزارة ، موقعة من الوزير نفسه ، أو بتخويل منه «عن الوزير» ، ولكن لا يجوز التوقيع على الاوراق «عن الوزير» قبل أخذ موافقته على الامر الصادر من الوزارة ، وهذا لا يشمل طبعاً الاستفسارات الاعتيادية ، وإرسال الجداول ، والتقارير المعتادة ، التي يوقع عليها المدير العام ، بدون موافقة الوزير ، ولكن بتخويل منه ، والاحوال الشخصية العائدة للموظفين يمسك سجلها في الوزارة ، أما الامور الفنية التي تجري على أيدي الدوائر الخاصة ، فتسير على مسؤولية «المدير العام» من جهة التحضير ، والقرار بالعمل والتنفيذ منوط بالوزير .

٢ ـ يقصد تأييد مسؤوليات المتصرفين ، من جهة تمثيلهم للوزير في اللواء ، ولذلك ينبغي توحيد المسؤوليات الاجرائية في شخص المتصرف ، وجعل الشعب مرتبطة به ارتباطاً مباشراً من جهة الادارة والاجراء والتنفيذ (عموم الوزارات)

٣ ـ لقد توغل المفتشون الاداريون في وظائف الادارة والاجراء ، خلاف ما هو مصرح لهم في قانون التفتيش ، وأصبحوا يخابرون الدوائر المركزية في قسم عظيم من الوظائف الاجرائية مباشرة ، وهذا ما دعا بالنتيجة إلى شل يد المتصرفين ، وإلى سير الشعب الادارية في الالوية وفقاً لآراء المفتشين الاداريين ، فمن الضروري إنهاء هذه الحالة ، والعمل على ما هو وارد في المادة الثانية (عموم الوزارات)

«تنقيح»

١ ـ تغير الغرض من تأسيس دائرة الاملاك ، وأصبح عملاً منحصراً في إدارة المسقفات وتفويض الاراضي الاميرية بعقود المزارعة ، أو على طريق الايجار ، والنظر في مسائل المنازعات على الاراضي والحدود ، وهذه الامور كلها تخص إدارة الواردات ، أكثر من العمل على إحياء الاراضي الاميرية ، بممارسة وسائط التعمير ، والاستثمار الحديثة في أملاك الدولة ، كما كان المتصور ، ولذلك لم يبق من حاجة الى إبقاء هذه الدائرة على هذا النحو ، بل أصبح وجودها باعثاً للاسراف في الميزانية ، فمن الضروري إلحاقها بمديرية الواردات ، وترك ممارسة وسائط التعمير والاستثمار الحديثة لمديرية الزراعة العامة ، بتأسيس حقول التجارب في المناطق الزراعية المهمة (مالية ـ ري وزراعة)

٢ ـ لم تأت التجارب والنفقات المصروفة على دائرة الرستمية بالثمرات المنتظرة منها فأصبحت هذه الدائرة بكثرة موظفيها الاجانب ، وطرز الادارة فيها ، عبئاً على خزينة الدولة فمن الضروري الغاؤها والاستعاضة عنها بتجارب تقوم بها دائرة مختصة ، متصلة بمدرسة الزراعة (ري وزراعة)

٣ـ يوجد تعارض بين السلطات المدرجة في الادارة الملكية بتأليف وكالة القيادة العامة ،

وبين سلطات الوزير ، المؤيـدة بموجب القانون الأساسي . فبموجب المبدأ العام ، المصرح في المادة (١) من الامور العامة ، ينبغي الحصول على إرادة ملكية بإلغاء الارادة الاولى ، وتأسيس رئاسة أركان الجيش ، التي تتولى تنظيم الجيش وتدريبه ، وتقديم التوصيات مـن حيث التعليم ، والتنسيق ، وغير ذلك إلى الوزير ، على أن يكون الوزير يتمتع بالمسؤوليات المترتبة عليه من جهة تنظيم قوات الدفاع عن البلاد . وفي نفس تشكيلات المقر توجد رئاسات ومديريات مزدوجة : عراقية وبريطانية ، فالوقت قد حان لتأليف المقر على أساس المسؤولية العراقية ، وحصر النصائح والارشادات البريطانية في شكل بعثة، وهيئات منفردة تدريبية ، وتنقيص عدد الضباط البريطانيين إلى قدر يكفي إلى هذا الترتيب (دفاع)

٤ – تعودت الدوائر المركزية على التوسع في تشكيلاتها ، وحيازة شكل منفصل في رؤية أمورها ، وهذا التوسع أدى إلى تزييد النفقات ، و إلى الاخلال بمسؤولية الوزير والمتصرف . ومن جملة ذلك تفريق أمور الواردات لتكون هذه الدائرة مستقلة بأمورها ، وهي التي تجبي الضرائب وتقدرها ، وتمثل أعظم قسم من مسؤولية الوزير تجاه البرلمان ، فينبغي الوقوف عند حد مسؤولية الوزير ، ومراعاة الاقتصاد .

ولم تأت تجربة التوحيد ، منذ ست سنوات ، والتي سار عليهـا أحمد فهمي بك ، وساسون أفندي ، بنتائج مضرة فعليه يقتضي إرجاع التشكيل إلى أصله (مالية)

٥– تجري المحاسبات بواسطة الخزائن ، وتحت مراقبة دائرة المحاسبات العمومية ، في أكثرية الدوائر الآتية :–

الشرطة ، الزراعة ، الصحة ، الاشغال العامة ، الكمارك ، الري ، الدفاع ، ومجلس النواب والبلاط الملكي ، وكانت دائرة المساحة ضمن الدوائر الآنفة الذكر ، إلا أن حساباتها نقلت إلى دائرة المحاسبات العمومية ، منذ مدة قصيرة ، فهـذه الطريقة لا تلائم الكفاءة في أمور الصرف ومراقبتها ، إذ تجعل الدوائر تحسب الحوالات على الخزائن ، بدون معرفة الاسباب ، وعليه من الضروري أن توحد حسابات الشرطة ، والزراعة ، والصحة ، والكمارك ، مـع دائرة المحاسبات العمومية ، على أن ينظر في الدوائر الباقية بعد ذلك (مالية)

٦– صرح قانون استخدام الاجانب بضرورة استخدام العراقيين، في الوظائف التي يتمكنون من القيام بها ، والوظائف الكتابية ، والحسابية ، من التي يتمكن العراقيون بلا شك القيام بها (عموم الوزارات)

٧– ان المفتشين الاداريين أصبحوا كثيري العدد، بالنظر للتقدم الحاصل في الادارة، ويقتضي تنزيل النصف منهم ، على ما يعتقد ، وان في الشرطة نصفهم تقريباً حائز على مقاولات لمدة خمس

سنين ، فلاينبغي تجديد هذه المقاولات ، وتوجد مفتشيات أخرى، كفتشية السجون مثلا فلا حاجة إلى الاحتفاظ بها ، بالنظر للتقدم الحاصل في إدارة السجون وأعمالها (داخلية)

٨— من الممكن الاستغناء عن قسم كبير من الموظفين الاجانب ، الذين يخدمون بعقود لمدة خمس سنين أو أقل ، كعقود قصيرة (عموم الوزارات)

« تسريع وتشجيع أعمال »

لا يحتاج هذا القسم إلى إيضاح إه

●

هذا هو نص المنهاج الوزاري ، الذي اختطته الوزارة السعدونية الرابعة لنفسها ، وعرضته على القائم بأعمال المعتمد السامي ، فلم يبد أي اعتراض عليه ، دون أن تذيعه للناس ، وهو بمجموعه يرمي إلى التخلص من الموظفين الاجانب ، والتخفيف من صلاحيات ذوي العقود الطويلة ، الذين لا يمكن الاستغناء عنهم ، بسبب هذه العقود ، وكذلك يرمي إلى الاقتصاد في النفقات، اقتصاداً تاماً ، وإلى تحديد المسؤوليات ، وحصر الصلاحيات في العراقيين دون غيرهم ، وإلى تشجيع الصناعات الوطنية ، وإدخالها في الجيش ، والشرطة ، وإلى تطهير الادارة من الادران ، وهو منهاج ضخم ، لو كتب للوزارة ، التي وضعته ، أن تنفذ ربعه لسعدت البلاد ، وعمرت الارضون ، وشبع الناس ، وعرف كل واحد ما له من حقوق ، وما عليه من واجبات .

* تعيين معتمد سام *

اعلنت الحكومة البريطانية في يوم ٧ تشرين الاول سنة ١٩٢٩ م تعيين السر فرنسيس همفريز معتمداً سامياً لها في العراق ، خلفاً للسير جلبرت كلايتن المتوفي، فغادر المعتمد الجديد بلاده في يوم ١٩ تشرين الثاني من هذه السنة ووصل العراق في ١٠ كانون الاول ، بعد أن زار المعتمد السامي البريطاني في مصر والمعتمد السامي في فلسطين

وقد سمحت الحكومة البريطانية لجريدة التايمس اللندنية أن تذيع في يوم١٩ كانون الاول سنة ١٩٢٩م ما يلي بمناسبة تعيين السر فرنسيس همفريز معتمداً سامياً لها في العراق .

« أصدرت دائرة المطبوعات لصاحب الجلالة أمس ، كتاباً لوزير المستعمرات عنوانه السياسة تجاه العراق ، أشارت فيه إلى أن حكومة صاحب الجلالة البريطانية قدتعهدت بموجب المادةالثامنة من المعاهدة الانكليزية — العراقية لسنة ١٩٢٧ بأن تؤيد ترشيح العراق لعضوية عصبة الامم سنة ١٩٣٢ ، بشرط أن يدوم المعدّل الحاضر لرقي العراق ، وأن يسير كل شيء سيراً حسناً في نفس الوقت . وقد نظر في العراق إلى هذا الشرط بمزيد الريبة ، لأنه يؤكد العقيدة التي لم تزل تماماً من أذهان الأهلين ، والقائلة بأن حكومة صاحب الجلالة لا ترغب رغبة صادقة في استقلال

العراق استقلالا تاماً، وبأن سياستها الحقيقية استعمار تلك البلاد، ولما لم يكن من فائدة للتأكيدات والشروط المعطاة في هذا الشأن، فقد قررت الحكومة البريطانية، بناء على التوصية الصادرة من المرحوم السير جلبرت كلايتن، المتفقة ووجهة نظر سلفه السير هنري دوبس، أن تنظر في الغاء هذا الشرط من وعدها في تأييد انضام العراق إلى عصبة الأمم سنة ١٩٣٢، وبعد النظر في هذا الامر، وجد أن هذا الشرط غير أساسي، فإن العراق قد ارتقى رقياً عظيما في السنوات القلائل الاخيرة، ويظهر من المؤكد انه — ما لم تحدث فيه رجة عظيمة وغير متوقعة فتدفعه إلى الوراء — يصير من كل الجهات أهلا لدخول حظيرة عصبة الامم سنة ١٩٣٢، إذا حكمنا عليه من جهة الأمن الداخلي، والميزانية العامة الثابتة، والادارة المنورة، لهذا وجد أن الوقت الذي تستطيع فيه بريطانيا العظمى — شاعرة تمام الشعور بمسؤولياتها أمام عصبة الامم — تأييد دخول العراق إلى العصبة في مدة ثلاث سنين قد حان. وبناء على ذلك سمح إلى المعتمد السامي أن ينبىء الحكومة العراقية أن الحكومة البريطانية سوف تكون مستعدة لتأييد انضام العراق إلى عصبة الامم سنة ١٩٣٢ دون قيد أو شرط. وكان لهذا التصريح أبلغ أثر في الحالة السياسية الداخلية في العراق فحلت محل الشك، الثقة المتبادلة، وتألفت وزارة قوية ومسؤولة تضم ممثلي الحزبين المهمين في البلاد، وترغب رغبة صادقة في التعارف مع حكومة صاحب الجلالة البريطانية لحل المسائل المعلقة قبل سنة ١٩٣٢ بينما لم يكن قبل ذلك من يرضى بالقيام بأعباء الحكم في العراق. ومن المعلوم ان الحاجة سوف تمس إلى عقد معاهدة جديدة لتسوية العلاقات بين الدولتين على ان يصير العراق عضواً في العصبة، وسوف تتخذ التدابير اللازمة لاعداد لائحة المعاهدة على اسس حرة، وعلى أساس المعاهدة البريطانية — المصرية بوجه عام» اه

﴿مقررات وحوادث﴾

١— في يوم ٢٤ أيلول ١٩٢٩ م:

نظر مجلس الوزراء في كتاب مدير التشريفات، ممثل حضرة صاحب الجلالة في لجنة المتحف العراقي وسكرتيرها، المرقم ٢ والمؤرخ في ٥ أيلول سنة ١٩٢٩ المتضمن ان بعض الامريكان الشغوفين بالآثار العتيقة قد أعرب عن رغبته في جمع مبلغ من المال، يتراوح بين مئة ومئتي ألف دولار، لانشاء متحف للآثار ببغداد، بشرط أن تقدم العرصة من قبل الحكومة العراقية مجانا، وان اللجنة التي تألفت حسب اقتراح المتبرع قد قامت بـ:

١= بانتقاء عرصة للمتحف. و

٢— إحضار خارطة للبناء. و

٣– إحضار بيان تقريبي عن النفقات المقتضية

والمقترح فيه موافقة الحكومة على منح العرصة الواقعة في القلعة ، لبناء المتحف المذكور عليها ، وضم عرصة ذات مساحة كافية إلى عرصة المتحف ، ومنح الاذن لأمناء مدرسة تحري الآثار الشرقية الامريكية لتشييد مدرسة للآثار العتيقة عليها ، وبعد المداولة في الموضوع ، والاطلاع على خارطة العرصة ، وخارطة بناء المتحف المقترح ، قرر المجلس ما يأتي :

١– الموافقة على تصميم بناء المتحف .

٢– الموافقة على منح عرصة من قبل الحكومة مجاناً لانشاء متحف عليها ، على أن تكون هذه العرصة داخل القلعة

٣– ضم عرصة ذات مساحة كافية إلى عرصة المتحف ، ومنح أمناء مدرسة تحري الآثار الشرقية الامريكية الاذن لتشييد مدرسة للآثار العتيقة عليها . اهـ [1]

٢– كان مجلس الوزراء قد اتخذ القرار التالي بتاريخ ٢ تموز ١٩٢٩ «أيام الوزارة السويدية الاولى»

« لما كانت المادة الثالثة من قانون تنظيم جباية أجور الجسور والمعابر ورسم الذبحية رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٧ قد نصت على أن تستوفي الحكومة رسوم الذبحية من القصبات التي لم تشكل فيها بلديات ، فينبغي أن تقوم الحكومة بخدمات البلدية الضرورية في تلك القصبات ، على أن تكون الخدمات التي تؤديها في كل قصبة متناسبة مع مقدار الرسوم المستوفاة منها » إهـ

فلما تألفت « الوزارة السعدونية الرابعة » اعترضت « وزارة المالية » على هذا القرار ، فاتخذ مجلس الوزراء القرار التالي في جلسته المنعقدة في يوم ١ تشرين الاول ١٩٢٩

نظر مجلس الوزراء ، في كتاب وزارة المالية المرقم م/٢٢٦٣ والمؤرخ في ٥ أيلول سنة ١٩٢٩ المتعلق بالقرار الاول ، من قرارات مجلس الوزراء ، المنعقدة في ٢ تموز سنة ١٩٢٩ بخصوص استيفاء رسوم الذبحية من القصبات التي لا بلدية فيها ، والمتضمن ما يأتي :

« تنص المادة ١١ من قانون الميزانية لسنة ١٩٢٩ بأن – يتحتم درج جميع مدخولات الدولة ومصروفاتها في الحسابات ، أي انه يجب ان لا تستخدم المدخولات لاجل تلافي المصروفات ، بدون درج المصروفات في الحسابات – وعليه يجب اعتبار جميع ما يدخل من رسوم الذبحية كإيراد وفتح مادة مخصوصة تحت باب وزارة الداخلية بمبالغ تساوي مقدار الرسوم المستوفاة في هذه الاماكن لصرفها على أمور بلدية »

لا توجد مادة كهذه ، ولا مخصصات لهذا الغرض في الميزانية ، وعليه إذا كان القصد تنفيذ

---

(١) مقررات مجلس الوزراء للاشهر تموز وآب وأيلول ١٩٢٩ م ص ١١٣ ولكن مع الاسف لم تتحقق الهبة ، ولم يشيد المتحف المقرر ، في الموضع المحدد ، ولم تؤسس المدرسة المقترحة للآثار العتيقة

الترتيبات التي قررها مجلس الوزراء في هذه السنة ، سوف يقتضي تقديم طلب إلى البرلمان بمخصصات إضافية . اما إذا أوقف تنفيذ هذه الترتيبات إلى السنة المقبلة، فسوف تدمج مخصصات لهذا الغرض في ميزانية السنة ١٩٣٠ »

قرر المجلس ، بناء على الملاحظات السالفة الذكر ، توقيف تنفيذ الترتيبات المبحوث عنهـا في قرار مجلس الوزراء المتخذ في ١٩٢٩/٧/٢ إلى السنة المقبلة ، وأن تدمج مخصصات لهذا الغرض في ميزانية السنة المذكورة [1]

٣- كان وزير الدفاع ، نوري السعيد ، في خارج العراق يوم تكونت «الوزارة السعدونية الرابعة» لذا صدرت الارادة الملكية بأن يقوم وزير العدلية ، ناجي شوكت ، بوكالة وزارة الدفاع حتى عودة السعيد

٤- وصل بغداد في مساء يوم ٢٠ تشرين الاول ١٩٢٩ م سمو الامير عبد الله ، أمير شرقي الاردن ، فاستقبل استقبالا فخما ، ونزل بضيافة الحكومة ، وبعد أن زار العتبات المقدسة غادر العراق إلى عمان في يوم ٢٨ من هذا الشهر

✻ الحكومة البريطانية وعصبة الامم ✻

لم تكتف الحكومة البريطانية بالبلاغ الذي أصدرته في ١٤ أيلول ١٩٢٩ عن عزمها على ترشيح العراق للدخول في عصبة الامم سنة ١٩٣٢ م وبلغته إلى الحكومة العراقية ، فبعثت إلى هذه الحكومة العراقية في يوم ١٢ تشرين الثاني ١٩٢٩ م الكتاب التالي :

دار الاعتماد — الرقم بي أو/٢٧٧

بغداد — التاريخ : ١٢ تشرين الثاني ١٩٢٩

فخامة رئيس الوزراء

أمرني فخامة وكيل المعتمد السامي أن ابلغ فخامتكم أن حكومة صاحب الجلالة البريطانية طلبت إلى السكرتير العام لعصبة الامم في ٤ تشرين الثاني تبليغ أعضاء المجلس بما يأتي :

« قرّرت حكومة صاحب الجلالة ، بعد أن أمعنت النظر في جميع الظروف ، عدم السير بموجب المعاهدة المعقودة بين صاحب الجلالة البريطانية ، وصاحب الجلالة ملك العراق ، الموقّع عليهـا في لندن في ١٤ كانون الاول ١٩٢٧ التي لم تبرم أو توضع موضع التنفيذ . على أنها تقترح ، عملا بأحكام الفقرة (١) من المادة (٣) من المعاهـدة العراقية - الانكليزية المعقودة في ١٣ كانون الثاني ١٩٢٦ أن توصي بادخال العراق عضواً في عصبة الأمم في ١٩٣٢ »

---

(١) مقررات مجلس الوزراء للاشهر ت١ وت٢ وكانون الاول سنة ١٩٢٩ ص ٢-٣

وقررت حكومة صاحب الجلالة البريطانية ، بعد إمعان آخر ، أنه لما كان قرارها في هذه المسألة قد صار معروفاً لدى العموم ، فإن التأخير الذي يحصل من جانبها بتبليغ المجلس رسمياً قد يعتبر مخالفاً للمجاملة ، وعليه فليس من المرغوب فيه تأجيل التبليغ حتى اجتماع المجلس التالي

أرسل نسخة منه إلى رئيس الديوان الملكي

التوقيع : ستارجز

❊ المفاوضات لوضع المعاهدة ❊

قررت «الوزارة السعدونية الرابعة» الدخول في مفاوضة الحكومة البريطانية من أجل المعاهدة المنوي عقدها بين العراق وبريطانية ، لتنظيم العلاقات بين المملكتين على أساس المقترحات البريطانية - المصرية الأخيرة ، وتألفت لجنة من وزراء المالية ، والداخلية ، والدفاع ، لهذا الغرض ، فوجدت اللجنة العراقية أن الشرط الذي تشترطه الحكومة البريطانية لجعل العلاقات المقبلة بين العراق وبريطانية قائمة على أساس المشروع البريطاني - المصري الأخير غير واردة فمصر قد منيت بمرور قناة السويس في وسط أراضيها ، وهي القناة التي تربط البحر المتوسط بالبحر الأحمر ، فجعلها هذا المرور عرضة للمشكلات الدولية ، والمطامع الاستعمارية ، على حين أن الوضع الجغرافي في العراق يختلف عن وضعه في مصر اختلافاً كبيراً وليس للانكليز في العراق غير الممر الضيق الذي يفتح مواصلاتها مع الهند من الجهة العراقية ، ونعني بهذا الممر « خليج البصرة » وهذا تستطيع بريطانية أن تحافظه بأيسر الطرق ، ومن دون أن تضطر إلى إثقال كاهل العراق بمعاهدة ثقيلة

هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن الحوادث الدامية التي مر العراق فيها خلال العهدين العثماني والاحتلال البريطاني كانت عاملا مهما في نضجه السياسي ، وطموحه في التحرر من أية صبغة أو سلطة أجنبية . ومصر مهما بلغت من الرقي الثقافي والاجتماعي لا تستطيع أن تداني العراق في هذا التحرر ، فلما حاولت اللجنة الوزارية العراقية أن تجعل مفاوضاتها مع الحكومة البريطانية على أساس مفاوضة الند للند لم تر من يأخذ ملاحظاتها المذكورة بنظر الاعتبار (١)

(١) بيد ان الاقدار استمرت في تمردها ، وما لبث المتفاوضون أن علموا أن قلب المسألة لم يتغير تغيراً يذكر فقد كانت الحكومة البريطانية تظن ان وعدها المطلق بالتوسط لدخول العراق في عصبة الامم يحمل العراقيين على قبول المعاهدة الجديدة ، وإن كانت بمضمونها لا تختلف كثيراً عما تقدمها ، فضلا عن ذلك قد اختلف المتفاوضون مقاماً ومزاجاً ، فالذي مثل المفوضية - اي المفوض السامي بالنيابة - لم يكن بامكانه ان يحل أو يربط ، بل كان عليه أن يبلغ الحكومة العراقية آراء بل مشيئة حكومته المتعسفة . . . اضف إلى ذلك ان العقبات الكأداء كانت لا تزال قائمة في طريق المفاوضات ، وهذه العقبات هي الاتفاق المالي ، والاتفاق العسكري وقوة الطيران - فيصل الأول ص ١٣٦ -

﴿ حفلة افتتاح المجلس النيابي ﴾

تبتدىء اجتماعات مجلس النواب الاعتيادية بأول يوم من تشرين الثاني ، فإذا صادف أول يوم من هذا الشهر عطلة رسمية فمن اليوم الذي يليه ، وقد صادف يوم أول تشرين الثاني من سنة ١٩٢٩ « عطلة حكومية » فافتتح المجلس المشار إليه جلساته في اجتماعه الاعتيادي الثاني في اليوم الثاني من الشهر المذكور ، حسب المراسيم المعتادة ، وألقى الملك فيصل خطاب العرش في هذا الاجتماع ، وقد انتخب النواب توفيق بك السويدي رئيساً لمجلسهم ، وانتخب الاعيان السيد محمد الصدر رئيساً لمجلس الأعيان ، وهذا هو خطاب العرش أولا :

﴿ خطاب العرش ﴾

حضرات الأعيان والنواب :

أفتتح باسم الله تعالى مجلسكم في اجتماعه الاعتيادي الثاني ، من دورته الثانية ، متمنياً أن يكون اجتماعكم هذا حافلا بجلائل الأعمال ، التي تعود على الأمة بالخير والنجاح .

ان الموقف الرزين الذي وقفه شعبي تأييداً للجهود التي بذلتها الوزارات المتتابعة ، لتحقيق ما تنطوي عليه أماني البلاد ، كان له التأثير المرغوب . وكان صديقي المحترم ، السر جلبرت كلايتن ، الذي فجعت بوفاته الحكومتان الحليفتان ، وأصدقاؤه العديدون في هذه البلاد ، أصدق وسيط للتعبير عن تلك الأماني ، وللافصاح عن الاسس ، التي رغبت البلاد في أن تبني عليها صلات التحالف بينها وبين بريطانيا العظمى . ويسرني أن ألاحظ ان هذه الجهود ، والخطوات السريعة التي خطاها العراق نحو التقدم ، حدت بالحكومة البريطانية إلى ان تعتبر أن الوقت قد حان لتطمين الرغبات العراقية ، إذ صرحت عن استعدادها لتأييد ترشيح العراق للدخول في عصبة الأمم في سنة ١٩٣٢ من دون قيد وشرط ، ولتنظيم العلاقات بين المملكتين على أساس الاقتراحات الحديثة للتسوية الانكليزية المصرية

لقد سررت بزيارة أخي أمير شرق الأردن للعراق ، وبالترحيب والحفاوة اللذين قوبل بهما ، وقد أتاحت زيارة سموه هذه فرصة مناسبة للبحث في مسألة توطيد أواصر المودة والصداقة بين القطرين ، وستنظر حكومتي عن قريب في عقد معاهدة صداقة واتفاقيات خاصة لتنظيم العلاقات بينهما

ان صلاتنا مع الجمهورية التركية مستمرة على اسس المحبة والمودة ، وارغب في أن أشير بصورة خاصة إلى توطد العلاقات الودية ، ونمو روابط الصداقة بيننا وبين جارتنا إيران ، خاصة بعد التوقيع على اتفاقية ١١ آب ١٩٢٩ ولا يسعني في هذا الموقف إلا أن اعرب عن رجائي ان تستقر الأمور في حالتها الاعتيادية وأن ترجع الطمأنينة إلى النفوس في الأقطار العربية المجاورة .

إن المفاوضات التي قامت بها حكومتي في سنة ١٩٢٧ حول عملية تصفية الديون العثمانية العامة قد انتهت بقبول مجلس الدين الاقتراحات العراقية . وستقدم اليكم حكومتي المعلومات اللازمة مع اللوائح القانونية الخاصة بها

لقد كانت المحصولات الزراعية في هذه السنة وفيرة ، إلا انها ويا للأسف لم تسلم من الآفات الطبيعية ، ومن التوقف في التصريف ، والهبوط في الأسعار ، الأمر الذي يدعونا إلى اتخاذ التدابير للتخفيف من وطأة هذه الآفات والعراقيل .

لم يحدث خلال السنة ما يخل بالهدوء والسكينة المستتبين في جميع أنحاء البلاد

قد اتخذت التدابير اللازمة لاسعاف منكوبي الفيضان ، ولم تزل الجهود متواصلة لتعمير ما حصل من التخريب

حضرات الأعيان والنواب !

ستعالج حكومتي مشروع المعاهدة الجديدة على أساس الاستقلال التام ، وعلى قدم المساواة ، في مبادلة المنافع المتقابلة . وهي مهتمة الآن لتسيير امور الدولة على أساس التصريح الجديد ، لتقوم بمسؤولياتها العامة ، بصفتها حكومة مستقلة في جميع شؤونها ، ولتأييد السلطات المخولة الوزراء بمقتضى أحكام القانون الأساسي ، لتمكينهم من القيام بالمسؤوليات التامة في إدارة امور الدولة .

إن حكومتي قائمة باعداد لوائح قانونية لتعيين حقوق الزراع وواجباتهم ، ولحماية وتشجيع المنتوجات المحلية ، والتشويق على استعمالها ، وتهيأة الوسائل لسير إلى التوازن بين صادرات البلاد ووارداتها ، وذلك لتحسين الحالة الاقتصادية التي تتطلب معالجة فعالة

وستقدم اليكم الميزانية العامة ، التي سيراعى في احضارها الاقتصاد في نفقات الدولة ، والتوفير ، للقيام بمشاريع مفيدة

وستقدم اليكم لائحة قانون الدفاع الوطني ، عند انجازها ، وذلك للقيام بما أخذته على عاتقها من مسؤولية الدفاع ضد التجاوز الخارجي ، وحفظ الأمن الداخلي .

واعدت حكومتي لوائح قانونية هامة : كلائحة قانون الخدمة المدنية ، ولائحة قانون التقاعد المدني ، ولأئحة قانون العقوبات ، وغيرها من اللوائح التي رغب في سنها مجلسكم

وستكون المشاريع المهمة : كانشاء خزان الحبانية ، واحداث البنك الزراعي والأهلي ، ووضع العملة العراقية وتخفيض بعض الرسوم ، وتوسيع نطاق المعارف ، وتكثير المؤسسات الصحية ، وغيرها من الامور ، موضع عناية حكومتي بصورة خاصة .

هذا وارجو من الله أن يسدد خطواتكم ، ويوفقكم في مساعيكم (١)

❊ مناقشة خطاب العرش ❊

جرت التقاليد النيابية أن يناقش أعضاء مجلس الامة سياسة الدولة العامة ، عند مناقشة خطب العرش ، وعند عرض الميزانيات العامة للتصديق ، وما كان مجلس النواب العراقي ليشذ عن هذا التقليد ، ولا سيا وان شكل الحكم فيه « حكومة ديمقراطية نيابية »

وفي جلسة مجلس النواب الثالثة المنعقدة في يوم ١١ تشرين الثاني ١٩٢٩م أعلن رئيس المجلس ان المادة الاولى من منهاج الجلسة ستكون مناقشة «تقرير لجنة العريضة الجوابية على خطاب العرش » فاندفع البعض من المعارضة إلى مهاجمة سياسة الحكومة واتهامها « بالتراجع عن مطاليب الشعب »

قال نائب البصرة : محمد زكي المحامي : ان الحوادث والاسباب التي أدت إلى استقالة فخامة السعدون في وزارته الثالثة لاتزال ماثلة في أذهاننا ، إذ لم تمض على تلك الاستقالة سوى بضعة أشهر ، وقد قيل لنا أن فخامة السعدون طلب عدة مطاليب وسموها بمطاليب البلاد ... وقد أيدت البلاد فخامته في ذلك الموقف الشريف.. . فالآن أسأل فخامة السعدون أين تلك المطاليب

(١) محاضر مجلس النواب لاجتماع ١٩٢٩/ ١٩٣٠ ص ٢-٣

وما الذي تحقق منها ؟ ألم ترجع الوزارة الحاضرة بالقضية العراقية سبع سنوات إلى الوراء ؟ (١)

وقال نائب بغداد ، الحاج محمد جعفر أبو التمن : إن كانت الحكومة العراقية تريد أن تستند على الوعود ، فأحسنها ما تضمنته العقود ، ولا شك أن العقود التي عقدتها بريطانية مع العراق هي أولى أن تلتزم بها الحكومة من أن تلتزم بتصريح . . . فإن كانت وزارة السعدون الحالية تريد أن يمر هذا الدور بالنتائج التي مرت عليها الادوار الثلاثة فعلى قضايا البلاد العامة السلام ، فإذا كان حقيقة يوجد لدى الوزارة ما يمكن أن تبرر به موقفها ، وتتخذ ازاء ما لا يحصل عليه من الوسائل المشروعة التي تتذرع بما يناسب مع وزارة تحفظ كرامة البلاد وأرجو بيان ذلك » (٢)

وقال نائب الكوت ، رشيد عالي الكيلاني : أظن حضراتكم قرأتم المشروع المصري . فأقول لكم بصراحة أننا إذا مشينا على التصريح البريطاني، أي إذا جعلنا أساس المعاهدة الجديدة اتفاقية مصر الحديثة ، فنكون قد بعدنا جداً عن الاستقلال التام ، أو عن قدم المساواة في تبادل المنافع المتقابلة ، لأنكم تعلمون ان الاساس في المشروع المصري هو ليس الاستقلال وإنما هو الاحتلال . . . ان الدخول في عصبة الامم لا يعني الاستقلال لأنه يوجد الآن في عصبة الامم حكومات مستعمرة ليست بذات أهمية ، ويوجد أيضاً حكومات مستقلة وذات كيان » (٣)

هذا قليل من كثير نقلناه عن الضبط الرسمي لمجلس النواب ، وقد اصطلحت الصحف على تسمية هذه الخطب بالنارية ، كما انه حدث بعض التحدي لرئيس الوزراء ولبعض أعضاء الوزارة مما حمل السعدون على إلقاء الرد التالي :

✻ جواب السعدون ✻

عبد المحسن السعدون – رئيس الوزراء – سادتي ! انتقد الخطباء الكرام منهاج الوزارة ، وصرحوا بأن الحكومة مبتهجة ومسرورة وممتنة . أيها السادة لا يمكن لوزارة في هذه البلاد أن تكون ممتنة ومسرورة ، لأنها معرضة دائماً للانتقاد ، بصورة محقة أو غير محقة . منذ تشكيل الحكومة العراقية ، والوزارات المختلفة تسعى للحصول على حقوق البلاد ، ولكن الظروف لم تساعد البلاد .

أيها السادة: اتهمني بعض الرفقاء الكرام بأنني رجعت عن مطالبي في سنة ١٩٢٨ ، واكتفيت بالتصريح . المطاليب التي كنت قد طلبتها هي عبارة عن تعديل الاتفاقيتين: المالية والعسكرية ، المستندتين إلى معاهدة سنة ١٩٢٧ ، وأعترف للمجلس العالي بأنه رغماً عن تساهل الحكومة

---

(١) محضر مجلس النواب لاجتماع ١٩٢٩–١٩٣٠ ص ١٣–١٤

(٢) المصدر نفسه ص ١٧

(٣) المصدر نفسه ص ١٩–٢٥

العراقية بكل معنى الكلمة للحصول على الاتفاق ، لم نتمكن من إقناع حليفتنا العظمى بالشروط المطلوبة ، فلم أجد سوى الاستقالة طريقاً ، كما وعدت المجلس العالي يوماً ما بذلك ، فعندما صرحت حليفتنا بقبول العراق في عصبة الامم في سنة ١٩٣٢ سررت بذلك التصريح .

أيها السادة : ان هذا التصريح ليس بقليل الاهمية ، كما يعتقد بعض الاخوان ، بل هو ذو أهمية عظيمة ، فبدخول العراق عصبة الامم ، تلغى جميع المعاهدات ، والاتفاقيات ، وتعقد اتفاقية جديدة على أساس استقلال العراق التام ، وعلى كل حال فإن السياسة المتبعة قد تغيرت بعد إعلان هذا التصريح ، وقد أصبح الوزراء العراقيون يتمكنون من تطبيق أحكام القانون الاساسي بصورة أوسع مما كانوا عليه في السابق. أما ما قاله بعض الاخوان عن احتمال سقوط وزارة العمال ، فأقول:

ان هذا التصريح قد اعطي من قبل الحكومة البريطانية ، فإذا سقطت وزارة العمال ، فلا ينقض سقوطها ما نص عليه التصريح ، أما إذا حصل ذلك فأعتقد أن نوال الاستقلال تابع إلى جرأة الامة ، فالأمة التي تريد الاستقلال ، يجب أن تتهيأ له ، ولايكون ذلك بالكلام ، والاقوال الفارغة ، فالاستقلال يؤخذ بالقوة ، والتضحية ، هذا ما أحببت أن أقوله.

ثم أود أن أعرض على الاخوان ما يخص المعاهدة بين العراق و إيران . إن هذه المعاهدة وقتية ، وليس كما تفضل النائب المحترم محمد زكي بأن حكومة إيران ستستفيد من العهود العتيقة ، فإن المخابرات ، والمكاتبات ، التي جرت بيننا ، وبين حكومة إيران ، تصرح بأن حكومة إيران لن تستفيد من العهود القديمة ، وقد استفسرنا من وزارة العدلية بشأن تقديم الاتفاقية إلى المجلس ، فأجابت انه لا ضرورة لتقديم الاتفاقية إلى المجلس العالي أما اذا أراد المجلس العالي أن تعرض عليه ، فالحكومة لا تمتنع عن تقديمها للتصديق .

أيها السادة : ان الحكومة ساعية بكل معنى الكلمة لأخذ المسؤولية على عاتقها ، ولتظهر أمام المجلس العالي ، كما رغب ، بمظهر حكومة مسؤولة فالحكومة لم تدع بأن العهود السابقة ، والاتفاقيات قد ألغيت ، ولكن حكومة صاحب الجلالة حليفتنا أرادت أن تعطي للعراق مجالا واسعاً لأخذ المسؤولية ، وذلك بالتجنب من المداخلات في الأمور الداخلية ، فليس في هذا الموضوع أي تبجح ، ولم تظهر الوزارة بمظهر خلاف طبيعة الامر ، وخلاف حقيقة الحال الواقع . هذا ما أردت أن أعرضه للمجلس العالي . اه [1]

✻ فاجعة انتحار السعدون ✻

لم يكد السعدون « عبد المحسن بك » ينتهي من إلقاء خطابه هذا في مجلس النواب ، حتى رأى المتصيدون في الماء العكر أن يستغلوا مجابهته النواب بالحقيقة المرة عندما قال لهم « فالأمة

(١) محضر مجلس النواب لسنة ١٩٢٩-١٩٣٠ ص ١٥-١٦

التي تريد الاستقلال يجب أن تتهيأ له ، ولا يكون ذلك بالكلام والأقوال الفارغة ، فالاستقلال يؤخذ بالقوة والتضحية »

فسعوا بالوشاية ضده لدى « دار الاعتماد البريطانية » إحراجاً لموقفه ، وإمعاناً في توسيع شقة الخلاف بين الجانبين العراقي والبريطاني

كان عبد المحسن السعدون يعتقد أن التدرج في العلاقات العراقية — البريطانية أمر لابد منه، وأنه ليس من المصلحة التقحم في الامور ، والاستعجال في الطلب ، وقد سار على هذه السياسة عدة أعوام كان خلالها مرموقاً من الساسة البريطانيين ، منظوراً إليه بعين الاكبار والاجلال ، فلما اصطدم مع المعتمد السامي البريطاني في أواخر سنة ١٩٢٨ ، واستقال من وزارته الثالثة في ٢٠ كانون الثاني ١٩٢٩ م ، أثار عمله الحماسة في القلوب ، والدهشة في الأوساط البريطانية ، فحاول الانكليز الخروج من المأزق الذي أوقعهم فيه هذا السياسي العراقي الكبير فأصدروا تصريح ١٤ أيلول ١٩٢٩م، فعاد السعدون إلى الحكم. ولكنه وجد أن قلب المسألة لم يتغير تغيراً يذكر، وأن النواب الذين جاء بهم انقلبوا عليه ، وأن «دار الاعتماد» أفسحت المجال للوشاة والمفسدين، فأسمعته عتاباً لا تحتمله نفسه ، ولا سيما وهو سليل أسرة عربية نبيلة ، وزعيم قبيلة قديمة فآثر الحتف على الحياة ، واستقبل الموت في مساء اليوم الثالث عشر من شهر تشرين الثاني سنة ١٩٢٩ بأن أطلق على نفسه عدة طلقات نارية أردته قتيلا في الحال .

وقد انتشر نبأ انتحار السعدون بسرعة فائقة ، فاصطكت الاسماع في طول البلاد وعرضها، وهرع الوزراء والأطباء والاعيان والنواب إلى دار الفقيد ، بعيد الحادث ، للتأكد من حلول الخطب الجسيم ، وانقلبت حفلات الافراح وولائم السمر إلى مآتم ومباكي ؛ وأصبح اليوم التالي فإذا بالصحف اليومية مجللة بالسواد ، وإذا بالناس يقرأون هذا البلاغ الرسمي :

« تنعي الحكومة ، بمزيد الأسف والأسى ، رئيس الوزراء فخامة عبد المحسن بك السعدون مودعاً الحياة في داره حوالي الساعة التاسعة من مساء الاربعاء - أمس — في الـ١٣ من تشرين الثاني ١٩٢٩ وقد ترك وصية تاريخية إلى ابنه ، شارحا فيها ما دعاه إلى هذه التضحية الخطيرة » اه

وقد جرى تشييع الفقيد إلى المقبرة الكيلانية « بباب الشيخ » في احتفال مهيب مشت بغداد كلها فيه كما اشتركت وفود من معظم الانحاء العراقية ، حيث قصدت العاصمة للاشتراك في حفلة التشييع خصيصاً ، وانهالت برقيات التعازي من مختلف أنحاء العالم العربي على الحكومة العراقية ، تشاطرها فيها حزنها وتتمنى للعراق كل نجاح .

أما وصية الفقيد التي أشار إليها البلاغ الحكومي فهذا نصها الرسمي — حيث كتبت بالتركية — ثم تعريبها الحرفي

﴿ النص التركي الاصلي ﴾

« ايكي كوزم ياورروم مدار استنادم علي !

« ارتكاب ايتديكم جنايتدن طولاييبني عفو ايت ، زيرابوحياتدنبيقدم، اوصاندم. حياتمدن نه لذت ، نه ده ذوق ، شرف كوردم . امت خدمت بكليور، انكليزلر موافقت ايتميور . ظهير يوق . استقلال ايستيان عراقليلر ضعيف ، عاجز استقلالدن جوق اوزاق . بنم كبي ناموسلي انسانلرك نصايحني تقديردن عاجز. بني وطن خائني ، انكليز بندهسيظن ايديورلر . نــه بيوك فلاكت ! بن وطنمك الك مخلص برفدائيسي هر درلو حقارتلره قاتلاندم ، مذلتلره تحمل إيتدم . صرف آباء واجدادمك مرفها يشادقلري بومبارك بقعه ايجوندر . ياورروم ، صوك نصيحتم بودركه :

« (١) يتيم قاله جق اوفاجق قاردا شاريكه مرحمت (والده كه حرمت)وطنكهصداقت

« (٢) ملك فيصل وذريتنه صداقت مطلقه . بني عفوايت ياورروم علي

عبد المحسن السعدون »

***

وهو ذا الآن التعريب الحرفي الصحيح للنص التركي :

« ولدي وعيني ومستندي علي

« اعف عني لما ارتكبته من جناية. لأني سئمت هذه الحياة التي لم أجد فيها لذة وذوقاً وشرفاً . الأمة تنتظر خدمة . الانكليز لا يوافقون . ليس لي ظهير . العراقيون طلاب الاستقلال ضعفاء عاجزون وبعيدون كثيراً عن الاستقلال . وهم عاجزون عن تقدير نصائح أرباب الناموس أمثالي . يظنون اني خائن للوطن ، وعبد للانكليز . ما أعظم هذه المصيبة! أنا الفدائي الأشد إخلاصاً لوطني قد كابدت أنواع الاحتقارات وتحملت المذلات ، محضاً في سبيل هذه البقعة المباركة التي عاش فيها آبائي وأجدادي مرفهين

« ولدي ، نصيحتي الأخيرة لك هي :—

« ١— أن ترحم اخوتك الصغار الذين سيبقون يتامى (وتحترم والدتك) وتخلص لوطنك

« ٢— أن تخلص للملك فيصل وذريته إخلاصاً مطلقاً

« اعف عني يا ولدي علي — التوقيع — عبد المحسن السعدون »

وقد ضمنا مجلس خاص مع ناجي بك السويدي فاستطلعنا رأي فخامته في الاسباب الحقيقية التي أدت إلى هذه الفاجعة فلخصها فيما يلي : —

(أ) كان عبد المحسن بك قد تقدم في السن كثيراً [1]

(٢) لما تألفت « الوزارة السعدونية الرابعة » وضعت لها منهاجاً لم تنشره [2] فعرض هذا المنهاج على « القائم » بأعمال وكيل المندوب السامي « وهو يومئذ قائد الطيران » ولم يلق أي اعتراض . فلما عاد إلى بغداد وكيل المندوب السامي الرسمي « وهو الميجريانغ » أظهر عدم موافقته على هذا المنهاج ، وقال ان ليس لوكيل نائب المندوب أن يبدي ملاحظاته على المناهج الوزارية

(٣) ان الجلسة النيابية التي عقدت قبيل الفاجعة كانت نارية وهامة ، وقد انتقد بعض النواب سياسة الوزارة مدفوعين بالعواطف ، أكثر من تقديرهم للظروف التي حاقت بهذه الوزارة يوم تأليفها ، حتى أن بعضهم طغى في السباب والشتم بلا أي مبرر مما حمل السعدون على أن يزهد بهذه الحياة .

(٤) ان السعدون كان قد تقدم في السن وطعن كما اسلفت « اه »

أما الريحاني الاستاذ أمين فيقول في ص ١٣٦ من كتابه (فيصل الاول)

« أما الرئيس عبد المحسن فقد كان يرى في ساعاته الهادئة ، رأيه السديد في التطرف وأضراره ، ويحاول أن يبني جسراً للعبور بين وزارته والمفوضية ، وكان في بعض الاحايين يرى عجز المفوضية ، أو ترددها في التعاون ، فيخرج عما ملك من نفسه ، محتدم الغيظ ، منددا ، مهدداً فأثار عليه المتطرفين والانكليز معاً » ثم يقول في ص ١٣٧ :—

« أضف إلى ذلك ما جاء من الخارج مما زاد في محنته فقد حملت عليه صحافة بغداد حملات منكرة ، وتكاثفت حوله غيوم المفوضية وهي مثقلة بالغل والشنآن » اه .

والغريب ان تقارير دار الاعتماد البريطانية عن « سير الادارة في العراق » التي اعتادت أن تذكر كل شاردة أو واردة ، مهما كانت تافهة ، لم تتعرض إلى أسباب الانتحار بصورة مطلقة مكتفية بأن فلانا قد انتحر في الساعة الفلانية

وكان صاحب هذا الكتاب يراسل « جريدة الاهرام المصرية » يومئذ فنشر فيها وثيقة أو شبه وثيقة أقامت الصحافة البريطانية وأقعدتها ، وقد قلنا فويق هذا اننا لا نرى من المصلحة التاريخية أن نذكر الاسباب التي أدت إلى انتحار عبد المحسن بك السعدون ومعظم رفاقه قيد الحياة

وعلى كل فقد فقد العراق بانتحار هذا الرجل النبيل كبيراً من سياسيه الكبار ، وفقد الانكليز بمقتله كبيراً من أصدقائهم الكبار .

---

(١) ولد عبد المحسن السعدون سنة ١٢٩٨ ه وانتحر ١٣٤٨ ه فيكون عمره (٥٠) عاماً

(٢) حصلنا على هذا المنهج فنشرناه في صدر هذا الفصل

وزارة ناجي السويدي

* كيف تكونت ؟ *

انحلت « الوزارة السعدونية الرابعة » بانتحار عبد المحسن بك السعدون في مساء يوم الاربعاء الموافق ١٣ تشرين الثاني سنة ١٩٢٩ م فوجب تكوين وزارة جديدة ، تحل محل وزارة السعدون المذكورة ولا سيما و « ان وصية الفقيد التاريخية احتوت عبارات أثارت خواطر الشعب فإذا لم تقم في البلاد وزارة مسؤولة فوراً وترجع الطمأنينة إلى النفوس من جهة علاقاتها مع الحليفة المعظمة ، يخشى من حدوث قلاقل لا تجد أمامها أيد مسؤولة تعمل على إزالتها » [1]

وقد اتفق وكيل المعتمد السامي مع الملك فيصل على أن خير من يعهد إليه بتكوين الوزارة الجديدة هو ناجي باشا السويدي ، وزير الداخلية في الوزارة المنحلة ، على أن تضم وزارته أعضاء الوزارة المنحلة ، فوجه الملك إلى السيد السويدي هذا الكتاب

وزيري الأفخم ناجي السويدي

بناء على وفاة المأسوف عليه ، المرحوم فخامة عبد المحسن السعدون ، فقيد الامة والوطن ، ونظراً إلى اعتمادنا على درايتكم و إخلاصكم ، فقد عهدنا إليكم برئاسة الوزارة الجديدة، على أن تنتخبوا زملاءكم وتعرضوا أسماءهم علينا والله ولي التوفيق .

صدر عن قصرنا الملكي في اليوم السادس عشر من شهر جمادى الثاني سنة ألف وثلثمائة وثماني وأربعين هجرية، الموافق ليوم الثامن عشر من شهر تشرين الثاني سنة ألف وتسعمائة وتسع وعشرين ميلادية

فيصل

* هيأة الوزارة *

وفي يوم ١٨ تشرين الثاني ١٩٢٩ (١٦ جمادى الثانية ١٣٤٨) تم تكوين « وزارة ناجي السويدي » على الوجه التالي :

١ــ ناجي السويدي : رئيساً لمجلس الوزراء ووزيراً للخارجية

٢ــ ناجي شوكت : وزيراً للداخلية

٣ــ ياسين الهاشمي : وزيراً للمالية

٤ــ عبد العزيز القصاب : وزيراً للعدلية

٥ــ نوري السعيد : وزيراً للدفاع

٦ــ خالد سليمان : وزيراً للري والزراعة

٧ــ عبد الحسين الجلبي : وزيراً للمعارف

٨ــ محمد أمين زكي : وزيراً للمواصلات والاشغال

---

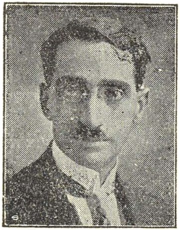
(١) من كتاب رئيس الوزراء ، ناجي السويدي ، إلى الملك فيصل بتاريخ ٢٣-١١-٢٩

وزارة ناجي السويدي

رئيس الوزراء ووزير الخارجية



ناجي السويدي



وزير الداخلية * ناجي شوكت



وزير المالية * ياسين الهاشمي



وزير العدلية * عبدالعزيز القصاب



وزير الدفاع * نوري السعيد



وزير الري والزراعة * خالد سليمان



وزير الاشغال والمواصلات * محمد أمين زكي



وزير المعارف * عبد الحسين الجلبي

﴿ رئيس الوزراء يؤبن سلفه ﴾

وتكلم رئيس الوزراء في حفلة الاستيزار عما خلفه ضياع السعدون من الألم الشديد في القلوب، وأوضح انه يشق عليه كثيراً أن يتولى رئاسة الوزارة، التي كان الفقيد يرأسها، ثم أعلن :

انه « سيسير وزملاؤه الوزراء على عين المنهاج الذي سار عليه الراحل العظيم، وانهم سيتبعون مباده السامية بكل دقة »

وقصد الوزراء البلاط الملكي يصحبهم الرئيس السويدي لمقابلة الملك فكانت ساعة مهيبة تبودلت خلالها أسمى العواطف بين عاهل البلاد الباكي على فقيد البلاد، وبين زملاء ذلك الفقيد العظيم، وخرجوا ميممين وجوههم شطر « الحضرة الكيلانية » حيث قبرت رفاة السعدون، وكان قد سبقهم إليها أعضاء حزب التقدم، الذي أسسه الفقيد، ففاه رئيس الوزراء السويدي بالكلمة الآتية وهو يبكي بكاء أليما :

(أيها الراحل العظيم :

أتقدم إلى ضريحك العزيز، أتقدم أنا ورفقائي الذين كانوا يحيطون بك إحاطة الهالة بالقمر، وها انهم يحيطون الآن بضريحك وقلوبهم كسيرة تخفق حزناً وأسى على ما أصابهم بفقد رئيسهم الاعظم، وسندهم الاوحد، وأنا وإياهم نقسم على ضريحك الطاهر بأننا سنضع نصيحتك العظمى نصب أعيننا، لتكون لنا مناراً نهتدي به في سبيل تحقيق المبادىء السامية التي ضحيت بنفسك من أجلها، وأرقت دمك الزكي لتكون لنا قدوة عظمى في خدمة البلاد وتحقيق أمانيها فنم مستريحاً فإنك ستحيى وتحيا مبادؤك إلى الآبدين الخالدين) اه

وعاد الوزراء إلى دواوينهم معتقدين بأنهم سيزاولون أعمالهم بحرية وطمأنينة وانهم يحققون « مبادىء الشعب » على كل حال

﴿ الوزارة تطلب عطف الملك ﴾

ما كادت الوزارة الجديدة تستقر على دست الحكم، حتى رفعت إلى الملك هذا الكتاب :

بغداد ٢٣ تشرين الثاني ١٩٢٩ الرقم ٢٨٢٥ « سري ومستعجل »

سيدي ومولاي صاحب الجلالة !

لما شرفتموني جلالتكم بأمركم المطاع، المتضمن ثقة جلالتكم باسناد منصب رئاسة الحكومة لي، فاتحت زملائي الوزراء في الامر، فسارعوا إلى تلبية إرادة جلالتكم، اعتقاداً منهم بأن البحث مقدماً في الاسباب المؤدية إلى تضحية الرئيس المرحوم عبد المحسن بك السعدون قد يطيل المدة التي تبقى خلالها البلاد بدون وزارة في ظروف كانت على غاية من الخطورة . إذ

ان وصية الفقيد التاريخية احتوت عبارات أثارت خواطر الشعب ، فإذا لم تقم في البلاد وزارة مسؤولة فوراً ، وترجع الطمأنينة إلى النفوس من جهة علاقاتها مع الحليفة المعظمة ، يخشى من حدوث قلاقل لا تجد أمامها أيد مسؤولة تعمل على إزالتها .

هذا ما اهاب بعبدكم ، وزملائي الوزراء ، لتلبية نداء جلالتكم لتولي أعباء المسؤولية بدون تردد . إلا أننا بالنظر إلى ما خطه الرئيس بدمه من العبارات المتضمنة « انتظار البلاد للخدمة ، وعدم موافقة الانكليز عليها » يتراءى لنا صعوبة الاستمرار على العمل ، قبل التأكد من إمكان الخدمة التي ينتظرها الشعب ، فزملائي يعلمون ان المنهاج الذي نظم لتسيير وزارة المرحوم بوجبه ، قد عرض على من يهمهم أمره قبل المباشرة بالعمل ، ولم يلاحظ على مافيه من الخطط أية ملاحظة وكنا جميعاً معتقدين ، تمام الاعتقاد ، أن التصريح الجديد قد غير وضع الادارة في البلاد ، وان بيانات المرحوم السر جلبرت كلايتن ، المشفوعة بافادات نائب المعتمد السامي الميجر يانغ ، وتأييداته لها ، دلت بصراحة على الرغبة الأكيدة في عدم الاستمرار على التدخل في شؤون الدولة ، وفي لزوم تمتع الوزراء بالمسؤولية التامة عن اعمال وزاراتهم . وهذا الاعتقاد حدا بالفقيد وزملائه إلى تولي الاعباء ، وتمشية امور الدولة وفق المنهاج المنظم ، إلا انه بعد مباشرة الوزارة أعمالها ، ظهر من بعض المستشارين والموظفين البريطانيين شعور لا يلتئم مع روح السياسة الجديدة ، وتولدت بعض العراقيل والتأخيرات في تطبيق ما كان مدرجا في المنهاج لأسباب ادبية او تعليمات ضعيفة ولما كان المرحوم قد مارس مهام امور الدولة مدة طويلة ، استدل بهذا الشعور والعراقيل على استحالة تطبيق الامور المهمة من منهاجه ويخال لنا انه بعد أن فكر مليا في الامر ، تذكر الفشل الذي اصابه سنة ١٩٢٨ والنعوت الذي وصفه بها اخوانه العراقيون بناء على التمسك باهداب الصداقة ، وتسيير الامور بالتآزر التام مع الموظفين المذكورين ، واستعرض الانتقادات المرة التي صدرت من المجلس ، باعتبار عدم حصول اي تغيير في أوضاع الادارة منذ تبوئه مركزه الجديد وبعد أن اعتقد في نفسه بانه قد ترك هذه المرة أيضا بدون ظهير جاد بدمه الطاهر حفظا لشرفه وشرف زملائه وبلاده

فالوزارة الحاضرة أمام هذه التضحية العظيمة ، وبالنظر لاشتراكها مع الفقيد في مسؤولية الاعمال ، لا يسعها ان تهمل مطالب الشعب ، أو أن تتساهل في تطبيق المنهاج ، إذ ان الاهمال والتساهل مما يشددان الاعتقاد بما خطه الفقيد العظيم من العبارات ، ويزيدان الاضطراب في الافكار ابان عهد جديد من الشعور بالمسؤولية التامة ، وتوليها من قبل الوزراء وفقاً لما اختطته الوزارة البريطانية الحاضرة من النهج في صلاتها مع العراق

فعبد جلالتكم وزملائي عازمون ، والحالة على ما هي عليه من الخطورة ، على تطبيق منهاج الفقيد بالحرف ، وبأسرع وقت ، لتنمو روح الثقة والمودة بين الحليفتين ، وليشعر العراقيون بأن الوعود قد أصبحت مقرونة بالافعال ، وان التبدل في وضع الادارة حقيقة لا خيـال ، وأن أماني جلالتكم لا تزال تعبر أصدق التعبير عن غايات شعبكم ، والتي جدتم بصحتكم الثمينة لتمهيد السبل اليها ، وجاد الراحل العظيم بدمه للسير بموجبها ، قد تحققت وأرجو الله عز وجـل أن يطيل بقاء جلالتكم على رأس هذا الشعب المتفاني في سبيل عرشكم . العبد المخلص-رئيس الوزراء

ناجي السويدي

﴿ تأبين السعدون في المجلس ﴾

كانت الجلسة النيابية الخامسة المنعقدة في يوم ٢١ تشرين الثاني ١٩٢٩ أول جلسة عقدت بعد انتحار عبد المحسن السعدون ، فأخلى الوزراء « في الوزارة الجديدة » مقاعدهم الوزارية في قاعة الاجتماع ، وجلسوا إلى بقية النواب متفرقين ، ووضع تصوير الفقيد على منصة الرئاسة مجللا بالسواد ، ومحاطاً باكليل فخم من الزهور المختلفة الالوان ، وكانت عواطف الحزن العميق ، والألم الشديد ، بادية على وجوه الجميع ، كما أن الصمت كان يسود جميع الحاضرين كأنّ على رؤوسهم الطير .

وافتتح الجلسة « توفيق السويدي » فأعلن ورود تعازي عديدة ، ورسائل كثيرة ، مـن الخارج والداخل « خارج العراق وداخله » تتعلق بتأبين فقيد البلاد عبد المحسن بك ، وأضاف إلى ذلك قوله (ان هـذه الجلسة قد خصصت للكلام في تأبين الفقيد) فتسارع النواب لتسجيل اسمائهم ، والتحدث عن مزايا الراحل ، حتى سجل الرئيس (٣٤) طلباً ابرز اصحابها : ناجي السويدي ، وياسين الهاشمي ، وحكمت سليمان ومحمود صبحي الدفتري ، وهبة الله المفتي ، وجمال بابان ، ومحمد زكي ، وعبد العزيز القصاب ، وبدأ النواب والوزراء يلقون ما عندهم من المراثي ، فكانت جلسة نيابية وحيدة من نوعها ، تجلّت فيها عواطف الولاء للسعدون ، وامارات الاستياء الشديد مـن سياسة المخاتلة والتمويه التي درج عليها الانجليز في العراق

ولا يتسع المجال هنا لذكر أسماء الوزراء والنواب الذين خطبوا في هذه الجلسة كما انه يتعذر على سجل تاريخي ككتابنا هذا ، أن يضم بين دفتيه تلك المراثي المؤثرة فنكتفي بالقول : ان المجلس المحترم قرر ارسال برقية تعزية إلى نجل الفقيد في لنـدن ، وكتاب تعزية إلى اسرة الفقيد في بغداد ، لمواساتها بهذه المصيبة العظمى

﴿ وفود الجهات ﴾

واستمرت وفود الجهات العراقية تأتي من مختلف الانحاء . فتقصد قبر السعدون ، وتقيم الحفلات

التأبينية لروحه ، وتضع اكاليل الزهور على قبره وتمطره من شآبيب الرحمات والدموع

واشتركت الجاليات العربية في العراق بهذا الشعور أيضا فأبنت الفقيد العظيم بحفلات خصوصية اقامتها لهذه الغاية وبقيت الصحف العراقية والعربية تردد ذكرى هذه الفاجعة مدة شهرين وتنشر الفصول المطولة عن الراحل وعن الصلات والمعاهدات التي تربط العراق بالانكليز وكانت الاقتراحات الكثيرة التي ترمي إلى تخليد ذكرى السعدون تنهال مع التعازي كالسيل المنهمر لكثرتها واشتركت الحكومة مع الشعب بصورة رسمية في ذلك كما أن الحكومات الاجنبية لم تتأخر عن القيام بما تفرضه واجبات المجاملة فشاطرت العراق في مصابه الاليم وأبدت عواطف شريفة تذكر لها

﴿ تخليد ذكرى السعدون ﴾

كانت التضحية التي قدمها « السعدون » على مذبح الوطنية ، وقضية البلاد السياسية ، مثاراً للبحث في كيفية تخليد ذكرى هذا الرجل العظيم ؛ سواء اكان ذلك من قبل الحكوميين ، ام من قبل الاهلين ، اما من قبل الحكوميين فقد :

١ — قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة في ٢٦ تشرين الثاني ١٩٢٩م « قبول لائحة قانون تخطيط اراضي محلة عبد المحسن السعدون في مدينة بغداد » وهي المحلة الواسعة التي انشئت حديثاً على اسمه ، ولا تزال تحتفظ بهذه التسمية .

٢ — وقرر المجلس المشار اليه في جلسته المنعقدة في يوم ٣٠ تشرين الثاني أيضاً قبول لائحة قانون دفع مساعدة مالية ، ومنح راتب الى عائلة المرحوم عبد المحسن بك السعدون ، تتضمن :

أ — تخصيص راتب تقاعدي لعائلة الفقيد قدره (١٢٠٠) ربية في الشهر

ب — منح العائلة المشار اليه مساعدة مالية قدرها خمسون الف ربية لاحضار دار سكن لها

جـ — تكليف وزارة الري والزراعة بان تسرع في إحضار عرصة أميرية في الباب الشرقي لانشاء الدار عليها

د — تكليف الوزارة المشار اليها احضار قطعة ارض مناسبة لتشييد ضريح للفقيد عليها

وأما ما يتعلق بالاهلين فقد تألفت لجان في الالوية العراقية كافة لجمع التبرعات اللازمة لتخليد ذكرى فقيد الوطن العزيز وكان أرباب الغيرة والحمية يتسابقون في هذا السبيل تسابقاً عظيما حتى تجاوزت التبرعات مئة الف ربية

وقد أقيمت حفلة تأبين كبرى للسعدون في يوم أربعينه في « الحضرة الكيلانية » اشتركت فيها وفود من الجهات وممثلون عن كافة الاصناف ، وتبارى فيها الخطباء والشعراء فكانت من الحفلات التأبينية التي قل ان شهدت بغداد مثلها

ومما يذكر بهذه المناسبة ان لجنة التبرعات في بغداد اعتمدت احد المحامين المعروفين أميناً

لصندوقها ، وأودعت اليه أمورها الحسابية فاتهم بالتصرف بقسم من التبرعات ، وأدى الاتهام الى توقيفه ومحاكمته فحكم عليه في أيار سنة ١٩٣٣ بالحبس لمدة ستة أشهر، ولما استأنف المحامي المحكوم هذا القرار ، اتخذت التدابير لاغلاق الدعوى ، واستطاعت الحكومة ان توصي على تمثال كامل للفقيد بما تبقى من التبرعات ، وهو التمثال القائم اليوم في « الباب الشرقي » من بغداد منذ ٢١ مايس ١٩٣٣

﴿أهم الحوادث باختصار﴾

١ — كانت « الوزارة السعدونية الرابعة » قد ألفت لجنة وزراء المالية ، والداخلية، والدفاع، لمفاوضة الحكومة البريطانية فلما حلت «وزارة ناجي السويدي » محل الوزارة المذكورة، استأنفت « هذه اللجنة » بحثها مع المعتمد السامي لإقرار الاسس التي تبنى عليها المعاهدة العراقية—البريطانية الجديدة . وكانت هنالك ثلاث قضايا تستلزم الحل السريع : الاتفاقية المالية ، والاتفاقية العسكرية ، وقوة الطيران البريطانية في العراق . فالوطنيون المتطرفون يريدون ملكية ميناء البصرة ، وملكية السكك الحديدية ، ببدل مناسب ، ويريدون الأخذ بمبدأ التجنيد الاجباري في البلاد ، وهم يعترضون على إنشاء قوة بريطانية للطيران في العراق لان ذلك ينافي السيادة الوطنية . وأما سياسة الانكليز في هذه القضايا الثلاث فمعروفة . فرأيهم بالميناء والسكك ان يكون لها هيأة تكون أكثرية الاعضاء فيها انكليزية، ورأيهم في التجنيد الاجباري: أن مصلحة العراق ان لا يأخذ بفكرة يمقتها الرأي العام ، ولا يؤيدها الا نفر قليل . وأما قضية الطيران فليس للانكليز من المصالح في العراق غير تأمين المواصلات مع الهند عبر العراق . وعلى هذا فما كادت المفاوضات تجري بين الفريقين : العراقي والبريطاني ، حتى اصطدمت بوجهات النظر المذكورة المتباينة

٢ — كان مجلس الوزراء قرر في جلسته المنعقدة في يوم ٢ تموز ١٩٢٩ م ندب الخبير البريطاني السر ارنست داوسن ، للبحث عن مشكلة الاراضي في العراق ، ووضع تقرير عن كيفية التصرف في الاراضي الاميرية وتحديدها وتسجيلها على ان تكون مدة ندبه أشهر قابلة للتمديد ، وأن يمنح راتباً قدره (٣٦٠٠) ربية في الشهر عدا نفقات السفر مع مبلغ آخر قدره (٢٥٠) ليرة انكليزية لإحضار التقرير النهائي ، وقد وصل الجنرال إلى بغداد في أواخر تشرين الثاني من هذه السنة ومددت مدة ندبه إلى شهرين آخرين بموجب قرار مجلس الوزراء المتخذ في جلسة ٢٢ كانون الاول سنة ١٩٢٩ وبعد أن تجول الخبير أنحاء العراق ، وتنقل بين ألويته غادر العراق وقدم تقريره النهائي فعملت الحكومة على تحقيق بعض ما جاء فيه من التوصيات ، على قدر ما سمحت به الظروف

٣— وصل بغداد في اليوم العاشر من شهر كانون الثاني ١٩٣٠ م « السر فرنسيس همفريز »

المعتمد السامي البريطاني الجديد في العراق فاستقبل استقبالا رسمياً فخماً ، وما لبث أن انزوى لدرس التقارير ، والاطلاع على الأحوال العامة عن كثب ، حتى إذا تمكن من الالمام بالصغيرة والكبيرة من شؤون المملكة ، شرع في العمل فاصطدم بالوزارة اصطداماً أدى إلى استقالتها

٤- كان مجلس النواب العراقي قرر في جلسته المنعقدة في يوم ٢ تشرين الثاني ١٩٢٩ م الاحتجاج على وعد بلفور لدى عصبة الامم ، وعلى المظالم التي تعانيها فلسطين وأهلها العرب ، وفي جلسة ١٩ كانون الأول من هذه السنة تلي جواب سكرتارية العصبة على احتجاج المجلس فإذا به يقول :

« أوعز إلي الرئيس بأن أخبركم بأن عريضتكم لا تتفق مع شروط الانتداب على فلسطين ولا تستدعي اتخاذ أي عمل من قبل لجنة الانتدابات الدائمة »

وقد اقترح الحاج محمد جعفر أبو التمن ، نائب بغداد ، أن يطبع هذا الجواب ويوزع على الاعضاء لمناقشته فلم يقبل اقتراحه .

٥- وصل إلى بغداد جواً في يوم ١٥ آذار ١٩٣٠ م الملك البرت ، ملك البلجيك في زيارة قصيرة للعراق فنزل على ضيافة الحكومة العراقية معززاً مكرماً ، وبعد أن زار بعض المدن الرئيسية فيه عاد إلى بلاده في الحادي والعشرين من هذا الشهر مشيعاً بمثل ما استقبل به من الحفاوة والاجلال

✻ بين امريكا والعراق ✻

للامريكانيين ولع خاص في تكوين المعاهد الدينية والعلمية ، وفي إقامة المؤسسات الخيرية ، كالمستشفيات ، ودور الامومة ، والطفولة ، ونحوها لأغراض تبشيرية في الظاهر ، لكنها تخفي وراءها أهدافاً سياسية ، ولهم إرساليات تجوب أقطار الدنيا ، وتبشر بتعاليم السيد المسيح لهذا الغرض . وقد أقاموا لهم معاهد خيرية ودينية منوعة في العراق أيضاً ، فأصبحت لهم في هذه البلاد مصالح إنسانية ، إلى مصالحهم الممثلة في الاسهم التي حصلوا عليها في امتيازات النفط فيه .

وكانت أمريكا إحدى الدول التي اشتركت في الحرب العالمية الاولى « حرب ١٩١٤- ١٩١٨ » لقهر الالمان وإنهاء الحرب في صالح الحلفاء ، كما أنها أرادت أن تكون صاحبة الكلمة المسموعة في الشرق « كما حدث لها في أعقاب الحرب العالمية الثانية » ولكن الكونغرس الامريكي لم يقر إرادتها فاتبعت « سياسة مونرو » في العزلة

على أن الانكليز رأوا ضرورة تأمين المصالح الامريكية في العراق عن طريق معاهدة تعقد بين العراق وبريطانية من جهة ، وبين الولايات المتحدة الأمريكية من جهة أخرى ، فتعترف أمريكا بالعراق كدولة مستقلة ، بعد أن اعترفت به معظم الدول الشرقية والغربية ، ويكون لها الحق في الاشراف على مؤسساتها وتفقد شؤونها ، فلما وافقت أمريكا على ذلك ، أوعزت بريطانية

إلى سفيرها في واشنطن أن يطلب إلى حكومتها تفويض الجنرال جارلس ج. داوس ، سفير امريكا في لندن ، بالدخول في المفاوضات المؤدية إلى وضع المعاهدة المأمولة ، وكانت مواد المعاهدة تعرض على العراق بين حين وآخر فتحور فيها وتغير حتى أخذت المعاهدة صيغتها النهائية .

وفي يوم ١١ حزيران ١٩٢٩ م اتخذ مجلس الوزراء هذا القرار :

« تلي كتاب فخامة المعتمد السامي المرقم بي أو /١٧٥ والمؤرخ في ٧ حزيران سنة ١٩٢٩ المتعلق بالمعاهدة المقترح عقدها مع حكومة الولايات المتحدة الامريكية ، وبعد المداولة في الموضوع قرر مجلس الوزراء أن يفوض إلى فخامة جعفر باشا « العسكري » وزير العراق بلندن التوقيع نيابة عن العراق في المعاهدة المذكورة ، مع البروتكول المربوط بكتاب مستشار فخامة المعتمد السامي المرقم بي أو /٤٨ والمؤرخ في ١٣ شباط سنة ١٩٢٩ » اه

وعلى الرغم من أن تفويض وزير العراق المفوض في لندن بتوقيع هذه المعاهدة ، صدر في منتصف عام ١٩٢٩م فإن عملية التوقيع تمت في ٩ كانون الثاني من عام ١٩٣٠م وهكذا تعترف حكومة الولايات المتحدة الامريكية بالعراق كدولة مستقلة ، و « توافق على نظام الحكم المؤسس » فيه – المادة الاولى – وتسمح حكومة العراق للرعايا الامريكيين « بأن يؤسسوا في العراق بحرية ، معاهد تهذيبية وخيرية ودينية » – المادة الرابعة – وإلى القارىء نص المعاهدة وبروتكولها وما يتفرع منها :

معاهدة بين الولايات المتحدة الامريكية وبريطانية العظمى والعراق

« المقدمة »

(أ) لما كانت تركية قد تنازلت ، بمقتضى معاهدة الصلح المعقودة مع الدول المتحالفة ، الموقع فيها بلوزان في اليوم الرابع والعشرين من تموز سنة ١٩٢٣ ، وبمقتضى المعاهدة المعقودة مع صاحب الجلالة البريطانية ، وصاحب الجلالة ملك العراق ، الموقع فيها بأنقرة في اليوم الخامس من حزيران سنة ١٩٢٦ ، عن جميع الحقوق والدعاوي في بلاد العراق .

(ب) ولما كان مجلس جمعية الامم قد وافق بقراره المؤرخ في ٢٧ ايلول سنة ١٩٢٤ ، المثبت في الجدول الأول الملحق بهذا ، على ان أحكام المادة ٢٢ من عهد جمعية الامم في معاهدة فرساي قد تم تنفيذها فيما يخص العراق ، بالبلاغ الذي تلقاه المجلس من حكومة صاحب الجلالة البريطانية في التاريخ المذكور .

(ج) ولما كانت معاهدة التحالف ، المشار اليها في قرار مجلس جمعية الامم المتقدم الذكر ، المثبتة في الجدول الثاني الملحق بهذا ، قد دخلت في حيز التنفيذ في اليوم التاسع عشر من كانون

الاول سنة ١٩٢٤ .

(د) ولما كان بغية تمديد أجل دوام معاهدة التحالف ، الآنفة الذكر ، قد وقع ببغداد في اليوم الثالث عشر من كانون ثاني سنة ١٩٢٦ في معاهدة جديدة بين صاحب الجلالة البريطانية ،وصاحب الجلالة ملك العراق ، وهي المعاهدة المثبتة في الجدول الثالث الملحق بهذا ، والمشار اليها فيا يلي بمعاهدة سنة ١٩٢٦ .

(ه) ولما كانت حكومة صاحب الجلالة البريطانية قد وجهت في اليوم الثاني من آذار سنة ١٩٢٦ إلى جمعية الامم خطاباً بالنص المثبت في الجدول الرابع الملحق بهذا .

(و) ولما كان مجلس جمعية الامم قد دوّن في اليوم الحادي عشر من آذار سنة ١٩٢٦ قراراً مؤداه انه أحاط علماً بمعاهدة سنة ١٩٢٦ .

(ز) ولما كانت معاهدة سنة ١٩٢٦ قد دخلت في حيّز التنفيذ في اليوم الثلاثين من آذار سنة ١٩٢٦ .

(ح) ولما كانت الولايات المتحدة الاميركية باشتراكها في الحرب ، ضد المانيا ، قد ساعدت على قهرها ، وقهر حلفائها ، وعلى التنازل عن حقوق ودعاوي هؤلاء الحلفاء في البلدان التي حولت من قبلهم ، الا انها لم تبرم عهد جمعية الامم المدمج في معاهدة فرساي .

(ط) ولما كانت الولايات المتحدة الاميركية تعترف بالعراق دولة مستقلة .

(ي) ولما كان رئيس الولايات المتحدة الاميركية ، وصاحب الجلالة البريطانية ، وصاحب الجلالة ملك العراق ، راغبين في التوصل إلى تفاهم قطعي فيا يتعلق بحقوق الولايات المتحدة ، وحقوق رعاياها ، في العراق .

(ك) فإن رئيس الولايات المتحدة الاميركية من الجهة الواحدة ، وصاحب الجلالة البريطانية وصاحب الجلالة ملك العراق من الجهة الاخرى ، قرروا عقد معاهدة على ذلك وعينوا مفوضين عنهم كما يلي : —

رئيس الولايات المتحدة الاميركية

صاحب الفخامة الجنرال جارلس ج . داوس

السفير فوق العادة ، والمفوض للحكومات المتحدة الاميركية في لندن

صاحب الجلالة ملك بريطانيا العظمى وايرلندا والممتلكات البريطانية

في ما وراء البحار ، امبراطور الهند ، فيا يخص بريطانيا العظمى وايرلنده الشمالية

وافر الاحترام آرثر هندرسن

العضو في البرلمان وسكرتير الدولة للامور الخارجية لجلالته

صاحب الجلالة ملك العراق

جعفر باشا العسكري

المندوب فوق العادة والوزير المفوض لجلالته

الذين بعد أن بلغ كل منهم الآخر أوراق اعتماده فوجدت طبق الأصل الصحيحة المرعية ، اتفقوا على ما يأتي :—

﴿ المادة الاولى ﴾ توافق الولايات المتحدة ، مع مراعاة أحكام هذه المعاهدة ، على نظام الحكم المؤسس بناء على قراري مجلس جمعية الأمم الصادرين (أحدهما) في اليوم السابع والعشرين من أيلول سنة ١٩٢٤ و (الآخر) في اليوم الحادي عشر من آذار سنة ١٩٢٦ وعلى معاهدة التحالف (كما هي محددة في قرار السابع والعشرين من أيلول سنة ١٩٢٤) ومعاهدة سنة ١٩٢٦ وتعترف بالصلات الخاصة الكائنة بين صاحب الجلالة البريطانية ، وصاحب الجلالة ملك العراق ، كما هي محددة في تلك الوثائق

﴿ المادة الثانية ﴾ يكون للولايات المتحدة ، ورعاياها ، جميع الحقوق والمنافع المؤمنة لأعضاء جمعية الأمم ، ورعاياها ، بمقتضى نصوص القرارات والمعاهدات الآنفة الذكر ، وتتمتع هي ورعاياها بالحقوق والمنافع المذكورة ، وذلك رغماً عن أنها ليست عضواً في جمعية الأمم .

﴿ المادة الثالثة ﴾ يحترم ما في العراق من الحقوق الاميركية المثبتة في الاملاك ولا يجوز مسها بوجه ما .

﴿ المادة الرابعة ﴾ يسمح لرعايا الولايات المتحدة ، مع مراعاة أحكام أية قوانين محلية لأجل حفظ النظام العام ، والآداب العامة ، ومع مراعاة أية من مقتضيات التعليم العامة ، الموضوعة بقانون في العراق ، بأن يؤسسوا في العراق بحرية ، معاهدة تهذيبية ، وخيرية ، ودينية ، تقبل من يطلب الدخول فيها مختاراً ، وتدرس باللغة الانكليزية ، وبأن يقوموا على تأمين سيرها

﴿ المادة الخامسة ﴾ ينبغي الدخول ، بأقرب ما يمكن من الوقت ، في مفاوضات بغية عقد معاهدة بشأن تبادل المجرمين بين الولايات المتحدة والعراق ، حسب العادات السائدة بين الدول المتحابة .

﴿ المادة السادسة ﴾ ان ما يحصل من تعديل في الصلات الخاصة ، الكائنة بين صاحب الجلالة البريطانية وصاحب الجلالة ملك العراق ، كما هي محددة في المادة الاولى (ما عدا اللهم انتهاء الصلات المذكورة على النحو المفكر به في المادة ٧ من هذه المعاهدة) لن يحدث أي تغيير في حقوق الولايات المتحدة ، كما هي محددة في هذه المعاهدة ، ما لم تكن الولايات المتحدة قد وافقت على ذلك التغيير .

﴿ المادة السابعة ﴾ تبرم المعاهدة الحاضرة بحسب الأساليب الدستورية لدى كل من الفرقاء السامين المتعاقدين . وتتبادل وثائق الابرام بلندن بأقرب ما يمكن عملياً . تصبح هذه المعاهدة معمولا بها من تاريخ تبادل وثائق الابرام، ويبطل العمل بها عند انتهاء الصلات الخاصة الكائنة ما بين صاحب الجلالة البريطانية وصاحب الجلالة ملك العراق ، بمقتضى معاهدة التحالف ومعاهدة سنة ١٩٢٦

عند انتهاء الصلات الخاصة المذكورة يجب الدخول في المفاوضات بين الولايات المتحدة والعراق لعقد معاهدة بشأن صلاتهما المستقبلة وحقوق رعايا كل من البلدين في البلد الآخر .

إلى أن تعقد اتفاقية كهذه ، إن رعايا ، وسفن ، وأموال ، وطيارات ، الولايات المتحدة، وجميع الأموال التي تمر بالترانسيت عبر العراق ، سواء كانت صادرة من الولايات المتحدة، أو مرسلة اليها، يجب أن تعامل في العراق « معاملة أكثر الأمم حظوة » على شرط أنه لا يمكن أن يدعى بفائدة هذا البند ، فيما يتعلق بأية مسألة لا تعامل فيها رعايا ، وسفن ، وأموال ، وطيارات، العراق وجميع الاموال التي تمر عبر الولايات المتحدة بالترانسيت ، سواء كانت صادرة من العراق، أو مرسلة إليه، « معاملة أكثر الامم حظوة » في الولايات المتحدة . على أن يكون من المفهوم انه لا يحق للعراق أن يطالب بالمعاملة ، التي تعامل بها الولايات المتحدة تجارة كوبا ، وفقاً لأحكام المعاهدة التجارية المعقودة بين الولايات المتحدة وكوبا في ١١ كانون الأول سنة ١٩٠٢ ، أو أية معاهدة تجارية أخرى ، مما قد تعقد بعد الآن بين الولايات المتحدة وكوبا ، أو بالمعاملة التي تعامل بها الولايات المتحدة تجارتها مع توابعها ، ومنطقة بناما ، وفقاً للقوانين الحالية أو المستقبلة . كما انه لا يحق للولايات المتحدة أن تطالب بأية معاملة خاصة مما قد يعامل بها العراق رعايا أو تجارة الدول المجاورة وحدها دون غيرها .

وللبيان قد وقع الموقعون بأدناه في هذه المعاهدة وأثبتوا أختامهم عليها

كتب عن ثلاثة نسخ بالانكليزية ، والعربية ، وعند حصول خلاف، يعتبر النص الانكليزي في لندن في اليوم التاسع من شهر كانون الثاني سنة ١٩٣٠

(جارلس ج. داوس) (جعفر العسكري) (آرثر هندرسن)

﴿ الجداول الملحقة بهذه المعاهدة ﴾

﴿ الجدول الأول ﴾

قرار مجلس عصبة الأمم المتخذ في اجتماع المجلس الرابع عشر يوم ٢٧ ايلول ١٩٢٤ عن تطبيق مبادئ المادة الثانية والعشرين من الميثاق على العراق

ان مجلس عصبة الأمم

بعد ان لاحظ المادة ١٦ من معاهدة الصلح المعقودة في لوزان في ٢٤ تموز سنة ١٩٢٣ والمادة ٢٢ من ميثاق عصبة الأمم

وبناء على الكتاب الذي أرسلته الحكومة البريطانية ، إلى مجلس عصبة الامم ، في ٢٧ أيلول سنة ١٩٢٤ على الصورة الآتية :=

بما ان اراضي العراق التي كانت قبلا جزءاً من الامبراطورية العثمانية ، قد احتلتها القوات العسكرية لحكومة جلالة ملك بريطانيا العظمى ، خلال الحرب الأخيرة .

« وبما ان الدول المتحالفة العظمى قد رغبت في ايداع أراضي العراق حتى يتمكن من ادارة اموره بنفسه ، عهدة دولة منتدبة ، مكلفة باسداء المشورة والمعونة الاداريتين إلى السكان ، وفقاً لأحكام المادة ٢٢ (الفقرة ٤) من الميثاق ، وان يمنح هذا الانتداب إلى الحكومة البريطانية »

« وبما ان الحكومة البريطانية قد رضيت بالانتداب على العراق ، وبما أن الحكومة البريطانية ، بناء على تقدم العراق السريع ، قد اعترفت بحكومة مستقلة فيه ، وعقدت مع ملك العراق معاهدة ، مع بروتوكول ، واتفاقيات مدرجة صورها في الجدول المربوط بهذا ، ومشار اليها في ما يلي بمعاهدة التحالف .

وبما ان القصد من معاهدة التحالف المذكورة هو تأمين مراعاة المبادىء ، وتنفيذها في العراق تماماً ، تلك المبادىء التي كان القصد من قبول الانتداب تأمين جريانها

« توافق الحكومة البريطانية على ما يأتي :-

١ - طالما تبقى معاهدة التحالف نافذة الاحكام ، تأخذ الحكومة البريطانية على عاتقها تجاه جميع اعضاء عصبة الأمم ، الذين يقبلون بأحكام هذا الترتيب ، وبفوائد المعاهدة المذكورة ، المسؤولية عن تنفيذ العراق احكام معاهدة التحالف المذكورة

٢ - خلال مدة معاهدة التحالف تتخذ الحكومة البريطانية التدابير اللازمة بالاستشارة مع جلالة ملك العراق ، لعقد اتفاقيات خاصة بتبادل المجرمين بالنيابة عن العراق. ويجب ان ترسل نسخ من هذه الاتفاقيات إلى مجلس العصبة

٣ - يقدم بيان سنوي إلى مجلس عصبة الامم ، على الصورة التي يرتضيها عن الاجراءات التي اتخذت في العراق خلال تلك السنة ، لتنفيذ أحكام معاهدة التحالف . وتربط بالبيان المذكور نسخ جميع القوانين والانظمة التي نشرت في العراق خلال السنة

٤ - لا توافق الحكومة البريطانية على تعديل شروط معاهدة التحالف بدون موافقة مجلس العصبة

٥ - إذا نشأ خلاف بين الحكومة البريطانية وعضو آخر من اعضاء العصبة ، في امر تنفيذ احكام معاهدة التحالف ، او أحكام هذا القرار في العراق ، او في تفسيرهما ، وتطبيقهما ، فيجب عرض هذا الخلاف ، إذا لم يحسم بالمفاوضة - على محكمة العدل الدولية الدائمية المصرح بها في المادة ١٤ من ميثاق العصبة

٦ - عند دخول العراق في حظيرة عصبة الامم ، تنتهي جميع الواجبات المترتبة على الحكومة البريطانية بموجب هذا القرار

٧ - إذا لم يدخل العراق في عصبة الأمم ، عند انتهاء مدة المعاهدة ، يدعى مجلس عصبة الأمم لتقرير التدابير المقتضي إجراؤها لتنفيذ المادة ٢٢ من الميثاق

يوافق على تعهدات حكومة جلالة ملك بريطانيا

ويستصوب شروط الكتاب المذكور أعلاه ، كواسطة لتنفيذ أحكام المادة ٢٢ من الميثاق ،

ويقرر ان الامتيازات ، والصيانات ، بما في ذلك فوائد القضاء القنصلي ، والحماية ، التي كان يتمتع بها سابقاً بالامتيازات الاجنبية ، أو بالعرف والعادة في الامبراطورية العثمانيـة ، لن يبقى من حاجة اليها ، لحماية الأجانب في العراق ، طالما تبقى معاهدة التحالف نافذة الأحكام

يجب ان تحفظ أصل هذه الوثيقة في سجلات عصبة الأمم ، وأن ترسل نسخ مصدقة منها ، من قبل السكرتير العام لعصبة الأمم ، إلى جميع أعضاء العصبة

كتب في جنيفا في اليوم السابع والعشرين من شهر ايلول سنةالف وتسعمائة وأربع وعشرين

﴿ الجدول الثاني ﴾

معاهدة التحالف الانكليزية العراقية المؤرخة في ١٠ تشرين اول سنة ١٩٢٢ والبروتوكول المؤرخ في ٣٠ نيسان سنة ١٩٢٣ والاتفاقيات الملحقة بتلك المعاهدة (وهي اتفاقيـة الموظفين البريطانيين والاتفاقيات العسكرية والعدلية والمالية) المؤرخة في ٢٥ آذار سنة ١٩٢٤ (١)

﴿ الجدول الثالث ﴾

المعاهدة الانكليزية العراقية المؤرخة في ١٣ كانون اول سنة ١٩٢٦ (٢)

﴿ الجدول الرابع ﴾

كتاب حكومة صاحب الجلالة البريطانية إلى السكرتير العام لجمعية الامم المؤرخ في ٢ آذار سنة ١٩٢٦ (٣)

﴿ بروتكول ﴾

﴿ ملحق بالمعاهدة بين العراق والولايات المتحدة الاميركية ﴾

لدى التوقيع ، هذا اليوم ، في المعاهدة بين كل من صاحب الجلالة البريطانية ، وصاحب الجلالة ملك العراق من الجهة الواحدة ، ورئيس الولايات المتحدة الاميركية من الجهة الاخرى ، تم الاتفاق على ما يلي بين المندوبين الموقعين في أدناه ، المفوضين بذلك حسب الاصول : —

١— من المفهوم لدى الفرقاء السامين المتعاقدين أن تعبير « ممـارسة الصنائع » على ما هو مستعمل في المادة الحادية عشرة من معاهدة التحالف الانكليزية — العراقية الممضاة في ١٠ تشرين

---

(١) نشرنا المعاهدة العراقية – الانكليزية المؤرخة ١٠ تشرين الأول ١٩٢٢ على صفحة ٩٤–٩٨ من الجزء الأول من هذا الكتاب ، ونشرنا الاتفاقيات المتفرعة من هذه المعاهدة على الصفحة ٢٢٣–٢٥٨ من الجزء المذكور اما البروتوكول المؤرخ ٣٠ نيسان ٩٢٣ فنشرناه على ص(١١٠) من الجزء الاول ايضا

(٢) نشرنا نص المعاهدة العراقية – الانكليزية المؤرخة ١٣ كانون الثاني سنة ١٩٢٦ على ص ٣٨ من الجزء الثاني من هذا الكتاب

(٣) نشرنا نص هذا الكتاب على الصفحة (٤٣) من الجزء الثاني « هذا الجزء »

الاول سنة ١٩٢٢ يشمل منح وتشغيل الامتيازات

٢- بالاشارة إلى المادة الرابعة من المعاهدة الموقع فيها هذا اليوم . من المفهوم لدى الفرقاء السامين المتعاقدين، ان الحكومة العراقية لن تتدخل في الامور العائدة إلى منهج التدريس، كجدول أوقات الدروس، والنظام، والإدارة الداخلية الصرفة في المدارس التي يؤسسها أو يقوم بنفقتها في العراق الرعايا الاميركيون

٣- من المفهوم انه عند دخول المعاهدة، الممضاة هذا اليوم، في حيز التنفيذ، وفي أثناء مدة دوام العلاقات الخاصة، الكائنة بين صاحب الجلالة البريطانية، وصاحب الجلالة ملك العراق، المحددة في المادة الاولى من المعاهدة المذكورة، سيكون حكم نظام الامتيازات الاجنبية في العراق موقفاً فيما يخص حقوق الولايات المتحدة ورعاياها، ويجري التمتع بالحقوق المذكورة وفقاً لقرار مجلس عصبة الامم المؤرخ في ٢٧ أيلول سنة ١٩٢٤

٤- من المفهوم ان المادة الثالثة من المعاهدة، الموقع فيها هذا اليوم، لا تحظر على حكومة العراق استملاك الاملاك الاميركية، لأجل المقاصد العامة، وفقاً لقوانين الاستملاك الاعتيادية، الشاملة التطبيق، على أن يدبر مقدماً التعويض عنها تعويضاً عادلا ومعقولا

يعتبر هذا البروتوكول قسما متمما للمعاهدة الموقع فيها هذا اليوم، ويبرم في عين الوقت الذي تبرم فيه المعاهدة المذكورة .

وللبيان وقع المفوضون المختصون في هذا البروتكول وأثبتوا فيه أختامهم .

كتب بلندن عن ثلاث نسخ في اليوم التاسع من شهر كانون الثاني سنة ١٩٣٠

(جارلس . ج . داوس)　　(آرثر هندرسن)　　(جعفر العسكري)

المفوضية العراقية

لندن　　　　٩ كانون الثاني ١٩٣٠

يا صاحب المعالي !

لي الشرف بأن ألفت نظركم إلى نقطة تتعلق بالمادة الثانية من البروتكول، الملحق بالمعاهدة الثلاثية، المعقودة بين الولايات المتحدة الاميركية، والمملكة المتحدة، والعراق .

ان المادة الثانية من البروتوكول، تنص على أن لا تتدخل الحكومة العراقية في الامور المتعلقة بمنهج التدريس، كجدول أوقات الدروس، والنظام والأمور الادارية الداخلية الصرفة في المدارس، التي يؤسسها أو يقوم بالانفاق عليها رعايا الولايات المتحدة الاميركية في العراق .

ان الحكومة العراقية تفسر هذه المادة بأنها لا تمنع من أن تنفذ بحق المدارس المذكورة المادة

٢٨ من قانون المعارف العامة لسنة ١٩٢٩ التي أورد ترجمتها كما يلي :—

ان تدريس اللغة العربية ، وتاريخ العراق ، وجغرافيته ، وتاريخ العرب ، حسب منهاج وزارة المعارف ، إجباري في جميع المدارس الخصوصية العلمية ، من ابتدائية ، وثانوية ، ويجب أن لا تقل دروس اللغة العربية عن خمس ساعات في الاسبوع ، في الصفوف الابتدائية ، وثلاث ساعات في الاسبوع ، في الصفوف الثانوية .

لذلك أوعزت إلي حكومتي بأن أخبر معاليكم بأن الحكومة العراقية تعتبر المادة ٢ من البروتوكول المذكور ، غير ماسة بأحكام المادة ٢٨ من القانون المذكور في أعلاه

لي الشرف أن أكون يا سيدي خادمكم المطيع

جعفر العسكري : المفوض العراقي

إلى معالي مفوض الولايات المتحدة

سفارة — لندن

الولايات المتحدة الامريكية — في ٩ كانون الثاني ١٩٣٠

يا صاحب المعالي

لي الشرف بأن أعرفكم بوصول مذكرة معاليكم المؤرخة بتاريخ اليوم، والتي تتضمن مايلي :

لي الشرف بأن ألفت نظركم إلى نقطة تتعلق بالمادة الثانية من البروتوكول ، الملحق بالمعاهدة الثلاثية المعقودة بين الولايات المتحدة الامير كية ، والمملكة المتحدة ، والعراق . ان المادة الثانية من البروتوكول تنص على ان لا تتدخل الحكومة العراقية في الامور المتعلقة بمنهج التدريس كجدول أوقات الدروس ، والنظام ، والامور الادارية الداخلية الصرفة ، في المدارس التي يؤسسها أو يقوم بالانفاق عليها رعايا الولايات المتحدة الامير كية في العراق . ان الحكومة العراقية تفسر هذه المادة بأنها لا تمنع من أن تنفذ ، بحق المدارس المذكورة المادة ٢٨ من قانون المعارف العامة لسنة ١٩٢٩ التي اورد ترجمتها كما يلي : —

ان تدريس اللغة العربية ، وتاريخ العراق ، وجغرافيته ، وتاريخ العرب ، حسب منهاج وزارة المعارف ، اجباري في جميع المدارس الخصوصية العلمية ، من ابتدائية ، وثانوية ، ويجب ان لا تقل دروس اللغة العربية عن خمس ساعات في الاسبوع ، في الصفوف الابتدائية ، وثلاث ساعات في الاسبوع في الصفوف الثانوية

لذلك أوعزت إلي حكومتي بأن أخبر معاليكم بأن الحكومة العراقية تعتبر المادة ٢ من البروتوكول المذكور غير ماسة بأحكام المادة ٢٨ من القانون المذكور في أعلاه

لقد أحطت علماً بتضمون هذه الرسالة و إني أنتهز هذه الفرصة لان اجدد لمعاليكم تأكيد

فائق احترامي لي الشرف ان اكون يا صاحب المعالي خادمكم المطيع

شارلس . ج . داوس

معالي جعفر باشا العسكري سي . ام . جي .

المفوضية العراقية . لندن .

﴿ مؤتمر اوبن ﴾

اختل الأمن في صحراء نجد في اواخر عام ١٩٢٩م وأخذ فيصل الدويش ، الثائر النجدي المشهور ، ورئيس قبائل مطير ، يناوئ وصحبه سياسة ابن السعود الداخلية فأمر العاهل النجدي بتعقيب العصاة ، ومطاردتهم في كل مكان ، وكان من نتيجة القيام بهذه الحركة ان تقرب جلالة الملك عبد العزيز بن سعود من الحدود العراقية ، فقررت الحكومة العراقية الاستفادة من هذا التقرب ، وطلبت الى المعتمد السامي البريطاني في العراق ان يتخـــذ ما يقتضي من التدابير المفضية الى الجمع بين العاهلين العراقي والنجدي فأبرق المعتمد المذكور الى حكومة لندن والى جلالة ابن سعودمايقتضي في هذا الموضوع بتاريخ ١٣ كانون الثاني ١٩٣٠ فكان جواب العاهل النجدي انه يرحب بهذا الاجتماع كل الترحيب ، وانه لا يضمر الملـك فيصل ، ولحكومته العراقية الا كل خير

وما ان علمت « وزارة ناجي السويدي » بهذه الموافقة ، حتى أخذت تعد العدة لتحقيق انعقاد مثل هذا المؤتمر الذي سيكون أحسن وسيلة لتقرير الصلات النجدية — العراقية ، وأذاعت مديرية المطبوعات البيان التالي في يوم ١٦ كانون الثاني سنة ١٩٣٠ م

« انتهزت الحكومة العراقية فرصة تقرب جلالة الملك ابن السعود من الحدود العراقية ، أثناء الحركات الأخيرة ، لعقد مؤتمر بين عاهلي المملكتين ، وذلك للنظر في ازالة كل ما من شأنه أن يعكر صفو العلاقات بين الجارتين الشقيقتين ، وقد تم الاتفاق على ذلك ، وسيعقد المؤتمر بعد مدة قصيرة في محل يقرب من الحدود العراقية — النجدية » «مدير المطبوعات»

وكان من المقرر ان يكون موضع هذا المؤتمر ، منطقة الحياد الكائنة بين الحدود العراقية والحدود النجدية ، وهي المنطقة التي اصطلح عليها بكلمة « بقلاوه » ولكن جاءت برقية متأخرة من ابن سعود تقول : ان جلالته رحل من موضعه ، القريب من الحدود العراقية — النجدية ، وانه اذا كانت الحكومة العراقية راغبة في تنفيذ أمر المؤتمر ، فيمكن عقده بالقرب من الحدود الكويتية — النجدية ، حيث مقر جلالته العسكري ، فكانت هذه البرقية عاملا من عوامل تأجيل عقد المؤتمر ، وباعثاً من بواعث تدخل الانكليز في تعيين محل عقده

وهبط بغداد في ٢٨ كانون الثاني ١٩٣٠ وكيل خارجية نجد فنزل ضيفاً على الحكومة العراقية ، واجتمع بجلالة الملك فيصل ، وبرئيس الوزارة ، وأقطاب السياسة في العاصمة ، لتمهيد مقدمات المؤتمر ، حتى تقرر في الاخير ان يعقد المؤتمر على دارعة بريطانية، ترسو في خليج البصرة ويجتمع عليها الملكان العربيان كأن جزيرة العرب بما فيها من أراض شاسعة ، ووديان خصبة ، ومراتع كثيرة ، لم تكن كافية لتحتمل هذين العاهلين العربيين الكريمين

وأراد « جلالة ابن السعود » ان يستغل هذه الفرصة فطلب الى الحكومة البريطانية أن تسلم إليه « فيصل الدويش » وأتباعه وكانوا قد رموا بأنفسهم في أحضان الانكليز في يوم ٨ كانون الثاني ١٩٣٠ في الوقت الذي كان فيه جلالته يعقبهم ، فلم تر الحكومة البريطانية بداً من إجابة هذا الطلب فسلمتهم إلى جلالته بعد أن رجته قبول دخالتهم ، وأصدر أمره بالعفو عنهم (١)

وانتدبت الحكومة العراقية وزير داخليتها السيد ناجي شوكت ، للسفر إلى الكويت ، والمداولة مع مندوبي ابن سعود فيها ، لتمهيد أعمال المؤتمر ، فسافر الوزير في اليوم التاسع من شهر شباط ١٩٣٠ ومعه سكرتير الوزارة السيد خليل اسماعيل وعاد إلى بغداد في يوم ١٦ منه، ودلت المفاوضات التي دارت بينه وبين المندوبين النجديين السادة : حافظ وهبة وابراهيم معمر وفؤاد حمزة على ان هناك رغبة صادقة في إحلال الصفاء والولاء محل الخصومة والعناد وكانت النقاط التي تناولتها المفاوضات التمهيدية هي :—

أولا — قضايا المخافر ، التي أقامتها الحكومة العراقية على الحدود لحفظ الامن في البادية .

ثانياً — تسليم المجرمين اللاجئين إلى الطرفين .

ثالثاً — البحث في نظام العشائر .

رابعاً — البحث في المنهوبات ، التي أخذها غزاة نجد من العشائر العراقية المعتدى عليها .

خامساً — البحث في تأسيس المناسبات المتعلقة بحسن الجوار ، والصداقة ، بين نجد والعراق .

وبعد أن تمت التمهيدات اللازمة ، تحرك ركاب الملك فيصل إلى « البصرة » يقله قطار خاص في مساء يوم ٢١ رمضان ١٣٤٨ (٢٠ شباط ١٩٣٠) وكان بصحبة جلالته رئيس الوزراء ، والحاشية الملكية المعتادة ، وبعض الممثلين عن الصحف العراقية « وصاحب هذا التاريخ من ضمنهم ممثلا عن جريدة الاهرام المصرية ، بوصفه مكاتبها في العراق » وما يلزم للمؤتمر من كتاب ، ومصورين، فاستقبل الموكب الملكي في البصرة استقبالا باهراً واستقل الباخرة العراقية « نركس » يرفرف عليها العلم العراقي فوصل الى الخليج في ٢٢ شباط وما لبث أن بانت الباخرة «بارتك ستوارت»

---

(١) ذكر لي وزير مسئول في وزارة ناجي السويدي ان الدويش كان قد قرر الالتجاء إلى العراق والتوغل في حدوده فعلا ولكن الانكليز اعتقلوه ونقلوه إلى الشعيبة حيث مطارهم العسكري

تحمل جلالة الملك ابن سعود ، وحاشيته الكريمة ، وعليها العلم السعودي الخفاق .

وكانت الحكومة البريطانية قد أعدت من قبل الدارعة الانكليزية (لوبن) التي تسمى المؤتمر باسمها ، فذهب إليها « المعتمد البريطاني في العراق ، السر همفريز مع حاشيته » وتوسط بين الباخرتين المقلتين للعاهلين العربيين المعظمين ، وما هي إلا ثوان معدودات ، حتى اجتمع العاهلان على ظهر الدارعة البريطانية « لوبن » بعد أن أطلقت المدافع ترحيباً بجلالتيهما ، فتعانقا بحرارة مؤثرة جداً وتبادلا القبلات الحارة مع أسمى العواطف الرقيقة ، وقدم كل منهما حاشيته للآخر ثم تكلم جلالة الملك فيصل ؛ بعد انفراده بجلالة ابن سعود ، قائلا :-



اجتماع جلالة الملكين فيصل الاول وعبد العزيز السعود على ظهر الباخرة لوبن

انا قد اجتمعنا الآن ، وتم التعاوف بيننا ، واتفقنا على تأييد صلات المودة ، وأعتقد انه لأجل ضمان حسن التعارف ودوامه في المستقبل ، أرى من المناسب أن ننظر الآن في بعض النقاط التي ولدت في السابق شيئاً من سوء التفاهم ، وبما أن تلك النقاط قد درست في مؤتمرات سابقة متعددة ، ولم يتوصل الطرفان إلى حلها ، إذ أن المذاكرات التي كانت تجري في التباعد لم تساعد في كثير من الاوقات على فهم المقاصد المتبادلة ، فلنا الآن - وقد تقاربنا واجتمعنا - أن ننتهز هذه الفرصة لحل تلك النقاط » اه

ثم أفاض جلالته في بيان حسن نواياه ، وصدق رغبته في التصافي مع عاهل نجد ، فأدرك

جلالة ابن سعود نبل الغاية التي يرمي إليها عاهل العراق ، فأثنى على جلالته ، وعلى مزايا البيت الهاشمي ، ورضي بأن يدخل الوفدان : العراقي والنجدي في المفاوضات حالا وأصدر كل من المليكين إرادته بالشروع فيها ، فانزوى الوفدان في زاوية من الدارعة البريطانية وتعدد عقد الجلسات بينهما في يومي السبت والأحد ٢٢و٢٣ شباط سنة ١٩٣٠ وتبودلت الضيافات بين الطرفين وانتهى المؤتمر بالموافقة على النقاط والاسس الآتية :-

١- عقد معاهدة حسن الجوار بين العراق ونجد : وفيها الاعتراف بالطرفين ، وقبول التمثيل الخارجي ، والتعهد بمنع الغزو ، والتعدي بين عشائر الطرفين ، وتسليم المجرمين ، وتأليف لجان حدود دائمة لحل القضايا التي تقع على الحدود ، والتعهد بحسم كل ما يقع من الاختلافات فيمايتعلق بالمعاهدات ، والاتفاقيات ، وذلك على أسس التحكيم ، حسب البروتوكول الذي يلحق بالمعاهدة المذكورة .

٢- أما قضية المنهوبات: فقد تعهد جلالة الملك ابن سعود بقبول الطلبات التي تقدم إلى جلالته من قبل الحكومة العراقية ، مؤيدة بموافقة جلالة الملك فيصل عليها[1] فإذا لم تحصل التسويةخلال المدةالمقتضية ، إلى مابعد موسم الحج من السنة التي عقد فيها هذا المؤتمر ، فتجتمع المحكمة بعد الحج في « الكويت » حسب احكام « اتفاقية بحره » على أن تؤلف من خمسة أشخاص : عضوان عراقيان ، والعضوان الآخران نجديان ؛ والخامس انكليزي

٣- اتفق الطرفان على قضية المخافر : بقبول الاسس اللازمة كلها ، بصورة ودية خلال ستة أشهر من تاريخ عقد المؤتمر ، وإلا ، أحيلت القضية على هيأة التحكيم ، ووافق الطرفان على أن يكون قرار الهيئة التحكيمية التي ينتخبها الطرفان قطعياً وواجب التنفيذ

٤- صدور عفو جلالة ابن سعود عن « ابن مشهور وأتباعه » الذين التجأوا إلى العراق والحكومة العراقية تطلق سراحهم .

---

(١) اجتمع مجلس الوزراء في يوم ٢١ أيار ١٩٣٠ ليتفاوض في موضوع حسم الطلبات العراقية - النجدية الناجمة عن الغزوات فاتخذ هذا القرار :

بما ان الخسائر والاضرار التي تكبدتها العشائر العراقية تقدر بما لا يقل عن ٧٠،٠٠٠ ليرة انكليزية وحيث ان ما تكبدته العشائر النجدية أقل من هذا المبلغ بكثير ، وحدثت من قبل بعض المهاجرين النجديين المقيمين الآن في نجد ، فليس هناك ما يدعو الحكومة العراقية إلى التردد في الذهاب إلى التحكيم إذا اقتضى الامر . ولكن رغبة صاحب الجلالة الملك المعظم في التفاهم حالت دون الالتجاء إلى هذه الطريقة ، وجعلت المجلس يفكر في أن يأخذ على عاتقه مسؤولية تنقيص هذا المبلغ إلى ٣٠،٠٠٠ ليرة انكليزية حرصاً على إبقاء العلاقات الودية بين الدولتين المتجاورتين ، ومراعاة لآداب المجاملة التي أمر صاحب الجلالة بمراعاتها ، على ان يكون هذا المبلغ صافياً لا يطلب لقاءه أي تعويض لعشائر نجد » مقررات نيسان - حزيران ١٩٣٠ص٩٤

وفي يوم الاثنين ٢٤ شباط سنة ١٩٣٠ قفلت السفن الثلاث عائدة إلى أماكنها ، فأبرق جلالة الملك فيصل إلى جلالة الملك ابن سعود برقية لاسلكية قال فيها :

يسرني وأنا في طريقي إلى البصرة أن أرسل إلى جلالتكم تحياتي القلبية الاخوية وأتمنى أن تكونوا في راحة تامة راجياً لجلالتكم عودة سعيدة وهناء اً تاماً) اه

فرد عليها عاهل نجد ببرقية لاسلكية مثلها قال فيها :

لقد كان لتحيات جلالتكم الصميمية ، وسؤالكم عن راحة أخيكم ، أثر عميق في قلبي . أشكر جلالتكم شكراً ودياً فائقاً على العواطف الأخوية التي أظهرتموها نحوي ، ان أخلاقكم النبيلة ، وسجاياكم الملوكية ، التي اشتهرتم بها جلالتكم ، جعلتني أشعر بوثوق في المستقبل ، كما أنها قوت اعتقادي السابق في جلالتكم ، فأتمنى لكم دوام الرفاه) اه

ووصل جلالةالملك فيصل ، مع حاشيته ، والوفد العراقي ، إلى بغداد في ٢٥ شباط سنة ٩٣٠ فاستقبل فيها استقبالا عظيما . ثم وصل اليها في ٦ مارت ١٩٣٠ وفد نجدي ليفاوض الحكومة العراقية في أسس المعاهدة التي تم الاتفاق على عقدها ، فنزل ضيفاً على الحكومة المحلية ، وفاوضته الحكومة في هذه الأسس ، وتم الاتفاق في الساعة الثانيةزوالية من بعد ظهر الاحد « تاسع شوال ١٣٤٨ (٩مارت١٩٣٠)على كل شيء ، ووقع الطرفان على النصوص النهائية« بالحروف الرئيسية» وغادر الوفد بغداد في اليوم نفسه مزوداً برسالة خاصة من العاهل العراقي إلى العاهل النجدي .

وبعد أن استقالت وزارة السويدي ، على النحو الذي سنذكره ، وجاءت إلى دست الحكم « الوزارة السعيدية الاولى » سافر نوري باشا السعيد ، رئيس الوزارة الجديدة ، إلى الحجاز في ١٨ شباط ١٩٣١ فعقد المعاهدات المذكورة مع جلالة ابن سعود في ٢٠ ذي القعدة ١٣٤٩ (٧نيسان ٩٣١) على الأسس التي تقررت في مؤتمر «لوبن»

ويجب أن لا يفوتنا ذكرالعواطف النبيلة التي أظهرها عاهل نجد تجاه العراق وعاهله ،وحكومته فقد أوفد جلالته وفداً إلى بغداد وصلها في يوم ٢٢ مارت ١٩٣٠م وقدم إلى جلالة ملك العراق وإلى رئيس وزارته « ناجي السويدي » و إلى المعتمد السامي البريطاني في العراق « السر همفريز » والهيأة الدبلوماسية ، التي رافقت الموكب الملكي العراقي إلى الخليج ، هدايا جلالة الملك ابن سعود وهي عبارة عن جياد عربية مشهورة الأصل ، وطنافس إيرانية غالية الثمن ، ومنسوجات وطنية بديعة ، وسيوف ذهبية مرصعة ، وأقبية ، وعباءات من النسيج النجدي الوطني ، وغير ذلك من الهدايا الثمينة ، وغادر هذا الوفد بغداد في ٢٦ مارت سنة ١٩٣٠ ميمما وجهه شطر نجد وكان من المقرر أن تقابل الحكومة العراقية هذه الهدايا بمثلها ، ولكن حدث ما حال دون تحقيق هذه الأمنية .

والكلمة الأخيرة التي نختم بها بحثنا عن « مؤتمر لوبن » هي أن العلاقـات تحسنت بعد ذلك تحسناً عظيما ، وانقطع الغزو والتعدي على العشائر الآمنة ، فلم تقع اضطرابات على الحدود العراقية النجدية ، ولم يجسر أحد من الغزاة أو الرعاة على انتهاك حرمات الحـدود ، ولم تذكر الصحافة العراقية مملكة ابن سعود وتوابعها إلا بما يسرها ، وهكـذا كان موقف الصحف العربية — النجدية تجاه العراق

﴿ الانظمة الوزارية ﴾

كانت « وزارة ناجي السويدي » قد أعلنت ، منذ بدء تكوّنها في ١٨ تشرين الثاني ١٩٢٩ أنها ستقتفي أثر « الوزارة السعدونية الرابعة » بأخذ المسؤولية من الحليفة بالتدريج ، حتى إذا حل اليوم الذي يتم فيه انخراط العراق في عصبة الامم ، كان لدى العراق من الرجال الكفاة والمتمرنين على إدارة شؤون البلاد ، العدد اللازم وقد حصرت هذه الوزارة جهودهـا في وضع « انظمة وزارية » نصت على :

« أن يأخذ العراقيون خلال المدة الباقية لدخولهم العصبة أعظم قسط ممكن من المسؤولية المباشرة عن حكم البلاد إذا ما اريد جعلهم قادرين على القيام بما تتطلبه الوضعية الجديدة . . . وقد وافقت الحكومة البريطانية على أساس هذا الرأي ، فبدأ المعتمد البريطاني ، بعد وصوله إلى بغداد ، يبحث مع الحكومة العراقية كيف يمكن تحقيق التبدّل الذي تريده على اكمل وجه وقد كشفت هذه المباحثات السريعة أن تلك الوزارة العراقية كانت تحوي عناصر تريد أن تفسّر بيان بريطانية بأنه يعني الغاء السلطة البريطانية مباشرة ، واطلاق يد الحكومة العراقيـة في تنظيم امورها على اي شكل تراه الاوفق لنقل المسؤولية . . . وكانت نية هذه العناصر الصريحة إنقاص عدد الموظفين البريطانيين ، والاقلال من نفوذ ومن سلطان البـاقين إلى أدنى حد ممكن وذلك بجعل وظائفهم استشارية صرفة لا إدارية . . . وعلى هذا اضطر المعتمد البريطاني أن يفهم الحكومة العراقية أن بريطانية لا توافق على تركها حرة كما تريد فتقرر تسيير الامور إلى عام ١٩٣٢م وانها ترى وجوب بقاء علاقات الدولتين على حالها ، من حيث الاساس ، خلال المـدة الباقية لدخول العراق في عصبة الامم . . . وأول خطوة اتخذتهـا الحكومة العراقية لتنفيذ سياسة نقل المسؤولية كانت إصدارها أنظمة للوزارات تعين فيها وضعية المستشارين أيضاً [1] وقد اكملت انظمة وزارة الداخلية ، والمالية ، والعدلية ، والمواصلات والأشغال ، في الشهور الأولى من عام ١٩٣٠ . . .

(١) وظيفة المستشار استشارية لا تنفيذية ، وله ان يبدي آراءه في الشؤون التي يحيلها الوزير عليه ، كما له أن يقترح على الوزير اتباع الخطوات التي يراها لازمة لتسيير شؤون البلاد تسييرا حسناً

— هذا ما جاء عن المستشارين في الانظمة —

أما عن قضية إنقاص عدد الموظفين البريطانيين ، فقد كان عسيراً جداً التوصل إلى اتفاق بشأنه مع الوزارة العراقية ، فاضطر المعتمد البريطاني أن يفهم الوزارة بصراحة بأن حكومة بريطانيا لاترضى بانقاص عدد الموظفين البريطانيين انقاصاً عاماً ، وأنه ليست لديه سلطة للبحث في مقترحات اخرى حول هذا الموضوع. . . وكانت النتيجة ان المعتمد السامي، لأجل أن يحول دون التخفيضات التي كان يراها أنها قبل أوانها ، وأن يمنع خفض التخمينات في فصل الرواتب ، فطلب إلى الملك أن يؤخر موافقته على عدد من قرارات مجلس الوزراء » [1]

ومن هنا بدأ الاحتكاك البريطاني السافر ، فقد قصد المعتمد السامي رئيس الوزارة العراقية في ديوانه الرسمي ، وبعد أن أوضح وجهة نظره في موضوع « الأنظمة الوزارية » و«التخفيضات في الميزانية » عاد إلى مقره فأوعز إلى الميجر « هيوبرت يانغ » أن يكتب إلى مجلس الوزراء الخطاب التالي :—

سكرتارية فخامة المعتمد السامي	التاريخ ١٥ شباط ٩٣١
بالعراق	الرقم بي أو ٥٤

أمرني فخامة المعتمد السامي أن أؤكد كتابة ، الآراء التي أعرب عنها إلى فخامتكم صباح أمس ، حول بعض الفصول ، التي توضع موضع المذاكرة في الجلسة التي يعقدها مجلس الوزراء بعد ظهر اليوم .

يقدر فخامته تماماً أن الميزانية يجب إحضارها بدون تأخير آخر ، ولا يرغب في التدخل بلا ضرورة ، أو في تأخير إحضارها . وكذلك يقدر تماماً رغبة فخامتكم وزملائكم في تخفيض المصروفات ، على قدر الامكان ، بدون أن يحصل خلل في كفاءة الادارة .

حصلت الموافقة على هذه السياسة عندما وافق صاحب الجلالة الملك على القرار الصادر في ٢٦ تشرين الثاني ١٩٢٩ ، بعد استشارة وكيل المعتمد السامي، وليس في نية فخامته أن يدعو صاحب الجلالة إلى إعادة النظر في هذه الموافقة العامة ، وفي ذات الوقت يتضح من التعليمات التي تلقاها فخامته من حكومة صاحب الجلالة ، انه ليس مأذوناً بالموافقة على أي قرار يصدره مجلس الوزراء ، مما يحتمل — في رأيه — أن يكون ضد المبدأ القائل بلزوم انطباق الادارة على تقاليد حكومة مدنية راقية ، وعليه يكون فخامته مضطراً لأن يلتمس صاحب الجلالة بأن يمسك على إبداء الموافقة على أي قرار يؤثر على مسألة الاحتفاظ بالاخصائيين الأجانب ، المستخدمين في الحكومة العراقية ، أو الاستغناء عنهم ، قبل أن تبحث هذه المسألة بحثاً وافياً مع فخامته ، وقبل أن تبلغوا فخامتكم بآرائه النهائية عنها

---

(١) التقرير البريطاني المرفوع عن سير الادارة في العراق خلال عام ١٩٣٠ إلى عصبة الامم

يعلم فخامة المعتمد السامي أن فخامتكم تقدرون هـذه الحقيقة حق التقدير ، وان في نية فخامتكم أن كل قرار يمكن أن يمر حول تخمينات الميزانية ، سيكون مبنياً عـلى الاحتياجات الحقيقية ، ولا يؤثر ، سواء بتخفيض فصول الرواتب ، أو بإجراء تخفيض كبير جداً ، في التخمينات من حيث المجموع ، على مسألة عدد الموظفين المستخدمين

يكون فخامة المعتمد السامي ممتنا اذا حصل على تأكيد من فخامتكم : بأن هذا ما تنوونه فخامتكم في الوقت الحاضر ، وانه مهما تكن المقادير الحقيقية للتخمينات المصدقة ، فإن مسألة اقترانها بموافقة صاحب الجلالة ، لن تكون قبل مسألة الاحتفاظ بالاخصائيين من الاجانب ، أو الاستغناء عنهم ، التي سيجري البحث فيها بصورة وافية ، في أول فرصة ممكنة بينكم وبـين الوزراء ، والمستشارين ذوي العلاقة ، وتعرض بعد ذلك على فخامته ، ليبدي ملاحظته عليها ، فيما اذا حصل خلاف في الرأي ، ويعلم فخامته أيضا انه فيما إذا ظهر بعد ذلك ان اعتمادات الميزانية لا تكفي لتأمين تأدية رواتب الموظفين ، الذين قد تقرر الحكومة العراقية نهائياً استبقاءهم ، يصدق على فصل إضافي لاجراء ذلك

إلى :- هيوبرت يانغ

فخامة ناجي باشا السويدي : رئيس مجلس الوزراء * بغداد

* جواب رئيس الوزراء *

بغداد في ١٨ و ١٩ شباط ١٩٣٠

الرقم سري ٦٢٩

عزيزي السر فرنسيس

تلقيت كتاب مستشار فخـامتكم المرقم بي او ٥٤ والمؤرخ في ١٥ شباط سنة ١٩٣٠ ، المتعلق بتخمينات ميزانية السنة المالية المقبلة .

اني أشكر لفخامتكم ما جاء في ذلك الكتاب من البيانات ، التي مفادها ان فخامتكم مقتنعون بلزوم إحضار الميزانية ، من دون أي تأخـير آخر ، وانكم مقدرون لرغبتي ، ورغبة زملائي ، في تنقيص المصروفات على قدر الامكان ، من دون إخلال بكفاءة الادارة

لا شك في أن فخامتكم تعلمون أن قصد الحكومة العراقية من خفض المصروفـات ، هو السعي لايجاد فضلة في الميزانية ، لاستعمالها إما في سد ما يقع من النقص في الواردات العامة ، بسبب الازمة الاقتصادية التي تعانيها البلاد ، من جراء هبوط أسعار المنتوجات المحلـية ، واما لتجهيز الاموال اللازمة للقيام ببعض المشاريع العمرانية المفيدة للعراق . وقد فحصت الحكومة تخمينات

ميزانية السنة الحالية ، وبحثت عن الطرق التي يمكن بها إجراء التوفير المطلوب ، من دون أن يسبب ذلك أي خلل في حسن الادارة ، فتوصلت إلى النتائج الآتية :-

رأت الحكومة أنه : من الممكن تنقيص فصول المخصصات ، والخدمات ، عما كانت عليه في السنوات الماضية ، وان تنقيصاً كهذا ، لا يخل بسير أعمال الدوائر سيراً منتظماً ، لأن الدوائر اعتادت أن تخمن هذه الفصول بمقادير تزيد على نفقاتها الحقيقية ، خاصة وان نظام مخصصات السفر الجديد ، الذي أخفضت بموجبه أجور السفر ، يسمح بإجراء خفض كبير في مادة « مخصصات السفر » التي تستغرق القسم الاكبر من تخمينات هذه الفصول . ورأت في بعض الدوائر موظفين زائدين عن الحاجة ، وان من مصلحة الحكومة الاستغناء عن خدماتهم ، ووجدت أن في بعض الدوائر تشكيلات تستنزف شطراً كبيراً من النفقات ، دون تأمين فائدة متناسبة ، مع تلك النفقات ، ولذلك قررت أن تعيد تنظيم هذه التشكيلات على وجه آخر ، مما يكفل حصول الفائدة المرجوة منها بأقل نفقة ممكنة .

وقد رأت الحكومة أيضاً ان هناك بعض الموظفين البريطانيين الذين ستنتهي عقودهم ، خلال السنة المالية المقبلة ، مما يمكن الاستغناء عن خدماتهم ، أما لعدم بقاء حاجة إليهم ، واما لوجود عراقيين يستطيعون أن يحلوا محلهم ، وذلك عملا بأحكام « قانون استخدام الاجانب » الذي يحتم ألا يستخدم أجنبي في وظائف الدولة إلا في حالة عدم وجود عراقي كفؤ ، يستطيع القيام باعباء الوظيفة ، وعلاوة على ذلك ، وجدت الحكومة ، بعد التدقيق والتأمل ، ان العدد المستخدم الآن من الموظفين البريطانيين في بعض الوزارات ، والدوائر ، كمفتشين ، زائد عن الحاجة ، لأن الموظفين العراقيين قد اكتسبوا خلال البضع السنوات الماضية ، تجربة وخبرة تمكنانهم من القيام باعباء وظائفهم ، من دون احتياج إلى مراقبة شديدة ، وان الادارة العامة قد وصلت إلى درجة من التقدم والكفاءة ، يمكن معها خفض قسم من هؤلاء المفتشين وذلك بإنهاء خدماتهم ، واعطائهم التعويض المنصوص عليه في مقاولاتهم

ستلاحظون فخامتكم مما تقدم ، أن السبل التي سلكتها الحكومة العراقية لاجراء الاقتصاد المطلوب لا يمس بمبدأ انطباق الادارة على تقاليد حكومة مدنية راقية ، ويمكنني أن أؤكد لفخامتكم أنه لا توجد أية نية لعمل خفض عام كبير في عدد الموظفين البريطانيين ، وكل ما تفكر به الحكومة هو الاستغناء عن خدمات البعض ، الذين لم تبق حاجة إليهم ، ومما يؤيد ان الحاجة هي العامل الرئيسي ، الذي أخذ بنظر الاعتبار ، عند النظر في مسائل الاحتفاظ بخدمات الموظفين البريطانيين ، أو الاستغناء عنهم ، هو ان الحكومة العراقية جددت مؤخراً عقود بعض الموظفين البريطانيين المستخدمين في دوائر مختلفة

انني أوافق فخامتكم على انه : عند القيام في تخفيض عام كبير في عدد الموظفين الاجانب ، المستخدمين في الحكومة العراقية ، يجب أن يبحث فيه بحثاً وافياً مع فخامتكم ، وان كل قرار يمكن أن يمر حول هذه التخمينات ، لا يؤثر في مسألة عدد الموظفين المذكورين ، وفي نفس الوقت ينبغي لي أن أبين لفخامتكم ان الخطة التي سارت عليها الحكومة العراقية مستندة على الحقوق المخولة بموجب معاهدة سنة ١٩٢٢ واتفاقية الموظفين البريطانيين

تفضلوا يا صاحب الفخامة بقبول فائق الاحترام

المخلص : ناجي السويدي

صاحب الفخامة حضرة السر فرنسيس ه . همفريز

جي . سي . في . أو — كي . سي . ام . جي . كي . بي . ئي .

المعتمد السامي لحكومة صاحب الجلالة البريطانية بالعراق — بغداد

❊ المندوب يشكو الوزارة ❊

وعلى الرغم من استناد رئيس الوزراء إلى أسباب وجيهة وأدلة معقولة تسوغ له الشروع في إنقاص عدد الاجانب فإن المعتمد السامي البريطاني طلب إلى جلالة الملك فيصل « كما يقول في تقريره عن الادارة في العراق لسنة ١٩٣٠» أن يؤجل موافقة جلالته على مقررات مجلس الوزراء وكتب إلى رئيس الوزراء هذا الجواب :—

دار الاعتماد : بغداد　　　　سري ومستعجل جدا

الرقم بي او ٥٦　　　　التاريخ ٢٠ شباط سنة ١٩٣٠

تلوت باهتمام الكتاب الذي تفضلتم فخامتكم باعطائي مسودته مساء أمس ، بعد مقابلتي لصاحب الجلالة التي حضرتموها ، والذي تلقيت الآن نسخته الممضاة .

أرغب جداً في أن لا يحدث سوء تفاهم من جهة الموقف ، والذي وجدت نفسي مضطراً لاتخاذه بازاء تخمينات الميزانية ، وأشعر أنه قد يكون من المفيد لفخامتكم إذا بينته مرة أخرى بأوضح ما يمكن .

ان مسألة عدد الموظفين الاخصائيين الاجانب ، الذين يراد استخدامهم في الحكومة العراقية ، ليست في الاصل ، حتى ولا في الغالب ، مسألة مالية ، إنما هي مسألة سياسية إدارية في الدرجة الاولى من الاهمية . ان حكومة صاحب الجلالة وافقت — كما تعلمون فخامتكم — على مبدأ تحويل المسؤولية الادارية تدريجاً ، في الظاهر والحقيقة ، من الاجانب إلى العناصر العراقية في الحكومة العراقية ، غير ان مسألة التخفيضات الحالية ، والحد الذي يمكن أن تصل إليه ، من الامور التي

تعيرها حكومة صاحب الجلالة البريطانية أقصى الاهتمام ، وتتوقع من الحكومة العراقية استشارة المعتمد السامي فيها

وقد كنت – كما تعلمون فخامتكم – مأذونا بالنظر بعين العطف في كل اقتراح تعرضه الحكومة العراقية لتحقيق هذا الغرض ، واني مستعد تماماً لأن أفعل ذلك ، بشرط أن تأتي إلي بشكل اقتراحات ، لأجل البحث فيها ، على اني لا أستطيع الموافقة على أن ترفع إلي آراء الحكومة بشكل قرارات مالية ، سبق اقترانها بموافقة مجلس الوزراء ، وتتضمن البت في الاحتفاظ بالموظفين الاخصائيين الاجانب أو الاستغناء عنهم

قد تسمحون لي فخامتكم بأن أعرب عن خيبتي لدى اطلاعي على أن كتابكم المجاب عنه لا يضمن لي التأكيد الذي طلبته في كتابي المرقم بي او ٥٤ والمؤرخ في ١٥ شباط ١٩٣٠

ليست القضية هذه فحسب ، بل أرى من مفاوضات جلسة المجلس المعقودة في ١٨ شباط سنة ١٩٣٠ انه قد اتخذ قرار يتضمن انهاء مقاولة خمسة مفتشين اداريين ، اعتباراً من تاريخ أول نيسان ، ولو وجدتم فخامتكم أيضاً إمكاناً لاعطائي التأكيد ، الذي طلبته ، لشعرت بلزوم التصريح : بأن التخفيض الواقع في تخمينات المفتشين الاداريين ، الذي اقترن بموافقة المجلس ، لا يتفق والتأكيد المذكور ، إذ يستحيل القول بأن التخفيض الواقع في تخمينات تختص فقط برواتب الموظفين الاخصائيين الأجانب وسواها يمكن تقريره بدون أن يجري النظر مقدماً في مسئلة ما إذا ينبغي الاحتفاظ بهم أم لا

الاحظ ان فخامتكم تذكرون أنه ليس في النية اجراء تخفيض واسع عام في عدد الموظفين البريطانيين ، وتوافقون على انه متى أجري أي تخفيض واسع عام في عدد الموظفين الأجانب ، المستخدمين لدى الحكومة العراقية ، ينبغي أن تبحث هذه المسئلة بحثاً وافياً معي ، وأنه لا يعطى قرار يتعلق في الميزانية مما يؤثر في مسئلة عدد الموظفين المذكورين أعلاه

ابين لفخامتكم ان حكومة صاحب الجلالة البريطانية أعلنت قبل الآن ، بكل صراحة أنها لا تفكر على كل حال في اجراء تخفيض واسع عام أو – كما تقول – تخفيض اجمالي في عدد الموظفين الاخصائيين الأجانب ، وأنه لا سلطة لي في مناقشة أي قرار من هذا القبيل ، والأمر الذي أنا مستعد للبحث فيه ، والذي دعوت فخامتكم إلى تقديمه اكثر من مرة ، هو اجراء بعض التخفيضات ، التي تسهل نقل المسؤولية المشار اليها أعلاه ، بدون أن يؤثر هذا النقل تأثيراً مضراً في الأمن العام ، أو يضعف الكفاءة الادارية بصورة خطيرة

سنكون كلانا بعيدين عن بغداد في الاسبوع القادم وعليه لا يمكن الحكومة العراقية أن ترفع الميزانية إلى البرلمان إلا بعد رجوعنا ، على أني ارغب في عدم تضييع الوقت ، ولا زلت مستعدا

كما اخبرت فخامتكم على الدوام للبحث في هذه المسائل بروح ودية سخية

أرى أنه قد يكون من المفيد ، إذا بحث مستشاري ، اثناء تغيبنا ، مع الوزير والمستشار المتعلق بهما الأمر ، في التخمينات التي أمسك صاحب الجلالة الملك عن تصديقها ، بناء على طلبي لكيما تعرض النقاط المختلف عليها على فخامتكم وعلي عند رجوعنا

أدعو فخامتكم بكل جد إلى الموافقة على قبول هذا الاقتراح ؛ لأني مقتنع بأنه لا حكومة صاحب الجلالة البريطانية ، ولا اية سلطة أخرى محايدة ، تؤيد فخامتكم في الموقف الذي اتخذته الحكومة العراقية ، على ما يظهر ، بازاء المسائل المبحوث عنها في هذه المخابرة

على أنكم إذا لم توافقوا على لزوم بحث هذه التخفيضات معي ، قبل أن يتخذ قرار نهائي عنها من قبل الحكومة العراقية ، لا تبقى لدي طريقة سوى أن ارجو صاحب الجلالة أن لا يمسك فقط عن الموافقة على قرارات تتعلق بالميزانية ، مما تؤثر على مسألة الاحتفاظ بالاخصائيين الاجانب ، أو الاستغناء عنهم ، بل وان يعيدها إلى فخامتكم ، لكي يعاد اعتماد كاف إلى التخمينات لضمان بقاء هذه المسألة مفتوحة واني أتردد كثيراً في اتخاذ هذه الطريقة

فخامة ناجي باشا السويدي — « فرنسيس همفريز »

رئيس الوزراء ببغداد

﴿ مذكرة شفوية ﴾

لم يجد « مجلس الوزراء » مجالا للرد على كتاب المعتمد السامي البريطاني ، المثبت نصه أعلاه؛ فأعد مذكرة شفوية تليت في اجتماع المجلس الوزاري ، واعتبرت رداً عليه ، وقد عثرنا على هذه المذكرة فرأينا أن نثبتها هنا لتتم الفائدة المتوخاة من نشر المستندات والوثائق الرسمية

« إشارة إلى كتاب فخامة المعتمد السامي المرقم بي أو ٥٦ والمؤرخ في ٢٠ شباط ١٩٣٠ المتعلق بتخمينات فصول الميزانية ، والاستغناء عن خدمات بعض الموظفين البريطانيين :

يتراءى لفخامة رئيس الوزارة أن فخامة المعتمد السامي فهم أن قرارات مجلس الوزراء ، المتعلقة بالاستغناء عن خدمات بعض الموظفين البريطانيين ، كانت قد اتخذت من وجهة إحضار الميزانية فقط ، ومن دون إعطاء فرصة للوزراء والمستشارين المختصين للمذاكرة على النقاط التي تضمنتها تلك القرارات ، ولكن هذا الفهم خلاف الواقع ، وفيما يلي بيان ذلك :—

« بعد ما تسلم وزير الداخلية ، أعمال منصبه بأسبوع ، فاتح مستشاره في مسألة تخفيض عدد المفتشين الاداريين ، وبعد ذلك الاطباء البريطانيين في مصلحة الصحة ، ثم فاتحه في مسألة الاستغناء عن خدمات بعض مفتشي الشرطة عندما تنتهي عقودهم ، وذلك لأجل تطبيق منهاج الحكومة

الحاضرة ، الذي ينص على مثل هذا التخفيض ، وقد جرت بين الوزير والمستشار مذاكرات شفوية ، وتبودلت بينهما مذكرات ، ولما لم تسفر هذه المحادثات والمخابرات عن اتفاق في الرأي ، قرر إحالة الامر على الاصول إلى مجلس الوزراء للبت فيه ، وقد نظر مجلس الوزراء في الخلاف المتكون بين الوزير والمستشار ، ودقق في وجهتي نظر كل منهما ، وبالنتيجة توصل إلى القرارات المدرجة في محاضر جلسات مجلس الوزراء ، التي اطلع عليها فخامة المعتمد السامي

« أما ميزانية الزراعة فكان مفتش الزراعة العام ، ومدير الزراعة ، قد اطلعا على قرار الحكومة القائل بلزوم خفض ملاك مزرعة الرستمية . وحصره بمختبر مركزي ، منذ أوائل تشكيل الوزارة السعدونية (الرابعة) وجرت مذاكرات بين وزير المالية ومستشار المالية ، ووزير الري والزراعة ومستشار الري والزراعة ، والمفتش العام للزراعة ، ومدير الزراعة ، حول هذا الموضوع ، قبل إحضار ميزانية الدائرة المذكورة ، وقد تأخر إحضار هذه الميزانية مدة طويلة لهذا السبب

« لم يجر أي خفض في ملاك الموظفين البريطانيين في دائرة الري ، ولذلك لا تعلم الحكومة السبب الذي حدا بجلالة الملك إلى الامساك عن إبداء موافقته على تخمينات ميزانية هذه الدائرة

« وأما دائرة الاملاك الاميرية فقد تم التفاهم بين الوزير والمستشار على انه لم تبق لهذه الدائرة بعد أن حصرت أعمالها في إدارة المسقفات ، وتأجير العرصات ، والنظر في أمور طفيفة ، حاجة إلى مدير عام ، وقد أحضرت تخمينات الميزانية على أساس هذا التفاهم

« بقيت نقطة واحدة وهي « قضية المستر كمبلي » لقد أوضحت وزارة المالية نقطة نظرها فيها قائلة أنه لا يمكنها أن تضع مخصصات كاملة له في الميزانية ، ما لم تبلغ بقرار الحكومة فيما يتعلق بتجديد عقده . وإذا طلبت الحكومة البريطانية استخدام شخص في هذه الوظيفة ، المحفوظة للبريطانيين ، فيوجد لدى دائرة البريد والبرق من الموظفين الممتازين كالمستر هيجز ، الذي قام بأعمال المفتش العام وكالة مدة من الزمن بصورة مرضية ، مما يجعل إملاء الوظيفة أمراً سهلا ، ومن دون حاجة إلى إجراء تعديل في تخمينات الميزانية ، وسيقدم الوزير اقتراحا آخر بهذا الشأن

« لقد استندت الحكومة العراقية في قراراتها المتعلقة بالقضايا الآنفة الذكر إلى الحقوق المخولة لها بالمعاهدة ، واتفاقية الموظفين البريطانيين ، ولا يسعها إلا التمسك بتلك الحقوق ، ويتراءى لها أنه إذا حصل خلاف على تفسير نص المعاهدة ، والاتفاقيات الملحقة بها ، فلا يمكن حل هذا الخلاف عن طريقة توقيف مصادقة جلالة الملك على تخمينات الميزانية ، وإنما يكون بإحالة الأمر إلى التحكيم ، كما هو منصوص عليه في المعاهدة ، ومع ذلك فقد طلب إلى وكيل مستشار الداخلية أن يتذاكر مع جناب مستشار فخامة المعتمد السامي ، والوزير ، على نقاط الاختلاف الناشئة حول تخمينات وزارة الداخلية ، فبين انه ليس لديه صلاحية للمذاكرة في هذا الامر الهام ، ولكن وزير

الداخلية سيقابل مستشار فخامة المعتمد السامي لبيان أوجه الخلاف بينه وبين مستشاره .

« أما ما يتعلق بدائرة الري فلا يوجد أي اختلاف على عدد الموظفين البريطانيين فيها كما انه بعد أن أضيف من قبل مجلس الوزراء ٢٠٠٠٠٠ ربية إلى تخمينات فصل الرواتب في ميزانية الزراعة لم يبق أي خلاف بين الوزير والمستشار حول تخمينات الميزانية المذكورة » اه

✵ رئيس الوزارة يبسط الموقف ويستقيل ✵

ولما أعيت الحيل أعضاء هذه الوزارة ، ورأوا أنهم لا يستطيعون الاستمرار على الاضطلاع بمهامهم الوزارية ، تحت تأثير هذه الظروف المؤلمة ، اتفقت كلمتهم على التخلي عن الكراسي الوزارية ، بعد أن يبسطوا حقيقة الموقف لجلالة الملك ، وللشعب العراقي ، فرفع رئيس الوزارة « ناجي باشا السويدي » إلى جلالة الملك المعظم في التاسع من آذار عام ١٩٣٠ الكتاب الآتي:

✵ نص الاستقالة ✵

سيدي صاحب الجلالة !

تعلمون جلالتكم ، ان حزب التقدم ، الذي هو حزب الاكثرية في مجلس الامة ، مشهورعنه ان خطته في معالجة شؤون الدولة ، مبنية على أساس التفاهم والتآزر مع رجال حليفتنا حكومة بريطانية العظمى ؛ وقد سار على خطته هذه من دون أي انحراف أو شذوذ عنها ، جاعلا له هدفاً واحداً وهو : إعلاء شأن هذه البلاد ماديا وأدبياً حتى تصل إلى المكانة التي تستطيع أن تتبوأ بها مركزاً لائقاً بين الامم ، وباذلا في نفس الوقت جهده لتوثيق عرى الصداقة والتحالف مع بريطانية العظمى ، لاعتقاده ان استمرار هذا التحالف مما تتطلبه مصالح البلدين المشتركة .

ان هذه الوزارة ، والوزارات التي تنتمي إلى حزب التقدم ، راعت سياسة الحزب بحذافيرها ، واتبعت مبادئه بتمامها ، رغماً عما كان يوجه إليها من الانتقادات المرة ، واتهامها بالاستسلام لمشيئة الموظفين البريطانيين ، سواء أكان في مجلس الامة ، أم على صفحات الصحف . ولكنها لم تعبأ كثيراً بمثل هذه الانتقادات والاعتراضات ، لاعتقادها ان السياسة التي تنتهجها ، هي خير مايمكن أن تؤدي إلى رقي البلاد ، ووصولها إلى الهدف الأسمى الذي تبتغيه

ففي سنة ١٩٢٨ عندما حان موعد مطالبة الحليفة ببعض الوعود والحقوق ، التي نصت عليها المعاهدات المعقودة بيننا ، كطلب ترشيح العراق للدخول في عصبة الأمم ، وتعديل الاتفاقيتين المالية والعسكرية ، أخذ حزب التقدم يهتم اهتماماً خاصاً بالمفاوضات التي شرع بها في هذا الصدد، وقد كان قوي الامل بأن الحليفة لن تتأخر عن إجابة العراق إلى مطاليبه المشروعة ، والمؤيدة بالمعاهدات والوعود ، وان النتائج المرضية التي ستنجم عن هذه المفاوضات ، ستتيح للحزب فرصة

مناسبة لدحض انتقادات المتطرفين ، وللبرهان على السياسة الرشيدة التي اختطها الحزب لنفسه . غير أنه لما باءت المفاوضات بالفشل ، استولى على الحزب يأس شديد ، فلم ير مندوحة من الاصرار على التمسك بالاقتراحات التي وضعتها الوزارة آنئذ ، وكان من جراء ذلك أن اضطر المرحوم عبد المحسن بك السعدون إلى تقديم استقالته .

على أن الحكومة العراقية ما فتئت تنتهز الفرص للتدليل على صحة وجهة نظرها ، واحقية مطاليبها وعند ما عين المرحوم السير جلبرت كلايتن معتمداً سامياً (للعراق) اعيدت المفاوضات معه ، وكان من نتائج التوصيات التي قدمها إلى حكومته ، أن صرحت حكومة صاحب الجلالة البريطانية بعزمها على ترشيح العراق للدخول في عصبة الامم في سنة ١٩٣٢ من دون قيدوشرط ، وعلى الدخول في المذاكرات لعقد معاهدة جديدة على أساس الاقتراحات للاتفاق الانكليزي — المصري ، لتنظيم العلاقات بين البلدين بعد ذلك التاريخ ؛ الامر الذي أوجب الارتياح للشعب العراقي ، وللحزب وأركانه ، مما حدا بالمرحوم عبد المحسن بك وزملائه لقبول تحمل المسؤولية التي أمرتم بها جلالتكم .

وبعد إعلان هذا التصريح ، قام المرحوم عبد المحسن بك السعدون بتأليف الوزارة بشروط وضعها مع زملائه في منهاج الوزارة ، وهذه الشروط تنطوي على اتخاذ التدابير التي من شأنها أن تجعل الحكومة العراقية متولية المسؤولية التامة عن إدارة المملكة ، خلال الفترة القصيرة ، لحين دخولها إلى عصبة الامم

وكان المرحوم وزملاؤه يعلمون جيداً أن المستشارين البريطانيين قد اطلعوا على المنهاج المذكور كما أنه عرض على المعتمدين الساميين بالوكالة آنئذ فلم يبديا ملاحظة عليه ، وكانت الوزارة تعتقد أيضاً ان مساعدينا ومعاونينا من الموظفين البريطانيين ، شاعرون بنفس الشعور الذي تشعر بـه الحكومة العراقية ، وأنهم سيساعدونا على تنفيذ هذه التدابير التي وضعتها لدور الانتقال . إلا ان الوزارة ما كادت تشعر في العمل حتى صادفت وجابهت مشاكل عديدة مما جعل رئيسها المرحوم عبد المحسن بك يشعر بيأس عظيم حمله على الانتحار

وعندما صدرت إرادة جلالتكم بتأليف الوزارة الحاضرة ، لبيت أنا وزملائي — وكلنا من أعضاء الوزارة السابقة — نداء جلالتكم حالا ، رغبة منا في تسكين الخواطر ، وتطمين الافكار التي كانت قلقة جداً على اثر حادثة الانتحار المعلومة وقد بسطنا لجلالتكم بالكتاب المؤرخ في ٢٣ تشرين الثاني ١٩٢٩ موقف الوزارة بالنسبة إلى الحالة السائدة آنئذ ، وعرضنا اننا عازمون على تطبيق منهاج الوزارة السابقة ، وعلى هذا الاساس ، وبهذه الروح ؛ أخذنا نعالج شؤون الدولة وعند ما وضعت تخمينات ميزانية السنة ١٩٣٠ الماليـة موضع البحث ، وعمدنا إلى تنظيمها

وفقا للمنهاج المذكور ، جابهنا نفس الصعوبات التي جابهتها وزارة المرحوم عبد المحسن بك ، فعرضنا على جلالتكم بالكتاب المؤرخ في ١٠ شباط ١٩٣٠ انه يستحيل علينا الاستمرار على العمل ، تحت مثل هذه الظروف ، ولكن الارشادات الثمينة التي زودتمونا بها جلالتكم آنئذ ، والتصريحات التي فاه بها فخامة المعتمد السامي فيما يتعلق باستعداده للنظر بعطف في جميع الاقتراحات التي تضعها الوزارة ، كانت مشجعاً لنا للمثابرة على العمل

تعلمون جلالتكم ان تشكيلات الدولة ، في الحال الحاضر ، والنفقات التي تتطلبها هذه ، أكثر مما تستطيع أن تتحمله موارد البلاد المالية ، ولذلك كان اهتمام الوزارة موجهاً بصورة خاصة إلى تنقيص النفقات ، على قدر الامكان ، ومن دون اخلال بمبدأ انطباق الادارة على ادارة حكومة راقية . وفضلا عن هذا السبب ، الذي حدا بالوزارة إلى اجراء بعض التنقيص في المصروفات ؛ يوجد هناك عامل مهم آخر ، وهو الازمة الاقتصادية المستحكمة حلقاتها في البلاد ، والتي كان من نتائجها ان حصل في جباية الواردات المخمنة لسنة ١٩٢٩ المالية عجز يقرب من عشرين لكاً من الروبيات في نهاية الشهر الماضي . فلأجل أن تحتاط الحكومة لما ينجم عن استمرار هذه الازمة ، والاخطار التي تلازمها ، وإذا ساعد الحظ بانتهاء هذه الازمة من غير أن يؤثر على منابع الدولة ، وبقي لديها شيء من المال ، تقوم حينئذ بما تتطلبه البلاد من الامور النافعة ولذلك رأت الحكومة ان هناك ضرورة مبرمة تقضي بتنقيح المصروفات ، وتخفيف أعبائها عن كاهل الميزانية ، ولذلك تحرّت سبل الاقتصاد ، وبعد التأمل والتدقيق ، قررت اتخاذ بعض التدابير للتوصل إلى هذا الغرض ، غير أن هذه المقررات قد جابهت معارضة شديدة من جانب الاستشارة الموجودة في العراق ، بالرغم عن التصريحات الواردة أخيراً من جانب الحكومة البريطانية بلزوم العمل على تولي العراقيين المسؤولية بصورة حقيقية . كما أن المخابرات المتعلقة بالمذاكرة في الاقتراحات الجديدة للمعاهدة ، وحسم القضايا المعلقة : كالسكك الحديدية ، والميناء ، وغيرها ، لم تسفر عن نتيجة ما ، وعلاوة على ذلك فقد أوقف قسم من قرارات مجلس الوزراء فيما يتعلق بتخمينات الميزانية ، مما أدى إلى تأخير عرضها على مجلس الامة ، بالرغم من انقضاء مدة اجتماع المجلس الحالي ، وشطر من مدة التمديد. ورغما عن المذاكرات والمخابرات التي جرت بين الحكومة وفخامة المعتمد السامي من جهة ، وبين جلالتكم وفخامته من جهة أخرى ، لا تزال الحالة كما هي عليه ، ولم يحصل تقدم محسوس

وبصفتي رئيس الحكومة أرى من واجبي أن ألفت نظر جلالتكم إلى وخامة الحالة الاقتصادية الحاضرة ، وما قد تجره على البلاد من النكبات ، إذا لم تعالج معالجة فعالة ولا أظنني مخطئاً إذا قلت أنه من المؤكد أن تضطرنا الظروف إلى اجراء تخفيضات أخرى اكبر شأنا ، واكثر أهمية

مما وقع . واعتقد تمام الاعتقاد أنه ليس بالامكان معالجة هذه الازمة ، وامرارها بصورة لا تؤثر تأثيراً خطراً على البلاد ، ما لم يكن روح التفاهم والتضامن الودّي سائداً بين الحكومة العراقية وبين الهيأة الاستشارية البريطانية الموجودة في العراق ، الامر الذي ترغب به الحكومة كل الرغبة

فبالنظر إلى ما تقدم من المعروضات ؛ لا يسع الوزارة أن تستمر على تحمل المسؤولية ، تحت هذه الشروط ، وعليه أتقدم إلى جلالتكم برجاء اعفائي من الخدمـة التي أمرتم بقيامي بها ، والتفضل بقبول استقالتي .

أنتهز هذه الفرصة لاعرب لجلالتكم باسمي ، وبالنيابة عن زملائي ، عن مزيد شكرنا للثقة والعطف اللذان أوليتمونا اياهما طيلة مدة تضلعنـا باعباء الحكم ، ونبتهل إلى الله تعالى أن يطيل بقاء جلالتكم

العبد المخلص — رئيس الوزراء — ناجي السويدي

❋ الجواب بقبول الاستقالة ❋

بغداد في ١١ آذار سنة ١٩٣٠

عزيزي ناجي السويدي

أخذت كتابكم المؤرخ في ٩ آذار ١٩٣٠ المتضمن تقديم استقالتكم من منصب رئاسة مجلس الوزراء .

لا يسعني في موقفي الحاضر إلا أن أعرب لكم ولزملائكم عن تقدري العظيم للمساعدات الثمينة التي أديتموها لي وللبلاد ، مدة اضطلاعكم بمسؤولية الحكم ، ويؤسفني جداً أن احرم من مساعيكم في مثل هذه الظروف التي تتطلب اكبر الجهود .

هذا واني اؤمل بأن تداوموا على تدوير شؤون الدولة موقتاً لحينما تتألف الوزارة الجديدة

فيصل

❋ السويدي يشكو الانكليز ❋

في اليوم الذي قدم السويدي باشا استقالة وزارته ، ابرق إلى جعفر باشا العسكري ، سفير العراق في لندن ، يلتمسه البقاء فيها ، وانتظار شكوى الوزارة العراقية ضد دار الاعتماد البريطانية في بغداد ، ليرفعها إلى حكومة لندن . وكان في نية العسكري التوجه إلى بغداد فوراً

وفي يوم ١١ آذار ١٩٣٠ أرسل اليه بالطيارة الخطاب الآتي :—

الرقم ٧٠٠ سري ومهم جداً

عزيزي جعفر باشا

بالإشارة إلى البرقية المؤرخة في ١٠ آذار ١٩٣٠ التي رجوناكم فيها إطالة مكثكم في لندن

ريثما تتلقون إشعاراً آخر ؛ هنا أرى فرصة لتزويد فخامتكم بالاسباب الحقيقية التي حملتنا على هذا الطلب .

كانت الحكومة العراقية الحالية قد قطعت على نفسها عهوداً في منهاجها ، الذي تقدمت به إلى مجلس الامة ، والذي وافق عليه دار الاعتماد ، بممارسة المسؤولية في شؤونها الداخلية ، والعمل على بث روح التفاهم بين الشعبين العراقي والبريطاني بصورة حقيقية ، لا كما كانت عليه الحال قبل هذا بشكل خيالي ووهمي . وقد اهتمت بمعالجة الازمة الاقتصادية ، التي أخذت البلاد تئن تحت تأثيرها ، غير انها ما كادت تخطو خطوات قليلة في هذا السبيل ، إلا واصطدمت بمعارضة قوية من جانب الموظفين البريطانيين ، سواء منهم ممثلي الحكومة الانكليزية ، أم المستخدمين في الحكومة العراقية ، حاولوا بهاأن تبقى يد الحكومة مشلولة ، وأن لا تتعدى المظاهر والقشور ، بينما السلطة الحقيقية بأيديهم ، رغم نصائح الوزارة البريطانية الحالية وعهودها المقطوعة للعراق وخاصة في مسألة اضطلاع هذه البلاد بأعباء سيادتها

وقد تجلت هذه المعارضة في عدة أمور ، لا سيا مسألة ضباط الشرطة ، والمفتشين الاداريين الذين رأت وزارتنا ، بالاستناد إلى صراحة المعاهدة والاتفاقيات ، ضرورة الاستغناء عنهم ، لأسباب اقتصادية من جهة ، ولإفساح المجال لأبناء البلاد في إدارة شؤون وطنهم بأنفسهم من جهةأخرى. وقد أظهرت رغبتنا هذه للمعتمد السامي منذ ستة أشهر ، وانتظرت منه الجواب القطعي منذ شهرين ، ورغماً عن ورود الجواب من جانب الحكومة البريطانية ، جواباً على سؤاله منها عن هذه المسئلة ؛ مرّت طيلة هذه المدة من دون جدوى ، الأمر الذي أخر تقديم الميزانية لهذا الحين ، بالرغم من انقضاء مدة اجتماع المجلس الاعتيادي

ولكي تقفوا على الحالة الحقيقية للخلاف الذي شجر بين وزارتنا ، ودار الاعتماد البريطاني في بغداد أبعث اليكم صورة المنهاج الوزاري ، ونسخ من الكتب التي تبودلت بيننا

واني أرجو من فخامتكم ، بعد درس هذه المسائل ، أن تتصلوا بوزارة الخارجية ، ووزارة المستعمرات البريطانية ، لبسط الأسباب الحقيقية للخلاف الناشب بين الفريقين ، مع الاعراب عن شعور العراق ، الذي يعتمد كل الاعتماد عن عدالة الشعب البريطاني ، و إنصافه ، في الحين الذي يطالب فيه بحقوقه المشروعة، مستنداً إلى العهود والمواثيق التي قطعت له في مختلف الازمنةوالمواقف مع تبيان العوامل الجوهرية ، والحقيقية ، التي اضطرت معها وزارتنا إلى الاستقالة بعد أن شعرت بوطأة المعارضة من جانب السلطات الانكليزية في العراق ، خلافاً لسياسة التفاهم التي أعلنتها وزارة العمال الحالية ، ونحن لا نشك ان فخامتكم سوف لا تتركون مجالا لتشويه حركة الحكومة

العراقية ، وسياستها الوطنية، التي سارت عليها حتى الآن ، مشفوعة بالتودد لحليفتها بريطانية العظمى رفعاً لكل تقول وتضليل المخلص

حضرة صاحب الفخامة جعفر باشا العسكري وزير الخارجية

المندوب فوق العادة والوزير المفوض لجلالة ملك العراق في لندن

﴿ المندوب السامي يرحب بالاستقالة ﴾

رأى الملك فيصل أن يخبر المعتمد السامي بقبوله استقالة الوزارة ، فرحب المعتمد بهذا الإخبار ولكنه في الوقت نفسه كتب إلى رئيس الوزراء المستقيل كتابا بتاريخ ١٠ مارت ١٩٣٠ وتحت رقم بي أو ٧٦ هذا نصه :—

عزيزي رئيس الوزراء

يؤسفني جداً أن أعلم ان فخامتكم رفعتم استقالتكم إلى صاحب الجلالة ، ولكني سعيد لشعوري بأن علاقاتنا الشخصية ، مهما كان هناك من خلاف على الامور الرسمية ، كانت ولا تزال ودية تماماً واني متأكد من انها ستظل كذلك . وحيث ان استقالة فخامتكم منعتني من الاجابة على كتابكم الاخير المرقم ٨٠٢ والمؤرخ في ٧ مارت ١٩٣٠ فاني اربط نسخة من كتاب أرسلته إلى صاحب الجلالة في نفس الموضوع

أرجو ان تتقبلوا تشكراتي للطف والمجاملة المتناهيتين اللذين أظهرتموهما فخامتكم نحوي خلال المدة التي قضيتها في العراق ، ويؤسفني جداً ان علاقاتنا الرسمية — حسبما يظهر — قد وصلت إلى هذه النهاية مع تقديم تمنياتي الحسنة المخلص — ف . هـ . همفريز

فخامة ناجي باشا السويدي : رئيس مجلس الوزراء — بغداد

وهذا نص الكتاب الذي بعث به المعتمد السامي إلى الملك فيصل حول استقالة السويدي

دار الاعتماد التاريخ ١١ آذار ١٩٣٠

بغداد الرقم آر . او ٧٣

يا صاحب الجلالة !

اني ممتن جداً من جلالتكم لكتابكم السري المؤرخ في ١١ آذار ١٩٣٠ الذي تخبروني فيه بأنكم قبلتم باستقالة الوزارة ، وطلبتم إليها الاستمرار موقتاً في إدارة شؤون الدولة ، ريثما تؤلف وزارة جديدة

سبق لي أن أخبرت جلالتكم بأني آسف جداً لأن يقرر أعضاء الوزارة الحاضرة ، الذين كنت أشتغل معهم على كمال المودة ، عدم استطاعتهم البقاء في دست الحكم . وبما اني لم أقدر على الرد على كتاب فخامة رئيس الوزراء المرقم ٨٠٢ والمؤرخ في ٧ آذار قبل أن يستقيل ، فقد تضمن هذا الكتاب نقطة أو نقطتين أرغب أن أبدي ملاحظاتي عليها .

(أولا) ان السر روبرت بروك — بوبهام ، أخبرني انه سعى في أيلول الماضي ، عندما كان

معتمداً سامياً بالوكالة ، لأن يبين إلى الحكومة العراقية ، بصورة صريحة ، انه يعترض على إدخال اقتراح في منهاج الوزارة الجديدة بتخفيض عدد المفتشين البريطانيين . وقد تبين لي أنه قدم نفس الاعتراض من قبل المستر آدموندس ، في ٨ أيلول إلى صاحبي الفخامة المرحوم السر عبد المحسن بك وناجي باشا السويدي ، وقد أبديا بحسب مذكرة دونت يومئذ « أنهما وافقا على حذف كل ما يتعلق بالمفتشين الاداريين » فعليه لا يصح لرئيس الوزراء أن يقول : ان وكيل المعتمد السامي قبل بهذا القسم من المنهاج .

(النقطة الثانية) يقول فخامته في كتابه ان الحكومة العراقية أعلنت عن رغبتها في الشروع في المذاكرات التمهيدية حول المفتشين الاداريين التي كنت أطلبها

ان فخامته رفض ، على عكس ذلك ، اقتراحاتي المكررة بأن نبحث الاقتراح مقدماً بحسب اهميته ، وجعلني أمام امر واقع ، عندما أصدر مجلس الوزراء قراراً يتضمن إنهاء خدمات خمسة مفتشين إداريين في نهاية السنة المالية المقبلة . يدعي فخامته على ما يظهر ان نصيحتي في الامور التي من هذا القبيل إنما يجب تقديمها بعد ان يتخذ قرار من قبل المجلس ؛ مع انه في الفقرة الاخيرة من كتابه ، التي لم أفهمها تماماً ، يستنكر على ما يظهر حتى قبول هذه الاصول في القضية الحاضرة

لقد كانت خطتي الخاصة من الاول إلى الآخر أن أجتنب بواسطة المذاكرات ، والاتفاق مقدماً الضرورة المحتملة التي تدعو إلى التماس جلالتكم الامساك عن الموافقة على قرار سبق اتخاذه من قبل مجلس الوزراء ، لأني شعرت بأن هذه الطريقة تمهد سبيل العمل ، ولكن أفهم أن النقطة الحقيقية ، التي يدور عليها الخلاف ، هي ادعاء الحكومة العراقية بأنها حرة في إنهاء خدمات جميع الموظفين الاجانب ، باستثناء الذين يشغلون الوظائف المدرجة في الجدول الملحق باتفاقية الموظفين البريطانيين ، بدون إجراء المذاكرة عنها مقدماً مع المعتمد السامي . ومعنى ذلك أن الخلاف الذي حدث في الرأي ، إنما هو خلاف مبدأ ، وليست له علاقة بمسألة استبقاء بضعة موظفين

إن كون الادعاء المذكور من قبل الحكومة العراقية — إذا فهمته على الوجه الصحيح — يشكل حادثة جديدة ، لا تنطبق على الاصول السابقة ، تؤيده هذه الحقيقة وهي : أن فخامته وافق في ١٩ شباط على أن يدرج في الكتاب الذي وجهته إلى رؤساء الهيأة التفتيشية البريطانية الجملة الآتية :—

(اني وصاحب الجلالة متفقان تماماً في أن تبقى مسألة عدد الموظفين البريطانيين ، الذين يراد استخدامهم في الحكومة العراقية ، من الأمور المهمة المشار إليها في المادة ٤ من معاهدة التحالف ، وستبقى موضع التعاون الوثيق بيننا)

أثق أنه لم تكن لتحدث أية صعوبة من هذه الصعوبات ، لو قبلت الحكومة العراقية بادعائي ،

بأن مسألة تخفيض عدد المفتشين الاداريين ، وسائر الموظفين الاخصائيين الاجانب ، ليست في الاصل مسألة مالية يمكن الحكم فيها حكماً عرفياً ، بقرار يتعلق بالميزانية ، وإنما هي مسألة سياسية إدارية في الدرجة الاولى من الأهمية ، ينبغي معالجتها على ضوء سياسة انتقال المسؤولية التدريجي إلى العراقيين ، وتتوقع حكومة صاحب الجلالة البريطانية استشارة المعتمد السامي فيها

ستلاحظون جلالتكم اني لم أتمكن بعد من إبداء رأي في التخفيضات المقترحة ، لأني لم اعط فرصة لبحثها ، بحسب ما تستحقه من العناية . أفهمني فخامة ناجي باشا السويدي أنه إذا لم يقبل قرار الوزارة ، القاضي بالاستغناء عن خدمات خمسة مفتشين إداريين في بداية السنة المالية المقبلة ، بلا قيد وشرط ، تضطر الوزارة إلى تقديم استقالتها . وأفهمتموني جلالتكم في الاجتماع الذي جرى بيننا ليلة أمس ، بأن الوزارة لا زالت في هذا الموقف . أثق أنه إذا لم يزل يستحيل إيجاد طريقة للخروج من هذا المأزق ، سيوجد سبيل إلى تأليف وزارة جديـدة ، بدون تأخير ، تعمل بالتعاون التام مع حكومة صاحب الجلالة البريطانية لمصلحة الشعب العراقي .

أؤكد لجلالتكم أني أرغب خالص الرغبة في التعاون مع جلالتكم ، والوزارة التي يمكن تأليفها ، بروح الصداقة والصراحة ، لنتمكن من تحقيق غرضنا المشترك وادخال العراق في عصبة الامم في سنة ١٩٣٢ .

ف. ه. همفريز

❋ بين رئيس الوزراء والمعتمد السامي ❋

جرت العادة في العراق انه في حالة استقالة احدى الوزارات ، فإن رئيس الوزراء المستقيل يجتمع بالمعتمد السامي البريطاني في العراق اولا ، ثم بجلالة الملك فيصل ، ليعرب لهما عن امتنانه للمساعدات التي لقيها منهما مدة اضطلاعه بأعباء الحكم .

ولما استقال ناجي باشا السويدي من منصب رئاسة الوزراء في ٩ آذار ١٩٣٠ تلفن إلى سكرتير المعتمد السامي ليعين له وقتاً لمقابلة المعتمد ، فعين السكرتير الوقت المأمول ، وطلب إلى الرئيس المستقيل أن يصحب أخاه توفيق بك السويدي في أثناء هذه المقابلة

ولما اجتمع السويديان « ناجي وتوفيق » بالمعتمد ، قال المعتمد لناجي باشا أنه لم يقف ، إلى ذلك الحين ، على الأسباب الحقيقية التي أدت إلى استقالة الوزارة فهل للرئيس المستقيل أن يشرح هذه الأسباب ؟

فأشار السويدي إلى ما جاء في منهاج « الوزارة السعدونية الرابعـة من ضرورة تولي العراق المسؤولية التامة عن إدارة شؤونه ، وما جاء في كتاب استقالة وزارته عن ممانعة المعتمد السامي للسير وفق ما جاء في المنهاج المذكور ، فقال المعتمد :

« ما دامت الحكومة البريطانيــة مسؤولة عن تسيير امور العراق حتى تاريخ دخول العراق عصبة الامم فليس لرئيس الوزارة العراقية أن يدعي مثل هذه الدعوى »

واتفق الطرفان أخيراً على أن تعيد الوزارة إلى الميزانية العامة الفصول التي كانت رفعتها منها ، والمتعلقة برواتب الموظفين الاجانب ، الذين تريد الوزارة أن تنهي خدماتهم دون موافقة المعتمد ، على أن تبقى الوزارة في الحكم ، وتسحب كتاب استقالتها ، فلما فــاتح ناجي باشا السويدي جلالة الملك فيصل في الموضوع ، استدعى مستشار وزارة الداخلية المستر كورنواليس ، وطلب اليه أن يحول دون تنفيذ ما تم الاتفاق عليه بين السويدي والمعتمد ، لأن جلالتــه كان يؤثر وزارة جديدة يؤلفها نوري باشا السعيد

* بيان رسمي من الحكومة *

وإذ نشرنا نص الكتاب الذي رفعه رئيس الوزراء . إلى جلالة الملك عــن أسباب استقالة الوزارة ، وموقف المعتمد السامي البريطاني من هذه الاستقالة ، فلا مناص لنا من نشر البيان الذي وزعته الحكومة على الصحف في هذا الشأن وهذا نصه :—

« عندما تألفت الوزارة الحاضرة كانت قد وضعت لها منهاجاً للسير بموجبه في معالجة شؤون الدولة ، وقد صادفت في هذه الآونة عراقيل حالت بينها وبين تنفيذ بعض المواد من منهاجها ، ولما كانت الوزارة لا تستطيع الرجوع عن الخطة التي وضعتها ، فلم تر بدأً من رفع استقالتها إلى جلالة الملك ، وقد قدمت الاستقالة فعلا » (١)

وصدرت الارادة الملكية بقبول هذه الاستقالة في ١٠ آذار وأمر جــلالة الملك أن يزاول رئيس الوزراء وزملاؤه الاعمال الوزارية بالوكالة حتى يتم تأليف الوزارة الجديدة

* تصريحات خطيرة لرئيس الوزراء *

وقد وقف رئيس الوزراء السيد ناجي السويدي في الجلسة التي عقدها المجلس النيابي يوم ١٣ آذار ١٩٣٠ فألقى بيانا مطولا عن استقالة وزارته ومما جاء فيه قوله :

تعلمون ان البلاد كانت تتطلب إجراء تعديلات أقرها المجلس التأسيسي في مسألة المعاهــدة وذيولها ، وإدخال تحوير جوهري فيها ، وحاول رجال الحكم أن يتوصلوا في مدد مختلفة إلى شيء من ذلك فلم تنجح مساعيهم ، وقد بذلت مساع عظيمة في وزارة المرحوم عبد المحسن بك السعدون إذ بين انه لم يأت إلا للقيام بواجبه ، وبما يصلح الشؤون ، فإذا فشل فيقدم استقالته ، وقد استقال فعلا . وبعد انقطاع الآمال من هذا الموقف ، وتشكيل الحكومة التي أعقبت وزارة السعدون

---

(١) جريدة « العالم العربي » العدد (١٨٣٧) الصادر بتاريخ ١١ آذار ١٩٣٠

(يريد وزارة أخيه توفيق السويدي) رؤي وجوب معالجة المسألة بالتمسك بوعد إدخال العراق في عصبة الامم ، بما يمكن من السرعة ، وأن يؤخذ تصريح بذلك يحددمدة معينة للدخول في العصبة، فتنتهي أحكام المعاهدات والاتفاقات التي خابت المساعي في تبديلها . وجاء المرحوم كلايتن فأظهر في جميع مواقفه مودة خاصة للعراق ، فأيد ذلك ، وتقدمت حكومة بريطانية بالتصريح الرسمي (يريد تصريح ١٤ أيلول ١٩٢٩) بإدخال العراق في عصبة الامم عام ١٩٣٢ بلا قيد ولا شرط وبلغ هذا التصريح إلى العصبة ، و إلى العراق ، و إلى جهات أخرى ، وعلى هذاالاساس تكلف المرحوم بالمسؤولية مرة أخرى ، وكلف زملاءه أن يعاضدوه

حاولنا أن نمارس الحكم على أساس الدستور بينا أن هناك معاهدة خاصة

أردنا أن نكون وزراء نتولى المسؤولية ، وسعينا إلى ذلك

فهذه الوضعية جعلت المرحوم ، والذي بعده ، يمارسون المسؤولية حسب الوضع الجديد ، المبني على التصريح ، وقد ذكر ذلك في خطاب العرش ، وفي فرص أخرى ، وباشرنا الميزانية فرتبنا ما أمكن ترتيبه ، متوخين الاقتصاد ، وساعين إلى تولي المسؤولية، وعند النظر في مسائل المفتشين الاداريين البريطانيين ، وضباط الشرطة وغيرهم ، قامت العراقيل والمشادات الشديدة فالحالة الحرجة والمسؤولية الملقاة على عاتقنا ، جعلتانا أن نأتي لمجلسكم بهذه الميزانية ، ولا أقول هل نجحت خطتنا أم لم تنجح ، لأنكم سترون الميزانية فتلمسون منها خطتنا وتحكمون .

وأما تطبيق المنهاج، الذي وضعناه وقيل عنه « جبار » وهو ليس بجبار ، فإننا استندنافي وضعه على أمور حقيقية ، وحقوق مكتسبة ، وهكذا أخذت الوزارة تطبق منهاجها ، ومنه الميزانية ، فأخذت المشادة دوراً خطيراً، وبرغم ذلك فقد داومنا على العمل ، واقتصدنا ٣٠لكاً من الروبيات، مع أننا أنزلنا تحقق الواردات ، نظراً للازمة الاقتصادية ، وحاولنا أن ننفق على حاجات الحكومة المبالغ المقتصدة ، إذا قلت واردات الدولة ، وإلا فننفقها على مشاريع حيوية . وكنا نفكر في جعل تشكيلات خاصة حيث الصرف من الممكن أن نتوصل بها إلى تنقيص مبالغه ، فأجرينا التخفيض في النفقات ، وتنقيص عدد بعض الموظفين ، وتخفيض عدد الموظفين الأجانب ، وكان من الممكن إجراء أكثر من ذلك ، فقامت على المقررات الوزارية المعارضات ، ووضعت في سبيلها وسبيل تمشيتها العراقيل ، فانتقلت المسألة إلى مسألة مبدأ سياسي ، فقيل لنا ان هذه الامور لا تعالج عن طريق الميزانية ، فتأخرت فصول الميزانية وأصرت الوزارة على خطتها .

وهنا أقول ان المعاهدة الجديدة التي كنا نبني عليها الآمال أعتقد انها ستكون مساعدة لنا ، وهي على الابواب ، وكذلك مسألة السكك الحديدية ، فقد أوشكت أن تنتهي ، فإذا حدث اختلاف بين وجهة نظرنا ونظر الحكومة البريطانية ، فلا نجعل ذلك يخرج خارج الحدود الطبيعية،

لأننا قد نختلف فنتصادم ، وقد نتفق أيضاً اه [1]

الهاشمي يزيف سياسة الانكليز

ثم وقف وزير المالية ، ياسين باشا الهاشمي ، فألقى خطبة من نار ، شرح فيها حقيقة السياسة التي مشى عليها الموظفون الانجليز في العراق ، وقال عنهم أنهم يحكمون العراق حكما كيفياً لا ترضى به حكومة لندن ، ولا يستند إلى معاهدة أو غيرها ، وهذا نص الخطاب

« لفخامة رئيس الوزراء ، بالطبع ، بصفته رئيساً لحزب الاكثرية ، أن يوضح بمقدار ما تسمح به مسؤوليات الاكثرية ، من الوجهة الادبية والمادية أن يدلي بالبيان . ولكن بصفتي « طفيلياً » أضيف لوزارة الاكثرية ، وكان لي مدة من الزمن شرف الانتساب إلى المعارضة ، فيترتب علي أن أقول كلمتي ، وأشكر نائب رئيس المجلس لأنه أعطاني هذه الفرصة للكلام .

أتألم جداً من الظروف التي مرت على هذه البلاد ، والتي كانت ولا تزال من أشد الادوار وأصعب الأيام ، ونحن نعالجها بطريقة السخرية . أقول عن رأيي فيما يتعلق بالتحاقي إلى رفاقة المرحوم ، من أنني كنت معتقداً بأن للجدال العنيف ، والصراع المستديم الذي دام بين السلطات التشريعية في هذه البلاد ، وبين المسؤولين عن تنفيذ السياسة الانتدابية ، كافياً لافهام الخليفة نقطة الخلاف الحقيقية . ونقطة الخلاف الاصلية هي التي صرح بها الفقيد المحترم ، عندما تكلم وفاه بأول خطبة ، بصفته رئيساً للوزراء ، أمام الموظفين الانكليز حيث قال « لا أسمح لأحد أن يحيد عما هو مكتوب في القانون الأساسي من السلطات التي يتمتع بها الوزراء والموظفون العراقيون » هذه الكلمة التي فاه بها رئيس الوزراء ، وكان رئيساً للأكثرية ، ومتمتعاً بثقة مجلسكم مدة من الزمن ، وبرهن على أنه جدير بهذه الثقة ، قال للموظفين البريطانيين انه يطلب منهم ، أن لا يعارضوا الوزراء في سلطاتهم التي يتمتعون بها بموجب القانون الاساسي ، وانه لا يسمح بالمعارضة هذا الشكل من الطلب لم يرق ، بالنظر إلى التجارب القصيرة ، لأولئك الموظفين

نحن أمام شكلين عجيبين ، وقوتين متعارضتين ، وشيئين متناقضين ، وصفها فخامة رئيس الوزراء أحسن وصف . هذا صحيح وكان القصد من تأليف الوزارة الاخيرة ، القضاء على هذا التناقض ، القضاء على هذا الاختلاف ، القضاء على هذا الشكل العجيب . القانون الاساسي محترم من قبل شعب يمثله مجلس أمة يراقب تنفيذه ، يجعل الوزراء مسؤولين تجاه المجلس ، وبجانب هذه السلطة الرهيبة ، وبجانب هذه المحاسبة العنيفة ، نجد من جهة أخرى أناساً يستهزئون بهذه السلطة ، ويستهينون بهذه السيطرة ، وبما يسمى شكل دستوري في هذه البلاد .

---

(١) هذا تلخيص لخطاب رئيس الوزراء على ما نشر في العدد (١٨٤٠) من جريدة « العالم العربي »

وقلنا عندئذ ان من الواجب على كل عراقي أن يقضي على المعاهدة والاتفاقيات، وهذا هو مبدأ الكفاح، الذي قامت به كل حكومة، سواء كانت تقدمية أو مؤتلفة، وجميع الاضبارات الموجودة في ديوان مجلس الوزراء، تسجل هذا الكفاح، وتسجله أيضاً الاضبارات الموجودة في ديوان المعتمد السامي .

قلت هذا الكفاح مسجل في إضبارات الطرفين، وعلى هذه الاضبارات والاسس قامت الحكومة البريطانية بوعد شرف، على لسان مندوب سام، كان في الحقيقة خير وسيط للتعبير عن آراء الحكومة العراقية، والهيئة التشريعية، إلى الحكومة البريطانية الحليفة، وعندئذ أعطي التصريح إلى المرحوم عبد المحسن بك السعدون، من أننا سندخل عصبة الامم في سنة ١٩٣٢، واننا سنبني صلاتنا على أساس المعاهدة أو الاقتراحات المصرية—البريطانية أو البريطانية—المصرية على أن المرحوم لم يكتف بذلك، بل وضع منهاجاً وهذا المنهاج الذي لخصناه كخطط عامة في خطاب العرش لم ينشر لأن المرحوم، لشدة تواضعه، ولكثرة التجارب التي مرّت عليه، خشي أن ينشر منهاجاً يمكن أن يوصف بالجبار، كما وصف، ولا يتمكن من تطبيقه، ولكن هذا المنهاج كان معروفاً لدى المندوب السامي، وأقول لكم مع الأسف انه كان مصادقاً عليه

اما المواد الرئيسية التي يحتوي عليها المنهاج فهي مادتان : أولا أن المفاوضات يجب أن تجرى على أساس الاستقلال التام . ثانياً أن يعجل إما في تطبيق المعاهدة من تاريخ ابرامها، أو تسريع ادخال العراق في عصبة الأمم .

وتحت هاتين المادتين، وضعت مادة ثالثة، تنص على أنه يجب أن تتطور الادارة في البلاد على أساس التصريح الجديد، وأن تجعل الاتفاقيات، والمعاهدات، التي لم تنل الاحترام التام من الطرف المقابل، جانباً، لنتولى المسؤوليات بصفتنا دولة مستقلة، سيكون لها بعد سنة، أو سنة ونصف، أو سنتين، المركز اللائق في عصبة الامم، قوية متولية جميع المسؤوليات . هذه المادة الثالثة كانت، ولا تزال، نصب أعين جميع الوزراء اثناء ممارستهم السلطة .

دخلنا لنعمل على هذا الاساس، وعلى أساس التوفير في نفقات الدولة، لايجاد النفقات اللازمة للقيام ببعض المشاريع المفيدة : لم تمض مدة طويلة من الزمن على العمل، على هذا الأساس، إلا وجوبهنا، وجوبهت أنا، ببيانات، وافادات، وتصريحات، تجعل الشيء الذي كنا سمعناه، وقرأناه، غير موجود هو خيال، كأننا كنا في حلم

فالافادة الاولى أنه لا يوجد تبديل ؟ قلنا الرجل هازل فإنه يوجد تصريح من حكومة، وهذا التصريح مؤيد من الاحزاب المختلفة في تلك الحكومة، وهذا التصريح مؤيد من الصحافة التي هي حقيقة تعبر عن آراء الشعب والحكومة بصلاحية تامة . وهذا التصريح محبذ، ومحبَّب،

اذن فما معنى هذا القول ؟ يجب أن يكون هراء !

باشرنا بالتشدد في طلب الدخول في المفاوضات ، فوجدنا الطريق طريق « المكاتبة » كما كان يجري سابقاً !

طلبنا انهاء اعفاء الشيخين [1] فقالوا « مكاتبة » !

طلبنا حسم قضية السكك الحديدية وفق المعاهدة فقالوا « مكاتبة » !

طلبنا تسجيل أراضي المينا باسم الحكومة العراقية فقالوا « كتب » !

وخلال ذلك كانت الحكومة تشتغل مع المجلس بتقديم اللوائح ، وتهيئة الميزانية ، وتنظيم منهاج لحل أزمة خطيرة نشأت في البلاد ، وخمسة أشهر بالكاد تكفي لتعجيل تقديم ميزانية في كل مادة من موادها كفاح وفي كل فصل من فصولها اشكال وألوان من الآراء المتناقضة ! ولكن في اللحظة الاخيرة فهمنا شكلا جديداً ، وذلك ان صلاتنا ليست مبنية على المعاهدة المكتوبة فقط ، وانما توجد مواد لم تكتب ايضا ، ويجب على العراق ان يعترف بها ! وعند ذلك علمنا أننا مخدوعون ببيان رسمي ، وتصريح مندوب سام ، وعلمنا ان الاشخاص الموجودين في العراق آراؤهم هي المنفذة والمحترمة . وأن آراء الحكومة البريطانية غير معروفة هذا هو السبب اه [2]

✻ المظاهرات الوطنية العظمى ✻

أراد الشعب العراقي أن يشارك الوزارة المستقيلة سخطها على سياسية التمويه والتضليل التي درج عليها الانكليز في العراق ، فقرر القيام بتظاهرات صاخبة تشترك فيها المدن والارياف القريبة فتكون أحسن وثيقة لتضامن العراقيين أمام النوازل التي تحل ببلادهم . وما لبثت اللجنة التي عهد اليها تنظيم التظاهرات ان وجهت رقاع الدعوى إلى الالوية فجاءت الوفود من كل مكان وأخذت برقيات الاحتجاج على السياسة الغاشمة تنهار على دوائر الحكومة العليا ، وعلى إدارات الصحف المختلفة كالسيل وأصبحت المملكة كالبركان المنفجر

وتقرر أن يكون يوم الجمعة الموافق ٢١ شوال ١٣٤٧ (٢١ مارت١٩٣٠) موعد اقامة هذه التظاهرات ، فتعطلت بغداد في اليوم المذكور ، واقفلت مخازنها واسواقها ، وسائر حوانيتها ، حتى ان الاجانب فيها لم يتخلفوا عن اقفال منازلهم ومخازنهم ، اسوة ببقية الاهلين ، ثم سارت الوفود الى جامع الحيدرخانه ، فاكتظ الجامع بها على رحبه ، وغصت الطرق العامة ، والشوارع ، بالمجتمعين وطلب العقلاء أن لا يحدث شغب يخل بشرف المظاهرات

---

(١) يريد بها شيخ المحمرة « الشيخ خزعل » وشيخ الكويت « الشيخ ابن صباح » وكان الشيخان قد اسديا للحكومة البريطانية خدمات ممتازة فوعدتها باعفاء نخيل بساتينهما في العراق من كل ضريبة

(٢) محاضر مجلس النواب لاجتماع ١٩٢٩/١٩٣٠ ص ٤٠٦ - ٤٠٧

وبعد أداء فريضة الجمعة في الجامع المذكور بساعة ونصف الساعة ارتقى المنبر أحد أعضاء اللجنة المذكورة ، فأشار إلى ماتضمنه خطاب الهاشمي ياسين باشا من الحقائق عن علاقات بريطانية بالعراق، ثم ذكر فشل السياسة العراقية على أيدي الوزارات التي تعاقبت على كراسي الحكم في هذه البلاد، وصار الخطباء يرتقون المنبر الواحد تلو الثاني حتى تمكنوا من تهييج الخواطر ، وإيقاد نار الحماسة في النفوس ، ثم خرجت الجماهير الغفيرة وانضم إليها الناس المحتشدون في الشوارع ، فساروا على هيأة المظاهرة حاملين أعلاماً كثيرة كتبت عليها عبارات خالدة أجدرها بالذكر (إرادة الأمـة فوق الجميع) و (ليحيى العراق مستقلا) و (ليحيى الشعب لنعش مستقلين) و (للوطن نحيى وللوطن نموت) وغيرها وكان المتظاهرون يهتفون بهذه العبارات على طول الشارع العام والتصفيق يرتفع إلى عنان السماء.

ولما وصل المتظاهرون إلى الباب الشرقي ، عرجوا على دور القنصليات والسفارات الاجنبية ونادوا بالعبارات المهيجة ، واشتدت الحماسة فأخذ المتظاهرون يهوسون هوسات شعبية إضراب : (ساعة يا لندن مرهونة) و « عبد المحسن ناخذ ثاره » و (بسك عاد استقلال النا) وغير ذلك وفي نحو الساعة السابعة انحل عقد المتظاهرين دون أن يحدث ما يكدر صفو الامن العام

وفي الساعة التي كان الناس يتظاهرون ويرفعون عقائرهم عالياً في الشكوى من العسف، ومن سياسة الانتداب ، كان جماعة من سياسيي العراق يتفاوضون ويتداولون بتأليف الوزارة الجديدة وقد عززت هذه المظاهرات موقفهم ، وقوت ساعد الجدل في قضية البلاد الحيوية

وفي الوقت نفسه عقدت « لجنة التظاهرات » اجتماعاً قررت فيه إرسال الاحتجاج الآتي نصه إلى الجهات المختصة بعد أن طبع باللغتين العربية والانكليزية

وكان الموصليون قد عقدوا اجتماعاً شبيهاً باجتماع بغداد وأخذت برقيات التأييد والاحتجـاج تنهال على الصحف من كافة مدن العراق وقصباته

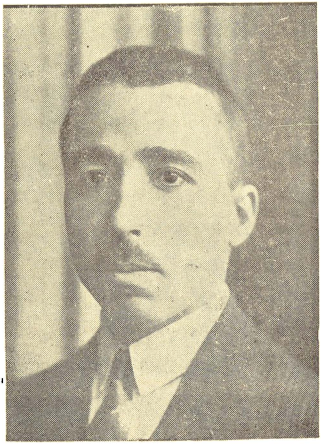
❋ نص الاحتجاج ❋

إلى صاحب الجلالة ملك العراق المعظم
〃 〃 الفخامة المعتمد السامي البريطاني
〃 مجلس عصبة الأمم
〃 رئيس الوزارة البريطانية
〃 مجلس النواب البريطاني
إلى مجلس النواب العراقي
〃 〃 الاعيان 〃
〃 رئيس الوزارة العراقية
〃 جمعية مقاومة الاستعمار
〃 أمهات الصحف العربية والاجنبية

العراق بأسره ساخط ، وناقم ، على سياسة الكتمان والتمويه ، التي درج عليها الانكليز في

حكمهم العراق ، فقد مر عليه عشر سنين كوامل ، عانى الشعب خلالهـا شر ما تعانيه الشعوب المضطهدة ، ونال من سوء الادارة البريطانية ما لم تنله الشعوب الرازحـة تحت عبء الاستعمار الممقوت . فالشعب العراقي الذي خسر في صداقته لبريطانية الشيء الكثير من حقوقه وأمانيه القومية ، يحتج على هذه السياسة الفاشلة أشد الاحتجاج ، معلناً للملأ أن تمادي الانكليز في سياستهم هذه مما يزيد في حنق هذه الامة المضطربة ، وينذر بما ينجم عن هذا الحكم الممقوت، وهو يتطلب تبدلا جوهريا فيه ، وان سلوك بريطانية هذا مما يضر بصالحها ، فسياستها الصارمة هي التي أدت إلى نفور الشرق ، وإلى تذمره الشديد من بريطانية الناكثة بالعهود ، وإذا كانت عصبة الامم وفي ضمنها بريطانية داعية حقاً إلى السلم العالمي ، فعليها أن تستمع إلى نداء الشعوب المطالبة بحقوقها قبل أن تتطلب تحديد التسليح البحري لأن ذلك أضمن للسلم . «لجنة التظاهرات»

﴿ انتهى الجزء الثاني ويليه الجزء الثالث ﴾



السيد عبد الرزاق الحسني

واضع كتاب (تاريخ الوزارات العراقية)

مضامين الجزء الثاني

✻ الوزارة السعدونية الثالثة ✻

جدول الخطأ والصواب

الصفحة	السطر	الخطأ	الصواب
٦			يضاف إلى كلمة ملكية في السطر السابع « اليوم السابع من شهر تموز المذكور بتعيين ١٧ عيناً » وصدرت إرادة ملكية في »
١٠	٢٢	من هذا	في هذا
١١	٢٥	فانتهز	انتهز
١٢	٢٧	(٢٤١)	(٤٢١)
١٤	٢٦	من رؤساء	مع رؤساء
١٥	٩	معها	منها
١٥	١٧	الشهر	اليوم
١٦	٥	أعاد مجلس النواب	أعاد النواب
١٧	٢٤	الفعلي	السابق
١٨	١٦	٣ تشرين	٨ تشرين
٢١	٤	المسافر	المسافرين
٢٣	٢	أن تعرض	إلى أن تعرض
٢٨	٢١	مقعد	مقعداً
٤٠	٥	صبحي	محمود صبحي
٤٠	٥	مرحان	مرحان
٤٠	٨	شمندين	شمدين
٤٠	٩	سويخ	سوميخ
٤١	٢٧	قد نفذ	قد نفذت
٤٤	٤	عدد المعلمين	وعدد المعلمين
٤٥			يضاف إلى كلمتي العناصر المختلفة في س٢٨ « بل بتشويقهم على التمسك بها وأن يمهد للجماعات المختلفة »

الصفحة	السطر	الخطأ	الصواب
٥١	١٠	الحدائق	الاقطان
٥١	١١	ففتح ثغرة	ففتح بوابة نهر
٥٥	٧	وأن ينظر	وأن ينظرا
٥٧	٢٣	يقتضي العراق	يقتضي للعراق
٦٣	١	الملحة	الملحقة
٦٥	٨	في أراضيها	في أراضيهما
٧٣	١٦	السبل	السبيل
٧٤	١٥	شرطة	شركة
٧٥	١٢	بكتات	بكتاب
٧٩	١٢	لتسهيل	وتسهيل
٨٠	١٦	جوها	جوهرها
٨٧	١٠	لعلم العالم	ليعلم العالم
٨٨	١٠	عن تأسيس	على تأسيس
يرفع السطران ١٧ و ١٨ من الصفحة ٩١ لتكررهما في الصفحة نفسها			
٩٢	١٨	بي أو/١٥٣	بي أو/١٥٤
٩٥	١٠	جيشها	جيشيهما
١٠٠	٢٢	الجادرجي	الجيبه‌جي
١٠٣	٥	بما أدى	مما أدى
١٠٩	١٥	السامية	السياسية
١١٠	٢١	يتسلم	بتسليم
١١١	١٨	ألحقت فيها	ألحقت بها
١١٢	٦	المواصلات	المواسلات
١١٧	٩	أعادت	أعارت
١٢١	١٣	الآخر	الأخير

الصفحة	السطر	الخطأ	الصواب
١٢٧	٥	منصبها	منصبيها
١٣١	٢١	سيعقد	سيعضد
١٣٢	١١	١٩٤٢	١٣٤٢
١٣٤	٢	دخول	دخوله
١٣٥	١٤	بأن	بأنه
١٣٥	٢٢	وعشرين	وثمان وعشرين
١٤٥	١٩	التمثيل	التشميل
١٤٩	١٨	٢٧شباط	١٧ شباط
١٥٥	٢٥	حريات	جريان
١٦٠	١٢	جياودك	جياووك
١٦٠	١٥	عبدآل سليمان	عبدالله آل سليمان
١٦٣	١٤	نائب الدليم	نائب ديالى
١٦٤	٧	قد	وقد
١٧٠	١١	فاعترفت	فاعترف
١٧٠	٢٧	بأنه راجعه	بأنه راجع
١٧٤	٢٤	العقير الاول	العجير الأول
تحذف كلمة «الاعتدال» من السطر ٢٤ في ص ١٧٦			
١٧٨	٢٢	وتاريخه	وتاريخ
١٨١	٤	وضيعاً	وضعا
١٨٤	١٢	١٣٤٧م	١٣٤٧ هـ
١٨٦	٢٧	ازالته	ازالة
١٨٨	٤	في تنفيذ	في تفنيد
١٨٨	٢٢	لدى	المعلومة لدى
١٨٩	١٢	عنه حفظ	عن حفظ
١٩٣	١١	الحالية	المالية
١٩٤	٧	وبما أن احتواه	وبما احتواه
١٩٤	١٧	على مجلس	إلى مجلس
١٩٦	١٣	لم تفضي	لم تفض
٢٠١	١٦	واستمرار	والاستمرار
٢٠٥	٢٥	كلامنا	كلاً منا
٢١٨	١٧	نصفهن	نصفهم
٢٢٢	١٦	الصفوف	الصنوف
٢٢٣	٢٤	جاسون	جاكسون
٢٢٧	١٤	العالم	يهود العالم
٢٣٠	١٥	من جهة	من هذا
٢٤٢	٢٨	for year	for the year
٢٤٣	١٩	ولكن اشترط	ولكنه اشترط
٢٤٣	٢٤	لنفسها	وضعت لنفسها
٢٤٧	٢١	تحسب	تسحب
٢٤٩	١٤	في التعارف	في التعاون
٢٥٥	٧	وارجو	أرجو
٢٦٥	٧	لجنة	لجنة من
٢٦٥	٢٤	الجنرال	الخبير
٢٦٩	٤	الاصل	الاصول
٢٧٨	٩	أسس	أساس
٢٧٩	٢٢	وزارته	وزرائه
٢٨١	١١	شباط ١٩٣١	شباط ١٩٣٠
٢٨١	٢٤	على ابداء	عن ابداء
٢٨٥	٢٠	والذي	الذي
٣٠٠	١٨	رفاع	رقاع

آثار المؤلف المطبوعة

أولا = في التاريخ السياسي

١- تاريخ الوزارات العراقية : صدرت منه أربعة مجلدات	وثمنها	١٩٥٠	فلساً
٢- تاريخ العراق السياسي الحديث : تمّ في ثلاثة مجلدات	وثمنها	١٥٠٠	»
٣- العراق في دوري الاحتلال والانتداب : تمّ في مجلدين	وثمنها	٧٥٠	»
٤- العراق في ظل المعاهدات	ثمنه	٥٠٠	فلس
٥- الثورة العراقية الكبرى	ثمنه	٥٠٠	فلس
٦- أسرار ألانقلاب « صادرته الحكومة العراقية »	ثمنه	١٢٥٠	فلساً

ثانياً = في العقائد والأديان

٧- اليزيديون في حاضرهم وماضيهم	ثمنه	٢٥٠	فلساً
٨- تعريف الشيعة	»	٧٥	»
٩- البابيون في التاريخ	»	٥٠	»
١٠ - الخوارج في الإسلام	»	٥٠	»
١١- عبدة الشيطان في العراق	»	٥٠	»
١٢ - الصابئة قديماً وحديثاً	»	٧٥	»

ثالثاً = في التاريخ وغيره

١٣- تاريخ البلدان العراقية	ثمنه	٢٥٠	فلساً
١٤- تاريخ الصحافة العراقية	»	١٥٠	»
١٥- الاغاني الشعبية	»	١٧٥	»
١٦- المعلومات المدنية	»	١٥٠	»
١٧- رحلة في العراق	»	٥٠٠	فلس
١٨- العراق قديماً وحديثاً	»	٥٠٠	»
١٩- تحت ظل المشانق	»	١٥٠	»

رابعاً = تحت الدرس والتمحيص

٢٠- المراقد المقدسة في العراق — يتمّ في ثلاثة مجلدات

٢١- في سباخ الفاو وأهوار العمارة « يتناول الحركة التحررية العراقية في عام ١٩٤١ »

جميع هذه المطبوعات تطلب من مكتبة العرفان في بيروت لصاحبها : الحاج ابراهيم زين عاصي